ظاهرة القبح في كتاب سيبويه

دراسة وصفية تحليلية

الدكتور

أحمد عبد اللاه عوض البحبح

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب / جامعة عدن



www.dardjlah.com

ظاهرة القُبْح في كتاب سيبويه
دراسة وصفية تحليلية

ظاهرة القُبْح في كتاب سيبويه

دراسة وصفية تحليلية

الدكتور

أحمد عبد اللاه عوض البحبح

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب/ جامعة عدن

الطبعة الأولى

2016



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2147/ 5/ 2015)

415

البحبح، أحمد عبد اللاه

ظاهرة القبح في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية/ أحمد عبد اللاه البحبح.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015.

(ص)

ر.أ: (2147/ 5/ 2015)

الواصفات: /قواعد اللغة// اللغة العربية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2016



دار دجلة
ناشرون و موزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص.ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com
www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-514-4

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾

(المائدة: 100)

أصل هـذا الكتـاب رسـالة علميـة لنيـل درجـة الـدكتوراه في الدراسـات اللغوية، تخصص (اللغة والنحو)، تَقدَّمَ بها الباحثُ إلى قسم اللغة العربية، بكلية التربية- عدن، في جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، وقد أُجيزت بتقـدير (امتيـاز) في 16/ 6/ 2011م الموافق 14/ رجب/ 1432هـ. وقد تألفت لجنة المناقشة من:

أ. د. عبد المنعم أحمد صالح مهدي (رئيس اللجنة)

أ. د. عبد الله صالح عمر بابعير (عضوًا ومشرفًا)

أ. مشارك. د. ناصر سعيد العيشي (عضوًا)

شكر وعرفان

لقد تَمَّ إنجازُ هذه الرسالة بتوفيقٍ من الله ذي الفضل والمنّة، فله الحمدُ حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، مِلْءَ السموات ومِلْءَ الأرضِ ومِلْءَ ما بينهما ومِلْءَ ما شاء ربُّنا أنْ يُحمَدَ.

وقد يسَّر اللهُ الكريمُ المنّانُ لي أستاذًا فاضلاً أعانني على إتمام هذه الرسالة، ووجَّهني خيرَ توجيهٍ، ونصحني النصحَ السديدَ، وجادَ عليَّ بكثيرٍ من وقتِه وجهدِه وعلمِه ومكتبتِه؛ ألا وهو الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الله صالح بابعير، الذي تفضَّل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان نِعْمَ المشرفُ ونِعْمَ الموجِّهُ ونِعْمَ الناصحُ؛ فله منِّي جزيل الشكر والامتنان، وجزاه اللهُ عنّي خيرَ ما جازى به عالمًا عن مُتعلّمٍ.

وأتوجَّه اليومَ بالشكر والعرفان للأستاذينِ الفاضلينِ: الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح مهدي، والأستاذ المشارك الدكتور ناصر سعيد ناصر العيشي؛ لتفضُّلِهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتقويمِ اعوجاجِها، وتصويبِ أخطائها، وإصلاحِ خللِها؛ فلهما منّي الشكرُ خالصًا، وجزاهما اللهُ خيرَ الجزاءِ.

وأشكرُ كلَّ مَنْ قدَّم لي يدَ العونِ والمساعدةِ في هذه الرسالة من قريبٍ أو من بعيدٍ، مُكثِرًا كان أم مُقِلاًّ، جهاتٍ أم أفرادًا، وأرجو من الله لهم الأجرَ والمثوبةَ، وجزاهم اللهُ خيرًا.

الباحث

محتوى البحث

الفصل الثالث: القبح في الجملة الفعلية

الفصل الخامس: القبح في المنصوبات والمجرورات

الفصل السادس: القبح في التوابع والأساليب

المقدّمة

الحمدُ لله الذي أرشدنا إلى الطيِّبات، وحذَّرنا من الخبيثات، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمَّدٍ المُنَزَّهِ من الأمور المستقبحات، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم ما دامت الأرض والسموات.

أمّا بعد؛

فإنَّ اللغة العربية لغةٌ اعتنى بها أهلُها أيَّما اعتناءٍ، ورَعَوْها أحسنَ رعايةٍ، وعظَّموا شأنَها أشدَّ تعظيمٍ، وحاولوا إبعادَ كلِّ مَشِيْنٍ ومُسْتقبَحٍ عنها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وما المؤلَّفاتُ الكثيرةُ التي أُلِّفت على مرِّ العصور في أصولِها، وقواعدِها، ومعاني مفرداتها، ولهجاتِها، وغريبِها، وتصويباتِها، وإصلاحِ عيبٍ طَرَأَ على المتكلمين بها؛ إلا خيرُ دليلٍ على الحرص على بقاء هذه اللغة نقيةً نقاءَ الهواءِ الطيِّبِ، صافيةً صفاءَ الماءِ العذبِ.

ومع كلِّ ذلك كان لابدَّ لهذه اللغة- لكونها كائنًا حيًّا يَقْبَلُ التوسُّعَ والتجدُّدَ والتغيُّرَ- أنْ يكونَ فيها جوانبُ نقصٍ مثلما كان فيها جوانبُ كمالٍ؛ لذا انبرى العلماءُ في إظهار عيوبها؛ للتحذير منها وإبعاد المتكلمين بها من الوقوع فيها. وإذا تتبعنا أهمَّ مؤلَّفٍ أُلِّف في اللغة العربية، قديمِها وحديثِها، ما وجدنا كتابًا أفضلَ من كتاب سيبويه أصولاً وقواعدَ وأمثلةً وشواهدَ، فهو المصدرُ الأولُ والرئيسُ للدراسات اللغوية بمستوياتها المختلفة، لا لأنه أوَّلُ كتابٍ وصل إلينا حوى في طيَّاته الدرسَ الصوتيَّ والصرفيَّ والنحويَّ حَسْبُ، بل أيضًا لأنَّ سيبويهِ استوفى فيه هذه العلومَ: قوانينَها وقواعدَها، مستقصيًا أبوابَها ومباحثَها استقصاءً جعل الدارسين من علماءَ ومُتعلِّمينَ منبهرينَ به على مرِّ العصور، حتى قال قائلُهم: ((مَنْ أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه

فليستحي))[1]، وقال آخرُ: ((لمْ يكتب الناسُ في النحو كتابًا مثلَـه، وجميـعُ كُتُـبِ الناسِ عليه عيالٌ))[2].

لذا ما فَتِئَ العلماءُ يدرسونه ويشرحونه ويفسِّرونه، مُـذْ عصـر صـاحبه إلى عصرنا هذا، فأُلِّفت فيه مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ، منها ما اعتنى بشرح نصوصه، ومنهـا مـا كَشَفَ غوامضَه، ومنها ما اقتصر على شرح شواهده، ومنها ما اخـتصَّ بدراسـة أبنيته، ومنها ما تتبَّع أسلوبَه ومنهجَه، إلى غير ذلك من المصنَّفات الـتي تُعـدُّ بحـقٍّ شهادةً واضحةً على مرِّ التاريخ أنَّ هذا الكتابَ ليس له مثيلٌ في فنِّه.

أقولُ: إنّ سيبويه في كتابـه لم يكتـفِ بوضـع الأصـول والقواعـد، وسَـرْدِ الشواهد وتحليلِها، بل رَصَدَ كثيرًا من الظواهر اللغويـة رَصْـدًا دقيقًـا يُنْبِـئُ عـن عبقرية هذا الرجل، بَيْدَ أنه في رَصْدِه هذا لم يكن في كثيرٍ من ذلك يَضَـعُ حـدودًا ومعالمَ ومصطلحاتٍ واضحةً لهذه الظواهر، شأنُه في ذلك شأنُ العصرِ الذي أُلِّفَ فيه كتابُه؛ إذْ لم تستقر فيه مثلُ هذه الأمورِ، إنما استقرَّت عند مَنْ جاء بعده.

ومن هذه الظواهرِ ظاهرةُ القُبْحِ التي كَثُرَتْ أمثلتُها في كتاب سـيبويه كثـرةً جعلتني أشدُّ الرِّحالَ إليه، وأنْهَدُ لدراسةِ هذه الظاهرةِ فيه، وأعكفُ علـى تتبُّعهـا تفتيشًا وتنقيحًا وتأمُّلاً، فألْفَيْتُ مادةً تستحقُّ البحـثَ والدراسـةَ؛ تَمَخَّـضَ عنهـا موضوعُ بحثي هذا المُسمَّى (ظاهرة القُبْح في كتاب سيبويه). وقد دعتني إلى دراسة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه مُسوِّغاتٌ، أهمُّها:

---

(1) هذا القول للمازني (ت249هـ)، في: الفهرست: 74، ونزهة الألبـاء في طبقـات الأدبـاء: 62.

(2) هذا القول للجاحظ (ت255هـ)، في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 3/ 463، ومـرآة الجنان وعبرة اليقظان: 1/ 445.

1- أنَّ موضوع القبح في الاستعمال اللغوي لم يَنَلْ حقَّه من البحث والدراسة، في حدود علمي، مع أنه يعالجُ جانبًا من الجوانب اللغوية البارزة التي تَتردَّدُ كثيرًا في كتاب سيبويه.

2- أن ظاهرة القبح في كتاب سيبويه تَكْشِفُ عن جانبٍ مُهمٍّ من جوانب الذوق العربي الفصيح المُتمثِّل في نَقْدِه الاستعمالاتِ اللغويةَ؛ لِيَمِيْزَ القبيحَ من الفصيح، ويُخلِّصَ اللغةَ العربيةَ من شوائبَ عَلِقَتْ بها لأسبابٍ مختلفةٍ يأتي ذكرُها لاحقًا في هذا البحث. وقد توصَّل النحاةُ باستقرائهم الكلامَ العربيَّ، ونظرِتِهم إليه نظرةَ فاحصٍ مُعْتَنٍ بإظهار لغته على أكملِ وجهٍ وأحسنِ حالٍ، إلى أنْ حَكَمُوا على الاستعمال اللغويِّ بأحكامٍ تَنْدَرج تحت ما اصطَلح عليه علماءُ أصولِ النحوِ بـ(الحُكْم النَّحْوي) الذي يُعَدُّ ركنًا من أركان القياس، وجعلوا لهذا الحكم مراتبَ منها الواجبُ والمُمْتنِعُ والحَسَنُ وغيرُ ذلك، وكان القبحُ أحدَ أقسامِ الحكمِ النحويِّ، غير أنهم لم يَضَعُوا للقبح معالمَ يُعرف بها، ولا خصائصَ إذا توافرت في الاستعمال اللغوي كان قبيحًا، فضلاً عن غياب المصطلح الدقيق فيه، شأنُه في ذلك شأنُ كثيرٍ من الظواهر اللغوية التي غاب عنها تحديدُ المصطلحِ، ولو بحثنا في الكتب التي أُلِّفت في أصول النحو العربي مثل كتاب (الخصائص) لابن جني، وكتابَيْ (لُمَع الأدلة) و(الإغراب في جَدَلِ الإعراب) لأبي البركات الأنباري، وكتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي، وغيرها، لَمَا وجدنا تعريفًا للقبح أو تحديدًا لمصطلحه، إنما هي شواهدُ وأمثلةٌ عَرَضُوها لبيان القبيح من الكلام، وإذا عُدْنا إلى كتاب سيبويه فإن المصطلحات لم تكن قد استقرت فيه بعدُ؛ لذا أرى أن دراسة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه تُسهم في إبرازها وتحديد معالمها وفَصْلِها عن غيرها من الظواهر المشابهة لها.

3- أن كتاب سيبويه، لأهميَّته ومكانته في النحو العربي، جَعَلَ كثيرًا من الباحثينَ قديمًا وحديثًا يعكفون على دراسته واستخراج دُرَرِه وجواهرِه الكامنة فيه[1]، فأردتُ الإسهام بتواضعٍ مع هذه النُّخبة من أجل خدمة اللغة العربية عبر مصنَّفٍ من أهم مصنَّفاتها؛ لأن كتاب سيبويه يُشكِّل نضوجَ النحو العربي واكتماله، ولم يَصِلْ إلينا كتابٌ استوعب النحو العربي قبل كتاب سيبويه، ولم يَبلُغ أحدٌ ممَّنْ ألَّفَ بعده مَبْلَغَه، فهو سيبقى- على الرغم من كثرة الدراسات التي أُقيمت فيه- مفتوحًا على مِصْراعَيْه للدراسات اللغوية الحديثة؛ لأنه يُمثِّل معجزة النحو العربي مُذْ تأليفه إلى يومنا هذا؛ إذ إنه الأوَّلُ في النحو العربي، والأخيرُ الذي لم يستطع أحدٌ تجاوزَه خلا ما كان من تحليلاتٍ وشروحاتٍ وتفريعاتٍ وإعادةِ تبويباتٍ وضبطٍ للمصطلحات عند النحاة من بعده، لا تَقْدَحُ فيه، ولا تُقلِّلُ من شأنِه ومكانته وعلوِّ منزلته في النحو العربي.

4- أن كتاب سيبويه يُمثِّل الأنموذجَ الأكملَ، إنْ لم يكن الأوحدَ، في الدرس النحوي الذي عاصر زمن الاحتجاج، أو كان قريبًا منه؛ مما يجعل دراسةَ الاستعمالات المستقبحة في كتاب سيبويه دراسةً للاستعمالات التي خالفت الفصاحة في عصر الفصاحة أو في الزمن القريب منه، فيَظهَر لنا في سياق ذلك اعتناءُ سيبويه بتتبُّعِ الاستعمالات القبيحة وإبرازِها في كتابه، وهذا الاعتناءُ من سيبويه- في تقديري- يُعَدُّ باكورة التأليف التصويبي في اللغة العربية.

---

(1) ظهر كتابٌ حديثٌ استعرض فيه صاحبُه المؤلَّفات التي درست كتاب سيبويه بصورها المختلفة منذ عصر سيبويه إلى عصرنا هذا، وسُمِّي هذا الكتاب بـ(كتاب سيبويه قديمًا وحديثًا، بيلوجرافيا وتحليل) لجودة مبروك محمد، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1428هـ- 2007م.

وقد سلكتُ في هذا البحث منهجًا وصفيًّا تتبَّعتُ فيه ألفاظَ القبح باشتقاقاتها المختلفة التي صدرت من سيبويه في أثناء حكمه على بعض الاستعمالات، وكذا الألفاظُ المرادفةُ لها الدالةُ عليها؛ فخَلَصْتُ إلى تحديد المفهوم الاصطلاحي للقبح وبيان مرادفاته، وفَصَلْتُ هذه الظاهرةَ عن غيرها من الظواهر المشابهة لها؛ مَنْعًا للخَلْطِ بينها وبين غيرها، ثُمَّ استعرضتُ المسائلَ المستقبحةَ في كتاب سيبويه، فدرستُها وحلَّلْتُها ونظرتُ إلى أدلّة سيبويه فيها، وعرضتُها على أقوال النحويين، فإنْ وجدتُ خلافًا في ذلك أظهرتُه، مُبْدِيًا الرأيَ فيه، مُرجِّحًا ما أَمْكَنَنِي فيه الترجيحُ، مُحْتكِمًا في أثناء ذلك إلى أدلّة النقل الفصيحة، أو أدلّةِ العقلِ الصحيحةِ. وقد بَرزتْ في سياق ذلك مسائلُ لم أقف فيها على خلاف، فأنْعَمْتُ النظرَ فيها وفي مسوِّغات حكمِ سيبويه عليها، فإنْ ظهرَ لي أن حُجَّةَ سيبويه فيها قويةٌ أثبتُّها له، وإن ظهرَ لي غيرُ ذلك رَدَدْتُ قُبْحَها وأدخلتُها في دائرة الفصيح.

لقد كانت المسائلُ المستقبحةُ في كتاب سيبويه مرتبطةً بالدرس النحوي عدا مسائل ضئيلة جدًّا متعلقة بالدرسينِ الصوتيِّ والصرفيِّ لا يَستقيمُ بها مبحثٌ، فقصرتُ دراستي في المسائل النحوية، واقتضى المنهجُ أن يُقسَّمَ البحثُ على ستة فصولٍ تسبقها مقدمةٌ وتتلوها خاتمةٌ، تلخيصُها في الآتي:

المقدّمة: بيَّنتُ فيها أهميةَ البحثِ، ودواعيَ الخوضِ فيه، ومنهجَه، وفصولَه ومباحثَه، ومصادرَه.

الفصل الأول: عنونتُه بـ(القُبْح وإشكال المصطلح)، ووزَّعتُه على ثلاثة مباحث، أبرزتُ في المبحث الأول معنى القبح لغويًّا، ومفهومَه اصطلاحيًّا، وعلاقةَ القبحِ بالحكم النحوي والقياس. وتتبعتُ في المبحث الثاني الألفاظَ الدالةَ على مصطلح القبحِ المرادفةَ للفظ القبح، وكذا الظواهرُ المشابهةُ له، فركَّزتُ على

ظاهرتينِ مشابهتينِ للقبح التبستا به هما الشذوذُ والمَنْعُ. وفي المبحث الثالث نقَّبتُ عن الأسباب والدوافع التي جعلت سيبويه يُصدِرُ حكمًا بالقبح على بعض الاستعمالات، فألْفَيْتُ أهمَّها أربعةَ أسبابٍ، هي: الضرورة الشعرية، وتعدُّد اللهجات، والإخلال بمواقع تركيب الكلام، والإخلال بالجانب الدلالي.

الفصل الثاني: ناقشتُ فيه المسائلَ المستقبحةَ في كتاب سيبويه المتصلة بالمقدمات النحوية، فجعلتُه ثلاثةَ مباحثَ؛ قَصَرْتُ المبحثَ الأولَ على الكلام المستقيم وعلاقته بالقبح، لاسيما أن سيبويه عقدَ بابًا في مطلع كتابه لاستقامة الكلام وإحالته، وجعل القبح بِضِمْنِ الكلام المستقيم. ودرستُ في المبحث الثاني القبح في باب الضمائر، وخَصَصْتُ المبحث الثالث بالقبح في باب الأسماء الموصولة.

الفصل الثالث: عَقَدْتُه لدراسة ظاهرة القبح في الجملة الفعلية، فتَفَتَّقَ أربعةَ مباحثَ؛ فصَّلتُ القولَ في المبحث الأول في مسائل مستقبحة متصلة بإعراب الفعل المضارع، وجعلتُ المبحث الثاني منحصرًا في القبح في باب التنازع، وكان المبحث الثالث مهتمًّا بقبح إضمار الفعل ونفيه، وفي المبحث الرابع جرى الحديثُ في القبح في باب اسم الفعل.

الفصل الرابع: درستُ فيه القبح في الجملة الاسمية ونواسخها، فتَوَزَّعَ الفصلُ على خمسة مباحث: أوّلُها متعلّقٌ بقبح الابتداء بالنكرة، وثانيها متصلٌ بقبح ابتداء الأسماء بعد إذا وحيث وإذ، وثالثها مختصٌّ بقبح حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، ورابعها منطوٍ على مسائل مستقبحة في باب ظنَّ وأخواتِها، وخامسها محصورٌ في القبح في بابَيْ إنَّ ولا النافية للجنس.

الفصل الخامس: جعلتُه للقبح في المنصوبات والمجرورات، وقسَّمتُه أربعةَ مباحثَ؛

وضَّحتُ في المبحث الأول القبحَ في المفعولات، وفصَّلتُ في المبحث الثاني الكلامَ في القبح في بابَيِ التمييز والحال، واعتنيتُ في المبحث الثالث بالقبح في الفصل بين الخافض والمخفوض، وقَصَرتُ المبحث الرابع على القبح في إضافة الصفة المشبهة والعدد المركَّب.

الفصل السادس: أوقفتُه على القبح في التوابع والأساليب، فكانت مباحثُه ثلاثةً؛ بيَّنتُ في أوَّلها القبح في النعت، وعَقَدتُ ثانيها لدراسة القبح في التوكيد والعطف، ودرستُ في المبحث الثالث مسائل مستقبحة منتظمة في أسلوب الشرط.

الخاتمة: عرضتُ فيها مضمون البحث وأهمَّ محاورِه، والنتائجَ المستخلصةَ منه.

أما مصادر البحث ومراجعه فقد تعدَّدت وتنوَّعت بتنوُّع الفصول والمباحث، وتوزعتْ بين المؤلَّفات القديمة والحديثة سواء أنحويةً كانت أم لغويةً أم علومًا قرآنيةً أم معجميةً أم دلاليةً أم غير ذلك مما له اتصالٌ بالبحث بوجهٍ من الوجوه، مع التركيز على المؤلَّفات ذات الصلة المباشرة بكتاب سيبويه سواء أشروحاتٍ كانت أم تعليقاتٍ أم مختصراتٍ لعيونِه وغوامضِه أم بعضَ الدراسات الحديثة المرتبطة به.

إن هذا البحث الذي آمُلُ أن ينضافَ اليومَ إلى مكتبة النحو العربي، لم أتَوَانَ في بذل قُصَارى جهدي فيه، وسعيتُ في سبيل إنجازه سعيًا حثيثًا بعونٍ من الله وتوفيقٍ، وحاولت أن أتغلَّب بقدر استطاعتي على كلٍّ ما اعترضني من صعابٍ في أثنائه، وقد كان بعضٌ من غموض عبارة سيبويه يستوقفني بين الحِيْنِ والآخَرِ، فأُنْعِمُ النظرَ فيه مرةً تلوَ أخرى، وأَغوصُ في شروحاته لأَكشفَ جانبًا من هذا الغموض، فإنْ لم أجدْ ما يروي ظمئي في هذه الشروحات، سعيتُ بجهد المُقِلِّ لاستخراجِ بعضِ دُرَرِهِ الكامنة في صَدَفات الغموضِ السيبويهي، فإن كان

التوفيقُ قد حالفني ففضلٌ من الله ونعمـةٌ، وإن كانـت الأخـرى فالحمـدُ لله أوّلاً وآخِرًا، وحسْبي أنني سرتُ في طريق المجتهدين؛ راجيًا من الله- جلَّ في عـلاه- أن يَأجُرني أحدَ الأجْرينِ: أجْرَ المجتهـدِ المصـيبِ أو أجـرَ المجتهـدِ المخطـئ، وأسـألُه سبحانه وتعالى أن يرزقني الإخـلاصَ في القـول والعمـل، وأن يغفـر لـي الخطـأَ والزللَ، وأن يبارك في هذا البحث المتواضع، ويجعلَه في خدمة اللغة العربيـة لغـةِ القرآنِ والسُّنَّةِ، ويَمُنَّ عليَّ من خيرِه أعظمَ مِنَّةٍ، هـو حسـبي في الأولى والآخـرة، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول
القبح وإشكال المصطلح

الفصل الأول

القبح وإشكال المصطلح

المبحث الأول: المفهوم

المبحث الثاني: المشابهات والمرادفات

المبحث الثالث: أسباب وصف الاستعمال بالقبح

المبحث الأول

المفهوم

أولاً: المعنى اللغوي للقبح:

القُبْح (بضم القاف) في اللغة: مصدر الفعل الثلاثي (قَبُحَ) مضموم العين، يشاركه في ذلك أربعة مصادر هي: القُبُوح، والقُبَاح، والقَبَاحة، والقُبُوحة[1]؛ وقد ورد في معناه أنه نقيض الحُسْن وضده وخلافه، والنقيض والضد والخلاف مرادفات لمعنى واحد، وردت جميعها في معجمات اللغة العربية؛ فقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وأبو منصور الأزهري(ت370هـ)، والجوهري (ت400هـ) أن القُبْح نقيض الحسن[2]، وأشار ابن دريد(ت321هـ) وابن سيده (ت458هـ) وابن منظور(ت711هـ) إلى أن القُبْح ضد الحسن[3]، وبيّن أحمد بن فارس (ت395هـ) والفيومي(ت770هـ) أن القُبْح خلاف الحسن[4].

وهناك فرق بين (القُبْح)- بضم القاف-، و(القَبْح)- بفتحها-، فالأول- كما مر بنا- خلاف الحسن، وفعله الثلاثي مضموم العين، والموصوف بهذه

---

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 23، ولسان العرب: 11/ 8.

(2) ينظر: العين: 3/ 53، وتهذيب اللغة: 4/ 75، والصحاح: 1/ 345.

(3) ينظر: جمهرة اللغة: 1/ 282، والمحكم والمحيط الأعظم: 3/ 22، ولسان العرب: 11/ 8.

(4) ينظر: مقاييس اللغة: 5/ 47، والمصباح المنير: 185.

الصفة يُنعت بأنه قبيح، يقال: قبُح فلان قُبْحًا فهو قبيح[1]، أما (القَبْح)- بفتح القاف- فمعناه الإبعاد والتنحية، جاء في اللسان: القَبْح ((هو الإبعاد))[2]، وفعله الثلاثي مفتوح العين، يقال: ((قَبَحَه الله: نحّاه عن كل خير))[3]، والمنعوت بهذه الصفة يأتي على وزان (مَفْعُوْل)، يقال: ((قَبَحَه الله قَبْحًا فهو مقبوح، في معنى الدعاء عليه))[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾[5]؛ ((أي من المهلَكين الممقوتين... وقال ابن عباس: المشوَّهين الخِلْقة بسواد الوجوه وزرقة العيون، وقيل: من المبعَدين))[6]، وذكر الشوكاني (ت1250هـ) في تفسيره أن معنى المقبوح ((المطرود المُبْعَد))[7].

ونلحظ في معجم مقاييس اللغة لابن فارس عدم التمييز بين المعنيين (القُبْح والقَبْح)، إذ يقول: ((القاف والباء والحاء كلمة واحدة تدل على خلاف الحسن، وهو القُبْح، يقال: قَبَحَه اللهُ، وهذا مقبوحٌ وقبيحٌ))[8]، ففي هذا النص جعل ابن فارس (المقبوح والقبيح) دالين على معنى واحد (خلاف الحسن)، ومما

---

(1) ينظر: جمهرة اللغة: 1/ 282، وتهذيب اللغة: 4/ 75، والصحاح: 1/ 345، ولسان العرب: 11/ 8.

(2) لسان العرب: 11/ 9.

(3) العين: 3/ 53، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 23.

(4) جمهرة اللغة: 1/ 282.

(5) الآية (42) من سورة القصص.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 13/ 300.

(7) فتح القدير: 4/ 217.

(8) مقاييس اللغة: 5/ 47.

يدلك على إرادته مجيء ذينك اللفظين دالين على المعنى السابق، أنه أشار إلى أن بعض الناس قد زعموا أن مفتوح العين في الفعل (قبح) قد جاء بمعنى التنحية والإبعاد، إذ قال: ((وزعم ناس أن المعنى في قَبَحَه: نحّاه وأبعده))[1]، وفي استعماله الفعل(زعم) دلالةٌ على أخذه بالمعنى الأول (خلاف الحسن) للمصدرين (القُبْح والقَبْح)، لاسيما أنه قد أورد هذا المعنى في أول كلامه على القبح.

وتبعه في عدم التمييز بينهما الفيروز أبادي (ت817هـ) في قاموسه المحيط، إذ جعلهما لمعنى واحد في بداية حديثه في القبح، قائلاً: ((القُبْح بالضم ضد الحسن ويُفتح))[2]، وألْحَقَ القَبْحَ- المفتوح القاف- بمصادر الفعل الثلاثي المضموم العين، فقال: ((قَبُحَ ككَرُمَ قُبْحًا، وقَبْحًا، وقُباحًا، وقُبوحًا، وقُبوحةً، فهو قبيح))[3]، ثم نجده بعد ذلك يوضح معنى الفعل(قبَح) المفتوح العين بدلالة مغايرة لما ذكره في أول حديثه، إذ يبين أن معناه التنحية قائلاً: ((وقَبَحَه الله: نحّاه عن الخير))[4].

والحق أن اختلاف المعنى لاختلاف الحركات في المصدر الواحد وارد في الاستعمال اللغوي، ففرقٌ بين (الجَهْد) بالفتح، و(الجُهْد) بالضم، فالمفتوح معناه

---

(1) مقاييس اللغة.

(2) القاموس المحيط: 1/ 241.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

المشقة، والمضموم معناه الطاقة[1]، يقال في المفتوح: فعلتُ ذلك بجَهْدٍ؛ أي بمشقة، ويقال في المضموم: هذا جُهْدي؛ أي طاقتي[2].

ونحو ذلك (الضُّعْف والضَّعْف)، فكلاهما دالٌّ على خلاف القوة، بيد أن المضموم يُستعمل في الجسد والمفتوح في الرأي والعقل[3]، وكذا (الكَرْه والكُرْه)، فالكَره- بفتح الكاف- معناه ((الإباء والمشقة تُكلَّفها فتحتملها، والكُره- بالضم- المشقة تحتملها من غير أن تُكلّفها))[4].

ومما سبق يتبين لنا أن اختلاف الحركة في لفظة (القبح) دالٌ على اختلاف المعنى، مع احتمال كون الاختلاف في الحركات ناتجًا من تعدد اللهجات، لاسيما ورود ألفاظ اختلفت حركاتها لاختلاف المتكلمين بها من قبائل العرب، من ذلك (الضُّرّ والضَّرّ) بالضم والفتح لغتان[5]، ومثله (القُرْح والقَرْح) بضم القاف وفتحها لغتان[6]، وكذا ((حصادٌ، قطافٌ، حجٌّ، هي عند تميم بفتح أولها، وعند قريش بالكسر))[7]، وثمَّةَ أمثلةٌ كثيرة انصرفت عنها تجنبًا للإطالة.

---

(1) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 101، والمصباح المنير: 43.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 7/ 64، في تفسير الآية(109) من سورة الأنعام.

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 1/ 411.

(4) المصدر السابق: 4/ 136.

(5) ينظر: العين: 7/ 6، وتهذيب اللغة: 11/ 456، والمحكم والمحيط الأعظم: 8/ 148، وتاج العروس: 12/ 384.

(6) ينظر: تهذيب اللغة: 4/ 37، والصحاح: 1/ 643.

(7) في فقه اللغة العربية: 36.

وفي تقديري أن اختلاف الحركة في كلمة ما، إذا كان استعماله في إطار لهجة واحدة يُحتمَل فيه احتمالاً كبيرًا أن يكون ناشئًا من اختلاف المعنى، وإن نتج هذا الاختلاف في الحركات من تعدد اللهجات، فإن المعنى قد يُحتمل أن يكون واحدًا، ومع ذا وذاك نستطيع أنْ نُميِّز في المدلول والاشتقاق بين (القُبح) بالضم، و(القَبح) بالفتح من خلال الآتي:

1- أن (القُبْح) بضم القاف مصدر الفعل (قَبُحَ) المضموم العين، وما كان على وزن (فَعُلَ) فإن الغالب فيه أن يدل على الطبائع والغرائز ونحوها[1] ويكون

(1) وضَّح أحمد الأخضر غزال في بحثه(فلسفة الحركات في اللغة العربية) مقولة الصرفيين دلالة (فعُل) على الطبائع والغرائز ونحوها، قائلا: ((فعُل يشمل أفعال الغرائز والطبائع فيدل على لزوم مدلولاتها؛ لأن ما يقتضيه الطبع يدوم بدوامه وتكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها.. وتجيء في غير(فعُل)إلاّ أنها فيه أكثر منها في غيره، و(فعُل) للطبائع وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، وخُصَّ الضمُّ بها لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها كانضمام الشفتين عند خروج الضم منها)). [69] وقد ردَّ الباحثُ نفسُه هذه المقولةَ لعدم قاعدة عامة يمكن الاطمئنان والركون إليها، مُتَّخِذًا نظرةً جديدةً في اختلاف حركة عين الفعل مفادها أن حركة الفتح تأتي للدلالة على العمل الصادر عن الفاعل بإرادة منه حقيقةً أو مجازًا، مثل: ضرَب وقتَل وخرَج ونطَح وقطَع وأكَل، وهذه الدلالة هي دلالة التأثير على العالم الخارجي، أما حركة كسر عين الفعل فإنها تدل على التأثر الذي يحصل للفاعل من غيره؛ أي حصول الشيء للفاعل من غير إرادة منه، نحو: مرِض وحزِن وعطِش وفرِح وغرِق. وتدل حركة الضم في عين الفعل على التجمع والكثرة والدوام والثبات؛ أي حصول الشيء للفاعل حصولا دائمًا وكثيرًا وثابتًا، لا حصولا مؤقتًا وطارئًا، وذلك نحو: حسُن ونقُص وكبُر وقرُب وعرُج وعوُر وشرُف وصغُر. ينظر: =

لازمًا[1]، ويأتي مصدره- في الغالب- على وزان فَعَالة وفَعَال وفُعُولة وفُعْل، قال سيبويه: ((أما ما كان حُسْنًا أو قُبْحًا فإنه مما يُبنى فِعْلُه علـى فَعُـلَ يفعُـل، ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالةً وفُعْلاً، وذلك قولك: قبُح يقبُح قَبَاحةً، وبعضهم يقول قُبُوحةً، فبناه على فُعُولةٍ كما بناه على فَعَالـةٍ... وأمـا الفُعْـل مـن هـذه المصادر فنحو: الحُسْن والقُبْح، والفَعالة أكثر... وقد يجيء المصدر على فُعُولة كما قالوا القُبُوحةُ، وذلك قولهم: الجُهُومة والمُلُوحة والبُحُوحة))[2].

والمنعوت بهذه الصفة يقال له: قبيحٌ، ويُطلق علـى عمومـه- إن لم يحـدد- في دلالته على نقيض الحسـن في كـل شـيء[3]؛ أي القُـبح في ((القـول والفعـل والصورة، وما نَفَّرَ الذوقَ السَّويَّ))[4].

ويُجمع القبـيح علـى قِبـاح وقَبَـاحى، ومؤنثـه (قبيحـة) يُجمـع علـى قبـائحَ وقِباحٍ[5]؛ ولفظ (القبيح) له معنى حسي، إذ يُطلـق علـى عَظْـم السـاعد؛ النصف الذي يلي المرفق، وسُمِّيَ قبيحًا؛ لأنه أقل العظام مُشاشًـا ومُخًّـا، وأما طرف عَظْم العَضُد الذي يلي المَنْكب فإنه يُسمَّى الحَسَن لكثرة لحمه؛ لذا يقال مجازًا: كِسْرُ قبيحٍ، لمن يُقَبَّح في الهجاء، ويُقصَد بالكِسْر العضو من

= فلسفة الحركات في اللغة العربية: 69، 70. وينبغي التنبيه هنا على أن هذا التوجيه مسبوق بتوجيه قريب منه. ينظر: من أسرار اللغة: 49-50.

(1) ينظر: شرح الشافية: 1/ 109.

(2) الكتاب: 4/ 28- 30.

(3) ينظر: العين: 3/ 53، وتهذيب اللغة: 4/ 75.

(4) المعجم الوسيط: 2/ 710.

(5) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 23، ولسان العرب: 11/ 8-9.

أعضاء الإنسان، وفي إضافة الكِسْر (العضو) إلى القبيح (العظم الهش) هجاءٌ؛ لأنه أضاف العضو إلى أقل العظام مُشاشًا وأسرعها انكسارًا فلا ينجبر أبدًا، ومنه قول الشاعر: [1]

ولو كُنْتَ عَيْرًا كُنْتَ عَيْرَ مَذَلَّةٍ ولو كُنْتَ كِسْرًا كُنْتَ كِسْرَ قبيحِ

2- أما (القَبْح) بفتح القاف، فهو مصدر الفعل (قَبَحَ) المفتوح العين، والأغلب الأكثر أن يكون فِعْلُ المصدر (فَعْلٍ) متعديًا، نحو: قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْبًا، وحَمِدَ حَمْدًا. [2]

ويتضح من ذلك الفرق بين الفعلين(قَبَح) و(قَبُح) من حيث التعدي واللزوم، فمفتوح العين يأتي متعديًا، يقال: ((قَبَحَه اللهُ قَبْحًا))[3]؛ أي أبعده الله من رحمته، والمنعوت بهذا النعت يأتي اسمه على وزن اسم المفعول من الثلاثي، فيقال: هو مقبوح، لمن وقع عليه القَبْح؛ أي الإبعاد والتنحية، أما الفعل (قَبُح)

---

(1) البيت من بحر الطويل وهو مجهول القائل، وفي رواية أوله اضطرابٌ، فقد جاء في تهذيب اللغة: 4/ 76(قبح) مبدوءًا بالواو براوية أبي عبيد، وكذا في لسان العرب: 11/ 9 (قبح)، وجاء في مقاييس اللغة: 5/ 181(كسر) وفي الصحاح: 1/ 345(قبح)+2/ 689 (كسر) مبدوءًا بالفاء، وجاء من غير واو أو فاء في تهذيب اللغة: 10/ 52 (كسر) وفي مقاييس اللغة: 2/ 58 (حسن)+5/ 47 (قبح) وفي لسان العرب: 12/ 90 (كسر) براوية شمر، وهو كذلك في: (مرويات شَمِر بن حمدويه اللغوية): 785؛ وعلى رواية حذف الواو أو الفاء البيتُ مخروم.

(2) ينظر: شرح الشافية: 1/ 109.

(3) جمهرة اللغة: 1/ 282.

المضموم العين فهو لازمٌ، يقال: قَبُحَ فلانٌ في أخلاقه قُبْحًا، فهو قبيحٌ؛ أي من خسَّت أخلاقُه ورَدُؤَتْ وخالفت الحُسْن في ذلك.

ويترجح لي من خلال ما مضى أن (القُبْح) بضم القاف وما يُشتقُّ منه هو الأقرب إلى المدلول اللغوي لمفهوم ظاهرة القبح.

ثانيًا: المفهوم الاصطلاحي للقبح:

يقول مصطفى طاهر: ((المصطلح هو العنصر الأساس في تحديد دلالات النص، ويترتب على ذلك أن يكون محددًا واضحًا قبل كل شيء))[1]، فالمصطلح في رأيه ((يمثل ركيزة أساسية في دلالات النصوص، ويتّكئ الباحثون على دلالاته لتقديم دراساتهم بصورة يستطيع المتلقون فهمها والتعامل معها))[2].

إن دراسة ظاهرة القبح في كتاب سيبويه تمثل للباحث إشكالاً، يسعى في هذا البحث إلى دفعه، وإظهار صورةٍ واضحة المعالم لهذه الظاهرة؛ ذلك أن سيبويه استعمل المدلول اللغوي لمادة (ق ب ح) بمشتقاتها- غالبًا- في حكمين نحويين هما: المنع والقبح، وبذلك يكون قد أنزل القبح منزلته باستعماله اللفظ الدال عليه، أما استعماله ألفاظ القبح للدلالة على ما هو ممتنع، فمن باب المبالغة في ما لا يجوز استعماله، فضلاً عن ذلك استعماله ألفاظًا أخرى للدلالة على ما هو قبيح سيأتي تفصيلها في مبحث لاحق.

فمن أمثلة استعماله القبح بمعنى المنع، ما جاء في حديثه في المنصوب على الإغراء أو التحذير الذي لا يجوز فيه إظهار الفعل في تركيبات معينة منها: تكرار

---

(1) من قضايا المصطلح اللغوي العربي: 28.

(2) المصدر السابق: 7.

المنصوب على الإغراء أو التحذير، نحو: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ[1]، أو العطف على المنصوب نحو: رأسَكَ والحائطَ، لمن حُذِّرَ، وكأنه قيل له: اتَّقِ رأسَكَ والحائطَ[2].

وبعد إعطائه أمثلةً واستشهاده بشواهد شعرية لتبيين عدم جواز إظهار الفعل في مثل هذا الاستعمال، قال: ((فلم يجز إظهار الفعل وقبُح، كما كان ذلك محالاً))[3].

ومن أمثلة استعماله القبح بمعنى المنع كلامُه في عدم جواز الفصل بين لا النافية للجنس واسمها المنفي مع بقاء عملها، إذ قال: ((واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجلٍ. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبهة بها))[4].

ونحو ذلك ما جاء في باب الضمائر من عدم جواز استعمال ضمير المخاطب أو المتكلم أو الغائب المتصل في مواضع مخصوصة، إذ يقول: ((هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب، ولا علامة المضمر المتكلم، ولا علامة

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 275.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق: 1/ 277.

(4) المصدر السابق: 2/ 276.

المضمر المُحَدَّث عنه الغائب؛ وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: اضْرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضَربْتَكَ، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعولَه نفسَه قبُح ذلك؛ لأنهم استغنوا بقولهم: اقْتُلْ نفسَكَ وأهلكتَ نفسَكَ، عن الكاف هاهنا وعن إياك.

وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: أَهْلَكْتُني ولا أُهْلِكُني؛ لأنه جعل نفسَه مفعولَه فقبُح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: أنفعُ نفسي عن ني، وعن إيَّايَ.

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول: ضَرَبَهُ إذا كان فاعلاً وكان مفعولَه نفسَه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: ظَلَمَ نفسَه وأهلكَ نفسَه))[1].

ومثل ذلك بيانه امتناع مجيء (أنّ) بعد(إنّ) والعكس كذلك، قائلاً: ((واعلم أنه ليس يحسن أنْ تليَ إنّ أنّ ولا أنَّ إنَّ، ألا ترى أنك لا تقول: إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب، وإنما قبُح هذا هاهنا كما قبُح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبُح أن تقول أنّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ))[2].

إن هذه الأمثلة وغيرها[3] مما استعمل فيه سيبويه ألفاظ القبح للدلالة على ما هو ممتنع، يتضح من خلالها خلطُ سيبويه- رحمه الله- في مدلول القبح بين مفهوم المنع ومفهوم القبح، وذلك يؤدي إلى عدم التمييز بين المفهومين،

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 366- 367.

(2) المصدر السابق: 3/ 124.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 70 +2/ 236، 317 +3/ 15، 16، 97، 111، 161، 162، 479، 480+4/ 328 - 329.

فاستعمال ((الكلمة العربية الواحدة لمفهومين مختلفين يقلّلُ درجة الوضوح، ويؤدي في حالات كثيرة إلى اللبس والغموض))[1]، وهذه سمة واضحة في مصطلحات سيبويه، والسبب في ذلك يعود إلى عدم استقرار المصطلحات النحوية في زمانه.

إن ما عُرِضَ آنفًا من أمثلة لاستعمالِ سيبويه ألفاظَ القبح للدلالة على ما هو ممتنع، إنما كان القصد منها إبراز ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، وتخليصها مما قد يُشْكِلُها مع غيرها، وقبل إعطائي أمثلةً ونماذجَ لهذه الظاهرة من كتاب سيبويه والخلوص إلى تعريف محدَّدِ الملامح، يميزها من غيرها، أردتُ أن أتحدث في جوانب مهمة لها علاقة وثيقة بالقبح، ذلك أن القبح يُعدُّ قِسْمًا من أقسام الحكم النحوي، والحكم ركنٌ من أركان القياس، ولهذه الأصول النحوية علاقة تأثرية بأصول الفقه والحديث، والخوض في هذه الجوانب يسهم في إعطاء الصورة الواضحة لظاهرة القبح؛ لما لذلك من ارتباط وثيق بها؛ لذا سيكون حديثي في هذه الجوانب على النحو الآتي:

القياس:

يُعرِّفُ أبو البركات الأنباري القياسَ لغةً واصطلاحًا، ويوضح أركانه، قائلاً: ((اعلمْ أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياسًا؛ أي المقدار، وقَيْس رمحٍ أي قَدْر رمحٍ، وهو في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حَمْلُ فرعٍ على

(1) من قضايا المصطلح اللغوي العربي: 14.

أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامعٍ، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع.

وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم؛ وذلك مثل أن تُركِّب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول: اسمٌ أُسنِدَ الفعل إليه مُقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجرِي على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو))[1].

وللقياس دور مهم في اللغة العربية، ذلك أن ((وَضْع قواعد اللغة إنما كان لأجل صحة القياس))[2]، ويُعدُّ القياس موردًا ((من موارد إنماء اللغة وتوسيع رقعتها كمًّا وتداولاً))[3]، وهو من المصطلحات الواردة إلى اللغة العربية من علوم أخرى؛ فمصطلح القياس((بمفهومه من المصطلحات الوافدة على موضوعات فقه اللغة؛ لأنه أساسًا من مفهومات الدروس التشريعية التي تبحث في كيفية استنباط الحكم الشرعي وإصدار الفتيا، فضلاً عن كونه من المصطلحات المستعملة في الدراسات الفلسفية وبحوثها))[4].

---

(1) لُمَع الأدلة: 93، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 89-103، وفيه تعريفات أخرى للقياس وتفصيل لأركانه الأربعة.

(2) معجم علوم اللغة العربية، عن الأئمة: 325.

(3) المعجم المفصل في فقه اللغة: 135.

(4) المصدر نفسه.

الحُكْم النحوي:

مرَّ بنا أن الحكم ركن من أركان القياس الأربعة، وهو ((ثمرة عملية القياس، وغايتها، يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون اتّباعه واجبًا، والخروج عنه ممتنعًا، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة))[1].

ويُعدُّ الحكم في النحو((هو القانون والأصل))[2]، وهو((القاعدة الثابتة، وما يجري على الفرع من أحكام الأصل، وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه، وإعطاؤه حكمه. وهو في النحو بناء على مصطلح سليم، مثل: حكم المبتدأ أن يكون معرفة مرفوعًا، وحكم الحال أن تكون صفة فضلة مشتقة))[3].

وقد قسَّم السيوطي الحكم النحوي على ستة أقسام، هي: [4]

1- الواجب: مثل رفع الفاعل وتأخيره عن فعله، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

2- الممنوع: ما كان ضد الواجب.

3- الحسن: مثل رفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

4- القبيح: مثل رفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع مجزوم.

---

(1) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 163.

(2) المعجم المفصل في اللغة والأدب: 1/ 585.

(3) معجم علوم العربية: 206.

(4) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 44. وفي كتابي (فيض نشر الانشراح: 1/ 304- 309) و(الإصباح في شرح الاقتراح: 47- 48) أمثلة للأقسام الستة.

5- خلاف الأَوْلى: مثل تقديم الفاعل في نحو: (ضربَ غلامُهُ زيدًا).

6- الجائز على السواء: مثل حذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مُقتضٍ له.

إن هذا التقسيم الذي ألفناه عند السيوطي، دعا بعض الباحثين المعاصرين إلى إنكاره؛ لأنه ليس أصيلاً في النحو العربي، وإنما وفد إليها من علوم أخرى لا سيما الفقه، وأن من الحكمة إلغاء هذا التقسيم السداسي، وجعله محصورًا في ثلاثة أقسام هي: الوجوب، والجواز، والامتناع؛ يقول حسن خميس الملخ في ذلك: ((يبدو أن هذه الأقسام وافدة من كتب الفقه لا النحو؛ لأننا لا نكاد نلمحها في كتب النحو، إضافة إلى أنها أحكام مقتضية للتوضيح والتحديد، إذ لم يحدد السيوطي أيًّا منها، بل اكتفى بمثال يصعب القياس عليه، مما يدل على أنَّ حدّها لم ينضج تمام النضج في ذهن السيوطي، وأحسبُ أن من الحكمة تقسيم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط، هي: الوجوب والجواز والامتناع؛ لأن هذه القسمة أقرب إلى طبيعة النحو، وقد أقام ابن يعيش الصنعاني كتابه (التهذيب الوسيط في النحو) على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلها))[1].

يتضح لنا من هذا النص الدعوة إلى إبعاد ثلاثةٍ من أقسام الحكم النحوي، هي: الحسن والقبيح وخلاف الأَوْلى، وهذه الدعوة في تقديري قد جانبت الواقع النحوي الذي يدل على وجود هذه الأحكام في كتب النحو، لا سيما كتاب سيبويه الذي يُعدُّ المصدر الرئيس في النحو العربي قواعدَ وأصولاً، وحتى أُثبت ما أقول سأقف مع نص حسن خميس السابق الوقفات الآتية:

---

(1) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 163- 164.

الوقفة الأُولى:

ذهابه إلى أن أقسام الحكم النحوي وافدة من كتب الفقه لا النحو ليس ببعيد؛ لأن أصول النحو العربي الذي يعد الحكم النحوي ركنًا من أركان أحد أصوله (القياس)، قد تأثر منذ نشأة النحو العربي بأصول الفقه، بل إن ((عِلْم أصول الفقه من أكثر علوم الثقافة العربية الإسلامية تأثيرًا في علم أصول النحو))[1]، وإذا تأملنا الحكم النحوي وأقسامه، وجدنا صورة مشابهة له في أصول الفقه من حيث التسمية والتقسيم لا من حيث الدلالة والمضمون، فالحكم في اصطلاح أصول الفقه((عبارة عن خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال الْمُكلَّفين، فالحرام هو المقول فيه: اتركوه ولا تفعلوه، والواجب هو المقول فيه: افْعلوه ولا تتركوه، والمباح هو المقول فيه: إن شئتم فافعلوه وإن شئتم فاتركوه. فإن لم يوجد هذا الخطاب من الشارع فلا حكم؛ فلهذا قلنا: العقل لا يُحسِّن ولا يُقبِّح، ولا يوجب شكر المنعم، ولا حكم للأفعال قبل ورود الشرع))[2].

والفرق بين الحكم الشرعي والحكم النحوي، أن الحكم الشرعي يترتب عليه الثواب والعقاب، وكذا الإباحة لما جعله الشرع مباحًا، والحكم في النحو بمنزلة القانون اللغوي الذي من خلاله يُحَدَّدُ الاستعمال اللغوي من حيث الوجوب أو المنع أو الجواز أو الاستحسان أو الاستقباح إلى غير ذلك، ولا علاقة

---

(1) مصطلحات علم أصول النحو: 67.

(2) المستصفى من علم الأصول: 1/ 112، وينظر: الكليات: 381، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 696- 700.

له بالتشريع البتةَ، إذ إن استعمال الممنوع من كلام العرب أو القبيح لا يترتب عليه عقاب من الشارع، وإنما هو إخلالٌ بالفصاحةِ ومجانبةٌ للصوابِ في اللغة.

وإذا وازنا بين أقسام الحكم الشرعي والحكم النحوي، وجدنا الأحكام الشرعية تنقسم على قسمين: تكليفية ووضعية[1]، وما يعنينا من هذين القسمين الأحكام التكليفية؛ لأنها أقرب إلى أقسام الحكم النحوي، فالأحكام التكليفية خمسة، هي: الواجب، والمندوب، والمحرم، والمكروه، والمباح[2]، ويلحظ من هذه الأقسام مقابلتها أقسام الحكم النحوي، فالواجب في الحكم الشرعي يقابل الواجب في الحكم النحوي، والمندوب يقابل الحسن، والمحرم يقابل الممنوع، والمكروه يقابل القبيح، والمباح يقابل الجائز على السواء، مع اختلافٍ في مدلولات ذلك كلّه ومترتّباته.

ولعل السبب في هذا التأثر يعود إلى أن نشأة النحو العربي كانت متزامنة مع نشأة علوم أخرى عربية وإسلامية منها الفقه والحديث والتفسير، فكان من البدهي أن تتولد علاقةُ تأثُرٍ وتأثيرٍ بين هذه العلوم جميعها، وليس بين النحو والفقه فقط؛ يقول صبحي الصالح في معرض كلامه في تأثير علم الحديث في علم النحو: ((ومن عجبٍ أنّا، في إجابتنا، نكاد نرى رأيَ العينِ تأثير الحديث في النحو وأصوله بنسبة من القوة لا تقل عن تأثير الحديث في الفقه والتفسير، ولكن الزاوية التي ننظر من خلالها إلى التأثر والتأثير في هذا المضمار أصيلة

(1) ينظر: شرح الأصول من علم الأصول: 45.

(2) ينظر: المستصفى من علم الأصول: 1/ 127، وشرح الأصول من علم الأصول: 45.

مبتكرة ليس فيها شيءٌ من التقليد))[1]، ويقول في موضع آخر: ((إن التأثير العفوي الطبيعي الذي خلَّفه الحديث في أصول النحو، يوم فكَّر القوم في وضع أوائلها، إنما رافق نشأة علم الحديث قبل أن ينضج، فليس لنا أن نبالغ فيه، ولا أن نغلو في أبعاده ومراميه))[2]، وكذلك الأمر في تأثير الفقه في أصول النحو، فإن انتقال مصطلحاته إلى النحو العربي كان في وقت مبكر؛ إذ إننا نجد سيبويه يكثر من استعمال ألفاظ القبح والحسن[3] وغيرها مما زعم حسن خميس أنها غير موجودة في كتب النحو.

الوقفة الثانية:

قوله في أقسام الحكم النحوي: ((لا نكاد نلمحها في كتب النحو))[4]، أقولُ فيه: إن هذا القول لم ينتج من تحرٍّ ودقَّة في البحث، فكيف يزعم حسن خميس أن أقسام الحكم النحوي ليس لها أثر في كتب النحو، وهذا كتاب سيبويه وهو الكتاب المقدَّم والإمام في النحو بين أيدينا شاهدًا على وجود هذه الأقسام، وإن لم يضع لها حدودًا وضوابطَ، شأنه في ذلك شأن معظم مصطلحات النحو التي لم يكتب لها الاستقرار في زمانه، حتى جاء النحاة من بعده فضبطوها وحصروها وحدّدوا معانيها[5].

(1) علوم الحديث ومصطلحه: 317.

(2) المصدر السابق: 321.

(3) ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: 83.

(4) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 163.

(5) مع التنبيه على أن القبح من المصطلحات التي لم يتم ضبطها، ولم تُوضَعْ لها حدود، ولم تُعرَّف تعريفًا اصطلاحيًا بعدُ على حدٍّ علمي؛ وذا من أسباب قيام هذا البحث!

ولكي لا أطيل في هذا المقام سأذكر الألفاظ التي وردت في كتاب سيبويه دالةً على حكمين نحويين هما: الحسن والقبيح، وأحيل في الهامش على بعض مواضعهما في كتاب سيبويه، وأكتفي بذكر هذين الحكمين؛ لأن حسن خميس قد أنكر وجودهما في كتب النحو، أما الوجوب والجواز والمنع فلا يختلف اثنان في وجودها في مؤلفات النحو.

فمن أمثلة ما استعمله سيبويه للدلالة على قبح استعمالٍ معينٍ، ألفاظُ القبحِ[1]، وألفاظ الرداءة[2]، وألفاظ الضعف[3]، وألفاظ الاستكراه[4]، وألفاظ الخبث[5]، وسيأتي تفصيل الألفاظ المرادفة للقبح في مبحث مستقل- إن شاء الله-؛ وأما ألفاظ الحسن فقد أوردها سيبويه كثيرًا في كتابه؛ لبيان استحسانِ استعمالٍ لغويٍّ ما[6]، وهذا يبين لنا أن إطلاق سيبويه صفةَ القُبْحِ أو الحُسْنِ أو نحوهما على استعمالاتٍ معينة، بقوله: هذا حَسَنٌ أو جيدٌ أو قبيحٌ أو رديءٌ أو خبيثٌ أو ضعيفٌ إلى غير ذلك، إنما هو بذلك يصدر حكمًا نحويًّا مباشرًا، وإن كان قصده في كثير من الأحيان المعنى اللغوي للكلمة الموصوف بها، لا المفهوم

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 76، 101، 277 +2/ 127، 157، 281، 378 +3/ 22، 41، 165، 502+4/ 459، 466.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 199 +2/ 34، 376 +3/ 299، 555 +4/ 196، 197، 443.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 48، 85، 120 +2/ 57، 400 +3/ 92، 139 +4/ 106، 338.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 334 +2/ 24 +3/ 60، 501.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 389 +2/ 124، 318 +3/ 236، 502.

(6) ينظر: المصدر السابق: 1/ 54، 247، 269، 399، 409 +2/ 29، 108، 124، 149، 159، 281، 379، 398 +3/ 70، 97 +4/ 466.

الاصطلاحي لها، بوصفها ترجمةً لظاهرة لغوية؛ بيد أن علماء أصول النحو من بعده وضعوا أقسام الحكم النحوي الستة ومنها (القبح)، من خلال استقرائهم آراء النحاة المتقدمين وفي صدارتهم سيبويه في كتابه[1]، فقعَّدوا في ضوء استقرائهم قواعد أصول النحو، مستأنسين في أثناء ذلك بعلوم عربية وإسلامية أخرى[2].

الوقفة الثالثة:

أشار حسن خميس إلى أن السيوطي لم يُعطِ توضيحًا وتحديدًا لأحكام النحو الستة، وإنما اكتفى بمثال يصعب القياس عليه، مما يدل على أن حدَّ هذه الأحكام لم ينضج تمام النضج في ذهن السيوطي.

وهنا أقول: إن ما ذهب إليه حسن خميس صواب، ولعل ذلك قد كان سببًا من أسباب اختياري البحث في ظاهرة القبح؛ لأنني لم أجد حدودًا أو ضوابطَ- في حدود علمي- لهذه الظاهرة، ولا معالم تُعرف بها، ولا خصائص إذا

(1) فصّلت خديجة الحديثي القول في استعمال سيبويه أقسام الحكم النحوي الستة، وأوردت أمثلة من كتابه لكل قسم. ينظر كتابها: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 283-298.

(2) بيّن ابن جني في مقدمة كتابه (الخصائص) أنه تفرد في تأليفه على مذهب أصول الكلام والفقه، فقال: ((وذلك أنا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين [البصرة والكوفة] تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه)) الخصائص: 1/ 2، وقال السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح: ((هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحةٌ بمثله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أتقَدَّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه)) الاقتراح في علم أصول النحو: 30.

توافرت في الاستعمال اللغوي المحكوم عليه كان قبيحا. وأما اتجاهي نحو كتاب سيبويه؛ فلأنه مصدرُ الدراسات النحوية الرئيسُ، ((وأوّلُ وَضْعٍ شاملٍ لقواعد العربية، لم تُغيِّر الأجيال المتأخرة شيئًا من أسسه وقواعده، وإنْ وسعته توسيعًا مختلف النواحي، أو غيّرت من صوره وقوالبه))[1].

الوقفة الأخيرة:

قول حسن خميس: ((وأحسبُ أن من الحكمة تقسيم الحكم النحوي إلى ثلاثة أقسام فقط، هي: الوجوب والجواز والامتناع؛ لأن هذه القسمة أقرب إلى طبيعة النحو، وقد أقام ابن يعيش الصنعاني كتابه (التهذيب الوسيط في النحو) على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلها))[2].

أقول فيه: لو جاز استعمالانِ في جانب من جوانب اللغة، وكان أحدهما أحسن من الآخر، ألسنا نحكم عليه بأنه حَسَنٌ؟ وإن ورد جواز استعمال ما، وكان فيه مع جوازه ضعفٌ ورداءةٌ، ألسنا نحكم عليه بأنه مع جوازه قبيحٌ؟ فكيف لنا أن نتخطى هذه الأحكام لنقتصر على الواجب أو الجائز أو الممتنع فقط!، وهل يكفي أن ابن يعيش الصنعاني المتأخر زمانًا (ت680هـ) قد اقتصر على أحكام ثلاثة في كتابه (التهذيب الوسيط في النحو) لنسير على منهجه ونحكم أن طبيعة النحو تقتضي القسمة الثلاثية (الوجوب والجواز والمنع)؟ ثم إن كتاب ابن يعيش الصنعاني ليس كتابًا في الأصول، وإنما هو في مسائل النحو

---

(1) العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: 59.

(2) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 164.

وأبوابه، ويُحتمَل أنه لجأ فيه إلى القسمة الثلاثية (الوجوب والجواز والمنع) رغبةً في الاختصار، وتسهيلاً على عامَّة المتعلمين؛ لذا سمَّاه (التهذيب الوسيط في النحو)، فهو تهذيبٌ لمطوَّلاتِ النحويين، ووصَفه بالوسيط للدلالة على ذلك المقصد. فهل يحقُّ لنا بعد ذلك أن نستند إلى كتاب ابن يعيش الصنعاني في جانب من أصول النحو العربي ونتغافل عن كتب النحاة المتقدمين الذين أطلقوا أحكامًا متعددة على استعمالات لغوية منها القبيح، وقد بينت استفاضة كتاب سيبويه بمثل هذه الأحكام[1] التي أنكرها حسن خميس، وهو الكتاب المقدَّم في النحو، وفضلاً عن ذلك نجد أن معظم كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين سواء المؤلَّفة منها في القواعد أم المؤلفة في الأصول تفيض بأقسام الحكم النحوي الستة، وأقتصرُ منها- خشية الإطالة- على كتاب (الخصائص) لابن جني شاهدًا على ذلك، مكتفيًا بالحكم بالقبح فيه؛ لكونه في مضمون بحثي، فقد بوَّب ابن جني بابًا

---

(1) نبَّه الباحث نوزاد حسن أحمد على أن سيبويه كان حريصًا على أن تكون أحكامه جاريةً على كلام العرب مستقاةً منه، وأشار الباحث إلى أنّ وصْف سيبويه استعمالاتٍ لغويةً معينةً بالحسن أو القبح أو ما شاكل ذلك، لم يكن من قبيل الأحكام الفرضية؛ إنما نتج ذلك من دوافع لغويةٍ صِرْفٍ، أهمها شموليةُ منهجه الوصفي، وبحثُه عن المستوى الصوابي للغة، واستقاؤه هذه الأحكام من الاستعمال الواقعي للغة. وقد أظهرت هذه الأحكامُ بوضوحٍ ذوقَ سيبويهِ اللغويَّ السليمَ الذي لم ينفصل عن الذوق العربي. ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 74- 78.

سمَّاه: باب الحمل على أحسن الأقبحين[1]، وتحدث في مواضع مختلفة من كتابه عن أمثلةٍ لهذه الظاهرة[2].

التعريف الاصطلاحي:

لم أقف على تعريف اصطلاحي لظاهرة القبح في كتب المصطلحات والحدود[3]، ولعل أهم قولٍ وقفت عليه في كتب المصطلحات، وإن كان هذا القول في تقديري أقرب إلى المعنى اللغوي منه إلى المفهوم الاصطلاحي، ما جاء في كتاب جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ (دستور العلماء)، وقد أورد صاحب هذا الكتاب القبح مع الحسن وجعلهما متقابلين ليبرز معنى كلٍّ منهما بمعنى ضده، والضدُّ بالضدِّ يُعرَف، قال فيه: ((الحُسْن: بضم الأول وسكون الثاني، وكذا (القُبْح) مصدران يطلقان على ثلاثة معانٍ: الأول كون الشيء ملائمًا للطبع ومنافرًا له، والثاني كونه صفة كمال وكونه صفة نقصان، والثالث كون الشيء متعلّق المدح في الدنيا والثواب في العقبى، وكونه متعلّق

---

(1) ينظر: الخصائص: 1/ 212-213.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 390- 411 +3/ 30، 53-55، 60-61.

(3) أهم الكتب التي بحثتُ فيها عن تعريف اصطلاحي لهذه الظاهرة، كتاب(الحدود في النحو) للرماني(ت384هـ)، و(مفاتيح العلوم) للخوارزمي(ت387هـ)، و(التعريفات) للشريف للجرجاني(ت816هـ)، و(شرح كتاب الحدود في النحو) للفاكهي(ت972هـ)، و(الكليات) لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ)، و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي (من معاصري القرن الثاني عشر الهجري)، وغيرها من المؤلفات التي اعتنت بالمصطلحات، قديمها وحديثها، سوى ما عرَّف فيه بعضهم القبح تعريفًا لغويًا، أغنت عنها المعاجم.

الذم في الدنيا ومتعلق العقاب في العقبى؛ فهما متقابلان تقابل التضاد. ويُعلَم من هاهنا الحَسَنُ والقبيح اللذان هما صيغتا الصفة المشبهة))[1].

يظهر من هذا القول الذي قابل فيه صاحبه بين الحسن والقبح أنه اعتنى بخصيصتين لهما علاقة معنوية وحسية، وهاتان الخصيصتان هما: الخَلْقُ والخُلُقُ؛ أي الصور والأفعال، ولا علاقة لهما بالدرس اللغوي، وإذا توجهنا إلى كتب النحاة أنفسهم لاسيما الكتب التي تضمنت أصول النحو العربي، مثل كتاب (الخصائص) لابن جني، وكتابي (لُمَع الأدلّة) و(الإغراب في جدل الإعراب) لأبي البركات الأنباري، وكتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي، لَمَا وجدنا تعريفًا للقبح أو تحديدًا لمصطلحه، إنما هي شواهدُ وأمثلةٌ عرضوها لبيان القبيح من الكلام، وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه الذي اخترتُه أنموذجًا لدراسة ظاهرة القبح فيه، لأسباب ذكرتها في مطلع هذا البحث، وجدنا أن المصطلحات- ومنها مصطلح القبح- لم تكن قد استقرت فيه بعدُ؛ لذا رأيت أن أعرض نماذج من كتابه لهذه الظاهرة، أحاول في ضوئها وضع تعريف، أتوخّى فيه الدقة والشمول ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً:

أ- جاء في الكتاب في مبحث التنازع: ((وقد يجوز: ضربتُ وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا، والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ، ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحمله على الآخر. فإن قلتَ:

(1) دستور العلماء: 2/ 24.

ضربني وضربتُ قومَك، فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه وأكرمُ بنيه وأنبَلُهُ))[1].

ب- وفي حديثه في إضمار الفعل الجائز إظهاره بعد(إنْ) يقول: ((ومن ذلك أيضًا قولك: مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحًا فطالحٌ. ومن العرب من يقول: إنْ لا صالحًا فطالحًا، كأنه يقول: إنْ لا يكن صالحًا فقد مررتُ به أو لقيتُه طالحًا.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لا أكُن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيحٌ ضعيفٌ؛ لأنك تضمر بعد إنْ لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إنْ لا في قولك: إنْ لا يكن صالحًا فطالحٌ))[2].

ج- وقال في كلامه على نعت النكرة بالمعرفة: ((وزعم الخليل- رحمه الله- أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيدٍ، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبُح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر، وهو في الصفة أقبح؛ لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يُجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة))[3].

---

(1) الكتاب: 1/ 79- 80.

(2) المصدر السابق: 1/ 262- 263.

(3) المصدر السابق: 1/ 361.

د- وفي باب(إنّ) وأخواتها، قال: ((وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كـان زيـدًا، على إلغاء كان، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:[1]

فكيـف إذا رأيـتَ ديـارَ قـومٍ وجـيرانٍ لنـا، كـانوا، كِـرامِ

وقال: إنَّ من أفضلهم كان رجلاً، يقبُح؛ لأنك لو قلت: إن مـن خيـارهم رجلاً، ثم سكتَّ كان قبيحًا حتى تعرِّفه بشيء، أو تقول: رجلاً مـن أمـره كذا وكذا. وقال: إن فيها كان زيدٌ، على قولك: إنـه فيهـا كـان زيـدٌ، وإلا فإنه لا يجوز أن تحمل الكلام على إنَّ.

وقال: إن أفضلَهم كـان زيـدٌ، وإن زيـدًا ضـربتُ، علـى قولـه: إنـه زيـدًا ضربتُ، وإنه كان أفضلَهم زيدٌ. وهذا فيـه قُـبْحٌ، وهـو ضـعيف، وهـو في الشعر جائز. ويجوز أيضًا على: إن زيدًا ضربتُه، وإن أفضـلَهم كانـه زيـدٌ، فتنصبه على إن، وفيه قبحٌ كما كان في إنَّ))[2].

هـ- وبيَّن قبح العطف على ضـمير الرفـع المتصـل مـن غـير فاصـل، قـائلاً: ((واعلمْ أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُ اللهِ، وذهبتُ وعبـدُ اللهِ، وذهبـتَ وأنا؛ لأنّ أنا بمنزلة المظهر، ألا تـرى أن المظهـر لا يشـركه إلا أن يجـيء في الشعر. قال الراعي:[3]

---

(1) ديوان الفرزدق: 2/ 359.

(2) الكتاب: 2/ 153- 154.

(3) ديوان الراعي النميري: 162. وجاء شطره الأول في الديوان علـى النحـو الآتـي: (فلمّـا التَقَتْ فُرْسانُنا ورِجالُهم)، وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت.

فلمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عِشيَّةً   دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنا لعامرِ))[1].

و- وفي معرض حديثه في النسب، يقول: ((واعلمْ أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أنْ تُقرَّه على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأن الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة. وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واوًا.

وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح))[2].

ز- وفي سياق كلامه في المخالفة بين العدد والمعدود من حيث التذكير والتأنيث، قال: ((وتقول: ثلاثةُ أشْخُصٍ، وإن عنيتَ نساءً؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاثُ أعْيُنٍ، وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة. وقالوا: ثلاثةُ أنْفُسٍ؛ لأن النفس عندهم إنسانٌ. ألا ترى أنهم يقولون: نفسٌ واحدٌ، فلا يدخلون الهاء. وتقول: ثلاثةُ نسَّاباتٍ، وهو قبيح؛ وذلك أن النسَّابة صفة، فكأنه لفظ بمذكَّر ثُمَّ وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوَّة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته، كأنك قلت: ثلاثةُ رجالٍ نسّاباتٍ))[3].

وبعد عَرْض هذه الأمثلةِ المُستَقْرَاةِ من كتاب سيبويه، أَضعُ تعريفًا لهذه الظاهرة، ثُمَّ أُبيِّنُ السمات والملامح المميزة له، فالقبح هو:

---

(1) الكتاب: 2/ 380.

(2) المصدر السابق: 3/ 351- 352.

(3) المصدر السابق: 3/ 562- 563.

انحرافُ الاستعمال اللغويِّ، في بنيةٍ لفظيَّةٍ أو في تركيبٍ جُمْلِيٍّ، عن العادةِ اللغويةِ الفصيحةِ ممَّا لا يكونُ شاذًّا ولا نادرًا، بل ضعيفًا رديئًا مُتَّسِمًا بصفةِ النَّقْص المُنَفِّرةِ للذوق اللغويِّ الفصيح؛ بسببِ وَضْع هذا الاستعمال في غير مَوْضِعِهِ اللغويِّ المناسبِ، وهو مع ذلك لا يُعدُّ واجبًا ولا مُمْتنِعًا، إنَّما يَدْخُلُ في مرتبةِ الجواز الذي تَرْكُهُ أَوْلَى مِن إتيانِهِ؛ لكونِهِ جوازًا فيه ضَعْفٌ، لا جوازًا على السَّواءِ.

وحتى تتضح صورة التعريف، أبرزُ أهمَّ السمات المميزة له في الآتي:

1- أن القبح هاهنا محصور في الاستعمال اللغوي، فيخرج من ذلك ما كان قبيحًا في الصفات الخَلْقية أو الخُلُقية؛ أي الصور والأفعال، ويدخل فيه- أي في القبح- الأقوالُ.

2- أن القبح يشمل الصيغ اللفظية والتركيبات الجُمْلِيَّة، بيد أنه في الجانب التركيبي أكثر منه في الجانب اللفظي، والأمثلة المعروضة آنفًا من كتاب سيبويه تبين ذلك.

3- أن القبيح في كلام العرب هو مخالفة الفصيح، ولا ريب أن استعمال الفصيح حَسَنٌ جيدٌ مطلوبٌ حصولُه، فإذا برز القُبْح في العُرْف اللغوي كان نقيضَ الحُسْنِ وضدَّه وخلافَه، غير أن هذا القبيحَ المخالفَ للفصيحِ ينماز من غيره من الظواهر المشابهة له، لاسيما الشاذ والنادر بكون أوَّلِهما (أي الشاذ) مخالفًا القياسَ المطَّردَ من غير نظرٍ إلى قلَّة وجوده أو كثرته، ولا إلى قبول استعماله أو

ردِّه[1]، وكونِ الآخَرِ (أي النادر) هو الذي قلَّ وجوده في اللغة سواء خالف القياس أم لا[2].

4- أن الحكم على استعمالٍ ما بالقبح، لا يلزم منه المنع أو الوجوب؛ لأنه مع قبحه جائز الاستعمال، ولكنه جوازٌ غيرُ مُطْلَقٍ؛ لاستحسان تركه واستقباح استعماله حفاظًا على فصاحة اللغة العربية وصفائها، وسلامتها مما يَشِينُها ويَخْدِش جمالها.

---

(1) سيأتي تفصيل الكلام في الشاذ وأقسامه في المبحث اللاحق.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 2/ 180، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 1000+2/ 1679.

المبحث الثاني

المرادفات والمشابهات

أولاً: مرادفات القبح في الدلالة الاصطلاحية عند سيبويه:

لم يقتصر سيبويه على استعمال الجذر اللغوي للقبح واشتقاقاته عند حديثه في مواضع القبح وأمثلتها في كتابه، وإنما استعمل ألفاظًا أخرى من جذور لغوية مختلفة للدلالة على مفهوم ظاهرة القبح، وهذه الألفاظ هي:

(1) الضعْف:

جاء في معجم (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده: ((الضَّعْف والضُّعْف: خلاف القوة، وقيل: الضُّعْف في الجسد، والضَّعْف في الرأي والعقل، وقيل: هما معًا جائزتان في كل وجه. ويُروَى عن ابن عمر أنه قال: قرأتُ على النبي- ﷺ-: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٍ﴾[1]، فأقرأني ﴿مِّن ضَعۡفٍ﴾ بالضم[2]. والضَّعَف لغةٌ في الضَّعْف... وقد ضَعُفَ ضَعْفًا وضُعْفًا... فهو ضعيف، والجمع: ضُعَفاء، وضَعْفَى، وضِعَاف، وضَعَفَة، وضَعَافَى))[3].

وبوّب السيوطي في كتابه (المزهر) بابًا في معرفة الضعيف من اللغات، مُبيِّنًا

---

(1) الآية (54) من سورة الروم.

(2) ينظر هذا الحديث في: صحيح سنن الترمذي: 3/ 171، وصحيح سنن أبي داود: 2/ 490.

(3) المحكم والمحيط الأعظم: 1/ 411.

مقياسَ الضعيفِ في كونه أقلَّ درجةً من الفصيح[1]، وذهب بعض المحدثين إلى أن وصف علمائنا الأوائل اللغة بالضعف، إنما هو لبيان مراتب اللغات من حيث سعة تداولها ومدى الاستشهاد بها والاعتماد عليها في التخاطب[2]، وهم بذلك يضعون مقياسًا وضابطًا للتعامل اللغوي كي يميزوا بين الفصيح وغيره من استعمالات اللغة.

لقد استعمل سيبويه الضعف بمعنى القبح كثيرًا في كتابه[3]، من ذلك ما جاء في سياق حديثه في المبتدأ والخبر، مشيرًا إلى ضعف الابتداء بالنكرة، إذ قال: ((ولا يُبدَأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تُلْبِسُ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قول خِداش بن زهير: [4]

---

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة: 1/ 214، والبلغة في أصول اللغة: 161.

(2) ينظر: المعجم المفصل في فقه اللغة: 150.

(3) ينظر بعض الأمثلة من استعمال سيبويه الضعف بمعنى القبح في الكتاب: 1/ 62، 85، 86، 87+2/ 318، 400+3/ 92، 167.

(4) ورد البيت في خزانة الأدب: 7/ 192 منسوبًا إلى خداش بن زهير وإلى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري.

فإنــك لا تُبــالي بعــدَ حَــوْلٍ أَظَبْــيٌ كــان أُمَّــكَ أم حمــارُ

وقال حسان بن ثابت:[1]

كأنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ))[2].

ونحو ذلك قوله في معرض كلامه في مسألة كسر همزة (إنَّ) وفتحها: ((وتقول: أمّا جَهْدَ رأيي فأنك ذاهبٌ؛ لأنك لم تُضطرَّ إلى أن تجعله ظرفًا كما اضطُرِرتَ في الأول. وهذا من مواضع إنَّ، لأنك تقول: أمَّا في رأيي فإنك ذاهبٌ، أي فأنت ذاهبٌ، وإن شئتَ قلتَ: فأنك. وهو ضعيف؛ لأنك إذا قلت: أمّا جَهْدَ رأيي فإنك عالمٌ، لم تضطرّ إلى أن تجعل الجَهْد ظرفًا للقصة؛ لأن ابتداء إنَّ يحسن هاهنا))[3].

وكذا قوله بعد أن تحدث في عدم التطابق بين النعت والمنعوت، وبين المعطوف والمعطوف عليه من حيث التنكير والتعريف: ((وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرتُ لك، وفيه- على جوازه وكلام العرب به- ضعفٌ))[4].

وقد يجمع سيبويه الضعف مع القبح في سياق واحد، فيجعل الضعف وصفًا تاليًا للقبح زيادةً في التأكيد، نحو قوله: ((وهذا قبيح ضعيف))[5]، وقوله:

---

(1) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: 56.

(2) الكتاب: 1/ 48- 49.

(3) المصدر السابق: 3/ 139.

(4) المصدر السابق: 2/ 57.

(5) المصدر السابق: 1/ 262.

((فهذا كلام قبيح ضعيف))[1]، أو يجعل القبيح وصفًا تاليًا للضعيف، قائلاً: ((وهذا ضعيف قبيح))[2].

(2) الخُبْث:

الخبيث في اللغة ضدُّ الطيِّب، يقال: خَبُثَ الشيءُ خباثةً، وخَبُثَ الرجلُ خُبْثًا، فهو خبيثٌ؛ أي خَبٌّ ورديءٌ[3]، وهو نعتٌ لكل شيءٍ فاسدٍ[4]، ((وذلك يتناول الباطل في الاعتقاد، والكذب في المقال، والقبيح في الفعال. قال تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[5]؛ أي ما لا يوافق النفسَ من المحظورات، وقوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾[6] كناية عن إتيان الرجال، وقوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[7]؛ أي الأعمال الخبيثة من الأعمال الصالحة، والنفوس الخبيثة من النفوس الزكية. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾[8]؛ أي الحرام بالحلال. وقوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾[9]؛ أي

---

(1) المصدر السابق: 2/ 124.

(2) المصدر السابق: 1/ 434.

(3) ينظر: الصحاح: 1/ 248.

(4) ينظر: تاج العروس: 5/ 236.

(5) الآية (157) من سورة الأعراف.

(6) الآية (74) من سورة الأنبياء.

(7) الآية (37) من سورة الأنفال.

(8) الآية (2) من سورة النساء.

(9) الآية (26) من سورة النور.

الأفعال الرديئة والاختيارات المبهرجة لأمثالها. وقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ﴾[1]؛ أي كثرة الحرام، وقيل أي الكافر والمؤمن، والأعمال الفاسدة والأعمال الصالحة. وقوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾[2] إشارة إلى كل كلمة قبيحة من كفرٍ وكذبٍ ونميمةٍ وغيرِ ذلك))[3].

وإطلاق صفة الخبث على استعمال لغوي دالٌّ على قبح هذا الاستعمال، وهو إطلاقٌ مجازي، يقولون: ((كلامٌ خبيثٌ، وهي أخبث اللغتين؛ يراد الرداءة والفساد. وأنا استخبثتُ هذه اللغة))[4]؛ جاء في الكتاب: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَ الله، إذا كان عبدُ الله اسمَه الذي يُعرف به، وهذا كلامٌ خبيثٌ يُوضَع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة مَبنيًا عليها أو مَبنيَّةً على اسم أو غير اسم، وتكون صفة لمعروف لتبيِّنه وتؤكِّده أو تقطعه من غيره))[5].

وفي باب تسمية المذكر بالمؤنث في سياق الحديث في المنصرف وغير المنصرف من الأسماء، يقول سيبويه: ((وسألته: عن ذِراع، فقال: ذِراعٌ كثُرَ تسميتُهم به المذكرَ، وتمكَّن في المذكر وصار من أسمائه خاصةً عندهم، ومع هذا

---

(1) الآية (100) من سورة المائدة.

(2) الآية (26) من سورة إبراهيم.

(3) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 2/ 522.

(4) أساس البلاغة: 102.

(5) الكتاب: 2/ 114.

أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوبٌ ذِراعٌ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر.

وأما كُراع فإن الوجهَ تركُ الصرفِ، ومن العرب من يصرفه يشبِّهه بذِراع؛ لأنه من أسماء المذكر، وذلك أخبث الوجهين))[1].

وغالبًا ما يذكر سيبويه الخبيث مع القبيح أو الضعيف في سياق واحد، فمما جاء فيه ذِكْرُ الخبيث مع القبيح قوله: ((وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيدَ فذوعبيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواءً. وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبَّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبّهوا خمستَهم بالمصدر. كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ؛ أي للعبيدِ والدراهمِ، وهذا لا يُتكلَّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرٍو ويونسَ، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أما العلمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ. وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردته كان الرفعُ الصوابَ، فخبُث إذ أُجرِيَ غيرُ المصدرِ كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرداءة مِثْلُه، وهو قولهم: وَيْلٌ لهم وتَبٌّ))[2].

وكذا قوله في معرض كلامه في أسلوب القسم: ((ويدلك على أنه إذا قال: واللهِ لأَضْرِبَنَّكَ ثُمَّ لأَقْتُلَنَّكَ اللهَ، فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب: أنه لو قال: مررتُ بزيدٍ أوَّلَ مِنْ أمْسِ وأمْسِ عمرٍو، كان قبيحًا خبيثًا؛ لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار، كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور

---

(1) الكتاب: 3/ 236.

(2) المصدر السابق: 1/ 389.

كان قبيحًا، فكذلك الحروف التي تدخله في الجار؛ لأنه صار كأنّ بعده حرف جرٌ، فكأنك قلت: وبكذا))[1].

وأما اقتران الخبيث بالضعيف فيما يدل على القبح، فنحو قوله: ((وتقول: إنّ أحدًا لا يقولُ ذاك، وهو ضعيف خبيث؛ لأن أحدًا لا يُستعمَل في الواجب، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو، حيث كان معناه: أبو مَنْ زيدٌ))[2].

(3) الرداءة:

(الرداءة) في اللغة: مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين (رَدُؤَ)، ومعناه: الفساد والوضاعة والخسَّة، يقال: رَدُؤَ الشيءُ يَرْدُؤُ رداءةً، فهو رديءٌ؛ أي فاسد ووضيع وخسيس[3]، وإذا جاء الفعل الثلاثي مفتوحَ العين(رَدَأَ)، فإن المصدر منه يكون على وزن (فِعْل) وله معانٍ متعددة متقاربة منها: النصرة والعَوْن والعماد[4]، يقال: ردَأْتُ الحائطَ أَرْدَؤُه رِدْءًا إذا دعمتُه بشيءٍ يمنعه السقوطَ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[5]؛ أي معينًا[6].

وذهب الفيروز أبادي إلى أن لفظة الرديء في الأصل مأخوذة من (الرِّدْء)

(1) الكتاب: 3/ 502.

(2) المصدر السابق: 2/ 318.

(3) ينظر: تهذيب اللغة: 14/ 167، والصحاح: 1/ 36، والمصباح المنير: 86.

(4) ينظر: تهذيب اللغة: 14/ 167، والقاموس المحيط: 1/ 16.

(5) الآية (34) من سورة القصص.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 13/ 296.

الدالّ على العون والقوة والعماد، ثم صارت تدل على المذموم والفاسد[1]، وقد استعمل سيبويه هذه اللفظة؛ أعني لفظة (رديء) بمعنى القبيح في بعض المواضع[2]؛ من ذلك قوله في معرض الحديث في الصفة المشبهة: ((وقد جاء في الشعر: حَسَنَةُ وَجْهِها، شبّهوها بحَسَنة الوجه، وذلك رديء))[3]، وكذا قوله في باب الضمائر: ((وزعم ناسٌ أن الياء في لولايَ وعساني في موضع رفعٍ، جعلوا لولاي موافقةً للجرِّ، وني موافقةً للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجهٌ رديءٌ))[4].

(4) الاستكراه:

يوافق الفعلُ (كَرُهَ) في اللغةِ الفعلَ (قَبُحَ) وزنًا ومعنًى في نفسه وفي مصدره وفي اسمه الموصوف بهذه الصفة؛ جاء في معجم (المصباح المنير): ((كَرُهَ الأمرُ والمنظرُ كَرَاهةً فهو كريهٌ، مثل: قَبُحَ قَبَاحةً فهو قبيحٌ وزنًا ومعنًى))[5]، ووضع أبو البقاء الكفوي حدًّا للمكروه، قائلاً: ((وحدّه ما يكون تركه أولى من إتيانه وتحصيله))[6].

---

(1) ينظر: بصائر ذوي التمييز: 3/ 65.

(2) ينظر نماذج من استعمال سيبويه الرديء بمعنى القبيح في الكتاب: 2/ 34 +3/ 299، 555 +4/ 160، 196، 197، 443.

(3) المصدر السابق: 1/ 199.

(4) المصدر السابق: 2/ 376.

(5) المصباح المنير: 203.

(6) الكليات: 400، في معرض حديثه في مصطلح (الحلال).

وإذا تتبعنا كتاب سيبويه وجدناه يستعمل المادةَ اللغويةَ (كره) استعمالين:

الأوّل: استعمالها استعمالاً تعليليًّا؛ أي للدلالة على ترك استعمال معين، أو فعله، إذ يجعل سيبويه الكره في هذا التعامل لبيان السبب، فيستعمل لهذا التعليل الفعلَ المجردَ أو مصدرَه. فمن أمثلة استعماله الفعل المجرد[1] قوله في نداء الترخيم: ((واعلمْ أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن آخرَه الهاءُ، فزعم الخليل- رحمه الله- أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسةٍ على أربعةٍ، وما كان على أربعةٍ على ثلاثةٍ، فإنما أرادوا أن يقرِّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم؛ لأنه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه))[2].

وأما المصدر كراهية فغالبًا ما يستعمله للتعليل[3]، وذلك نحو قوله في معرض حديثه في نون التوكيد: ((وإذا أدخلتَ الثقيلة في فعل جميع النساء قلتَ: اضْرِبْنَانِّ يا نسوةُ، وهل تضرِبْنَانِّ ولْتضرِبْنَانِّ، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية

(1) ينظر أمثلة لاستعماله الفعلَ المجرد (كره) بيانًا للتعليل في الكتاب: 1/ 99، 125، 416 +2/ 124، 213، 251، 261، 337 +3/ 64، 75، 88، 106، 169، 247، 352، 480 +4/ 51، 93، 105، 160، 339، 466.

(2) المصدر السابق: 2/ 255- 256.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 176، 181، 293 +2/ 223، 236، 369 +3/ 324، 325، 359 +4/ 47، 195، 378.

النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النِّساء كراهية أن يلتبس فِعْلُهنَّ وفِعْلُ الواحد))[1].

واستعمالُ سيبويه للمادة اللغوية(كره) كثيرٌ في كتابه، وقد اصطُلح عليه بـ(علة الكراهية)، وعُرِّفتْ هذه العلة بأنها ((من العلل التي يستعين بها اللغوي في توجيه أغلب الظواهر الصوتية والعادات النطقية))[2].

والآخر: استعمالها للدلالة على مفهوم ظاهرة القبح، وهو استعمال قليل جدًّا في كتاب سيبويه، يعبِّر عنه باسم المفعول (مُسْتَكْرَه) للدلالة على ذلك[3]، ومنه ما جاء في باب النعت، إذ يقول: ((ولا تقول: مررتُ بخَزٍّ صُفَّتُه، ولا بطينٍ خاتَمُه؛ لأن هذا اسمٌ، وقد يكون في الشعر: هذا خاتمٌ طينٌ، وصُفَّةٌ خَزٌّ، مُستكرَهًا))[4]، ولم يستعمل الفعل المزيد (استكره) للدلالة على القبح إلا في موضع واحد جعله بضمن عنوانٍ من عناوين كتابه مع لفظة (قبيح) فقال: ((هذا بابٌ منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العربُ))[5]. وكذا استعمالُه المصدر (استكراه) دالاًّ على القبح، لم يأتِ إلاّ في موضعٍ واحدٍ مقرونًا بالضعف[6].

---

(1) ينظر أمثلة لاستعماله الفعلَ المجرد (كره) بيانًا للتعليل في الكتاب: 3/ 526.

(2) المعجم المفصل في فقه اللغة: 118.

(3) ورد هذا الاستعمال في كتاب سيبويه في خمسة مواضع، هي: 2/ 24، 25، 390 +3/ 60، 501.

(4) الكتاب: 2/ 24.

(5) المصدر السابق: 1/ 334.

(6) ينظر: المصدر السابق: 2/ 35.

هذه هي مرادفات القبح في كتاب سيبويه التي جاءت دالةً على معنى القبح، مُستَعْمَلةً في مواضعه. وفي تقديري أن هذه الألفاظ التي أوردها سيبويه مع المادة اللغوية (قبح) بمشتقاتها، إنما أراد بها معانيها المعجمية، لا مفاهيمها الاصطلاحية؛ لأنها لم تكن قد انتقلت عنده من دلالة اللفظ اللغوية، إلى الدلالة الاصطلاحية ذاتِ الملامح المحددة، وذلك- كما أسلفت آنفًا- شأنه في معظم الظواهر الموجودة في كتابه.

والذي دفعني إلى وضع (القُبْح) عنوانًا لهذه الظاهرة اللغوية المستفيضة في كتاب سيبويه أسبابٌ أذكرُها لاحقًا، ولا ضيرَ في إطلاق لفظٍ من الألفاظ المرادفة للقبح للتعبير عن هذه الظاهرة؛ لأنها كلَّها بمدلولاتها صالحةٌ لذلك، لا سيَّما أن سيبويه قد جمع غيرَ لفظٍ من الألفاظ المرادفة للقبح مع القبح في سياق واحد، بيد أن اختيار لفظٍ واحدٍ تقتضيه طبيعةُ البحثِ في ظاهرةٍ ما؛ تحديدًا للمصطلح وإطلاقًا له على مفهوم هذه الظاهرة، ليكون عنوانًا لها، أو ترجمةً؛ دفعًا للبس، وتخلُّصًا من التخليط مع غيرها، وتجنُّبًا التكرارَ في إطلاقِ غيرِ مصطلحٍ واحدٍ للظاهرة الواحدة، وفي ذلك كلّه تحديدٌ للظاهرة مصطلحًا ومفهومًا ومواضعَ وأمثلةً[1].

وفي تقديري أن (القُبْح) هو المصطلح المناسب للدلالة على مواضع هذه الظاهرة في كتاب سيبويه، وذلك يعودُ إلى الأسباب الآتية:

1- أن هذا اللفظ هو الأكثر استعمالاً في كتاب سيبويه في مواضع هذه الظاهرة[2]، وقد يَقْرِنُ سيبويه به غيرَه من الألفاظ المرادفة له في سياقٍ واحدٍ.

---

(1) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: 73.

(2) سيأتي تفصيل الإحالة على مواضع (القبح) بمشتقاتها في كتاب سيبويه، في السبب الرابع من هذه الأسباب.

2- أن معناه اللغوي يجعله أكثر الألفاظ انسجامًا مع خصائص المفهوم الاصطلاحي لهذه الظاهرة.

3- أن علماء أصول النحو العربي جعلوه عنوانًا على قِسْمٍ من أقسام الحكم النحوي، وما فِعْلُهم ذاك إلا نتيجةَ استقرائهم آراء النحاة وفي مقدمتهم سيبويه.

4- أن هذا اللفظ، أعني لفظ (القُبْح) باشتقاقاته المختلفة، يكاد يكون مجملُها صالحًا للدلالة على مواضع هذه الظاهرة في كتاب سيبويه، فقد استعمل سيبويه: المصدر (قُبْح)[1]، والفعل الماضي الثلاثي المضموم العين (قَبُحَ)[2]، ومضارعه (يَقْبُح)[3]، والفعل الماضي الثلاثي المضعّف العين (قَبَّحَ)[4]، والفعل الماضي المزيد فيه ثلاثة أحرف (استقبح)[5]، ومضارعه المبدوء بالهمزة

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 31، 132، 247، 307، 308، 334، 385، 396 +2/ 31، 54، 113، 122، 124، 149، 152، 154، 158، 279، 280، 281، 357، 364، 398 +3/ 21.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 76، 99، 125، 126، 144، 250، 252، 270، 310، 361، 388، 394، 399 +2/ 114، 122، 127، 146، 149، 157، 159، 163، 178، 279، 280، 287، 302، 358، 364، 378، 390 +3/ 33، 66، 83، 88، 92، 650.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 21، 54، 101، 106، 107، 125، 126، 136، 142، 144، 227، 252 +2/ 19، 30، 108، 153، 159، 281، 344، 377، 378، 390 +3/ 22، 83، 112 +4/ 466.

(4) ينظر: المصدر السابق: 2/ 59.

(5) ينظر: المصدر السابق: 2/ 128، 335، 378، 396 +3/ 41، 60.

(أَسْتَقْبِح)[1]، وكذا المبدوء بالياء (يستقبح)[2]، والمبـدوء بالتـاء (تسـتقبح)[3]، والاسم الذي جاء على وزن فعيل (قَبِـيْح)[4]، ومؤنثـه (قَبِيْحـة)[5]، والاسـم الذي جاء على زنة أفعل (أَقْبَح)[6]، مع الإشارة إلى أن سيبويه قد يستعمل في بعض المواضع غيرَ لفظٍ من هذه الألفاظ في سياقٍ واحدٍ.

ثانيًا: مشابهات القبح في كتاب سيبويه:

فصّلتُ القول فيما مضى في مرادفات القبح، وإكمالاً لذلك، وإبرازًا لهـذه الظاهرة، أجعلُ هذا الجزء من هذا المبحث توضـيحًا للظـواهر المشـابهة لظـاهرة القبح في كتاب سيبويه، وأقفُ عند ظاهرتين، هما: (الشذوذ والمنع)، أرى أنهمـا أكثر التباسًا بظاهرة القبح من غيرهما، لسببين مهمين، هما:

الأول: أن هاتين الظاهرتين (الشذوذ والمنع) تشتركان مع ظاهرة القبح في الحكم

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 120

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 127 +3/ 41.

(3) ينظر: المصدر السابق: 3/ 165.

(4) ينظر: المصدر السـابق: 1/ 25، 26، 80، 124، 135، 180، 227، 262، 269، 270، 278، 290، 298، 310، 331، 334، 361، 377، 389، 396، 409، 434 +2/ 23، 29، 31، 34، 108، 117، 118، 122، 124، 153، 158، 159، 164، 182، 305، 357، 361، 363، 379، 380، 387، 392، 397 +3/ 22، 60، 64، 71، 83، 151، 352، 480، 502، 562.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 107، 252 +2/ 403.

(6) ينظر: المصدر السابق: 1/ 107، 125، 361 +4/ 459.

على استعمال معين، إذ نرى سيبويه- كما سيأتي- يحكم على استعمال معين بأنه شاذٌ أو لا يجوز، مثلما يحكم على استعمالات أخرى بأنها قبيحة.

والآخر: أن سيبويه- رحمه الله- خلط في بعض المواضع بين هاتين الظاهرتين وبين ظاهرة القبح، فيستعمل ألفاظ القبح في مواضع هاتين الظاهرتين؛ نظرًا لعدم استقرار المفهوم الدقيق للمصطلح، والملامح الدقيقة لكل ظاهرة عنده.

وسعيًا إلى فصل ظاهرة القبح عن غيرها، ودَفْع اللبس، والتخلص من الخلط والتعدد والاضطراب في استعمال الألفاظ وإطلاقها في غير مواضعها، أتحدَّثُ مختصرًا في أهم ملامح تَيْنِك الظاهرتين (الشذوذ والمنع).

1- الشذوذ:

الشذوذ في اللغة هو الانفراد، ويقال ذلك في كل شيء[1] ما لم يُخصَّصْ، وهو مصدر الفعل شَذَّ يَشِذُّ ويَشُذُّ- بكسر العين وضمها- بمعنى ندر عن جمهوره[2]، وقد بوَّب ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا بيّن فيه التعريف اللغوي والاصطلاحي له، قائلاً: ((أصل موضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، ومن ذلك طردتُ الطريدة، إذا اتَّبعتها واستمرَّت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا، ألا ترى أن هناك كرًّا وفرًّا، فكلٌّ يطرد صاحبَه... وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم، فهو التفرُّق والتفرُّد... وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا وشَذًّا، وأَشْذَذْتُه أنا، وشَذَذْتُه- أيضًا- أَشُذُّه بالضم لاغير... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِه وطريقه،

(1) ينظر: مجمل اللغة: 3/ 153.

(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 7/ 610.

فجعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرِدًا، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما))[1].

فالشذوذ في الاصطلاح هو: ((الخروج على القاعدة العامة المطَّردة، أو القياس، أو المألوف الشائع أو العادي، نحو(شَرٌّ) و(خَيْرٍ) اللذين هما صيغتا تفضيلٍ شاذّتان، وقياسهما: أشرّ وأخير))[2].

وينقسم الشاذ على ثلاثة أنواع، هي:[3]

1- شاذ في القياس مطَّرِد في الاستعمال، نحو: استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يُعلَّ، فيقال: استحاذ، مثل: استقام.

2- شاذ في الاستعمال، مطرد في القياس، نحو ماضي(يَدَع)، فإن قياسه أن يقال: وَدَعَ يَدَعُ، إذ لا يكون فعلٌ مضارعٌ إلا له ماضٍ، لكنهم لم يستعملوا (ودع)[4]، مستغنين عنه بـ(ترك)، فصار قول القائل الذي قال: وَدَعَه، شاذًّا،

---

(1) الخصائص: ا/ 96 - 97.

(2) المعجم المفصل في اللغة والأدب: 2/ 732، وينظر: كتاب الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: 239، والضرورة الشعرية: 302، والمعجم المفصل في فقه اللغة: 103-104.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 57، والخصائص: 1/ 97-99، والمصباح المنير: 117، والأشباه والنظائر في النحو: 2/ 174-180، والبلغة في أصول اللغة: 164-165، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 21-24.

(4) وردت قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: 3] بالتخفيف (وَدَعَكَ). ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 175، والمحتسب: 2/ 364. وقد وردت (وَدَعَ) =

ونحو ذلك قولهم: مكانٌ مُبْقِلٌ، والأكثر في السماع: باقل، وقولهم: مُبْقِل، على القياس وإن كان سماعه قليلاً؛ لأنه من الفعل: أبقل.

3- شاذ في الاستعمال والقياس معًا، فهذا يُطْرَح ولا يُعرَّج عليه، نحو إدخالهم الألف واللام على الفعل المضارع (يجدع) فقيل: اليجدعُ، ومنه قول الشاعر ذي الخِرَق الطُّهَوِيِّ: (1)

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا ... إلى ربِّنا صَوْتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

ومما شذ في الاستعمال والقياس معًا تتميمُ مفعولٍ مما عينه واوٌ أو ياءٌ، نحو قولهم: مِسْكٌ مَدْوُوْفٌ، وثوبٌ مَصْوُوْنٌ(2).

وقد فرَّق مؤلفو المعجمات المصطلحية بين الشاذ والنادر والقبيح(3)، بأن الشاذ هو: ما خالف القياس من غير نظرٍ إلى قلَّة وجوده وكثرته في الاستعمال، والنادر: ما قلَّ وجوده سواء خالف القياس أم لا، والقبيح: ما يكون في ثبوته كلامٌ(4).

وهذا يدلُّ على أن الشاذ يختلف عن القبيح من حيث المفهوم

= بالتخفيف أيضًا في بعض الأشعار. ينظر الهامش رقم(1) ص(27) الذي صنعه أحمد عبد الغفور عطار، من تحقيقه لكتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه.

(1) النوادر في اللغة: 275- 276، وخزانة الأدب: 1/ 31، 34.

(2) إصلاح المنطق: 222، وأدب الكاتب: 477، ودرة الغواص في أوهام الخواص: 71.

(3) أطلقوا على القبيح لفظ (الضعيف).

(4) ينظر: التعريفات: 164، والأشباه والنظائر في النحو: 2/ 180-181، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 1000.

الاصطلاحي، فاستعمال ((أنْ بعد كادَ، نحو: كاد زيدٌ أن يقومَ؛ هو قليلٌ شاذٌّ في الاستعمال، وإنْ لم يكن قبيحًا ولا مأبيًّا في القياس))[1].

لقد بيّن سيبويه شذوذَ بعضِ الاستعمالات في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه[2]، ظهر لي من خلال استقرائي إيّاها أنه وضع للشذوذ معالمَ يُعرَفُ بها وأنواعًا، يمكنُ لَمْحُها من خلال أقواله الآتية:

أ- قوله: ((فقد يَشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضعٍ ولا يستخفونه في غيره))[3].

ب- قوله: ((وتقول: هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو، في قول أبي عمرٍو ويونسَ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابْن في هذا الموضع، وليس كل شيءٍ يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذ، ولكنه يُجْرَى على بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك))[4].

ج- قوله: ((وقالوا: أَبى فأنت تِئْبَى، وهو يِئْبَى. وذلك أنه من الحروف التي يُستعمل يفعَل فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تُفتح، وإنما هو حرفٌ شاذ، فلما جاء مجيءَ ما فَعَلَ منه مكسورٌ فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في

---

(1) الخصائص: 1/ 100.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 210، 294، 397 +2/ 114، 164، 402 +3/ 339، 368، 413، 508، 538، 541 +4/ 40، 109، 110، 127، 155، 182، 184، 218، 273، 339، 343، 366، 398، 421، 422، 424، 430، 477، 481، 482، 483، 484.

(3) المصدر السابق: 1/ 210.

(4) المصدر السابق: 3/ 508.

الياء فقالوا يِئْبَى، وخالفوا به في هذا باب فَعِلَ كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبّهوه بيِيْجَلُ حين أُدخلت في باب فَعِلَ وكان إلى جنب الياء حرفُ الاعتلال. وهم مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم ويَجْسُرُون عليه، إذا صار عندهم مخالفًا))[1].

د- قوله: ((وأما الأفعال فلا يُحذف منها شيءٌ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضِي وهو يقضِي، ويغزُو ويرمِي. إلا أنهم قالوا: لا أَدْرِ، في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ))[2].

هـ- قوله: ((واعلمْ أن ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٍ، ولم يشذّ علينا منه شيءٌ إلا ما لا بالَ له إنْ كان شذّ؛ وذلك لأنه عندهم إجحافٌ أنْ يذهب من أقلِّ الكلام عددًا حرفان))[3].

و- قوله: ((وقد تركوا التغيير في مثل حَنيفة؛ ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سَليمة: سَلِيميٌّ))[4].

ز- قوله: ((وقد جاء في الكلام (مُفْعُوْل) وهو غريب شاذ، كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أوّلاً، فقالوا: مُفْعُولٌ، كما قالوا: أُفْعُوْلٌ))[5].

ح- قوله: ((هذا باب ما شذّ فأُبدِل مكان اللامِ الياءُ لكراهية التضعيف، وليس

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 110-111.

(2) المصدر السابق: 4/ 184.

(3) المصدر السابق: 4/ 218.

(4) المصدر السابق: 3/ 339.

(5) المصدر السابق: 4/ 273.

بمطّرد))[1]، ومثله قوله: ((هذا باب ما كان شاذًّا مما خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد))[2].

ط- قوله: ((وأما الدِّكَرُ، فإنهم كانوا يقلبونها في مَدَّكِرٍ وشِبْهه، فقلبوها هنا، وقلْبُها شاذٌّ شبيهٌ بالغلط))[3].

ي- قوله: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[4]، ويرى كذلك أن الشيءَ ((لا يُحْمَلُ على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ))[5].

وقد أورد سيبويه القبح مع الشذوذ في سياق واحد، ويُلحظ من إيراده ذلك أنه استعمل القبح استعمالاً تعليليًّا، إذ قال: ((ومثل أنْ في لزوم (ما) قولهم: إمّا لا، فألزموها ما عوضًا. وهذا أحرى أنْ يُلزموا فيه إذ كانوا يقولون: آثِرًا ما، فيُلزمون ما، شبّهوها بما يَلزم من النونات في: لأفعلَنَّ، واللام في: إنْ كان ليفعل، وإن كان ليس مثله، وإنما هو شاذ كنحو ما شُبِّه بما ليس مثله، فلما كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أنْ، ويبتدئوه بعدها كقُبْحِ: كَيْ عبدُ اللهِ يقولَ ذاك، حملوه على الفعل))[6].

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 424.

(2) المصدر السابق: 4/ 481.

(3) المصدر السابق: 4/ 477.

(4) المصدر السابق: 2/ 402.

(5) المصدر السابق: 2/ 164.

(6) المصدر السابق: 1/ 294.

وكذا قوله: ((باب ما يَنْتَصِبُ خبرُه لأنه معرفة وهي معرفة لا تُوْصَفُ ولا تكون وصفًا، وذلك قولك: مررتُ بكلٍّ قائمًا، ومررتُ ببعضٍ قائمًا؛ لأنه لايَحْسُنُ لك أن تقولَ: مررتُ بكلٍّ الصالحينَ ولا ببعضٍ الصالحينَ. قَبُحَ الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه؛ لأنه مخالفٌ لما يُضاف، شاذٌّ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه. كما أنهم حين قالوا ياألله، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يَصلوا ألفَه وأثبتوها))[1].

إن الفرق بين ظاهرتي الشذوذ والقبح يَبرُزُ في المعنى وفي الاستعمال، فالشاذ تفرُّدٌ في استعمال، سواءٌ أمفردًا كان أم مركبًا، مخالفٌ ما عليه بقية أفراد بابه في نثر مَن يُعتَدُّ بعربيتهم، أو في شعر مَن يُعتَدُّ بشعرهم[2]، وهو إما مقبولٌ وإما مرفوضٌ، فالمقبول ما جاء في لغة فصيحة ويدخل في قسمي الشذوذ الأوَّلينِ اللذين مرًّا بنا آنفًا، وهما ما كان شاذًّا في القياس مطَّردًا في الاستعمال أو العكس، فما يدخل في هذين القسمين يعدُّ فصيحًا إن ورد به سماعٌ ممن يُوثَق في فصاحته، وذلك نحو (معائش) بالهمز[3]، و(استحوذ)[4] من غير إعلال. وأما

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 114-115، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 7/ 44-45، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 500-501

(2) ينظر: الضرورة الشعرية: 302.

(3) قرأ نافع (معائش) بالهمز في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: 10]، وقراءة نافع بالهمز متواترة. ينظر: السبعة في القراءات: 278، والمبسوط في القراءات العشر: 207.

(4) وردت لفظة (استحوذ) في قوله سبحانه: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: 19].

الشاذ المرفوض فهو ما شذَّ في الاستعمال والقياس معًا، وهذا في حكم الممنوع، وقد يُوصَف بالقبح مبالغةً في الدلالة لا حكمًا على الاستعمال؛ لأن القبح في الأصل ليس معناه التفرد، وإنما هو مخالفة الفصيح وانحرافٌ عن أصول القاعدة، ولا يَصحُّ أن يكون القبيحُ فصيحًا لتضادهما، وتَصحُّ الفصاحةُ في الشاذ، وهذا يدل على أنْ لا ترادف بين الظاهرتينِ الشذوذِ والقبحِ؛ وقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى القول بالترادف بينهما في سياق حديثه في ظاهرة الشذوذ عند سيبويه. فبعد أن قسَّم فتحي عبد الفتاح الدجني الألفاظَ الدالةَ على الشذوذ عند سيبويه على قسمين: قسمٍ جاءت فيه ألفاظٌ بمعنى الشذوذ، وآخَرَ جاء بلفظ الشذوذ ومشتقاته؛ قال في القسم الأول: ((في الحقيقة أن بعض مصطلحات القسم الأول لدى سيبويه هي مصطلحات تخص الشذوذ، وتقع في دائرته. ولكن المسائل التي قدَّمها في هذا المجال مسائل افتراضية لم تكن موجودة في عهد سيبويه، ولم يسمعها؛ ولكن سيبويه كعالم من المؤسسين أشار إليها إشارة واضحة محذِّرًا من استخدامها؛ لأنها أساليب خرجت عن قياس العربية ولم تُسمع عن العرب. وإليكَ بعضًا من هذه المصطلحات نحو: لا يجوز، لم يجز، لا يجوز البتة، لا تقول، قبيح، ضعيف، محال... إلخ))[1].

ولي ملاحظاتٌ على هذه المقولة:

أولاً: أن هذه العبارة فيها عمومٌ مفتقرٌ إلى التفصيل، وإلى الفصل بين الألفاظ؛ ذلك أن استعمال سيبويه ألفاظًا مثل: لا يجوز، لم يجز، لا يجوز البتة، يَصدُق عليها القولُ بأن مسائلها التي أوردها سيبويه في كتابه افتراضيةٌ لبيان الممتنع

---

(1) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 163، وينظر المرجع نفسه: 166-173.

استعمالُه من كلام العرب تنبيهًا على عدم الوقوع فيه؛ لأنه لحنٌ لا يجوز، وهو مع ذا لا يُرادِف الشذوذَ في عمومه؛ لأن الشاذ مستعملٌ وقد يكون فصيحًا وإن تفرَّدَ في بابه وخالف القياس، أما الممتنع فهو ممنوع لا يجوز استعماله البتةَ.

ثانيًا: أن أمثلة القبح التي جاءت في كتاب سيبويه ليست افتراضية في مجملها؛ لأن بعضها قد سُمِعَ عن العرب وذَكَرَ ذلك السماعَ سيبويهِ، وقبَّحه لمخالفته الفصيحَ[1]، من ذلك قوله: ((وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيحٌ ضعيفٌ))[2].

وما لم يُشِرْ سيبويه إلى سماعه يُحتمَل فيه الافتراضُ، مع التنبيه على أن هذا الاستعمال المُفترَض قد يُقصَد من إتيانه شاهدًا تجنُّبُه وعدمُ الوقوع فيه لرداءته وضعفه، لا لشذوذه.

ثالثًا: أنَّ عَدَّ ألفاظِ القبح دالةً على الشذوذ، بعيدٌ عمّا هو موجود في الواقع اللغوي، فقد ورد في بعض المؤلفات- كما بينتُ آنفًا- التفريقُ بين الشاذ والنادر والقبيح، فضلاً عن ذلك ما ذكره الدجني نفسُه من فوائدَ للشذوذ منها التوسُّعُ في الاستعمال اللغوي والتخفيفُ والتنبيهُ على الأصل وغيرُ ذلك[3]،

---

(1) ينظر أمثلة لذلك في الكتاب: 1/ 31، 48، 278-279، 389+2/ 112-113، 305+3/ 67، 299+4/ 160، 196.

(2) المصدر السابق: 1/ 262.

(3) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 48- 52.

وفي ذكره فوائدَ للشذوذ وجعلِه ألفاظَ القبحِ والمنع والاستحالة مرادفةً للشذوذ تناقضٌ بين الرأيين؛ إذ كيف يكون للشذوذ فوائد ومرادفُه مصطلحاتٌ لا يُتوقَّع منها الفائدة مثل القبيح وغير الجائز والمحال.

إن هذا الخلط الذي وُجِدَ عند الدجني ظهر نتيجة عدم الدقة في ضبط المصطلحات وحصرها وتحديد مفهوماتها، ولو سار في بحثه على ضبط مصطلح الشذوذ بمعنى التفرد مع كونه في الغالب فصيحًا، وأدخَلَ فيه الألفاظَ الدالة على هذا المفهوم، وتتبَّع ذلك عند النحاة، لَمَا وقع في هذا الخلط، فالنحاة يقولون ((شذَّ من القاعدة كذا أو من الضابط، ويريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومه مع صحته قياسًا واستعمالاً))[1].

ولعل الدجني حين أدرج القبيح والممتنع مع الشاذ قد نَهَجَ نَهْجَ قسمٍ من النحاة الذين كانوا يُلْحِنون ما شذَّ عن القياس وإن ورد فيه شاهدٌ فصيح، وهذا النهج فيه نظرٌ؛ لأن الاستعمال إذا سُمِعَ من مصدرٍ موثوقٍ به مشهودٍ له بالفصاحة قُبِلَ وإنْ كان متفردًا في بابه مخالفًا القياسَ. فمما رُدَّ وأُلْحِنَ من قبل بعض النحاة مع كونه فصيحًا، همزُ لفظة (معائش) على الرغم من مجيئها في قراءة متواترة. جاء في تفسير القرطبي في معرض الحديث في قوله- جلَّ في علاه-: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[2]: ((والمعايش جمع مَعِيْشَةٍ... ومعيشةٌ في قول الأخفش وكثير من النحويين مَفْعِلَةٌ؛ وقرأ الأعرج (معائش) بالهمز، وكذا روى

---

(1) المصباح المنير: 117.

(2) الآية (10) من سورة الأعراف.

خارجة بن مصعب عن نافع[1]. قال النحاس[2]: والهمز لحنٌ لا يجوز[3]؛ لأن الواحدة مَعِيْشَةٌ، وأصلها مَعْيِشَـةٌ، فزيدت ألف الوصل؛ وهي ساكنةٌ والياء

---

(1) سبق تخريج هذه القراءة.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 115-116.

(3) قال ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد (4/ 658-659)، رادًّا على مثل هذا القول: ((ومن المصائب تخطئة العرب وأهل المدينة، ونحن إنما نجهد أنفسنا في استخراج المقاييس لنوافقهم فيما تكلموا به، فإذا كان ما ثبت عنهم خطأً ولحنًا، وخالفناهم فيه لم نكن تابعين لهم ولا قاصدين لنهج كلامهم، ولا ريب أن المهموز في هذا الجمع هو ما كانت حروف العلة في واحده مدة زائدة، كصحيفة ورسالة وعجوز، فإذا همزوا ما كان حرف العلة فيه أصليًّا في بعض المواضع تشبيهًا له بما هو فيه بمدة زائدة؛ فأي خطأ يلزمهم، وأي غلط يُسَجَّل به عليهم، وطالما يُخرجون الشيء من كلامهم عن أصله لغرض ما من تشبيه، أو تخفيف، أو تنبيه؛ على أنه كان ينبغي أن يكون كذا، ولأغراض عديدة؛ أَفَتُرَاهم لما صحَّحوا (استحوذ)، فصحَّحوا ما حقُّه الإعلال كانوا مخطئين؟ وكذلك لما صححوا (استنوق)؛ فهلا قلتم: إن القوم لما ألقوا الهمزة بعد ألف مفاعل فيها حرف العلة مدة في واحده لم يستنكروها في (معايش ومصايب)؛ لأن الموضع موضع همز، فليست الهمزة بشديدة الغرابة في هذا الموضع. وياللعجب كم في اللغة من قلب وإبدال وحذف غير مقيس، بل هو مسموع سماعًا مجردًا، ولو تُكُلِّم بغيره لكان غلطًا وخطأً، وإن كان مقتضى القياس. وقد ذكر ابن جني من الأمثلة التي زعم أنها وقعت غلطًا في كلامهم، ثم قال: وإنما يجوز مثل هذا الغلط عليهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يعتصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم. وأين هذا من كلام الإمام المقدَّم سيبويه حيث يقول: وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا؛ وهذا من النحاة شبيهٌ من رد الجهمية نصوص الصفات لمخالفتها أقيستهم، ومن رد أحاديث الأحكام عند مخالفتها الرأي، والمقصود بالأقيسة والاستنباطات فهم المنقول، لا تخطئته، والله الموفق)).

ساكنةٌ، فلا بدَّ من تحريكٍ، إذ لا سبيل إلى الحذف؛ والألف لا تُحرَّك، فحُرِّكت الياء بما كان يجب لها في الواحد. ونظيره من الواو مَنَارَةٌ ومَنَاوِرُ، ومَقَامٌ ومَقَاوِمُ، كما قال الشاعر: (1)

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيْرٌ وَلا مَوْلَى جرير يَقُوْمُهَا

وكذا مصيبةٌ ومَصَاوِبُ؛ هذا الجيِّد، ولغةٌ شاذَّةٌ مصائبُ. قال الأخفش: إنما جاز مصائبُ؛ لأن الواحدة مُعتلَّةٌ(2). قال الزجاج: هذا خطأٌ يلزمه عليه أن يقول مَقَائِمُ، ولكن القول أنه مثل وِسَادةٍ وإِسَادةٍ(3). وقيل: لم يجز الهمز في معايشَ؛ لأن

---

(1) البيت للأخطل. ينظر: شعر الأخطل بصنعة السكري: 229.

(2) جاء في (معاني القرآن) للأخفش: ((وأما (مصايب) فكان أصلها (مَصاوِب)؛ لأن الياء إذا كانت أصلها الواو فجاءت في موضع لا بد من أن تُحرَّك بِثَبَتِ الواو في ذلك الموضع؛ إذا كان الأصل من الواو؛ فلما قُلِبت صارت كأنها قد أُفسدتْ حتى صارت كأنها الياء الزائدة؛ فلذلك هُمِزت ولم يكن القياس أن تُهمَز. وناس من العرب يقولون (المصاوب) وهي قياس)). [1/ 320]

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 259–260. وقد علل القرطبي عند تفسيره الآية (156) من سورة البقرة همز (مصائب) من باب تشبيه العرب الأصلي بالزائد. ينظر: الجامع لأحكام القرآن 2/ 180، وينظر مثل هذا القول في: كتاب سيبويه 4/ 356، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/ 274، وشرح الشافية: 3/ 93. أما صدر الأفاضل الخوارزمي فقد ذهب في شرحه مفصلَ الزمخشري مذهبًا لطيفًا في علة همز مصائب، إذ ذكر أن علة همز (مصائب) التفريقُ بين جمع (مصيبة) وجمع (مَصَاب) من الصواب؛ لأن كليهما يُجمَع على(مَصَاوِب)؛ فأبدلت الواو همزة في جمع مصيبة للتفرقة بين الجمعين. ينظر شرح المفصل للخوارزمي: 4/ 414.

المعيشة مَفْعِلَةٌ، فالياء أصليةٌ، وإنما يُهمز إذا كانت الياء زائدةً[1]، مثل مدينةٍ ومدائنَ، وصحيفةٍ وصحائفَ، وكريمةٍ وكرائمَ، ووظيفةٍ ووظائفَ وشَبَهِهِ))[2].

ومع خروج لفظة (معائش) عن القياس المطرد، وتفردها في بابها، تُثبَتُ في السماع ولا يقاس عليها لشذوذها، ولا تُنكَر أو تُستقبَح أو تُرَدُّ؛ لورودها على لسان ثِقاتٍ شُهِدَ لهم بالفصاحة، ولثبوتها بالنقل الصحيح، ذلك أن الأصل في القراءة هو الأخذ بالأثبت في الأثر والأصح في النقل، وليس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية[3]؛ لذا دافع أبو حيان الأندلسي عن هذه القراءة، قائلاً: ((وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في روايةٍ (معائش) بالهمز[4]. وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله))[5]، وبيَّن أبو حيان في معرض دفاعه فصاحةَ (معائش) مع شذوذها؛ لثبوتها في السماع الفصيح، رافضًا طَعْنَ بعض النحاة فيها[6].

2- المنع:

المَنْع في اللغة مصدر الفعل الثلاثي (مَنَعَ) المفتوح العين، يقال: مَنَعَهُ يَمْنَعُهُ

---

(1) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: 112-115.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 7/ 163-164.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 10-11.

(4) سبق تخريج هذه القراءة.

(5) البحر المحيط: 4/ 271.

(6) ينظر: المصدر السابق: 4/ 271-272.

مَنْعًا، وله معانٍ، منها تحجير الشيء، وخِلاف الإعطاء[1]، وإذا ضُمَّ عينُ الفعل فإن مصدره يأتي على وزان (فَعَالَة)، يقال: مَنُعَ الشيءُ مَنَاعَةً فهو منيعٌ؛ أي اعتزَّ وتعسَّر، وأما الفعل المزيد فيه حرفان (امتنع) فإنه يأتي بمعنى الكفِّ عن فعل شيء معين، يقال: امتنع عن الأمر؛ أي كفَّ عنه[2]، ويُلحظ أن المصدر (امتناع) وما يُشتقُّ منه، وكذا اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد (ممنوع) هما الأقرب إلى المدلول الاصطلاحي لظاهرة المنع، فالممتنع استعمالُه، والممنوع استعمالُه يدلُّ على تَرْكِ شيءٍ معينٍ والكف عن استعماله، وهو على خلاف الوجوب؛ لذا نصَّ السيوطي في أقسام الحكم النحوي على أن الممنوع حكمٌ نحويٌّ، يكون ضدَّ الواجب[3].

وهذه الظاهرة؛ أعني ظاهرة المنع، مستفيضةٌ في كتاب سيبويه استفاضة كبيرة هي أشبه بالحصون المنيعة التي ينبغي عدم تجاوزها، وما إيرادُها في كتابه إلا دلالةٌ على حرص سيبويه- رحمه الله- على التعريف بالممتنع استعماله في لغة العرب؛ خشيةَ إدخالِ استعمالاتٍ إلى اللغة امتنع العربُ الفصحاءُ عن استعمالها.

وإذا تأملنا كتابه أَلْفَيْناه يُوْرِدُ أساليبَ متعددة لإبراز هذه الظاهرة، وأكتفي منه- شاهدًا على ذلك- بعرض بعض عناوين كتابه التي أشار فيها أو ألمح إلى هذه الظاهرة، وسنلحظ من خلال ذلك استعمالَه النفي في الغالب دلالةً على

---

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 203، وبصائر ذوي التمييز: 4/ 525.

(2) ينظر: المصباح المنير: 222.

(3) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 44.

الامتناع، كأنْ يقولَ: ولا يجوز، أو لا يكون، أو ليس كذا، إلى غير ذلك مما سأعرضه اختصارًا لتوضيح الصورة، وبعدًا عن الإطالة.

فمما جاء في عناوين كتابه دالاً على ظاهرة المنع:

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولِيْنَ، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة[1].
- باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر[2].
- باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة[3].
- باب ما لا يجوز أن يُندب[4].
- باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألفٍ فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة[5].
- باب لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون[6].
- باب ما لا يجوز فيه ما أفعله[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 41.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 43

(3) ينظر: المصدر السابق: 2/ 110.

(4) ينظر: المصدر السابق: 2/ 227.

(5) ينظر: المصدر السابق: 3/ 213.

(6) ينظر: المصدر السابق: 3/ 392.

(7) ينظر: المصدر السابق: 4/ 97.

- باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى[1].

إن ظاهرة المنع تشترك مع ظاهرة القبح في كونهما قسمين من أقسام الحكم النحوي؛ لذا خلط سيبويه- رحمه الله- بين ألفاظ القبح وألفاظ المنع في مواضع متعددة من كتابه، بيّنتُ أمثلةً منها في مطلع حديثي في المفهوم الاصطلاحي للقبح، وفي إعادته تكرارٌ لما سبق، وأشرتُ في أثناء ذلك إلى أن استعماله القبح في مواطن المنع إنما هو على سبيل المبالغة في بيان ما لا يجوز استعماله.

والفصل بين الظاهرتينِ، المنعِ والقبحِ، اللتينِ أطلق عليهما سيبويه ألفاظَ القبح ومرادفاتها يتمُّ من خلال تتبُّع الاستعمالات التي حكم عليها سيبويه بالقبح، والنظر فيها نَظَرَ تأمُّلٍ ودراسة لتعرُّفِ ما هو جائزٌ غيرُ فصيحٍ؛ أي قبيح، وما هو غير جائز ولا صحيح؛ أي ممتنع.

إن سيبويه- رحمه الله- يُعْذَرُ على الخلط والتداخل وعدم ضبط المصطلحات في مُؤَلَّفه؛ لأنه جاء في عصر لم تنضبط فيه المصطلحات بعدُ، ومما يُستغرَب له أن أحد الباحثين المعاصرين لم يتنبه على ذلك في أثناء دراسته التراكيبَ غير الصحيحة نحويًّا في كتاب سيبويه، فقد أدخل محمود سليمان ياقوت التراكيب الدالة على القبح مع التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في بحثه الموسوم بـ: (التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه).

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 4/ 128، وينظر أيضًا أمثلة أخرى من العناوين الدالة على المنع الموجودة في المصدر نفسه: 1/ 39، 366+2/ 114، 118، 175، 188، 194، 225، 289، 300، 325، 330، 366، 383، 395+3/ 110، 114، 193، 203، 210، 215، 216، 308، 359، 529+4/ 76.

من ذلك ما جاء في مطلع فصله الأوَّل المعنون بـ(مجالات غير الصحيح نحويًا عند سيبويه)، إذ قال: ((استخدم سيبويه العديد من المصطلحات والعبارات التي تشير إلى أن تركيبًا معينًا غيرُ صحيح نحويًّا، ونقدِّم في الصفحات التالية تلك المصطلحات والعبارات مع إثبات أرقام الصفحات التي وردت فيها حتى يسهل الرجوع إليها في (الكتاب)))[1]، ثم ذكر بعد ذلك المصطلحات والعبارات الدالة على التراكيب غير الصحيحة نحويًّا[2]، وفي أثناء ذكره المصطلحات والعبارات وجدناه يذكر مصطلحات القبح ومرادفاتها[3]، مع الإحالة على مواضع هذه المصطلحات والعبارات في كتاب سيبويه.

ولنقفْ عند بعض هذه المصطلحات والعبارات التي جعلها بضمن التراكيب غير الصحيحة نحويًّا، وننظر بعد ذلك إلى إحالاته على كتاب سيبويه لنرى أدلَّتْ هذه المصطلحات والعبارات على تراكيب غير صحيحة نحويًّا؛ أي ممتنعة غير جائزة، أم دلَّتْ على تراكيب صحيحة جائزة غير فصيحة. من ذلك عبارة (جائز وهو قبيح)[4]، والعبارة نفسها تدل على الجواز، وقد أحال عند العبارة السابقة على كتاب سيبويه في جزئه الأول. يقول سيبويه في الموضع عينه: ((ومثل ذلك في الجواز: ضربَني وضربتُ قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحمله على الآخر. فإن قلت: ضربَني وضربتُ قومَك، فجائز

(1) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب: 15.

(2) ينظر: المصدر السابق: 15-46.

(3) ينظر: المصدر السابق: 19، 20، 21، 22، 25، 26، 27، 30، 31، 32، 33، 34.

(4) ينظر: المصدر السابق: 19، رقم(24).

وهو قبيح أنْ تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسنُ الفتيان، وأجملُه، وأكرمُ بنيه، وأنبلُه))[1].

مذهب سيبويه والبصريين أن اللفظ إذا تنازعه فعلان، أنْ يعمل فيه الفعلُ الثاني، والكوفيون يرون إعمال الفعل الأول[2]، وفي عبارة سيبويه السابقة (ضربَني وضربتُ قومَك) أُعمِلَ الفعل الثاني من غير إبراز الضمير (واو الجماعة) في الفعل الأول، فكان سبب القبح في نظر سيبويه أن لفظ (قومك) عَمِلَ فيه الفعلُ الثاني النصبَ، ولم يُذكَر في الفعل الأول فاعلٌ مع احتياجه إليه[3]؛ فهذا مع قبحه جائزٌ، وقد صرَّح بجوازه سيبويهِ نفسُه، فكيف يعدُّ تركيبًا غير صحيح نحويًا!!

وكذا ذكره[4] مصطلح (ضعيف) مع مصطلحات التراكيب غير الصحيحة نحويًا[5]، وأحال على مواطن من كتاب سيبويه، منها قول سيبويه: ((وزعم الخليل- رحمه الله- أنه يقول: إنه المسكينُ أحمقُ، على الإضمار الذي جاز في مررتُ، كأنه قال: إنه هو المسكينُ أحمقُ. وهو ضعيف))[6].

---

(1) الكتاب: 1/ 79-80.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 83 (المسألة: 13)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 113-115.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 96-97.

(4) أي محمود سليمان ياقوت.

(5) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 25، رقم(79).

(6) الكتاب: 2/ 76.

إن تضعيف سيبويه تركيب (إنه المسكينُ أحمقُ) لا يُفهَم منه أنه غير صحيح نحويًّا- كما ذهب إلى ذلك ياقوت-، بل هو صحيح غير فصيح(1)؛ لأن فيه رَفْعَ (المسكين) على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة الاسمية من الضمير المقدَّر(هو) وخبره (المسكين) جملةٌ اعتراضية بين اسم إن الضمير المتصل(الهاء) وخبرها (أحمق)، ولو نصب (المسكين) على الاختصاص لكان جائزًا غير قبيح(2)، فضلاً عن ذلك لم يرَ سيبويه عدم صحة ذلك التركيب، إذ يقول بعد عبارته السابقة مباشرةً: ((وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر؛ لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنَّا تميمًا ذاهبون))(3).

وفي فصله الثالث وضع ياقوت إحصاءً للتراكيب غير الصحيحة نحويًّا في كتاب سيبويه، قائلاً: ((نُقدِّم في الصفحات التالية قائمةً بالتراكيب غير الصحيحة نحويًّا، وسوف نضع إلى جوار كل تركيب حكم سيبويه عليه))(4)، ثم ذهب يسرد التراكيب التي زعم أنها غير صحيحة ذاكرًا فيها تراكيب تُعدُّ صحيحة مع ضعفها وقبحها عند سيبويه(5).

ومن الخلط الذي وقع فيه ياقوت إدخالُه تراكيب ظنَّ أن تضعيف سيبويه

---

(1) العلاقة بين الصحيح والفصيح علاقة عموم وخصوص، فكل فصيحٍ صحيحٌ وليس كلُّ صحيحٍ فصيحًا؛ لأن الصحيح يدخل فيه الفصيح والقبيح والشاذ والنادر وغير ذلك.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 161.

(3) الكتاب: 2/ 76.

(4) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب: 77.

(5) ينظر: المصدر السابق: 77-100.

لما نتج من خروجها عن الجانب النحوي، فحكم عليها ياقوتُ بعدم الصحة نحويًا، من ذلك قوله في سياق كلامه في علاقة التراكيب غير الصحيحة نحويًا بالضرورة الشعرية: ((وليس من شأننا الخوض في الحديث عن الضرورة بصفة عامة، ولكن الذي نريد التوقف أمامه تلك (الضرورات النحوية) التي أباحها سيبويه للشعراء، في حين أن بعض التراكيب التي جاءت على مثال تلك الضرائر حكم عليها بأنها غير صحيحة نحويًا))[1]، ثم استشهد من كتاب سيبويه بنصوص تدل على ذلك، منها قول سيبويه: ((ولا يُبدَأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا أو كان رجلٌ منطلقًا، كنتَ تُلبِس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس. وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرت زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام))[2].

ولي تعليقان على هذا القول:

الأوّل: أن هذا التركيب الذي أتى به سيبويه، قد أقرَّ سيبويه نفسُه أنه جائز في الشعر وفي ضعف من الكلام، فلماذا يُحمَّلُ سيبويه- رحمه الله- قولاً لم يَقُلْه!!

الآخر: أن التركيب الذي استشهد به سيبويه(كان إنسانٌ حليمًا أو كان رجلٌ

(1) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 173.

(2) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 173، وينظر: الكتاب: 1/ 48.

منطلقًا) صحيحٌ من الجانب النحوي، مكتملٌ فيه ركنا الإسناد، المبتدأ (اسم كان) وخبره، وإنما ضعَّفه سيبويه لما فيه من إبهام ولَبْسٍ، فالتضعيف في هذا المثال- في تقديري- تضعيفٌ دلاليٌّ لا تركيبيٌّ، وعلى ذا يَخْرُج هذا المثال من دراسة ياقوت؛ لأن دراسته قُصِرت على التراكيب غير الصحيحة نحويًّا، لا دلاليًّا.

ونحو ذلك أمثلةٌ أخرى عدَّها ياقوت غير صحيحة نحويًّا وهي على خلاف ذلك[1]، وهو مع ذاك لم يكتفِ بمثل هذه الشواهد التي رأى فيها أمثلةً تدل على عدم صحتها نحويًّا، وهي صحيحة مع النظر في فصاحتها، بل ذهب يُحيل على مواضع لا يُشَكُّ في عدم صحتها نحويًّا، بل يُتَرَجَّح مع صحتها فصاحتُها. من ذلك ذِكْرُه عبارة (قَبُحَ أنْ يقول)[2] التي جعلها بضمن العبارات غير الصحيحة نحويًّا عند سيبويه، وأحال على مواضع في كتاب سيبويه، منها تقبيح سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر[3]، وهذا التقبيح في رأي سيبويه ومن ذهب مذهبَه من النحاة هو على الأرجح غير قبيح[4]؛ لأنه قد

---

(1) ينظر كلام ياقوت (ص177) من كتابه السابق في عدم عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل، وينظر تقبيح سيبويه ذلك في الكتاب: 2/ 380، والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 474 (المسألة: 66)، وأسرار النحو، لابن كمال باشا: 174-175.

(2) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب: 21، رقم(47).

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 280.

(4) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الثانية والستين لعام 1996م في جلسته =

ثبت الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر من أهم مصدر يُحتَجُّ به وهو القرآن الكريم؛ ففي الآية (137) من سورة الأنعام قرأ الجمهو: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، وقرأ ابن عامر (زُيِّنَ) بضم الزاي وكسر الياء، و(قَتْلُ) برفع اللام، و(أولادَهم) بنصب الدال، و(شركائِهم) بخفض الهمزة، بإضافة القتل إلى شركائهم ونصب الأولاد على تقدير: قَتْلُ شركائِهم أولادَهم، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول[1]، وقراءة ابن عامر متواترة[2]، وتقبيح بعض النحويين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لا يُعتَدُّ به إذا ثبت فيه شاهدٌ من القراءات المتواترة. جاء في تفسير القرطبي: ((وقال قومٌ هذا قبيحٌ[3]، وهذا محالٌ[4]؛ لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي - ﷺ - فهو الفصيح لا القبيح. وقد ورد في كلام العرب وفي مصحف عثمان(شركائهم) بالياء، وهذا يدل على قراءة ابن عامر. وأُضيف القتلُ في هذه القراءة إلى الشركاء؛ لأن الشركاء هم الذين زيَّنوا ذلك ودَعَوا إليه، فالفعل مضافٌ إلى فاعله

= ـــــــــــــــــــــــــــــــ

التاسعة والعشرين بتاريخ 6/ 3/ 1996م، الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعمول وبالظرف وبالجار والمجرور وبالقسم. ينظر: في أصول اللغة: 4/ 625.

(1) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: 1/ 454.

(2) ينظر: السبعة في القراءات: 270، والتبصرة في القراءات السبع: 504، والتيسير في القراءات السبع: 107، والكافي في القراءات السبع: 112.

(3) أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(4) أي من قال بالقبح قوله محال.

على ما يجب في الأصل، ولكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه، وقدَّم المفعول وتركه منصوبًا على حاله؛ إذ كان متأخرًا في المعنى، وأخَّر المضاف وتركه مخفوضًا على حاله؛ إذ كان متقدِّمًا بعد القتل. والتقدير: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ ﴾[1].

وكذلك ثبت الفصل بين المتضايفينِ في المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج؛ أعني الشعر[2]، وفي الشواهد الفصيحة من القراءات والشعر العربي دلالةٌ على أن مثل هذه التراكيب فصيحٌ وإن خالف القياس، وهي مع ذاك لا تُعدُّ غير صحيحة نحويًّا- على زعم ياقوت- عند سيبويه، إنما ظنَّ فيها القبح؛ لأنه (أي سيبويه) ونحاةَ عصره وضعوا القواعد والضوابط بعد استقراء كلام العرب متَّبعينَ نهجًا وصفيًّا في أوَّل أمرهم، ثم اتجهوا إلى المعيار الذي أرادوا من خلاله وضع القواعد على وفق ما رأوه وظنُّوه فصيحًا من كلام العرب، وما لم يكن فصيحًا عندهم قبَّحوه وردُّوه وضعَّفوه، ولا يعني تقبيحهم استعمالات معينة أنها غير صحيحة لغويًّا أو نحويًّا؛ لأنها استعمالات سُمِعتْ في كلام العرب، إلاّ إذا كانت استعمالات افتراضية مخالفة لقانون كلام العرب افترضها النحاة، فقد يُحكَم عليها بعدم الجواز؛ يُزاد على ذلك أن ما قبَّحه بعض النحاة ومنهم سيبويه، قد يكون غير قبيح عند غيرهم.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: 7/ 94.

(2) ينظر أمثلة من ذلك في: الكتاب: 1/ 178، 179، 180+2/ 166، 167، 168، 280، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 429-431، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 272-278.

وفي تقديري أن توجيه سيبويه ألفاظ القبح ومرادفاتها في كتابه جاء لدلالتين:

الأولى: دلالتها اللغوية التي يُراد بها خلافُ الحُسْن وضدُّه ونقيضُه؛ أي إن الاستعمالات التي حكم عليها سيبويه بالقبح، سواء بلفظ القبح أم بلفظ مرادف له، إنما أراد به ما كان خلاف الفصيح وضدَّه، وهو في إطلاقه هذا الحكم لا يعني أنه غير جائز، بل هو جائز على ضعف من الكلام، والأمثلة على ذلك كثيرة، وما سيُعرَض في هذا البحث من دراسة للمسائل التي ورد فيها القبح في كتاب سيبويه سيُقتصَر فيه على هذا الجانب؛ تجنبًا للخلط والتداخل، وحصرًا لهذه الظاهرة؛ أعني ظاهرة القبح، في مفهومها الاصطلاحي، ومنعًا للبس مع غيرها من الظواهر المشابهة لها.

الأخرى: دلالتها على المنع، واستعمال سيبويه ألفاظ القبح ومرادفاتها في بعض المواضع من كتابه لما هو ممتنعٌ غيرُ جائزٍ جاء من باب المبالغة في التنبيه والتحذير من عدم جواز استعمال معين[1].

إن التفريق بين المدلولينِ وما يترتب عليهما من أحكام يحتاج إلى نظرٍ وتأمُّلٍ، وهو مع ذا ليس بالعسير على دارسِ كتاب سيبويه الذي فَقِهَ أن سيبويه جاء في عصر لم تُضبَط فيه كثيرٌ من المصطلحات، فكان كتابُه أثرًا لذلك العصر، وانعكاسًا لتعامل علماء عصره مع المصطلحات، فلا ينبغي لدارسٍ في عصرنا هذا أن يسير على ما سار عليه سيبويه في التعامل مع المصطلحات، فكيف أخذ ياقوتُ هَدْيَ سيبويه في ضبط المصطلحات، مع إلزام نفسه اتّباعَ المنهج الحديث في دراسته المذكورة آنفًا، من خلال مناهج البحث في علم اللغة المعاصر، ومن

(1) ينظر أمثلة لذلك في سياق الحديث في المفهوم الاصطلاحي للقبح في هذا البحث.

خلال الموازنة بين موقف سيبويه من التراكيب غير الصحيحة نحويًا، وموقف النظريات اللغوية الحديثة من هذه التراكيب[1].

وكان الأولى منه- في تقديري- أن يشير في أثناء بحثه إلى تعدُّد دلالة ألفاظ القبح ومرادفاتها في كتاب سيبويه، وينبِّه على أنه سيقتصر على المواضع التي تدلُّ فيها هذه الألفاظ على غير الصحيح نحويًا؛ لكي لا يتوهَّم القارئُ أن ألفاظ القبح تسير سَيْرًا واحدًا في كتاب سيبويه كلِّه. أو أن يوسِّع عنوان بحثه ليدخلَ فيه غير الفصيح مع غير الصحيح، كأنْ يكون العنوانُ (التراكيب غير الصحيحة وغير الفصيحة نحويًا)، وبذلك يُدخِل في بحثه ما دلَّتْ فيه ألفاظ القبح ومرادفاتها على الممتنع غير الجائز، وعلى الجائز غير الفصيح؛ لأن الفرق بَيِّنٌ بينهما؛ فغير الصحيح ما لا يَصِحُّ استعماله البتَّةَ، ويدخل في حكم الممنوع، وغير الفصيح مع ضعفه وتفضيل تركه، يبقى جائزًا في الكلام، ويدخل في حكم القبيح[2].

وقد تنبَّه بعض الباحثين على الفرق في استعمال مصطلح القبح ومرادفاته في كتاب سيبويه بين الجائز وغير الجائز. تقول خديجة الحديثي: ((ومن الأحكام التي استعملها سيبويه في الكتاب حكم: (الأجوز) فيما كان أكثر جوازًا من

---

(1) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 9-13 (المقدمة).

(2) فرّق بعض الباحثين بين التعبيرات الصحيحة والتعبيرات غير الصحيحة، فأدخل التعبيرات غير الصحيحة في باب الغلط، وأوضح أن التعبيرات الصحيحة أو الجائزة ليست على مستوى واحد في الفصاحة والحسن، بل هي تتفاوت وتتدرّج في القوة والضعف حتى تصل إلى درجة الخبث أو الضعف الشديد. ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: 119- 122.

مقابله، وذلك كما في قوله[1]: أمَا أنْ جزاكَ اللهُ خيرًا، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء... وكذلك لو قلت: أمَا أنْ يَغفرُ اللهُ لك، جاز لأنه دعاء... ومع هذا أيضًا أنه قد كَثُرَ في كلامهم حتى حذفوا فيه (إنّه)، و(إنه) لا تُحذَف في غير هذا الموضع. سمعناهم يقولون: أمَا إنْ جزاكَ اللهُ خيرًا، شبَّهوه بأنه، فلما جازت إنَّ كانت هذه أَجْوَزَ))[2].

ثم أشارت خديجة الحديثي إلى ما يقابل مصطلح (الأجوز) عند سيبويه، قائلةً: ((ويقابل ذلك ما سمَّاه السيوطي بـ(القبيح)[3]، وهو ما جاز أيضًا لكنه أضعف من الوجه الآخر الجائز، وقد عبَّر سيبويه عن هذا بعبارات مختلفة، فسمَّى بعضه بالجائز القبيح، والجائز الرديء، والجائز الضعيف، والجائز القليل، والجائز القبيح جدًّا، والجائز الرديء جدًّا، إلى آخر ما هنالك من أوصاف تدل على القبح، وقد يكون قبيحًا غيرَ جائزٍ، فهو هنا أقرب إلى الممتنع))[4].

وساقت بعد قولها هذا أمثلةً من كتاب سيبويه للجائز القبيح والرديء والضعيف والقليل، وللقبيح غير الجائز[5]، وهي بذلك أوضحت دلالة القبح عند سيبويه على الجائز وغير الجائز، وفرَّقت بين الحكمين من خلال الأمثلة التي

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 167-168.

(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 291-292.

(3) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 44.

(4) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 292.

(5) ينظر: المصدر السابق: 292-293.

عرضتها من كتاب سيبويه، واكتفت بعرض الأمثلة من غير تفصيل؛ لأنها أوردت هذا الكلام في سياق الحديث في أقسام الحكم النحوي عند سيبويه. وينبغي التنبيه هنا على أن إدخال خديجة الحديثي الجائز القليل مع القبيح في نصِّها السابق فيه نظرٌ؛ لأن الجائز القليل- في تقديري- يندرج تحت مصطلح النادر الذي قلَّ وجودُه، سواء خالف القياس أم لا، وهنالك فرقٌ بين القبيح والنادر[1].

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 2/ 180، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 1000+ 2/ 1679.

المبحث الثالث

أسباب وَصْفِ الاستعمال بالقبح

ظاهرة القبح في كتاب سيبويه ظاهرة لغوية بيّن فيها سيبويه استعمال بعض البُنَى اللفظية أو التراكيب الجُمْلِيّة استعمالاً رديئًا مخالفًا الفصيحَ، ولا شك أن مجانبة الفصيح من الكلام له دوافعُ وأسبابٌ دعتْ إليه، تنبّه عليها سيبويه في كتابه وتحدَّث فيها إما تصريحًا أو تضمينًا في مواضع كلامه في ظاهرة القبح وأمثلتها، أذكرُ في هذا المبحث أهمها، وهي أربعة أسباب، هذا بيانُها:

السبب الأول: الضرورة الشعرية:

لقد اعتنى اللغويون والنحاة بالشعر، وجعلوه مصدرًا رئيسًا من مصادر استشهادهم؛ لما له من أهمية بالغة في كلام العرب، فهو ديوان العرب الذي أظهَرَ فصاحتَهم، وحوى لهجاتِهم، وغرائبَ ألفاظهم، ونوادرَها؛ وهو منبع افتخارهم، ومصدر اهتمامهم قبل أن ينزل القرآن بأفصح لسان وأوضح بيان.

ولم يكن الشعر مصدر اهتمام اللغويين فقط، بل اهتمَّ به غيرهم من العلماء في علوم عربية وإسلامية مختلفة، ويكفي شاهدًا على ذلك ما رُوِيَ عن الصحابي الجليل عبدِ الله بن عباس- رضي الله عنهما- (ت68هـ)، وهو من فقهاء الصحابة ومفسريهم، مبينًا أهمية الشعر في تفسير القرآن الكريم، إذ قال: ((الشعر ديوان العرب، فإذا خَفِيَ علينا الحرفُ من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه))[1].

---

(1) الإتقان في علوم القرآن: 2/ 55.

لقد تنبه اللغويون في أثناء دراستهم الشعر العربي واستشهادهم بـه، علـى خروج الشعراء عن جادّة القياس المطرد، فسمّوا ذلك الخروج ضرورةً شعريةً استعملها الشاعر ليستقيم له الوزنُ، فتعددت آراؤهم وتباينت مواقفهم تجاه هذه الضرورة من حيث الجواز والمنع، أو الحسن والقبح؛ لذا أرى أنه مـن المفيـد أن أستعرض نُبَذًا من آراء علمائنا المتقدمين، مرورًا بالمتأخرين، إلى بعـض المحـدثين، قبل أن أناقش موقف سيبويه من الضرورة، وعلاقة هذا الموقف بظـاهرة القـبح؛ لما أراه في هذه الآراء من ارتباط وثيق بالقبح. فمن هذه الآراء:

- رَأي المبرد (ت285هـ) في أن الضرورة لا تجيز للشـاعر الوقـوع في اللحـن، إذ قال: ((واعلمْ أن الشاعر إذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنـه إنما يردُّ الأشياء إلى أصولها. وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصـرف لم يجـز لـه ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تُجوِّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة))[1]، وقد عقد في مقتضبه بابًا سمّاه (باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا)[2].
- وضع ابن السراج (ت316هـ) في كتابه (الأصـول في النحـو) مبحثًـا مسـتقلاً سمّاه (باب ضرورة الشاعر)[3]، وتحدث عنهـا أيضًـا في مواضـع مختلفـة مـن كتابه[4]، ولم يطلقهـا للشـعراء في كـل حـال، بـل قيَّـدها بـأن يكـون الشـاعر

(1) المقتضب: 3/ 354.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 66.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 435.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 83، 362، 366، 390 +2/ 79، 160، 226.

مضطرًّا، فذكر أن ((الشعراء قد يضطرّون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة))[1]، وأنهم قد ((يرخمون في غير النداء اضطرارًا))[2]، وألمح إلى أن ضرورات الشعراء إذا عُدَّتْ أصولاً فسد الكلام، فقال: ((لو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصلاً لزال الكلام عن جهته))[3].

- ربط ابن جني(ت392هـ) القبحَ بالضرورة أحيانًا، فقال: ((والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح، لكنه من ضرورة الشاعر))[4]، وصرَّح بقبح الضرورة، قائلاً: ((ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدّوها لوقت الحاجة إليها، فمن ذلك قوله: [5]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي   عليَّ ذنبًا كُلُّهُ[6] لم أصنعِ

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع (كلُّه)، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف))[7].

---

(1) المصدر السابق: 1/ 83.

(2) المصدر السابق: 1/ 366.

(3) المصدر السابق: 2/ 226.

(4) الخصائص: 2/ 404.

(5) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه: 150، وهو من شواهد سيبويه في حديثه في قبح الضرورة، ينظر: الكتاب: 1/ 85.

(6) جاء في ديوان أبي النجم (كلَّه) بالنصب، وبذلك لا يكون فيه ضرورة. ينظر: ديوانه: 150.

(7) الخصائص: 3/ 61.

ونقل عن شيخه أبي علي الفارسي(ت377هـ) كلامًا في حسن الضرورة وقبحها حين سأله عن جواز القياس على ضرورة الشعر، فقال له أبوعلي: ((كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا.

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك))[1].

- شدّد أحمد بن فارس(ت395هـ) في كتابه (الصاحبي) في شأن الضرورة، ووضع لها بعض الضوابط، ورأى أن خروج الشاعر عن هذه الضوابط خطأٌ وغلطٌ، قائلاً: ((الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدّون المقصور، ويقدّمون ويؤخّرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون. فأما لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج الصواب، فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول مَنْ يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز... وما جعل اللهُ الشعراءَ معصومين يُوَقَّوْنَ الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية فمردود))[2].

- حذّر أبو هلال العسكري(ت395هـ) في كتابه (الصناعتين) الناشئة من

---

(1) الخصائص: 1/ 323- 324.

(2) الصاحبي في فقه اللغة العربية: 267- 268.

الشعراء من الوقوع في الضرورة؛ لأنها قبيحة تُبعد الكلام عن فصاحته، فقال: ((وينبغي أن تَجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة، تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلّة، وما كان أيضًا تُنقد عليهم أشعارُهم، ولو قد نُقدت وبُهرج[1] منها المَعِيْبُ، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويُبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيبٍ؛ لَتَجَنَّبُوها))[2].

- ذهب ابن رشيق (ت456هـ) في كتابه (العمدة) إلى أن الضرورة مع جوازها لا خيرَ فيها؛ لأنها عيبٌ، إذ قال: ((باب الرخص في الشعر: وأذكر هاهنا ما يجوز للشاعر إذا اضطرّ إليه، على أنه لا خير في الضرورة، غير أن بعضها أسهل من بعضٍ، ومنها ما يُسمع عن العرب ولا يُعمل به؛ لأنهم أتَوْا به على جِبِلَّتهم، والمولَّد المُحدَث قد عُرِفَ أنه عيبٌ، ودخوله على العيب يُلزمه إياه))[3]، ثم أورد ابن رشيق نماذج من ضرورات الشعراء واصفًا بعضها بالقبح، من ذلك قوله: ((وأقبح من أن يحذف من المُكنِّي المنفصل))[4]،

---

(1) البهرج: من معانيه الرديء والباطل، ينظر: القاموس المحيط: 1/ 180. وكلا المعنيين محتمل في هذا السياق، فقوله: (بُهرج منها المعيب) يحتمل معنى: رُدِّئَ منها المعيب؛ أي جُعِلَ رديئًا، ويحتمل كذلك معنى: أُبْطِلَ المعيبُ.

(2) كتاب الصناعتين: 150.

(3) العمدة في صناعة الشعر ونقده: 2/ 1050.

(4) المصدر السابق: 2/ 1052.

وقوله: ((وأقبح من ذلك أن يحذف الألف من ضمير المؤنث، وأنشد قُطْرب:[1]

إمّا تَقُودُ بـه شاةً فتأكُلَها ... أو أنْ تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ

أراد (تبيعها) فحذف الألف، قال[2]: ولا يجوز استعمال هذا للمُحدَث؛ لشذوذه وقبحه، ويجوز له حذف الياء والواو من المضمر المذكر؛ لكثرته واطّراده)) [3]، وكذا قوله: ((ومن أقبح الحذف حذفُ حركة الإعراب للضرورة)) [4].

- نقل ابن عصفور(ت669هـ) في شرحه جُمَلَ الزجاجي اختلاف النحويين في الضرائر الشعرية الجائزة، فمِنْ قائلٍ إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط الاضطرار إلى ذلك فلا يجد منه بُدًّا، على أن يكون لهذا الاضطرار ضوابطُ منها: ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائزٍ بجائز.

ومِنْ قائلٍ إنه يجوز للشاعر ما لم يجز في الكلام من غير اشتراط الضرورة؛ لأن الشعر موضعٌ قد أُلِفت فيه الضرائر. ومن قائلٍ إن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن الشاعر قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك[5].

---

(1) ورد البيت من غير نسبة في: سر صناعة الإعراب: 2/ 727، ولسان العرب: 5/ 295 (ركب)، وخزانة الأدب: 5/ 272.

(2) القول لقطرب.

(3) العمدة في صناعة الشعر ونقده: 2/ 1053.

(4) المصدر السابق: 2/ 1059.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 2/ 566- 567.

- قسّم السيوطي (ت911هـ) الضرورة الشعرية على قسمين[1]: ضرورة مستحسنة، وهي ما لا يُستهجن ولا تَستوحش منه النفسُ، مثل صرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور.

وضرورة مستقبحة، وهي ما تَستوحش منه النفسُ كالأسماء المعدولة عن أصلها بزيادة أو حذف، وما أدّى إلى التباسِ جمعٍ بجمعٍ، نحو ردِّ (مَطَاعِم) إلى (مطاعيم)، فيؤدي إلى التباسٍ في مفردهما: مَطْعَمٍ ومِطْعامٍ، وتبعه في هذا التقسيم الفاكهي(ت972هـ) [2].

أما المحدثون فأكتفي برأي ثلاثةٍ منهم:

- ذهب إبراهيم أنيس إلى أن ضرورات الشعراء إنما هي خروج عن قواعد اللغة، لا قواعد الوزن والقافية؛ لذا ينبغي أن يكون درسُها في بحوث النحو، فقال: ((فليست الضرورات الشعرية إلا رخصًا مُنِحت للشعراء حين ينظمون، فأُبيح لهم الخروج عن بعض قواعد اللغة، لا قواعد الوزن والقافية، فهي ببحوث النحاة ألصق))[3]، وتطرّق إلى أثر وجود الضرورات المستقبحة في شعر الشعراء، بأن ذلك كان ناتجًا من أمورٍ ثلاثةٍ، إما ((خطأ في الرواية، أو اختلاف اللهجات العربية، أو الصنعة العروضية))[4].

- أما رمضان عبد التواب فقد كان موقفه أشبه بموقف ابن فارس وأبي هلال

(1) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 45.

(2) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: 310- 311.

(3) موسيقى الشعر: 354.

(4) المصدر السابق: 355.

العسكري، فبعد أن سرد أمثلة شعرية وقع شعراؤها في الضرورة، وقام بتحليلها وبيان موقف النحويين منها، في كتابه (فصول في فقه العربية)، قال: ((ويهمّنا في نهاية هذا الفصل أن نؤكد أنه لا صحة لما يتردّد على ألسنة القوم، من أن الضرورة الشعرية رخصةٌ للشاعر يرتكبها متى أراد؛ لأن معنى هذا الكلام أن الشاعر يُباح له عن عمدٍ مخالفة المألوف من القواعد، وهو يتعارض مع ما وصل إلينا من أخبار الشعراء في القديم.

كما يهمّنا أن نؤكد مرةً أخرى، أن هذه الضرورات التي أشرنا إلى أهمها هنا، ليست إلا أخطاءً في اللغة، وخروجًا على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة لهذه الظواهر في الشعر نفسه))[1].

- تحدّث عبد الوهاب العدواني في مؤلّفه (الضرورة الشعرية) عن الاتجاهات اللغوية في نقد الضرورة في تراثنا اللغوي والنحوي، قائلاً: ((لا يعدم المطلع على تراثنا اللغوي والنحوي إشاراتٍ إلى الحَسَن والقبيح من الضرورات، والحُسْن والقبح- هاتان الصفتان الجماليتان- تعودان إلى قُرْب مظهر الضرورة من الأصول المطردة، أو بعده عنها، وذلك على اعتبار الضرورة رخصة، ولا يمكن أن تكون الرخصة مقطوعة عن أصولها، بعيدة كل البعد عن الأساس الذي تفرّعت منه، خشية أن ينشأ عن هذا الانقطاع التفاتٌ عن الصواب إلى الخطأ، وتنافٍ بين المظهر اللغوي وجذوره اللغوية السوية.

وإذا لم يقم نقد الضرورة على مراعاة هذا الأمر، فما معنى أن يستهجن

(1) فصول في فقه العربية: 192.

اللغويُّ الناقدُ استعمالاً شعريًا معينًا دون الآخر))[1]، وأشار إلى أن مسألة الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح مسألة تُوجَّه توجيهًا لغويًا، وبيّن أن المعيار الفاصل في حسن الضرورة أو قبحها هو مدى قُرْبها من القياس المطرد من كلام العرب أو بعدها عنه[2].

لقد كان القصدُ من عرض هذه الآراء- على الرغم من كثرتها- إظهارَ الصورةِ الواضحة للضرورة الشعرية: مفهومها، ومعالمها، وحدودها، وأنواعها، وأردتُ من ذلك كلّه أن أبيِّن علاقة الضرورة بالقبح، ولا أذهبُ مع مَن قال إن الشاعر يجوز له في منظوم شعره ما لم يجز في المنثور، بحجة إقامة الوزن؛ لأن ذلك في تقديري فصلٌ للشعر عن كلام العرب، أليس الشعرُ مركَّبًا من جُمَلٍ تامّةٍ كالنثر؟، ثم إذا كانت للشعر خصوصيةٌ تجعل قائلَه يخرج عن ضبط الكلام وأصوله، فلماذا احتجَّ به النحاة وجعلوه من مصادرهم الأُوَلِ؟، وفي تقديري أن الاختلاف بين الشعر والنثر هو الأسلوب، فأسلوب الشعر ينماز بخصائص منها فنيةٌ شكليةٌ ومنها تركيبيةٌ، فالوزن والقافية والربط بين الشكل والمضمون من خصائصه الفنية الشكلية، وأما خصائصه التركيبية (الصرفية والنحوية)، فيمكن إجمالها في كل ما قال فيه النحاة إنه (ضرورة) أو (كثير في الشعر) أو (فاشٍ في الشعر) أو (خاص بالشعر)[3]، بيد أن خصائص الشعر التركيبية لا تُعدُّ نظامًا خاصًّا به ((لا يمتُّ لنظام النثر بأي صلة، بل نقول إن الشاعر كالطائر الطليق

---

(1) الضرورة الشعرية: 413.

(2) ينظر: المصدر السابق: 415- 416.

(3) ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: 371-383.

يُحلّق في سماءٍ من الخيال وينشد الحرية في فنّه، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حدًّا معينًا لا يتعداه، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص، فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلاّ بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام))[1]، وهذا يعني ((أن هناك قدرًا مشتركًا في اللغة بين البناء النثري والبناء الشعري في العربية))[2].

وعَوْدًا إلى بِدْءٍ، فإننا إذا تتبعنا موقف سيبويه من الضرورة الشعرية، رأيناه يحكم عليها بأحكامٍ متعددة بحسب قربها من الكلام الفصيح أو بعدها عنه، وهذه الأحكام هي على النحو الآتي:

1- أن تكون الضرورة جائزةً في الشعر غير جائزةٍ في النثر؛ لأن الشاعر اضطرّ إليها اضطرارًا من أجل إقامة الوزن، وهو في اضطراره هذا لا يخرج عن أصل الكلام، إنما يردّ الأشياء إلى أصولها ويشبِّهها بها، وذلك مثل ((صرف ما لا ينصرف يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماءٌ كما إنها أسماءٌ، وحذف ما لا يُحذف، يشبّهونه بما قد حُذِفَ واستُعمل محذوفًا))[3]، ومدّ ما لا يُمدّ ((مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمِع على غير واحده في الكلام))[4]، وقد يردّون المضعّف والمنقوص إلى أصله ((فيقولون: رادِدٌ في رادٍّ، وضنِنُوا في ضنُّوا، ومررتم بجواري قبلُ))[5]. وكذا

(1) من أسرار اللغة: 339- 340.

(2) فصول في فقه العربية: 7- 8.

(3) الكتاب: 1/ 26.

(4) المصدر السابق: 1/ 28.

(5) المصدر السابق: 1/ 29، وينظر في المصدر نفسه: 3/ 312- 313، 316، 453، 535.

((من العرب من يثقّل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فَهُمْ يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبْسَبًّا، وكَلْكَلاًّ؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف))[1]، ومن هذا النوع من الضرورة جَعْلُ ((ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرّار بن سلامة العجلي:[2]

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهم إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سوائنا

وقال الأعشى:[3]

وما قصدتْ من أهلها لسَوائكا

وقال خِطامٌ المُجاشعي:[4] وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فعلوا ذلك لأن معنى سَواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثلٍ))[5].

وغير ذلك مما أشار إليه سيبويه في كتابه على هذا النحو[6].

2- أن تكون الضرورة جائزةً في الشعر قبيحةً في النثر؛ لأن استعمالها في الشعر مع كونه اضطرارًا، لم يكن له أصلٌ يُحمل عليه ويشبّه به، وإنما وُضِعَ في غير

(1) الكتاب: 1/ 29.

(2) خزانة الأدب: 3/ 438.

(3) ديوان الأعشى: 131. وهذا عجز البيت وصدره: (تُجانَفُ عن جُلِّ اليمامةِ ناقتي).

(4) خزانة الأدب: 2/ 313.

(5) الكتاب: 1/ 31- 32، وينظر أيضًا في المصدر نفسه: 1/ 407-408 +2/ 384 -385.

(6) ينظر: الكتاب: 1/ 169، 307 +2/ 230-231، 239، 242-243، 245-247، 269-274، 362، 370 -372، 382 +3/ 8-9، 12، 60-62، 64-65، 75-76، 141، 306، 314-315، 505، 515 -516، 633 + 4/ 188، 190، 359.

موضعه المناسب، فخالفَ بذلك الفصيحَ، والشعراء في ذلك ((يحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه))[1]، ومنه الابتداء بالنكرة التي فيها لبسٌ، نحو قولهم: كان إنسانٌ حليمًا؛ ((لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبسُ ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام))[2]، ومثله مجيء الأسماء بعد حروف الاستفهام، وهذه الحروف ((لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار، وكيف زيدٌ آخذٌ. فإن قلتَ: هل زيدًا رأيتَ، وهل زيدٌ ذهبَ، قبح ولم يجز إلا في الشعر))[3].

ونحو ذلك الفصل بين الجار والمجرور، أو بين المضاف والمضاف إليه، فإنه قبيح في النثر جائز في الشعر على الاضطرار[4]، ومنه قول ذي الرمّة:[5]

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ[6] الفراريجِ

فقد فصل الشاعر بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بقوله: (من

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 31.

(2) المصدر السابق: 1/ 48.

(3) المصدر السابق: 1/ 98-99.

(4) ينظر أمثلة لذلك في المصدر السابق: 1/ 178-180 +2/ 166، 280.

(5) المصدر السابق: 1/ 179، وهو في ديوان ذي الرمة: 76.

(6) جاء في ديوان ذي الرمة: 76 (إنقاض) بدلاً من(أصوات)، والمعنى واحد. ينظر في معنى إنقاض: العين: 5/ 51، وجمهرة اللغة: 2/ 910، وتاج العروس: 19/ 90- 91.

إيغالهن بنا). ومثل ذلك عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المستتر أو المتصل من غير فاصلٍ، نحو: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله، فإن هذا ((إنما قبُح من قبل أن هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا يغيّر الفعلَ عن حاله إذا بعُد منه))[1]، فإن فَصَلَ بينهما فاصلٌ مثل الضمير المنفصل أو لا النافية حسُن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[2]، وقوله جلَّ في علاه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، فإن لم يفصل بينهما قبُح ((وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:[4]

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تَهادى كنِعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رملا))[5].

وكذا يقبُح جزمُ فعلِ الشرطِ المتقدمِ فيه جوابُه على أداة الشرط، ((تقول: آتي مَنْ يأتيني، وأقولُ ما تقولُ، وأعطيك أيُّها تشاءُ، هذا وَجْهُ الكلام وأحسنه؛ وذلك أنه قبيحٌ أن تُؤخِّر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبُح ذلك حملوه على الذي، ولو جزموه هاهنا لحسُن أن تقول: آتيك إنْ تأتني. فإذا قلتَ: آتي مَنْ أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أتاني صلةً وإن شئت كانت بمنزلتها في إنْ، وقد يجوز في الشعر: آتي مَنْ يأتني))[6].

---

(1) الكتاب: 2/ 378.

(2) الآية (24) من سورة المائدة.

(3) الآية (148) من سورة الأنعام.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 340.

(5) الكتاب: 2/ 379.

(6) المصدر السابق: 3/ 70.

3- أن تكون الضرورة قبيحةً في الشعر وكذلك هي في النثر؛ لأن الشاعر لم يضطرّ إليها؛ لسعة تجاوز هذه الضرورة من غير كسرٍ للوزن، فإذا أتى بها الشاعرُ في شعره كانت ضعيفةً قبيحةً، ومنه قول أبي النجم العجلي:[1]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي علـيَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

قال سيبويه معلّقًا عليه: ((فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء))[2]، فهو يرى أن رفع (كلّه) ضعيفٌ، وليس فيه ضرورة؛ لسعة النصب أمام الشاعر، ولو نصب لحفظ الوزن- كما قال ابن جني[3]- وحمى جانب الإعراب.

ومما حكم عليه سيبويه بالضعف وأبعده عن دائرة الضرورة، قول الشاعر:[4]

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتلتُ عَمْدًا فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ

فقد علّق سيبويه على رفع الشاعر لفظة (كلّهنّ) بقوله: ((فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب))[5]، ذلك أن الشاعر في رفعه (كلّهنّ) لم يكن يَحُوْلُ بينه وبين النصب إخلالُ وزنٍ.

إن تقبيح سيبويه ذينك الشاهدين، إنما بُنِيَ على أساس أن الانتقال من

(1) مرَّ تخريج هذا البيت.

(2) الكتاب: 1/ 85.

(3) ينظر: الخصائص: 3/ 61.

(4) البيت من غير نسبة في خزانة الأدب: 1/ 366.

(5) الكتاب: 1/ 86.

حركة إلى أخرى ليس له أثرٌ للاضطرار، ولو لمح سيبويه شيئًا من الضرورة في ذلك لما ضعَّفه، ولأَدْخلَه في باب ما يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره.

مما سبق من أحكامٍ وجّهها سيبويه نحو الضرورة، يتضح لنا أنها؛ أي الضرورة، في رأي سيبويه، ينبغي أن تكون مشروطةً بالاضطرار المُلحِّ الذي لا مناصَ منه، فإن كان لها أصلٌ في الكلام ولم تُستعمل فيه، عدَّها جائزةً في الشعر غيرَ جائزةٍ في غيره، وإن لم يكن لها أصلٌ، واضطرَّ إليها الشاعر اضطرارًا، جوّزها في الشعر وقبّحها في غيره، فإن كان للشاعر عنها مندوحةٌ، ثم أوردها فهي قبيحةٌ في الشعر، وفي النثر أيضًا، إذ لا مُسوِّغ لمجيئها.

السبب الثاني: تعدُّد اللهجات:

ظاهرة تعدُّدِ اللهجات في لغةٍ ما ظاهرةٌ حيوية في اللغات، ولكل لهجة مظاهر لغوية معينة تميِّزها من غيرها من أخواتها، واللغة العربية تعدّدت فيها اللهجات واختلفت بتعدُّد القبائل المعروفة مثل قريش وهذيل وقيس وتميم وأسد وغيرها، بيد أن هذه اللهجات المختلفة قد اجتمعت على لغة فصحى جعلتها اللغة المشتركة فيما بينها واللغة الأدبية العامة، وكان لقريش حظٌّ وافرٌ من مميزات هذه اللغة الفصحى، ((إذ لم يُروَ لنا عن هذه اللهجة شيءٌ يخالف ما نعرفه عن العربية الفصحى، إلا القليل، ومنها أنها لم تكن تهمز في كلامها، وقد اختارت الفصحى ظاهرة الهمز من اللهجات النجدية كلهجة تميم وغيرها؛ لذلك لا نعجب حين نرى بعض اللغويين العرب يجعل الفصحى مرادفةً للهجة قريش))[1]، ومنهم ابن فارس الذي قال: ((أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة

---

(1) فصول في فقه العربية: 116.

لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن قريشًا أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً؛ وذلك أن الله- جلَّ ثناؤه- اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدًا- ﷺ -...، وكانت قريش مع فصاحتها وحُسْن لغاتها ورقَّة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب))[1].

إن وجود لغةٍ فصحى اختيرت من لهجاتٍ متعددة واستقرّت معظم مميزاتها في لهجة واحدة هي لهجة قريش، كان له في المقابل استعمالاتٌ أخرى وُصِفت بأنها رديئة أو ضعيفة أو مذمومة، وهذا ما جعل بعض علماء اللغة يبوِّبون في مؤلَّفاتهم أبوابًا في الحديث في الضعيف والمنكر والرديء والمذموم من اللغات[2]، فيجعلون ((الضعيف ما انحطَّ عن درجة الفصيح، والمنكر أضعف منه وأقلّ استعمالاً))[3]، ويجعلون الرديء والمذموم ((أقبح اللغات وأنزلها درجة))[4]، ويُفهم من ذلك أن القبح في استعمالاتٍ معينة له علاقةٌ وُثقى باللهجات.

ومن المفيد أن أشير، قبل الحديث في موقف سيبويه من اللغات الرديئة وعلاقة ذلك بالقبح، إلى أن سيبويه وغيره من العلماء المتقدمين قد درجوا على

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية: 55.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة العربية: 1/ 214-226، والبلغة في أصول اللغة: 161، 162.

(3) البلغة في أصول اللغة: 161.

(4) المصدر السابق: 162.

استعمال مصطلح (لغة) و(لغات) لما سمَّاه علماء اللغة المعاصرون (لهجة) و(لهجات)، ولستُ في موقف أبيِّنُ فيه أيُّهما أكثر توفيقًا في استعمال المصطلح[1]، إنما أردتُ أن أقولَ: إنّ قول المتقدمين: على لغة قريشٍ أو هذيلٍ أو تميمٍ، ونحو ذلك، يُراد به موادُّ لغويةٌ بعينها، فاللغات عند المتقدمين يُقصَدُ بها ((الشواذ والنوادر، واختلاف المعاني للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها، وما يتعاور الأبنية من الاختلاف الصرفي والنحوي، لأن كلَّ وَجْهٍ من ذلك إنما هو أثرٌ من لغةٍ))[2].

لقد استغرق سيبويه جُهْدَه برصد الظواهر اللهجية المختلفة في كتابه، مميِّزًا في أثناء ذلك فصيحَها من قبيحها، ومطَّردَها من شاذّها، وكثيرَها من قليلها، إلى غير ذلك مما اعتنى فيه سيبويه باللهجات أيَّما اعتناءٍ، وما يعنينا في هذا البحث إبراز منهج سيبويه في التعامل مع الاستعمالات الرديئة التي صدرت من بعض اللغات، وهذه الاستعمالات في تقديري كانت سببًا من أسباب وجود ظاهرة القبح في اللغة؛ لأن هذه الاستعمالات بعُدت عن اللغة الفصحى، وإن كانت أثرًا من لهجةٍ ما.

إن موقف سيبويه في نقد بعض الاستعمالات الرديئة في اللهجات يتضح من خلال الآتي:

1- يذكر الاستعمال الضعيف الذي ورد في لهجةٍ من اللهجات، بيد أنه لا

---

(1) ينظر تفصيل ذلك في: العربية تاريخ وتطور: 281، وفي فقه اللغة العربية: 21، وفي اللهجات العربية: 16 وما بعدها.

(2) تاريخ آداب العرب: 1/ 138.

يصرِّح بأن هذا الاستعمال ناتجٌ من لهجة ما، ولكن يُفهَم ذلك من سياق عباراته، مثل ذلك ما جاء في معرض حديثه في بعض أمثلة الفعل الثلاثي، إذ يقول: ((وقالوا: أَبَى يأبَى، فشبّهوه بيقْرَأ، وفي يأبى وجهٌ آخر: أن يكون فيه مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، فُتِحَا كما كُسِرَا.

وقالوا: جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبّهوا هذا بقَرَأ يَقْرَأ ونحوه، وأتبعوه الأول كما قالوا: وعدُّه، يريدون: وَعَدْتُه، أتبعوا الأوّلَ، يُعنَى في يأبى؛ لأن الفاء همزة... وقالوا: عَضَضْتُ تَعَضُّ...

وأما جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى فغيرُ معروفينِ إلا من وُجَيْهٍ ضعيفٍ، فلذلك أمسكُ عن الاحتجاج لهما. وكذلك عَضَضْتُ تَعَضُّ غيرُ معروفٍ))[1].

إن هذه الاستعمالات التي ذكرها سيبويه لا ريب في ورودها في لهجةٍ ما، وإن لم يُصرِّح بذلك سيبويه[2]؛ لأن قوله: (من وجيهٍ ضعيفٍ) إشارة إلى ذلك، وفي تصغير كلمة وجهٍ بقوله: (وُجَيْه) دلالةٌ على رداءة هذا الاستعمال،

(1) الكتاب: 4/ 105- 106.

(2) ذكر ابن جني أن قلَى يقلَى وجبَى يجبَى (بفتح عين الفعل) إنما هو من باب تداخل اللغات. ينظر: (الخصائص: 1/ 374-385، باب تركّب اللغات). وأشار ابن القطاع إلى أن عَضَضْتُ (بفتح العين) لغةٌ. ينظر: (الأفعال: 2/ 378). وبيَّن ابن الحاجب أن قلَى يقلَى (بفتح العين) عامريّةٌ. ينظر: (الشافية: 23). والعامرية قرية باليمامة منسوبة إلى رجل اسمه عامر . ينظر: (معجم البلدان: 4/ 71)، وجاء في (موسوعة قبائل العرب: 3/ 1202) أن العامرية فخذٌ من آل عامر من طيء من القحطانية في بعض مناطق كربلاء بالعراق.

وعلى التقليل من شأن هـذه اللهجـة المُسْتَعْمِلةِ لـه، مما جعلـه يعـزف عـن التصريح بها.

2- يذكر الاستعمال القبيح الوارد في لهجـة مـا، ويصـرِّح بـأن هـذا الاسـتعمال صادرٌ عن لهجةٍ[1]، غير أنه لا ينسبها إلى أصحابها المتكلمين بهـا، مـن ذلـك قوله: ((وتقول: مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومـن أجرى هذا على الأوّل فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررتُ بعبد الله خيرًا منه أبوه، وهي لغةٌ رديئةٌ))[2]، وكذا قوله: ((وزعم أبـو الخطـاب أن ناسًا من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنهـا لمـا كانـت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة، إذ كانت آخرَ شيءٍ في الكلمة في موضـع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كمـا قـالوا: رُدِّ يا فتى. وهذه لغة رديئة))[3]، ونحو ذلك مما بيَّن فيه سيبويه الاسـتعمالات الرديئة في اللهجات من غير تسميتها[4].

3- يُبيِّن رداءة الاستعمال في بعض اللهجات، مُصرِّحًا في أثناء ذلك بأسماء هذه اللهجات، لكنه لا ينسب هذا الاستعمال إلى أهله جميعهم، بـل يشـير إلى أن

---

(1) يطلق سيبويه- كما بينتُ آنفًا- مصطلح (لغة) لمـا يُصـطلح عليـه (لهجـة) في الدراسـات الحديثة.

(2) الكتاب: 2/ 34.

(3) المصدر السابق: 4/ 160.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 389 +3/ 299 +4/ 338.

بعضهم قد استعمل هذا الاستعمال القبيح، من ذلك قوله في سياق كلامه في تحقيق الهمز وتخفيفه: ((وقالوا: نبيٌّ وبَريَّةٌ، فألزمها أهل التحقيق البدل. وليس كلُّ شيءٍ نحوهما يُفعل به ذا، إنما يُؤْخَذُ بالسمع. وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نَبيءٌ وبريئةٌ، وذلك قليل رديء))[1]، ومثل ذلك قوله: ((واعلمْ أن قومًا من ربيعة يقولون: مِنهِمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكن المُسكَّنُ حاجزًا حصينًا عندهم. وهذه لغة رديئة...، وقال ناسٌ من بكر بن وائل: مِنْ أَحْلامِكِمْ، وبِكِمْ، شبّهها بالهاء؛ لأنها عَلَمُ إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرةَ الكسرةَ حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر، وهي رديئةٌ جدًّا))[2].

4- يذكر استعمالاً يُلْمِحُ إلى أن فيه قبحًا، وذلك من خلال ترك لهجةٍ معينةٍ استعمالَه، وهو يُصرِّح باسمها، ويبيِّن أن ترْكَ استعمالِه في هذه اللهجة إنما هو فرارٌ من القبح، ويشير في أثناء ذلك إلى أن ما تركته هذه اللهجة، بُعْدًا عن القبح، استعملته لهجةٌ أخرى بتأويلٍ غيرِ التأويل الذي تأوَّلته اللهجة الأولى. من ذلك ما جاء في حديثه في انتصاب المصادر، قائلاً: ((وقد يَنصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهَّمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميمٍ كأنهم لا يتوهَّمون غيرَه؛ فمن ثَمَّ لم يَنصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح. فكأنّ الذي توهَّم أهلُ الحجازِ البابُ الذي ينتصب لأنه موقوعٌ له، نحو قولك فعلتُه مخافةَ ذلك. وذلك قولهم: أمّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ؛ أي للعقلِ

---

(1) الكتاب: 3/ 555.

(2) المصدر السابق: 4/ 196-197.

والرأيِ، وكأنه أجاب مَنْ قال: لِمَهْ؟...وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرتُ لـك، فيقولون: أمّا العلمُ فعالمٌ، كأنه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به))[1].

هذا ما تبيَّن لي من ربط سيبويه بين القبح وبعض الاستعمالات الصـادرة عن لهجـات معينـة، وإن اختلـف تعاملـه في وصـف هـذه اللـهجات وتسـميتها تصريحًا أو تضمينًا، ويُلحَظ في ذلك كلّه أن خَلْعَ العلماءِ، وفي مقدمتهم سـيبويه، أوصافًا على اللهجات، مثل قولهم: لغة فصيحة، أو قبيحة، أو رديئة، أو ضعيفة، أو شاذة، إلى غير ذلك، إنما يعود إلى عدِّهم لغةَ قريشٍ هي أفصح اللغات[2]، فما قرُب منها فهو فصيح، وما بعُد عنها فهو قبيح رديء، ويتبيّن تفضيل سيبويه لغة أهل الحجاز (لغة قريش) على غيرها من قولـه: ((والحجازيـة هـي اللغـة الأولى القُدْمَى))[3].

السبب الثالث: الإخلال بمواقع تركيب الكلام:

اهتمَّ النحاة المتقدمون بدراسة العلاقة المطَّردة القائمة بين عناصـر الجملـة، على وفق ما جاء عند العرب، وعدُّوا الالتزام بقانون الموقعية في مكونات الجُمَل أَمْرًا يُحمَل على سنن العرب في كلامها؛ فلكل عنصر من عناصر الجملة موقعُـه المناسب في التركيب، ومن حيث إن علاقة الجزء بالكل علاقـة تكامليـة، وإنّ أيَّ تغيير يحدث في عناصر التركيب الجُمْلِيِّ يُخِلُّ بـه إن لم يكـن لـه سـابقٌ في كـلام

---

(1) الكتاب: 1/ 385 -386.

(2) ينظر تفصيل ذلك في: فصول في فقه العربية: 75، والعربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: 60، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 192-193.

(3) الكتاب: 3/ 278، وينظر أمثلة أخرى في المصـدر نفسـه: 3/ 533 +4 / 111، 437، 473، 482.

العرب؛ لذا كان النحو عندهم ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره))[1]، وقد عبَّر سيبويه عن هذا المعنى بعباراتٍ متعددة، منها:

- ((واعلم أنه ليس كلُّ حرفٍ يَظهر بعده الفعلُ يُحذَف فيه الفعلُ، ولكنك تُضْمِرُ بعد ما أضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمواضع، وتُظْهِر ما أظهروا، وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فَسِّرْ))[2].
- ((فإنما تجريها كما أجرتِ العربُ، وتضعها في المواضع التي وُضِعْنَ فيها، ولا تُدخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف... فهذا يدلُّك ويبصِّرك أنه ينبغي لك أن تُجرِيَ هذه الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأن تَعنِيَ ما عَنَوا بها))[3].
- ((فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأَجِزْه كما أجازته))[4].
- ((فأَجْرِه كما أجرته العربُ واستحسنتْ))[5].
- ((فأَجْرِ الأشياءَ كما أجروها))[6].

(1) الخصائص: 1/ 43.

(2) الكتاب: 1/ 265-266.

(3) المصدر السابق: 1/ 330- 331.

(4) المصدر السابق: 2/ 69.

(5) المصدر السابق: 2/ 124.

(6) المصدر السابق: 1/ 419.

- ((فأَجْرِه كما أجروه))[1].

- ((فإنما يُنتهَى فيها حيث انتهت العربُ))[2].

إن هذه العبارات تدل على إلحاح سيبويه على متابعة كلام العرب، وهذه المتابعة جانبٌ منها في العناصر الشكلية المكوِّنة للجمل، وأي انحراف عن هذا الجانب يُرَدُّ أو يُحكَم عليه بالقبح، بحسب مدى هذا الانحراف. من ذلك قول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: ((فمنه مستقيمٌ حَسَنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا... وأما المستقيم القبيح فأنْ تضعَ اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا))[3].

إن جملتي (قد زيدًا رأيت) و(كي زيدٌ يأتيك) مستقيمتان من حيث المعنى، فالجملة الأولى تدل على رؤية زيدٍ، والأخرى على إتيانه؛ بيد أن الترتيب الموقعي لعناصر الجملة ((لا يتلاءم مع الترتيب الأصولي في الجملة العربية، وذلك لأن الترتيب الأصولي في اللغة العربية هو التالي[4]:

أ- قد- الفعل- الاسم.

ب- كي- الفعل- الاسم))[5].

---

(1) الكتاب: 2/ 118، 390.

(2) المصدر السابق: 1/ 252.

(3) المصدر السابق: 1/ 25-26.

(4) كذا جاء في النص، والأفصح أن يقال (الآتي).

(5) بحوث ألسنية عربية: 32.

لذا قبَّح سيبويه هذه التراكيب وأشباهها؛ لعدم مراعاة الموقعية في ترتيب عناصر الجملة على وفق ما جاء من العرب؛ لأن (قد) و(كي) وردتا من العرب داخلتينِ على الأفعال مباشرةً، ومثلهما (سوف)، فلو((قلت: سوف زيدًا أضربُ، لم يحسن، أو: قد زيدًا لقيتُ، لم يحسن؛ لأنها إنما وُضِعت للأفعال))[1].

إن وَضْعَ اللفظ في غير موضعه الذي وضعته العربُ فيه من غير تغيير في المعنى، مخالفةٌ سننَ العرب في كلامها، وهذه المخالفة وقعت في ترتيب عناصر الجملة، فكان ذلك سببًا من أسباب الحكم بالقبح على هذه الاستعمالات التي حدث فيها إخلالٌ بمواقع تركيب عناصر الجملة وملحقاتها مع استقامة المعنى؛ لذا سمَّاه سيبويه (المستقيم القبيح)، والاستقامة هنا المقصود بها السلامة من اللحن، لا حُسْن الكلام؛ لأنها إنْ دلَّت على حُسْن الكلام، كان بين اللفظين (المستقيم) و(القبيح) تناقضٌ، وقد نبَّه على هذا المقصود؛ أعني السلامة من اللحن، السيرافيُّ في شرحه كتاب سيبويه، إذ قال: ((الكلام ينقسم قسمين: كلام ملحون، وكلام غير ملحون؛ فالملحون هو الذي لُحِنَ به عن القصد. وكذلك معنى اللحن، إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره. وما لم يكن ملحونًا فهو على القصد، وعلى النحو، ومن ذلك سُمِّيَ النحوُ نحوًا، والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالمًا من اللحن، فإذا قال: قد زيدًا رأيتُ، فهو سالمٌ من اللحن، فكان مستقيمًا من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوعٌ في غير موضعه، فكان قبيحًا من هذه الجهة))[2].

---

(1) الكتاب: 1/ 98.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 92.

ومع ما في الكلام المستقيم القبيح من السلامة من اللحن، كان الأَوْلى تَرْكَه لما فيه من الضعف، ذلك أن ((المستقيم القبيح هو الكلام العربي الذي يخرق قاعدةً نحويةً، والذي لا بدَّ من التخلي عنه وتفضيل الكلام الحسن عليه))[1]، وخَرْقُ القاعدة النحوية يكون من أسبابه الإخلال بمواقع عناصر الجملة في التركيب، وقد نبَّه على ذلك سيبويه في غير موضع. من ذلك قوله: ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ، فمن ذلك قوله:[2]

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وقلَّما وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام: وقلَّ ما يدومُ وصالٌ))[3].

إنَّ الترتيب الشكلي المألوف عند العرب أن يلي الفعلَ (قلَّ) فعلٌ آخرُ إذا كُفَّت (قلَّ) بـ(ما)، فيكون ((وجه الكلام: وقلَّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود))[4]، فلمّا اختلَّ النظام الشكلي لهذا التركيب؛ بوضع (وصال) في غير موضعها، كان ذلك مدعاةً للتضعيف والتقبيح؛ لأن ((نظام الجملة العربية الذي يبيح التقديم والتأخير في مواضع معينة... إنما يتم على وفق أُسسٍ معهودة، وشروط معروفة يؤدِّي الخروج عنها إلى إخلال في التركيب؛ لذلك ميَّز سيبويه في تصدِّيه لموضوع ترتيب أجزاء الكلم داخل النظم بين أمرينِ أساسيين هما:

---

(1) بحوث ألسنية عربية: 44.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 261.

(3) الكتاب: 1/ 31.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 230.

التقديم والتأخير، والاضطراب في الترتيب. فالأول مقياس دلالي القصد منه الحصول على معنى جديد، والثاني دليل على تعقيد الكلام والخروج عمَّا للعربية من نظام))[1].

ومما أُخِلَّ فيه بمواقع تركيب الكلام، فنصَّ سيبويه على تقبيحه، قولُه: ((هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العربُ، وذلك قولك: وَيْحٌ له وَتَبٌ، وَتَبًّا لك ووَيْحًا. فجعلوا التبَّ بمنزلة الويح، وجعلوا (وَيْحٌ) بمنزلة التبِّ، فوضعوا كلَّ واحدٍ منهما على غير الموضع الذي وضعته العربُ))[2].

وكذا قوله: ((اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضمِرَ في هذا الباب العلامةَ التي لا تقع إيَّا موقعَها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمِرَ إيَّا. فأمّا علامة الثاني التي لا تقع إيّا موقعها فقولك: أَعْطانِيه وأَعْطانِيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أَعْطاكَنِي، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أَعْطاهُوني، فهو قبيح لا تَكلَّمُ به العربُ، ولكن النحويين قاسوه... وأما قول النحويين: قد أَعْطاهُوك وأَعْطاهُوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلَّم به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه... ويدخل على من قال هذا أنْ يقول الرجلُ إذا منحته نفسَه: قد مَنَحْتَنِيْنِي. ألا ترى أن القياس قد قَبُحَ إذا وضعت (ني) في غير موضعها، فإذا ذكرتَ مفعولينِ كلاهما غائبٌ فقلت: أَعْطاهُوهَا وأَعْطاهَاهُ، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما

(1) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 286.

(2) الكتاب: 1/ 334.

كلاهما غائبٌ. وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أَعْطاهُ إيّاهُ))[1].

يتبيَّن لنا من كلام سيبويه السابق أن الجمل:

أ- أعطاكني.

ب- أعطاهوني.

ج- أعطاهوك.

د- منحتنيني.

كلامٌ قبيحٌ؛ لأن فيه إخلالاً بمواقع عناصر التركيب، والموافق لكلام العرب أن تقول:

أ- أعطاكَ إيَّايَ.

ب- أعطاهُ إيَّايَ

ج- أعطاهُ إيَّاكَ.

د- منحتني إيّايَ.

وأمّا الجملتان: (أعطاهُوهَا، وأعطاهَاهُ) فليس فيهما قبحٌ؛ لأن الضميرينِ في تَيْنِك الجملتين دالاّنِ على غائب، ولورودهما في كلام العرب، ومع ذلك يُفضَّل فَصْلُ أحد الضميرينِ لكثرة كلام العرب بذلك، فيقال: (أعطاهُ إيّاها، وأعطاهَا إيّاهُ).

إن اعتناء سيبويه بمواقع تركيب عناصر الجملة يظهر فيما قرَّره من أحكام على بعض التراكيب المخالفةِ سننَ العربِ في كلامها، فيُطْلِقُ عليها أوصافًا

---

(1) الكتاب: 2/ 363-365.

مختلفة، تتفاوت من حيث الحكم بحسب مدى انحرافها عن كلام العرب، والحقُّ أن النظرة الموقعية في حكم سيبويه على بعض التراكيب لم تكن منهجًا تفرَّد به سيبويه؛ فالنحاة الأوائل ((كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي... ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك، على أساس (الأشكال) وليس على أساس (المعاني)))[1].

السبب الرابع: الإخلال بالجانب الدلالي:

مرَّ بنا اهتمام سيبويه بالمنهج الشكلي المتمثل في (الاهتمام بمواقع تركيب الكلام) في حكمه على بعض التراكيب، ولم يكن ذلك دَيْدَنَهُ في الكتاب كلِّه؛ فقد كان للجانب الدلالي نصيبٌ في توجيه سيبويه كثيرًا من الاستعمالات؛ لأن التراكيب ليست مجرد كلمات تتوارد في تنظيم شكلي معين خالٍ من الدلالة، إنما هي عملية إبداعية تعكس شخصية المتكلم بها، وتُظْهِر مقصودَه ومدلوله من إلقاء الكلمات، ونَسْج الجمل، وتناسق التراكيب، وترابط العبارات؛ لذا اعتنى النحاة الأوائل- وفي مقدمتهم سيبويه- بالتحليل النحوي الوظيفي الدلالي الذي يَرْصُد دورَ الكلمةِ الوظيفيَّ الدلاليَّ المُؤَدَّى في التركيب.

إن العلاقة الجدلية القائمة بين اللفظ والمعنى، وما يتبع ذلك من توخٍّ لمعاني الإعراب في سبيل التمييز بين التراكيبِ، صحيحِها من خطئها، وفصيحِها من قبيحِها، تنبه عليها سيبويه في كتابه، وعالج من خلالها نظم الكلام، ((واهتم بتركيب الكلمات، وتأليف الجمل، وصوغ العبارات، وبيَّن ما يكون فيها حسنًا،

(1) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: 59.

وما يكون قبيحًا، ولو أردنا أن نوجز لقلنا إن سيبويه قد اهتم بالنظم في الجمل، كما اهتم بالإعراب في الكلمة، ذلك النظم الذي أصبح نظرية خطيرة على يد عبد القاهر، بعد أنْ أطنب في توضيحها وتفصيلها[1]... حتى أصبحت كما نعرفها اليوم من (دلائل الإعجاز)، ولكنها على كل حال كانت وليدةً في مهدها عند سيبويه، وكان يرعاها ويعود إليها الفينةَ بعد الفينة في مباحث مختلفة من الكتاب))[2].

لقد حكم سيبويه على بعض الاستعمالات بالقبح لما فيها من إخلال بالجانب الدلالي، وكان هذا الإخلال ناتجًا من غموض في دلالة التركيب، أو لبسٍ، أو إبهامٍ، أو تعميمٍ لما يحتاج إلى تخصيص، أو تأدية المعنى بلفظ لا يُؤدَّى المعنى به؛ لدلالته على معنى آخر... إلى غير ذلك من العلل التي أدَّت إلى ضعف الاستعمال، ثُمَّ الحكمِ عليها بالقبح والرداءة.

فمما قبَّحه سيبويه لما فيه من إخلال بالدلالة، قولُه في الفعل المضارع الواقع جوابًا للطلب: ((فإن قلتَ: لا تَدْنُ من الأسدِ يَأكُلْك، فهو قبيحٌ إنْ جزمت، وليس وَجْهَ كلامِ الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببًا لأكلِه. فإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلتَ: لا تدنُ منه فإنه يأكلُك))[3].

أبرز سيبويه في هذا النص انتقاض المعنى في حالة جزم الفعل المضارع (يأكل) في جملة: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، وإنْ صحَّ في الإعراب؛ لقبحه من

(1) ينظر أمثلة لذلك في: دلائل الإعجاز: 55-56، 80-83، 362-364، 370-384.

(2) أثر النحاة في البحث البلاغي: 110-111.

(3) الكتاب: 3/ 97.

حيث الدلالة؛ لأن جزم الفعل المضارع يكون جوابًا للطلب السابق وهو عدم الدنو من الأسد، فيصير المعنى: إنْ لم تدنُ من الأسد يأكلْك، وهذا فاسدٌ من حيث الدلالة؛ ((لأنه يصيِّر تباعده منه سببًا لأكله))[1]؛ لذا كان الرفع أحسنَ لأن فيه إخبارًا بأن دنوَّك من الأسد قد يكون سببًا لأكله إيّاك، والتقدير في حالة رفع الفعل(يأكل): لا تدنُ من الأسد، فإنه يأكلُك إنْ دنوت منه، أو ((هو مما يأكلُك فاحذرْه))[2]، والرفع يكون على الاستئناف، أما نصب الفعل بدخول الفاء، فتقديره ((تقدير العطف، كأنه قال: لا يكن دُنُوٌّ فأكْلٌ))[3].

ومما قُبِّحَ فيه وَضْعُ اللفظ في موضع لا يدل على المعنى الذي وُضِعَ فيه؛ لدلالته على معنى آخر، ما جاء في معرض الحديث في أسلوب الشرط؛ إذ يقول: ((وسألتُه عن إذا، ما منعهم أنْ يُجازُوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلتَ: أتذكرُ إذ تقولُ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبيِّن هذا أن إذا تجيء وقتًا معلومًا؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، كان حسنًا، ولو قلتَ: آتيك إنِ احمرَّ البسرُ، كان قبيحًا. فإنْ أبدًا مبهمةٌ، وكذلك حروف الجزاء.

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 127.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 748، وشرح كتاب سيبويه المسمَّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف: 178، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 48، 50.

وإذا تُوْصَل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حينَ، كأنك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه))[1].

يتضح مما سبق أن وضع (إنْ) موضع (إذا) في جملة: آتيك إنِ احمرَّ البسرُ، فيه قبحٌ؛ لوضع اللفظ (إنْ) في موضع لا يُؤدَّى به المعنى المطلوب، وذلك أنَّ (إنْ) في أصلها شرطية وتدل على الإبهام، و(إذا) في أصلها ظرفية وهي دالةٌ على وقت معلوم مما يُستقبَل من الزمان، وإذا كان الأمر كذلك فما ((بعد إذا معيَّنٌ معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمعيَّنٍ ولا كائنٍ لا محالةَ))[2]، فوقوع (إنْ) موقع (إذا) أخلَّ بالجانب الدلالي؛ لأن سياق التركيب فيه دلالة زمانية معلومة، فمعنى آتيك إذا احمرَّ البسرُ: آتيك حين احمرار البسرِ، فحَسُنَ وقوعُ (إذا) في الموضع. أما (إنْ) فهي للشرط وتدل على الإبهام، وما بعدها غير متعيِّنٍ في زمنٍ معيَّنٍ، فإذا أُبدِلت (إنْ) بـ(إذا) في مِثْلِ المثال السابق ضَعُفَ التركيبُ ورَدُؤَ للسببين الآتينِ:

الأول: وقوع (إنْ) في التركيب السابق فيه تأويل الشرط، ويكون الجواب مقدَّرًا لدلالة المتقدِّم عليه، والتقدير: آتيك إنِ احمرَّ البسرُ آتيك، وذا فيه تكلُّفٌ، أما (إذا) فوقعت في موقعها المناسب؛ لأن الموضع موضع دلالة زمانية، وليست هي دالةً على الشرط هنا؛ لكونها في الأصل ظرفًا لما يُستقبَل من الزمان، وقد جاء قبلها فعلٌ مضارعٌ دالٌّ على الاستقبال، فوافق معناها الزماني، وعلى

---

(1) الكتاب: 3/ 60.

(2) التعليقة على كتاب سيبويه: 2/ 175.

هذا لا داعيَ إلى تكلُّفِ تقديرِها شرطيةً؛ لعدم الحاجة إلى ذلك، وما لا يُتكلَّف فيه أَوْلى وأحسن مما فيه تكلُّفٌ.

الآخر: جملة: آتيك إذا احمرَّ البسرُ، متناسقة المعنى؛ لأن زمن احمرار البسر معلومٌ محدَّدٌ، فناسبه مجيء (إذا) قبله لدلالتها على وقت معلوم.

أما جملة: آتيك إنِ احمرَّ البسرُ، ففيها تناقضٌ في المعنى؛ لأن (إنْ) مبهمةٌ، وتقتضي أنْ يكونَ ما بعدها مبهمًا غير متعيِّنٍ ولا كائنٍ، واحمرار البسر كائنٌ متعيِّنٌ في وقت معلوم، فإذا وقع الشيءُ المتعيِّنُ المعلومُ بعد لفظةٍ دلالتها الإبهام حدثَ تضادٌّ في المعنى، واختلَّ التركيب دلاليًّا.

ومثل ذلك في القبح وقوع الفاء العاطفة الدالة على الترتيب والتعقيب موقعَ الواو العاطفة التي تدل على الجمع المطلق بين المتعاطفين من غير ترتيب أو تعقيب. فبعد أنْ أتى سيبويه بشاهد شعري فيه الواو العاطفة الجامعة بين المتعاطفين جمعًا مطلقًا، وهو قول أمية بن أبي عائذٍ:[1]

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعالي

قال: ((ولو قلت: (فَشُعْثٍ) قَبُحَ))[2]، فسيبويه ((يبيِّن أن للواو موضعًا لا تصلح فيه الفاء، فالكلام قد يكون مع الواو حسنًا، ومع الفاء قبيحًا، وصحة

---

(1) البيت ورد في: شرح أشعار الهذليين، للسكري: 2/ 507، وخزانة الأدب: 2/ 429، بالرواية الآتية:

لَهُ نِسْوَةٌ عاطلاتُ الصُّدُو رِ عُوْجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعالي

(2) الكتاب: 1/ 399.

الـنظم وفسـاده نتيجـةً لوضـع الحـرف في مكانـه الصـحيح، أو في غـير مكانـه الصحيح))[1].

وكذا تقبيحه ما كان فيه لبسٌ، وذلك مثل النكرة المبتدأ بها مع بقاء دلالتها على العموم والشمول من غير أن تُخصَّص، فيصبح التركيب مُلْبسًا لهذا العموم الموجود في النكرة، فلو قيل: (كان إنسانٌ حليمًا، وكـان رجـلٌ منطلقًـا)؛ لحـدث لبسٌ في دلالة الكلام؛ ((لأنه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس... وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام))[2]. ومثله في اللبس قولك: (كان رجلٌ ذاهبًا، وكان رجلٌ في قومٍ عاقلاً).

فالأمثلة الأربعة فيها قـبحٌ دلالـيٌّ؛ لإحاطتهـا بـالغموض واللـبس وعـدم التحديد أو التخصيص، فإذا خُصِّصَتْ بإضافة عنصرٍ يُحدِّد النكرة ويزيل اللبس حَسُنَ التركيبُ، فلو ((قلت: كان رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا، حَسُنَ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَـه أن ذلـك في آل فـلانٍ، وقـد يجهلـه... فعلـى هـذا النحـو يَحْسُـنُ ويَقْبُحُ))[3].

---

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي: 112.

(2) الكتاب: 1/ 48.

(3) المصدر السابق: 1/ 54.

الفصل الثاني
القبح في المقدِّمات النحوية

الفصل الثاني

القبح في المقدّمات النحوية

المبحث الأول: القبح في الكلام المستقيم

المبحث الثاني: القبح في باب الضمائر

المبحث الثالث: القبح في باب الأسماء الموصولة

المبحث الأول

القبح في الكلام المستقيم

تعددت دلالاتُ مصطلح (الكلام) في كتاب سيبويه، فقد استعمله سيبويه دالاً على معانٍ مختلفة، منها:

1- **الكلام بمعنى النثر المقابل للشعر:** قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر: ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف))(1)، وكذا قوله: ((وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر))(2).

2- **الكلام بمعنى اللغة:** ويستعمله سيبويه- في الغالب- مضافًا إلى لفظة (العرب). جاء في الكتاب: ((وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسمٌ آخره واوٌ قبلها حرفٌ مفتوحٌ))(3)، ونحوه قوله: ((فهذا حال كلام العرب في الصحيح والمعتل))(4).

---

(1) الكتاب: 1/ 26.

(2) المصدر السابق: 2/ 125، وينظر أمثلة أخرى في المصدر نفسه: 1/ 28، 31، 48، 85، 101، 209، 210، 411 + 2/ 124، 326، 357.

(3) المصدر السابق: 3/ 261.

(4) المصدر السابق: 4/ 431، وينظر أمثلة أخرى في المصدر نفسه: 1/ 122، 303، 339+2/ 102، 121، 136، 181، 185، 228، 241، 250، 334، 349، 364، 390، 401، 421 + 3/ 105، 173، 234، 235، 259، 370، 374، 378، 392، 418، 430، 434 + 4/ 83، 103، 249، 287، 430.

3- **الكلام بمعنى اللهجة:** يقول سيبويه: ((وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعتْ أهلُ اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ؛ يعني أهل اليمامة))[1].

4- **الكلام بمعنى الاستعمال اللغوي للمتكلمين القائم في نظامهم اللغوي:** من ذلك قول سيبويه: ((اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين))[2]، ومثله قوله: ((وإنما كلامهم: ضربْتُ وضربَني قومُك))[3]، وقوله: ((فإنه كلام يستعمله الناس))[4].

5- **الكلام بمعنى الاسم:** وهذا الاستعمال من باب إطلاق الكل على الجزء؛ لأن الاسم جزءٌ من الكلام المُتكلَّم به. جاء في الكتاب: ((اعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأن النكرة أوَّل، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به. فَمِنْ ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة))[5]، والمعرفة والنكرة والمنصرف من صفات الأسماء.

6- **الكلام بمعنى اللفظ المفرد:** وهذا الاستعمال أقرب إلى سابقه، ومنه قول سيبويه: ((هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه

---

(1) الكتاب: 1/ 53، وينظر فيه نماذج أُخَرُ: 1/ 182 + 3/ 249، 549.

(2) المصدر السابق: 1/ 24.

(3) المصدر السابق: 1/ 76.

(4) المصدر السابق: 3/ 56، وينظر فيه نماذج أُخَرُ: 1/ 25، 55، 58، 83، 214، 216 + 2/ 115 + 3/ 320.

(5) المصدر السابق: 1/ 22، وينظر نماذج أُخَرُ في المصدر نفسه: 1/ 91، 251.

على غير ما وضعت العربُ))[1]، ويُلحَظ هنا أن سيبويه استعمل (الكـلام) في موضع اللفظ المفرد؛ لأن كلمة (اللفـظ) هـي المقصـودة في هـذا السياق، والذي يدلك على ذلك أنه صرَّح بكلمة (اللفظ) في موضـع آخـر مشـابهٍ؛ إذ قال: ((وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه))[2].

7- **الكلام بمعنى الاستعمال الفصيح**: ورد في الكتـاب: ((لـو قلـت: لـه خـاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحًا، إنما الكلام أن تقول: هـذا خـاتمُ حديـدٍ وصُفَّةُ خَزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصُفَّةٌ مـن خَـزٍّ))[3]، وقـد يضـيف سـيبويه إلى (الكلام) لفظٌ آخرُ للدلالة على معنى الفصـاحة، وذلـك مثـل قولـه: ((حـدّ الكلام))[4]، أو قوله: ((وجه الكـلام))[5]، أو الجمـع بينهمـا قـائلاً: ((وجـه الكلام وحّده))[6]، وكذا قوله: ((وجه الكلام وأحسنه))[7].

8- **الكلام بمعنى التركيب أو الأسلوب**: قال سيبويه: ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعًا؛ لأنك تبتدئه لتنبِّهَ المخاطبَ، ثـم تسـتفهم بعـد ذلـك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرّةً رأيتَه، وعبدُ الله هل لقيتَه، وعمرٌو هلاّ لقيتَه، وكذا

(1) الكتاب: 1/ 334، وينظر فيه نماذج أُخَرُ: 1/ 31، 266 + 2/ 364.

(2) المصدر السابق: 1/ 26.

(3) المصدر السابق: 2/ 23.

(4) المصدر السابق: 1/ 47، 62، 102، 126، 144، 181، 193.

(5) المصدر السابق: 2/ 120.

(6) المصدر السابق: 1/ 171.

(7) المصدر السابق: 3/ 70.

سائر حروف الاستفهام... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره))[1]. فقوله (مِن هذا الكلام) معناه: مِن هذا التركيب أو من هذا الأسلوب.

9- **الكلام بمعنى الجملة:** وأعني بالجملة المصطلح الذي شاع عند بعض النحاة المتأخرين الذين فرّقوا بين (الجملة) و(الكلام)، ويقصدون بالجملة ما توافَرَ فيه ركنا الإسناد، سواء أَقُصِدَتْ لذاتها أم لم تُقصَد. وقد استعمل سيبويه (الكلام) بمعنى (الجملة) من غير الإشارة إلى قَصْد الإفادة، من ذلك قوله: ((فإن قلتَ: ما أنا زيدٌ لقيتُه، رفعت، إلاّ في قول من نصبَ: زيدًا لقيتُه... كأنك قلتَ: لستُ زيدٌ لقيتُه... وهذا مبتدأ بعد اسم، وهذا الكلام في موضع خبره... وكذلك: إني زيدٌ لقيتُه، وأنا عمرٌو ضربتُه، وليتني عبدُ الله مررتُ به، لأنه إنما هو اسم مبتدأ، ثم ابتُدِئَ بعده، أو اسم قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتُدِئ بعده، والكلام في موضع خبره))[2].

إن قول سيبويه (الكلام في موضع خبره) يتضح من خلاله أن سيبويه ساق مصطلح (الكلام) بمعنى (الجملة)، وهذا ما أكّده السيرافي في شرحه هذا النصّ؛ إذ قال: ((واعلم أن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم متقدم، أو في محلٍّ بعينه، كان سبيلُها كسبيلها إذا وقعت مبتداةً، ويُختار فيها ما يُختار في الابتداء. وكونها خبرًا في أربعة أشياء، وهي: خبر المبتدأ، وخبر كان

---

(1) الكتاب: 1/ 127، وينظر فيه نماذج أُخَرُ: 1/ 100، 133، 135، 136.

(2) المصدر السابق: 1/ 147- 148، وينظر نماذج أُخَرُ في المصدر نفسه: 1/ 95، 120، 174، 236، 247، 329، 334، 365، 381 + 2/ 108، 317 + 3/ 13، 75، 122، 328.

وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والمفعول الثاني في (ظننت) وأخواتها، تقول: (زيدٌ أبوه ضربتُه) و(كنتُ زيدٌ ضربتُه) و(إني عمرٌو كلَّمتُه) و(حسبتني أخوك رأيتُه)، وإنما صار الاختيارُ الرفعَ في هذه الأشياء؛ لأنك جئت بهذه الجمل، وهي كلام قائم بنفسه، فوضعته في موضع خبره، فينبغي أن تعطي الكلام حقَّه وإعرابَه، ثم توقعه في هذا الموقع))[1].

10- **الكلام بمعنى الجملة المقصودةِ لذاتها المفيدةِ فائدةً تامةً يَحسُن السكوتُ عليها المستقلَّةِ بنفسها:** وهذا المصطلح؛ أعني مصطلح (الكلام) الذي ساقه سيبويه بهذا المعنى، هو الذي شاع عند كثيرٍ من النحويين من بعده، فجاءت تعريفاتُهم مقتبسةً من نصوص سيبويه على الرغم من تعددها واختلافها[2].

ولم يصرح سيبويه بهذا المفهوم الاصطلاحي للكلام، ولكنّ ذلك يظهر من سياقات تعبيراته. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

أ- تفريقُه بين مصطلح (الكلام) و(القول)؛ ليُلمِحَ من خلاله أن (الكلام) ما استقلَّ بنفسه وأفاد. قال سيبويه: ((واعلم أن (قلتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكَى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت).وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه))[3].

فرّق سيبويه في هذا النص بين (الكلام) و(القول)، فالكلام عنده ما كان

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 31- 32.

(2) ينظر الفقرة (ج) فيما سيأتي لاحقاً.

(3) الكتاب: 1/ 122.

جملةً مفيدة مستقلة بنفسها مستغنية عن غيرها، وأما القول فهو بخلاف ذلك، إذ لو كانا متساويين في المعنى لما فرّق بينهما[1]. وقد نبّه على هذا التفريق بين (الكلام) و(القول) عند سيبويه غيرُ واحد من العلماء[2].

ب- إيرادُه جملةً ناقصةً أو مختلّة التركيب، ثم ينفي عنها صفة الكلام؛ ليدلَّ ذلك على أن الكلام الذي ساقه للتمثيل غير مفيد، أو لم يُفِدْ إفادةً تامةً، وليُشْعِرَ من خلال ذلك أن الكلام ما كان تامًّا مفيدًا[3]. من أمثلة ذلك قوله: ((ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا))[4]؛ أي لم يكن كلامًا مفيدًا[5]؛ لاختلال التركيب، وكذا قوله: ((فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقًا، وهؤلاء قومُك منطلقين، وذاك عبدُ الله ذاهبًا، وهذا عبدُ الله معروفًا. فهذا اسم مبتدأ يُبنَى عليه ما بعده وهو عبدُ الله. ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى

---

(1) ينظر: الخصائص: 1/ 18- 19.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 238- 239، وشرح عيون الإعراب: 43، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 5، ولسان العرب: 12/ 147 (كلم).

(3) اقتصر بعض النحاة على شرط تمام الفائدة في تعريفهم مصطلح (الكلام). ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 13، والتوطئة: 112، والمقرب: 1/ 45، والمغني في النحو: 1/ 17، وأسرار النحو: 76.

(4) الكتاب: 1/ 14.

(5) ينظر: شرح عيون الإعراب: 43.

يُبنَى عليه أو يُبنَى على ما قبله))[1]، فهذه الجُمَل إذا نقُص منها الاسم المرفوع بعد اسم الإشارة لم تَعُدْ كلامًا مفيدًا؛ لأن الاسم المرفوع (الخبر) يمثل ركنًا أساسيًّا تتمُّ به الفائدة.

وقد يُلمِح سيبويه إلى ضرورة تمام الفائدة في (الكلام) من خلال الإشارة إلى فساد الكلام بنقصانه، وذلك نحو قوله: ((فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لابدَّ منه، وإلاَّ فسد الكلامُ ولم يَسُغْ لك))[2].

ج- استعمالُه عبارات تدل على استقلالية التركيب الجُمْليٍّ، واستغنائه عن غيره بتمام الكلام به. من هذه العبارات قوله: ((حَسُنَ السكوتُ))[3]، أو ((يَحْسُنُ عليه السكوتُ))[4]، أو ((استغنى عليه السكوتُ))[5]، أو ((يستغني عليه السكوتُ))[6]، أو ((جاز السكوتُ عليه))[7]، أو((يجوز عليه السكوتُ))[8]، وكذا قوله: ((استغنى

(1) الكتاب: 2/ 78، وينظر أمثلة أخرى في المصدر نفسه: 1/ 21، 108 + 2/ 90، 124 +3/ 83.

(2) المصدر السابق: 2/ 389، وينظر فيه مثال آخر: 2/ 395.

(3) المصدر السابق: 2/ 88.

(4) المصدر السابق: 2/ 141 + 3/ 281.

(5) المصدر السابق: 2/ 128، 164.

(6) المصدر السابق: 2/ 90، 91، 124، 132.

(7) المصدر السابق: 1/ 40.

(8) المصدر السابق: 2/ 176.

الكلامُ))[1]، أو ((يستغني الكلامُ))[2]، ومثله قوله: ((يتمُّ به الكـلامُ))[3]، وهذه العبارات أخذ بنصِّها أو بمضمونها جَمْعٌ من النحاة في أثناء تعريفهم مصطلحَ (الكلام)[4].

بَقِيَ أنْ أُشيرَ إلى أن سيبويه استعمل لفظ (الجملة) بالمعنى اللغـوي الـذي يدل على الإجمال بعد التفصيل، أو على مجموعة الأشياء المؤتلفة والمتفقة في باب معين[5]، ولم يستعمله بالمعنى الاصطلاحي لعدم شيوعه في زمانـه. أمـا اخـتلاف النحويين من بعده في القول بترادف المصـطلحين (الجملـة) و(الكـلام) أو بعـدم الترادف، فإن البحث لا يَرُوْمُ الحديثَ في ذلك[6]، وأكتفي بما فصَّلتُ فيه القـولَ

---

(1) الكتاب: 1/ 406 + 3/ 388.

(2) المصدر السابق: 1/ 149، 417 + 3/ 281، 387.

(3) المصدر السابق: 2/ 171.

(4) ينظر على سبيل المثال: المقتضب: 1/ 8، والأصـول في النحـو: 1/ 74-75، والخصـائص: 1/ 17، وشـرح عيـون الإعـراب: 43، وأسـرار العربيـة: 3، واللبـاب في علـل البنـاء والإعراب: 1/ 41، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 20، ومغني اللبيب: 5/ 7-8.

(5) ورد لفظ (الجملة) في كتاب سيبويه بصيغة الإفراد في المواضع الآتية: 1/ 217 + 3/ 119، 208 + 4/ 20، 88، 127، 152، وبصيغة الجمع مرةً واحدة: 1/ 32. وأودُّ أن أنبِّه هنا على أن ما ذكره بعض الباحثين من عدم استعمال سيبويه لفظ (الجملة) بالمعنى اللغـوي إلاّ في موضع واحد جاء به بصيغة الجمع (الكتاب: 1/ 32)، خـالٍ مـن الدقـة لما أثبتُّـه في هـذا الهامش. ينظـر: بنـاء الجملـة العربيـة: 21، والدلالـة والتقعيـد النحـوي، دراسـة في فكـر سيبويه: 136-137.

(6) ينظر تفصيل ذلـك في: الأشـباه والنظـائر: 4/ 6- 9، والجملـة النحويـة، نشـأةً وتطـورًا وإعرابًا: 15- 38، ودلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: 42- 47، وبناء الجملة العربيـة: =

عن مفهوم (الكلام) عند سيبويه؛ ليكونَ تمهيدًا وتوضيحًا للحديث في مصطلح (الاستقامة) و(المستقيم القبيح) عند سيبويه؛ لأن (الاستقامة) مرتبطةٌ برباط وشيج بـ(الكلام)، لا سيما (الكلام) الذي برز عند سيبويه بالمفهوم المتعارف عليه عند كثير من النحاة من بعده؛ إذ إن اعتناء سيبويه بالتراكيب والجمل المفيدة التي يحسُن السكوتُ عليها، وقدْحَه فيما عداها من أنواع التراكيب والجمل غير المستقيمة، أو المستقيمة القبيحة؛ جعله يُخصِّص بابًا مُهِمًّا في مطلع كتابه يصف فيه مراتب الكلام، ويضعه بين شقَّينِ: أحدهما مستقيمٌ بتفاوت درجاته، والآخر محالٌ غير مقبول البتَّةَ. قال سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة): ((فمنه مستقيمٌ حَسَنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كَذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كَذِبٌ. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ، وسآتيك غدًا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتُك غدًا، وسآتيك أمسِ. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبلَ، وشربْتُ ماءَ البحرِ، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيَك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحر أمسِ))[1].

نَشتمُّ من هذا الباب رائحة التوجُّه المعياري المستند إلى استقراء كلام العرب الذي طغا على نحاة عصر سيبويه؛ فوضْعُ هذا الباب مع ما فيه من نظرةٍ معيارية، جاء نتاجًا لاستقراء كلام العرب واستيعاب قواعد ضبط تراكيب الجمل في استعمالاتهم. وقد شَغَلَ هذا البابُ الذي قسّم فيه سيبويه الكلام قسمينِ

=

23- 32، والدلالة والتقعيد النحوي: 137- 139، والاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب: 47- 49.

(1) الكتاب: 1/ 25- 26.

رئيسين: مستقيمًا ومحالاً، وفرّع من كل قسم فروعًا، رأيَ بعض العلماء المتقدمين، وبحوثَ بعض الدارسين المحدَثين؛ لما له من أهمية بالغة في الدراسات اللغوية التي تمتزج فيها مستويات اللغة، وتنصهر في قالب واحد.

وحَرِيٌّ بي قبل أن أتتبَّع دلالةَ الاستقامة عند سيبويه وقصْدَه من المستقيم القبيح، الوقوفُ عند بعض هذه الآراء؛ لتعرُّفِ الأسسِ والمعايير التي بنى عليها سيبويه أحكامه في هذا الباب، لا سيما المتعلق منها بالمستقيم القبيح.

ولعلَّ أبرزَ المتقدمين الذين فصّلوا القول في هذا الباب، أبو سعيد السيرافي، في شرحه كتاب سيبويه، فقد قام بتحليل هذا الباب تحليلاً دقيقًا، سَبَرَ فيه أغوارَه، وعرَّف مصطلحاتِه، وأَبْطَلَ ما قد يُحتمَل فيه من تناقضات، فضابطُ الاستقامةِ عنده من خلال فهْمه نصَّ سيبويه يقوم على استقامة اللفظ والإعراب الذي لا خللَ فيه من جهة اللغة والنحو، فيكون جائزًا في الكلام لا مختارًا[(1)]؛ لأن الاستقامة درجاتٌ منها الحسنُ والقبيحُ والكذبُ.

أما المستقيم القبيح، فلأن سيبويه قد عرّفه بوضع اللفظ في غير موضعه، لم يَحتَجِ السيرافيُّ إلى زيادةٍ في تعريفه، غير أنه أزال ما قد يتوهَّمُه متوهِّمٌ من وجود تناقض بين (المستقيم) و(القبيح) إذا فُهِمَ المستقيمُ بمعنى الحَسَنِ، فنبَّه على أن الاستقامة في الدرس النحوي ما كان الكلامُ فيها على القصد سالمًا من اللحن؛ لأن الكلام- في عبارة السيرافي- من حيث اللحن قسمان: ملحون، وغير ملحون. والملحون ما عُدِل به عن قصْد الكلام إلى غيره، وغير الملحون ما كان مستقيمًا على القصد وعلى النحو، فإذا وُضِعَتْ بعضُ عناصر التركيب المستقيم

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 89- 90.

في غير موضعها المألوف، على نحو ما مثّل بـه سيبويه (قـد زيـدًا رأيـت)، كـان الكلام سالمًا من اللحن مستقيمًا من جهة أن التركيب ((لم تصطدم فيه المفـردات والألفاظ مع الوظائف النحوية التي تؤديها))[1]، وكان مـع استقامته قبيحًـا مـن جهة أخرى؛ لأن اللفظ (زيدًا) وُضِعَ في غير موضـعه؛ إذ إنـه فَصَـلَ بـين (قـد) و(الفعل)[2].

ومن المتقدمين عليُّ بن عيسى الرماني، الذي عرَّف الكـلام المسـتقيم بأنـه الكلام ((الجاري على أصل صحيح، فإن كان في اللفظ فقـط فهـو مسـتقيم فيـه بهذا التقييد، وإن كان في المعنى فقط فهو مستقيم فيه، وإن كان في المعنى واللفظ فهـو مسـتقيم علـى الإطـلاق، وهـو الجـاري علـى أصـل صـحيح في اللفـظ والمعنى))[3]. ووضَّح الرماني الفرق بين المستقيم الحسن والمستقيم القبيح، بقوله: ((المستقيم الحسن هو الجاري على أصل هو أَوْلى، والمستقيم القبيح هـو الجـاري على أصل ليس بأَوْلى، وذلك نحو: (زيدٌ ضـربتُه)، فهـذا مسـتقيم حسـن، فأمّـا: (زيدًا ضربتُه) فهو مستقيم ضعيف، ويقال في الضعيف: قبيحٌ؛ إذا كان يجوز على بعض الوجوه))[4].

ومن تعرَّض من المتقدمين للحديث في الاستقامة والإحالة في الكلام، أبـو

---

(1) الدلالة والتقعيد النحوي: 146.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسـيرافي: 2/ 91- 92، أمـا شـرْحُه المسـتقيمَ الكـذب والمحـال والمحال الكذب، فلا يتَّسِعُ المقام له، فليرجعْ إليه في المصدر نفسه.

(3) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 150.

(4) المصدر نفسه.

هلال العسكري، فقد بيَّن أن المستقيم القبيح فيه إفسادٌ للنظام اللغوي بالتقديم والتأخير، ثم ألمحَ إلى أن الفاسد من الكلام لا يعني أنه محال في كل حال، فقد يكون جائزًا مع فساده، أما المحال فهو مع فساده لا يجوز استعمالُه البتَّةَ[1].

وفي الدراسات الحديثة مناقشاتٌ مستفيضةٌ لباب الاستقامة من الكلام والإحالة عند سيبويه، برز منها ثلاثةُ توجُّهاتٍ: توجُّهٍ نظر إلى هذا الباب نظرةً نحويةً تركيبيةً صِرْفًا، وثانٍ نظر إليه نظرةً نحويةً دلاليةً، وثالثٍ نظر نظرةً نحويةً بلاغيةً تقوم على أساس نظرية النظم. وتفصيل القول في هذه التوجهات الثلاثة على النحو الآتي:

التوجُّه الأول: التوجُّه النحوي التركيبي الصِّرْف:

يُمثِّل هذا التوجهَ ميشال زكريا الذي بحث استقامة الكلام والإحالة عند سيبويه من وجهة النظرية الألسنية التوليدية التحويلية؛ ليُبيِّنَ الآراء اللغوية المتطورة والمتعمقة التي أتى بها سيبويه في هذا الباب، ويُظهِرَها من منطلق علمي حديث؛ للاستفادة منها في الدراسات الألسنية الحديثة[2]. يقول ميشال زكريا في تأكيد أن تصنيف الكلام عند سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة قائمٌ على أسس نحوية تركيبية صِرْفٍ: ((أوَّل ما يتبادر إلى ذهن الباحث هو أن تصنيف الكلام عند سيبويه قائم على الدلالة، وأن الكلام المحال هو الكلام المتناقض من حيث معناه. إلاّ أن المتعمق في تحليل منهجية سيبويه يُظهِرُ، في

---

(1) ينظر: كتاب الصناعتين: 70.

(2) ينظر: بحوث ألسنية عربية: 11.

يقيننا، أن هذا التصنيف قائم عند سيبويه على أسس نحوية تركيبية، وأن تعريف الكلام المحال من حيث إن آخره ينقض أوَّله، موضوعٌ أيضًا بالذات على أسس نحوية تركيبية. فالكلام المستقيم في نظر سيبويه، هو الكلام المركب أو المبني وفق الأصول اللغوية النحوية، والكلام المحال هو الكلام الذي ينحرف عن الأصول من حيث إن تركيبه أو بناءه لا يراعي القواعد التركيبية النحوية))[1]. ثم قام الباحث بدراسة تحليلية لمصطلح المحال في كتاب سيبويه؛ ليَخلُصَ بعد ذلك إلى أن مسألة الاستقامة من الكلام والإحالة في كتاب سيبويه مسألةٌ نحوية تركيبية صِرْفٌ لا علاقة لها بمستوى الدلالة[2].

وإذا كانت الاستقامة- في توجيه ميشال- تقوم على وفق الأصول اللغوية النحوية، فإن التفريق عنده بين (المستقيم الحسن) و(المستقيم القبيح) يكمن من خلال أن ((المستقيم الحسن هو الكلام الأصولي المقبول والذي يُعتمَد عليه في مجال وضع قواعد اللغة العربية. أما المستقيم القبيح فهو الكلام الذي ينحرف نحويًّا بعض الشيء عن قواعد اللغة، وإنما يُقبَل بصورة عامة في اللغة الشعرية))[3]، ولعل المقياس الرئيس في معرفة الجملة المستقيمة الحسنة هو الرجوع إلى السليقة العربية الأصيلة الصادرة عن العرب الموثوق بهم[4].

---

(1) بحوث ألسنية عربية: 18.

(2) ينظر: المصدر السابق: 19- 27.

(3) المصدر السابق: 30.

(4) ينظر: المصدر السابق: 35.

وينبِّه الباحث على دقة المنهجية التي اعتمدها سيبويه في تصنيف الكلام، إذ إن تفاوت الاستقامة في التراكيب اللغوية يخدم التحليل اللغوي، ويُسهم في استقراء القاعدة الصحيحة التي التزمَ بها الكلامُ المستقيم، وانحرف عنها الكلامُ المستقيم القبيح، وأخلَّ بها الكلامُ المحال الذي يَظهر فيه عدم التوافق بين عناصر التركيب؛ فرفضه سيبويه بشكل مطلق[1]. وعلى هذا يمكن القول إن ((الكلام المستقيم القبيح جائز في الشعر، وهو يحتل مرتبة مقبولة نسبيًّا وقائمةً بين الكلام المستقيم الحسن الأصولي، وبين الكلام المحال. فهو، بالتالي، وجهٌ من أوجه الكلام قد يقع في الشعر ولا يتقبله النثرُ، فيكون، في الحقيقة، قبيحًا في النثر))[2].

التوجُّه الثاني: التوجُّه النحوي الدلالي:

توجَّه هذا التوجه في تحليل باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) عند سيبويه، بعضُ الباحثين المحدثين، منهم محمد حماسة عبد اللطيف الذي رأى أن هذا الباب تكمن فيه بذور نظرية نحوية دلالية؛ إذ تندمج فيه قوانين النحو مع قوانين الدلالة في تواؤمٍ حميم؛ لِيَبرُزَ ما يمكن أن يُسمَّى (المعنى النحوي الدلالي)[3].

وقد سعى الباحث إلى تحليل جُمَل هذا الباب ليضعَ مفهوماتٍ

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 44- 46.

(2) المصدر السابق: 30.

(3) ينظر: النحو والدلالة: 81.

لمصطلحاته، أكتفي من هذه المصطلحات بعرض ما يتعلق بالاستقامة على النحو الآتي:

- **الكلام المستقيم**: ((هو الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية... فكل جملة صحيحة نحويًا تعد جملة مستقيمة))[1].
- **الكلام المستقيم الحسن**: ((الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية))[2].
- **الكلام المستقيم القبيح**: هو الذي لم يحدث فيه ((تصادم بين الوظائف النحوية في علاقتها مع دلالة المفردات التي شغلتها... غير أن بعض هذه العناصر قد فُصِلت عن بعضها الآخر، فلم تُوضَع الموضع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللغة))[3].

ويذهب محمد حماسة إلى أن مراتب الاستقامة الثلاث: الحسن والكذب والقبيح، اثنتان منها متعلقتان بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويًا، وهما: الحسن والكذب؛ فالحسن توافقت فيه عناصر الجملة نحويًا ودلاليًا، والكَذِب هو كذبٌ دلاليٌّ انكسرت فيه عملية التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها، وما يمثّلها من المفردات بدلالتها[4].

أما الثالثة من هذه المراتب وهي مرتبة المستقيم القبيح فإنها متعلقة بالشكل

(1) ينظر: النحو والدلالة: 83.

(2) المصدر السابق: 84.

(3) المصدر السابق: 86.

(4) ينظر: المصدر السابق: 83- 84، 88- 90.

لا بالمعنى؛ لأن الخلل الذي فيها خللٌ لفظي لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، وما مثَّله سيبويه في المستقيم القبيح يدل على أن معنى الاستقامة في المثالين اللذين عرضهما سيبويه يعود إلى (استقامة الدلالة)، فالمستقيم القبيح مستقيمٌ دلاليًا قبيحٌ نحويًا[1].

وقد سار محمد سالم صالح على منوال محمد حماسة في الربط بين المستويين النحوي والدلالي في توجيه باب الاستقامة من الكلام والإحالة عند سيبويه، وأشار محمد سالم- متَّبعًا وموافقًا أستاذه محمد حماسة- إلى أن سيبويه في هذا الباب أراد أن يمتزج المستويان النحوي والدلالي، وينصهرا؛ فيكوِّنا معيارًا واحدًا هو المعيار النحوي التركيبي الدلالي[2].

ويلقانا باحثٌ آخر هو المنصف عاشور في هذا التوجه النحوي الدلالي، يرى أن باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) بابٌ ((وثيق الصلة بالنظام النحوي الدلالي الذي كوَّن الأبواب السابقة[3]... وبه خمسة أنواع من التراكيب موصوفة حسب صحتها النحوية والدلالية؛ أي نحوية العلاقات وتوخي أحكام النحو وقوانينه، وقبول المعاني المتولدة عنها... فالملاحظ أن الجمل التي يقدمها سيبويه في هذا الباب مقبولةٌ في النحو جميعُها، وفيها المرفوض من حيث الدلالة

---

(1) ينظر: النحو والدلالة: 86، وما ذهب إليه محمد حماسة في (المستقيم القبيح) ذهب إليه أيضًا محمود سليمان ياقوت. ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 271-272.

(2) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي: 151- 152.

(3) يقصد بالأبواب السابقة، الأبواب الخمسة التي سبقت باب استقامة الكلام في كتاب سيبويه.

اللفظية؛ فهو يقوم بتحويل أبنية نحوية شكلية إلى أبنية معنوية يَحكم عليها المتكلم، فالبنية المنطقية تشمل غير المقبول نحويًا، وهي جمل قد تتحول حسب عوامل الخطاب إلى جمل مقبولة مع وضع تخريج لكل جملة على حدةٍ))[1].

وينبه المنصف عاشور على أن تصنيف سيبويه للكلام في هذا الباب هو تصنيف رياضي منطقي لأَضْرُبِ العلاقات التركيبية، ومن خلال هذا التصنيف يُستنتَج أن الدلالة متولدةٌ عن المكوِّن النحوي، وأن البنية اللغوية تنتظم بالبنية المنطقية، فلا فَصْلَ بين التركيبي والدلالي في النظرة النحوية، ويُشْعَرُ من خلال هذا الباب بضرورة اتِّساق المكوِّن التركيبي الشكلي والمكوِّن الدلالي المنطقي ليتحقَّقَ الإبلاغ[2].

التوجُّه الثالث: التوجُّه النحوي البلاغي:

نظر الباحث عبد القادر حسين في مصنَّفه (أثر النحاة في البحث البلاغي) إلى باب الاستقامة من الكلام والإحالة، بمنظور نحوي بلاغي يقوم على أساس نظرية النظم التي اكتملت عند عبد القاهر الجرجاني بعد أن استفاد من سابقيه، لا سيما سيبويه، في وضع هذه النظرية. قال عبد القادر حسين: ((فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح، واستقامةٍ أو إحالةٍ. والمعنى وما فيه من صدق أو كذب. فالكلام المستقيم الحسن هو الذي عَرِيَ من التناقض والكذب، والمستقيم القبيح هو الذي نرى فيه لفظة قلقة ونافرة؛ لأنها وُضِعتْ في غير موضعها وإنِ اتَّصفَ الكلام بالصدق وبَرِئَ من التناقض. فوضْع

---

(1) ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: 180- 181.

(2) ينظر: المصدر السابق: 181.

الألفاظ في غير موضعها دليلٌ عند سيبويه على قبْح النظم وفساده. فإذا قلتَ: قد زيدًا رأيت، كي زيدٌ يأتيك؛ لكان الكلام قبيحًا، والنظم فاسدًا، وإنْ لم نعرف أنّ ذلك الفساد في النظم مرجعُه إلى عدم جواز دخول (قد، وكي) على الأسماء. فإن ذلك نحسُّه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وهل النظم عند عبد القاهر إلاّ توخي معاني النحو، ووضع الألفاظ في موضعها الصحيح، فإن لم نراعِ ذلك فسد النظم وخرج عن كلام الناس. فكل خللٍ يصيب العبارة في تنسيقها، أو المعنى في استقامته، كان ذلك داعيةً لنقصانه حين نزنه بميزان البلاغة))[1].

وبعد هذا العرض والتحليل لأهم آراء المتقدمين والمحدثين في باب الاستقامة من الكلام والإحالة عند سيبويه، أرى من مُتمِّمات هذا الموضوع أن أتتبَّع معنى (الاستقامة) في المعجمات اللغوية قبل أن أدرسها في كتاب سيبويه، فالاستقامة في اللغة جاءت دالَّةً على معانٍ أهمها: الاعتدال والاستواء، والاتِّزان، ولزوم الشيء، والتقويم، والانقياد. وهذه المعاني إذا ألبسناها الكلام رأيناها تكسوه الفصاحة المعتدلة بين الملحون والقبيح، وتلزمه السير على خُطَى السليقة اللغوية الأصيلة، وتقوِّم اعوجاجه؛ فينقاد إلى الاستعمال اللغوي القويم. وما أهم سببٍ أُنشِئ من أجله علم النحو إلاّ استقامة الكلام، فعلم النحو هو العلم ((الذي به استقامة الكلام))[2].

وتعني الاستقامةُ الاعتدالَ والاستواء إذا جاء الفعل (استقام) بمعنى الفعل

---

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي: 111- 112.

(2) صبح الأعشى في صناعة الإنشا: 1/ 181.

المجرد (قام)، فيقال: قام الشيءُ واستقام إذا اعتدل واستوى[1]، ويُلحظ هنا أن هذه الدلالة جاءت من استعمال الفعل اللازم، واستعمال الفعل (استقام) في حالة اللزوم يحمل دلالات أخرى، منها الاستقامة بمعنى الاتزان، يقال: استقام الشِّعْرُ؛ أي اتَّزن[2]، ومنها الاستقامة بمعنى ((لزوم المنهج القويم))[3]؛ أي الطريق والمنهج المستقيم الذي لا اعوجاجَ فيه، وهذا يكون بتعدية الفعل بحرف الجر (على)، فيقال: استقام على المنهج الصحيح؛ أي لَزِمَه، وإذا عُدِّيَ باللام دلَّ على الانقياد والاستمرار، يقال: استقام الشيءُ لوَجْهِه؛ أي انقاد واستمرَّت طريقتُه[4]، وإذا عُدِّيَ الفعلُ مباشرةً من غير واسطةٍ تَحُوْل بينه وبين مفعوله، دلَّ على معنى الفعل (قوَّم)، ((وهذا كلام أهل مكة، يقولون: استقمتُ المتاعَ أي قوَّمْتُه... والاستقامة: التقويم))[5].

إن دراسة مصطلح (استقامة الكلام) في كتاب سيبويه تتطلَّب من الباحث تتبُّعَ مواضع هذا المصطلح في الكتاب، سواءٌ أبصيغةِ المصدر (استقامة) استعمله سيبويه أم بصيغة مشتقٍّ من مشتقاته، مثل الفعل (استقام، ويستقيم) أو اسم الفاعل (مستقيم). ولقد بدا للباحث بعد استقرائه مواطنَ الاستقامةِ الموصوفِ بها تراكيبُ الكلامِ في نصوص كتاب سيبويه، أن مقصود الاستقامة عند سيبويه

---

(1) ينظر: الصحاح: 4/ 63، والمحكم والمحيط الأعظم: 6/ 590، ولسان العرب: 11/ 356.

(2) ينظر: لسان العرب: 11/ 356.

(3) بصائر ذوي التمييز: 4/ 311.

(4) ينظر: العين: 5/ 233، والبارع في اللغة: 517- 518، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة: 7/ 38.

(5) لسان العرب: 11/ 357.

نحا منحيين: منحًى إعرابيًّا، وآخرَ دلاليًّا، ووصْفُ هذين المنحيينِ وبيان مواطنهما وتوضيح مقصودهما وتفصيل القول فيهما وتعلُّق القبح بهما، يتم من خلال الآتي:

المنحى الأول: الاستقامة التركيبية الإعرابية:

يعد التركيب الجملي وحدة مترابطة من المفردات اللفظية ووظائفها النحوية؛ لأن المفردات إذا لم تُسلَك على وفق نظام نحوي يحكم العلاقة فيما بينها، تصبح أداة غير فعّالة في التواصل اللغوي بين أبناء اللغة الواحدة[1]. ((والكلام لا يكون مفيدًا بمجرد كونه مؤلَّفًا بعضُه إلى بعض، إلاّ إذا كانت الوحدة الكلامية البسيطة فيه محكمة الترابط... ويتم الترابط بين أجزاء الوحدة الكلامية عن طريقين:

الأول: الإعراب، ويضم ثلاثة جوانب وهي: الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة.

الثاني: الرُّتْبة، ويُقصد بها الموضع الأصلي للكلمة في السياق اللغوي))[2].

لقد تنبه سيبويه على أهمية التوافق الإعرابي بين عناصر التركيب الجملي، فإذا رأى التركيبَ متوافقَ الإعرابِ وَصَفَه بالاستقامة، ووصْفُ سيبويه التركيبَ بالاستقامة في هذا المنحى نتج من استقرائه كلام العرب من حيث الإعراب، واعتنائه بمكونات التركيب وما يترتب على ذلك من توافق إعرابي، فإذا طرأ على التركيب إخلالٌ إعرابي مخالفٌ سننَ العربِ في كلامها، نفى عنه

(1) ينظر: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: 174.

(2) المصدر السابق: 229.

الاستقامة[1]. قال سيبويه: ((وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيت الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: أما زيدٌ فاقتلْه. فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يستقم أنْ تَحملَه على الابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأً. فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيرُه... وإن شئت على عليك، كأنك قلت: عليكَ زيدًا فاقتلْه. وقد يَحسُن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مظهر أو مضمر. فأما في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تُظهر (هذا) ويَعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ- واللهِ- فانظرْ إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئت بالأمر))[2].

في هذا النص نفى سيبويه الاستقامة عن التركيب (زيدٌ فاضربْه)؛ لأن الفاء هاهنا وظيفتُها الإعرابية الربط بين جملتين، أُخراهما جوابٌ لأُولاهما، فهي المسمَّاة (الفاء الجوابية)[3]، فإذا ((جئت بمبتدأ وخبر، جاز إدخال الفاء بعدهما؛ لأن المبتدأ والخبر جملة. والفاء تدخل لجواب الجملة))[4].

فإذا جئت باسم مبتدأ غير مسبوق بـ(أمّا)[5]، ثم أخبرت عنه بجملة أمرية

---

(1) ينظر أمثلة لذلك في: الكتاب: 1/ 71، 98، 259 + 2/ 52، 282، 284، 290 + 3/ 133.

(2) المصدر السابق: 1/ 138.

(3) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 386، ومعجم حروف المعاني: 44- 46.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 12.

(5) إذا سُبِقَ المبتدأ بـ(أمّا) جاز أن تخبر عنه بالجملة المتصلة بالفاء الجوابية؛ لأن (أما) تأتي =

أو نهييَّة متصلةٍ بالفاء الجوابية، لم يستقم- في نظر سيبويه-[1]؛ لأن فيه خللاً إعرابيًّا مخالفًا كلامَ العرب[2]، فإذا نُصِبَ الاسم نحو: (زيدًا فاضربْه) جاز التركيبُ على تقدير فعل محذوف يفسره المذكور تقديره: اضربْ زيدًا فاضربْه، أو على تقدير اسم الفعل (عليك)؛ أي عليكَ زيدًا فاضربْه.

وقد يستقيم التركيب ويحسن عند سيبويه في المثال السابق (زيدٌ فاضربْه)، إذا قُدِّرَ مبتدأ مضمر وجُعِلَ المرفوع المذكور (زيد) خبره، فيكون: هذا زيدٌ فاضربْه.

أقولُ: ما الذي يمنع الإغفال عن التقدير في (زيدٌ فاضربْه) وجعْل (زيد)

= بمعنى (مهما) الشرطية ولا تعمل عملها. فإذا قلت: أمّا زيدٌ فاضربْه، كان تقديره: مهما يكن من شيءٍ فاضربْ زيدًا. ينظر: تفصيل القول في (أما) واختلاف النحاة في معناها أشرطيةٌ هي أم بمعنى الشرط أم بمعنى أداة الشرط وفعل الشرط، في: معجم حروف المعاني: 241.

(1) أجاز بعض النحاة دخول الفاء في كل خبرٍ واقعٍ أمرًا أو نهيًا. ينظر آراء المجيزين وأدلتهم وترجيح قولهم في كتاب: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 217- 220.

(2) أما قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 38] وقوله سبحانه: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: 2]، فقد ذهب سيبويه إلى أن الخبر محذوف تقديره مقدمًا: في الفرائض/ أو فيما فُرِضَ عليكم الزانيةُ والزاني، أو مؤخرًا: الزانيةُ والزاني في الفرائض/ أو فيما فُرِضَ عليكم. وكذا الأمر في الآية الأخرى. ينظر: الكتاب: 1/ 142- 143. وذهب الأخفش والمبرد والكوفيون إلى أن الجملة الأمرية خبر؛ لأن المبتدأ تضمَّن معنى الشرط والجزاء، فالسارق بمعنى الذي سرق. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 290، وجواز دخول الفاء على الجملة الأمرية إذا تضمَّن المبتدأ معنى الجزاء، نصَّ عليه سيبويه. ينظر: الكتاب: 1/ 139- 140.

مبتدأ، والجملة المتصلة بالفاء خبره، أو على تقدير زيادة الفاء، غيرُ الإعراب؟ وما الفرق بين (زيدٌ اضربْه) و(زيدٌ فاضربْه)؟ ألا يُفهَم من قولنا (اضربْه) أنه جواب لقولنا (زيد) مثلما هو في (زيدٌ فاضربْه)، ثم إذا استقام (زيدٌ فاضربْه) على تقدير محذوف، ألا يحتمل (زيدٌ اضربْه) تقدير محذوفٍ كذلك، فيقال: هذا زيدٌ اضربْه!!

إن الذي جعل سيبويه ينفي الاستقامة عن جملة (زيدٌ فاضربْه) في حالة عدِّ الجملة الأمرية خبرًا للمرفوع المتقدم، هو الإعراب لا غيرَ. ومثل ذلك ما جاء في سياق حديثه في (مِنْ)، إذ يقول: ((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلاّ أنها تَجرُّ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أُخرجت (مِنْ) كان الكلام حسنًا، ولكنه أكَّد بمِنْ لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس))[1].

يُلحظ من هذا النص أن استعمال سيبويه الاستقامة جاء لقصْد الإعراب، لا لقصد الدلالة، فقوله (كان الكلام مستقيمًا) يُعنَى به استقامة الإعراب، لأن دخول (مِنْ) أو خروجها في الجملتين السابقتين لا يفسد الدلالة، وهذا لا شكَّ فيه، مع بيان تغيُّر الدلالة بزيادة (مِنْ)، وقد نبَّه على ذلك سيبويه في النص نفسه عندما أشار إلى دَوْر (مِن) التوكيدي، فبقاء (مِنْ) أو حذْفها في مثل الجمل السابقة لا يغيُّر استقامة الكلام الإعرابية، وفي ضوء ذلك عدَّها النحاة من بعد

(1) الكتاب: 4/ 225.

سيبويه زائدةً من حيث الإعراب إذا جاءت على وفق ما مثّل به سيبويه؛ لأن حذفها لا يُخِلُّ باستقامة التركيب الإعرابية.

ومما يؤكّد استعمال سيبويه (الاستقامة) في هذا المنحى لقصد الاستقامة الإعرابية، ما جاء في أثناء ردِّه على مَنْ قال إن الضمير المتصل بـ (لولاك، وعساك) في موضع رفعٍ. إذ يقول: ((ولا يستقيم أن تقول وافقَ الرفعُ الجرَّ في لولاي... ولا تقل: وافقَ الرفعُ النصبَ في عساني))[1]، فمعنى قوله (لا يستقيم)؛ أي لا يستقيم إعرابًا، أما الاستعمالُ فمُثْبَتٌ عن العرب[2].

فإذا وقع في الكلام المستقيم إعرابيًّا خللٌ في (الرُّتْبة) أو (التلازم) أو غير ذلك مما يخالف سننَ العرب في كلامها من غير تأثير في البناء الإعرابي للتركيب، حكم عليه سيبويه بالقبح. من ذلك ما مرَّ بنا آنفًا في باب الاستقامة من الكلام، فجملتا (قد زيدًا رأيتُ) و(كي زيدٌ يأتيك) مستقيمتان من حيث الإعراب قبيحتان من حيث الإخلال بمواقع تركيب الكلام[3]، أو بما يُسمَّى بقانون (الرتبة) أو (الموقعية)؛ ذلك لأن ((الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصودِ به))[4]، فكان بدهيًّا أن يَحكم عليه سيبويه بالقبح مع استقامته من حيث الإعراب ومن

---

(1) الكتاب: 2/ 375- 376.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 124، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 82-83، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 664، والمفصل: 174، والإنصاف: 2/ 690-695.

(3) ينظر تفصيل ذلك في السبب الثالث من وصف الاستعمال بالقبح في هذا البحث، في الفصل الأول، المبحث الثالث.

(4) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: 145.

حيث الدلالة ومن حيث توفُّر عناصره، فالفصل بين قد والفعل ((قبيحٌ لقوَّة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تُعدُّ مع الفعل كالجزء منه؛ ولذلك أُدخِلتْ عليها اللامُ المرادُ بها توكيد الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[(1)])[(2)]. وكذا الأمر في العلاقة بين (كي) و(الفعل).

فسبب القبح في (قد زيدًا رأيتُ) و(كي زيدٌ يأتيَك) ناشئٌ عن إهدار قيمة (الرتبة) في العلاقات التي تربط بين أجزاء التركيب. وثمَّةَ سببٌ آخر هو إهدار معيار (التلازم)، والتلازم ظاهرة يُقصَد بها ((اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادًا وظيفيًّا حتى إنها لَتُعَدُّ كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنًى واحدًا... فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة، ثم ترتبطان ببؤرة الجملة))[(3)]، والتلازم نوعان: أحدهما سائغٌ فيه الفصلُ بين المتلازمين لغرض بلاغي أو دلالي، مثل الفصل بين الفعل والفاعل، والآخر قبيحٌ فيه الفصلُ بين المتلازمين، مثل الفصل بين الجار والمجرور أو الموصول والصلة[(4)]، ويدخل في النوع الثاني الفصلُ بين (قد، أو كي) وبين (الفعل).

وقد نبَّه سيبويه على هاتين الظاهرتين (الرتبة) و(التلازم) في تعريفه

---

(1) الآية (102) من سورة البقرة.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 3/ 48، وذُكِرَ في المصدر نفسه أن الفصل بالقسم بين قد والفعل لا بأس به، نحو: (قد- واللهِ- أحسنت). ينظر كذلك: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 154، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 759، والمفصل: 433، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 108، ومغني اللبيب: 2/ 529- 530.

(3) في نحو اللغة وتراكيبها: 189- 190.

(4) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 190- 201.

المستقيم القبيح، بقوله: ((أن تضع اللفظ في غير موضعه))[1]، ووضْع اللفظ أو وضْع الكلام في غير موضعه يذكره سيبويه في غير موطنٍ من كتابه؛ ليبيِّنَ سبب قبح استعمال معين[2].

المنحى الثاني: الاستقامة التركيبية الدلالية:

ينشأ وَصْفُ سيبويه استقامةَ الكلام في هذا المنحى، عن العناية بالنظرة الدلالية للتركيب، وهذا المنحى أكثر انتشارًا في كتاب سيبويه من المنحى الأول، لا سيما المتعلّق منه باستقامة الكلام؛ لأنه مَطْلَبٌ مهمٌّ لا يمكن إغفالُه في ترابط عناصر التركيب الجملي، فالتلاحم ((بين المفردات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعلٌ عقلي صوتي واحد. وبعبارة أخرى هو تفاعل دلالي نحوي معًا لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر))[3]. قال سيبويه في باب الشرط المسبوق بالقسم: ((وتقول: واللهِ إنْ أتيتَني آتيك، وهو معنى لا آتيك. فإن أردتَ أن الإتيان يكونُ فهو غير جائز، وإن نفيتَ الإتيان وأردتَ معنى لا آتيك فهو مستقيم))[4].

إن ضابط الاستقامة في هذا النص هو دلالة النفي في جملة جواب القسم، مع أن المتبادر إلى الذهن أن الجملة إثباتية، غير أن الاستعمال الفصيح جاء فيه جواز حذف (لا) النافية من الفعل الواقع جوابًا للقسم، ومنه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ

---

(1) الكتاب: 1/ 26.

(2) ينظر أمثلة لذلك في المصدر السابق: 1/ 31، 334 + 2/ 114، 364.

(3) النحو والدلالة: 210- 211، وينظر في المصدر نفسه ص(47- 78) تفصيل القول في العلاقة بين الدلالة والنحو.

(4) الكتاب: 3/ 84.

﴿تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[1]، على معنى: لا تفتأ. ولا يكون المعنى دالاً على الإيجاب إلاّ بدخول اللام والنون على الفعل، نحو: واللهِ إنْ أتيتَني لآتينَّك[2].

ومما وصف فيه سيبويه بعض الاستعمالات التركيبية بالاستقامة التي عنى بها استقامة الدلالة[3]، قوله: ((ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد (إلاّ)؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلاّ) مبتدأ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة (مِثْلٍ) ويُجزِئ من الاستثناء. ألا ترى أنه لو قال: أتاني غيرُ عمرٍو، كان قد أخبر أنه لم يأته، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء))[4].

(غير) إذا استُثنِيَ بها عُوملت معاملة الاسم المفرد المستثنى بعد (إلاّ)، ولا تُعامَل معاملة ما بعد (إلاّ) إذا كان ما بعد (إلاّ) مبتدأ وخبرًا؛ ((لأن (غيرًا) لا تضاف إلى الجملة كما لا تضاف (مِثْل)؛ لأنها تقتضي المفرد كما تقتضيه مِثْلٌ))[5].

فإذا قيل: أتاني غيرُ عمرٍو، يُفهَم منه أن عمرًا خرج من معنى الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قيل: أتاني كلُّ أبٍ إلاّ عمرًا، وقد يستقيم المعنى في جملة

---

(1) الآية (85) من سورة يوسف.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 103، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف: 171.

(3) ينظر أمثلة أخرى لوصف التراكيب بالاستقامة التي قُصِدَ منها استقامة الدلالة، في الكتاب: 2/ 88 +3/ 56، 109.

(4) الكتاب: 2/ 343.

(5) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 431.

(أتاني غيرُ عمرٍو) أن يكون عمرٌو أتاه؛ لأن قوله (غير عمرو) فيه إثباتُ الإتيانِ لغير عمرو، وليس فيه نفيٌ لإتيان عمرو[1]، فلما سكت عن نفي الإتيان لعمرو، احتمل المعنى إتيانه؛ فيكون قول سيبويه في النص السابق: ((وإن كان قد يستقيم))معناه: وإن كان قد يستقيم من حيث الدلالة.

وقد ينفي سيبويه الاستقامة من التركيب لاختلاله دلاليًّا، وإن كان مستقيمًا من حيث الإعراب[2]. من ذلك ما جاء في معرض الحديث في التراكيب الجملية التي يقع فيها حذفٌ دلَّ عليه المعنى. قال سيبويه: ((وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: أنت الهالكُ، كما يقال: إذا ذُكِرَ إنسانٌ لشيءٍ، قال الناس: زيدٌ[3]. وقال الناس: أنت[4]. ولا يكون على أن تُضمِر (هذا)؛ لأنك لا تشير للمخاطَب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم))[5].

فقول سيبويه (لم يستقم) واضحٌ منه نفيُ الاستقامةِ الدلالية؛ لأنه من حيث الإعراب لا خللَ فيه، والمخاطَب يكفيه تنبيه المخاطِب له بقوله: (أنت)، فإذا أردتَ أن تخبره بشيءٍ له كالنجاح أو السفر أو نحو ذلك، قلتَ له: أنت

---

(1) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 644- 645.

(2) ينظر أمثلة لذلك في الكتاب: 1/ 48، 261، 302، 398 + 2/ 25، 255، 389، 397 +3/ 25، 46، 59، 172، 295.

(3) أي: زيدٌ هالكٌ.

(4) أي: أنت الهالك.

(5) الكتاب: 1/ 141.

الناجح وأنت المسافر. وأما إذا أردت أن تخبر المخاطَب عن شيء موجود في مقام الكلام وتنبهه عليه، استعملت اسم الإشارة، كأنْ تقول: هـذا محمـدٌ قادمًـا. ولا يستقيم المعنى أن تُعرِّفَ المخاطَبَ نفسَه بما تُعْلِمُه غيرَه، فقولك: هـذا أنـت، فيـه تناقض دلالي؛ لأن المعنى صار كأنك تخبر المخاطَبَ وتُعلِمه أنه ليس غيرَه[1].

وقد يحكم سيبويه على بعض الاستعمالات المستقيمة إعرابيًّا بـالقبح؛ لما فيها من إخلالٍ دلاليٍّ، أكتفي عن عرْضها هاهنا بما سَبَقَ من عرضِ نماذجَ منهـا وتحليلها في الفصل الأول[2]، وفي إعادتها تكريرُ ما سَبَقَ.

(1) قد يستقيم استعمال (هذا أنت) دلاليًا في بعض السياقات؛ لـدلالاتٍ يستدعيها المقـام، تختلف عمّا نصَّ عليـه سـيبويه في الـنص المـذكور آنفًـا. ينظـر: الكتـاب: 2/ 352- 355، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 38، والنكت في تفسير كتـاب سـيبويه: 1/ 652- 654، ومعاني النحو: 88- 92.

(2) ينظر السبب الرابع من أسباب وصـف الاسـتعمال بـالقبح في هـذا البحـث، في الفصـل الأول، المبحث الثالث.

المبحث الثاني

القبح في باب الضمائر

الجذر اللغوي (ضمر) يدل عل معنيين: أحدهما الدِّقَّة في الشيء، والآخر الغيبة والتسثُّر[1]. والضمير والمُضْمَر مصطلحان وردا في النحو العربي دالّين على اسم ((وُضِعَ لمتكلِّم أو مخاطَبٍ أو غائبٍ تقدَّمَ ذِكْرُه[2] لفظًا، نحو: زيدٌ ضربتُ غلامَه، أو معنًى؛ بأنْ ذُكِر مشتقُّه، كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[3]؛ أي العدل أقرب لدلالة (اعدلوا)، أو حكمًا؛ أي ثابتًا في الذهن، كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيدٌ قائمٌ))[4].

والضمير على وزن (فَعِيْل) مشتقٌّ من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبًا[5]، والمضمر (مُفْعَلٌ) من الإضمار الدالّ على الإخفاء والاستتار[6]؛

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 3/ 371.

(2) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: 139، والمطالع السعيدة: 130، وكشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 219+2/ 1384.

(3) الآية (8) من سورة المائدة.

(4) التعريفات: 279.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 183، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1/ 95.

(6) ينظر: المصدران أنفسهما.

((لكثرة استتاره، ولأنه خفيٌّ في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبًا، وهي التاء والكاف والهاء))[1].

وهذان المصطلحان (المضمر والضمير) أوّلُهما يدل على معنى مسمّاه أصالةً، والآخر يدل عليه نيابةً؛ فالمُضْمَر اسم مفعول من غير الثلاثي يدل على مسمّاه الذي أُضْمِرَ، فهو دالٌّ على مسمّاه أصالةً، ((أما (الضمير) فبمعنى (المُضْمَر) كـ(قتيل) بمعنى (مقتول)))[2]، ونيابة (فعيل) عن اسم المفعول شائعةٌ في اللغة العربية[3].

لقد استعمل سيبويه مصطلحي (المضمر) و(الضمير) في كتابه، بيد أن استعماله لفظَ (الضمير) جاء في مواطن قليلة[4]، على خلاف استعماله لفظ (المُضْمَر) الذي شاع كثيرًا في كتابه[5]، في مواطن الحديث في الإضمار: أنواعِه، ومدلولاتِه، واستعمالاتِه. وفي هذا المبحث سيتم تسليطُ الضوء على جوانب القبح التي أبرزها سيبويه فيما له ارتباطٌ بالمضمرات، من خلال الآتي:

---

(1) حاشية الخضري: 1/ 95.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 473، وينظر: الكليات: 571.

(3) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: 443- 446، 455.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 79، 135، 187، 383 + 3/ 507.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 277 + 2/ 130، 175، 350، 355، 366، 373، 377 + 3/ 413 + 4/ 199، والإحالة هنا على الصفحات التي ورد فيها مصطلح (المضمر) في عناوين الكتاب، فضلاً عن ورود هذا المصطلح كثيرًا في نصوصه.

أولاً: القبح في إظهار ما حقُّه الإضمار:

الأسماء نوعان: ((مُظْهَرة، وهي الألفاظ الدالة على الماهيّة المخصوصة من حيث هي هي، كالسواد والبياض والحجر والإنسان. ومُضْمَرة، وهي الألفاظ الدالة على شيءٍ ما، هو المتكلم أو المخاطَب أو الغائب من غير دلالة على ماهيّة ذلك المعيَّن))[1]. ولكل نوع من هذين النوعين مواطنُ يُستعمَل فيها، فإذا وقع اسمٌ ظاهر موقع المضمر، أو العكس، من غير مُسوِّغٍ داعٍ إلى ذلك؛ برز القبحُ لأسباب متعددة، منها: التكرار، أو اللبس، أو الغموض، أو غير ذلك مما يؤدي إلى ضعف التركيب؛ لذا ((قيل في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[2]: وُضِعَ المضمر موضع المظهر حذرًا من التكرار))[3]. والمضمرات كلُّها جيء بها ((لضربٍ من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس[4]، فأما الإيجاز فظاهرٌ؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزءٍ من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرةُ الاشتراكِ، فإذا قلت: زيدٌ فعل زيدٌ، جاز أن يُتوهَّمَ في زيد الثاني أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تَفترق بها إذا التبست، وإنما يُزيل الالتباسَ منها في كثيرٍ من أحوالها الصفاتُ، كقولك: مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البزازِ، والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تُغني عن الصفات، والأحوال المقترنة

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 220.

(2) الآية (29) من سورة الأنعام.

(3) الكليات: 569.

(4) ينظر: الخصائص: 2/ 193، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 474، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 138.

بها حضور المتكلم والمخاطَب والمشاهدة لهما، وتقدُّمُ ذِكْرِ الغائب الذي يَصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))[1].

جاء في كتاب سيبويه في سياق الكلام على (ما) العاملة عمل ليس: ((وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا محسنٌ زيدٌ. الرفع أجود وإن كنت تريد الأول؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ، لم يكن حَدَّ الكلام، وكان هاهنا ضعيفًا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا هو؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضْمِرَه. ألا ترى أنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا أبو زيدٍ، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا أبوه؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أُجرِيَ مَجْرى الأجنبيِّ، واستُؤْنِفَ على حاله حيث كان هذا ضعيفًا فيه))[2].

بيَّن سيبويه الضَّعْفَ في تكرار الاسم الظاهر في جملة (ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ)؛ لأن هذا التكرار جاء في جملة واحدة، فهو أدعى إلى اللبس، وكان الأحسنُ ذِكْرَ الضمير العائد إلى (زيد) الأول، فيقال: (ما زيدٌ منطلقًا هو)؛ لما في ذِكْر الضمير من إيجازٍ وخفَّةٍ ونفيٍ للشبهة واللبس، وأما تكرار الاسم الظاهر في نحو المثال السابق فهو قبيح مع جوازه[3]، وقد استعان سيبويه بتركيب فصيح (ما زيدٌ منطلقًا هو)؛ ليبيِّنَ الضعف في تركيب (ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ)؛ لأن فيه إحلال الاسم الظاهر (زيد) محلَّ المضمر (هو)[4].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 84.

(2) الكتاب: 1/ 62.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 35.

(4) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 136.

ومما استشهد به سيبويه من شواهد شعرية على ضعف تكرار الاسم الظاهر وقبحه، قولُ سوادة بن عدي:[1]

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

وقول النابغة الجعدي:[2]

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلُلاتِها   سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وقد كان أَظْهَرَا

استشهد سيبويه بهذين الشاهدين ((على إعادة الظاهر مكان المضمر، وفيه قبحٌ؛ إذ كان تكريره في جملة واحدة))[3]، ففي صدر البيت الأول أُظهِرَ (الموت) مرتين في جملة واحدة، وكذا فُعِلَ في البيت الثاني مع لفظة (الوحش)[4]، وكان الأولى والأحسن على رأي سيبويه وَضْعَ الضميرِ موضعَ الاسم المكرر فيقال: (لا أرى الموتَ يَسبقُه شيءٌ) و(إذا الوحشُ ضمَّها[5] سواقطُ)[6].

وينبغي التنبيه هنا على أن فهم السياق هو الذي يحدد الحسن أو القبح في

---

(1) الكتاب: 1/ 62، والبيت نُسِبَ لسوادة بن عدي ولأبيه عدي بن زيد في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 114، وخزانة الأدب: 1/ 387- 381، ونُسِبَ لسوادة بن عدي ولأُميَّة بن أبي الصلت في: تحصيل عين الذهب: 81.

(2) الكتاب: 1/ 63، والحماسة البصرية: 1/ 22.

(3) تحصيل عين الذهب: 81، وينظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: 264- 265.

(4) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 67- 68.

(5) إنما قيل (ضمَّها) لأن الوحش في اللغة مؤنثة. ينظر: المذكر والمؤنث، للسجستاني: 156- 157، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: 81.

(6) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 145- 146.

تكـرار الاسـم في جملـة واحـدة؛ لأن التكـرار إذا كـان لغـرض مـن الأغـراض كالتفخيم أو التعظيم أو التهويل أو التحذير أو غير ذلك؛ فإنـه يكـون حسـنًا[1]، وإن جاء من غير مسوِّغٍ لمجيئه كان قبيحًا، هذا إذا كان في جملة واحدة، فـإن كـان في جملتين فجائزٌ كثيرٌ وإن اتصلتا[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[3]، بتكرار لفظ الجلالة في جملتين، وكذا قوله جلَّ في علاه: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾[4]. قال القرطبي في سياق تفسير هذه الآية: ((كرَّر لفظ (ظلمـوا) ولم يضـمره تعظيمًـا للأمـر. والتكـرار يكـون علـى ضربين؛ أحدهما: استعماله بعد تمام الكلام، كما في هذه الآية، وقولـه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[5]، ثـم قـال بعـدُ: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[6]، ولم يقـل: ممـا كتبـوا. وكـرَّر الويـل تغليظًـا لفعلـهم؛ ومنـه قـول الخنساء:[7]

تَعرَّقَنِـي الـدَّهْرُ نَهْسًـا وحَـزًّا   وأَوْجَعَنِـي الـدَّهْرُ قَرْعًـا وغَمْـزَا

---

(1) ينظر: الخصائص: 3/ 54.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 257.

(3) الآية (124) من سورة الأنعام.

(4) الآية (59) من سورة البقرة.

(5) الآية (79) من سورة البقرة.

(6) الآية السابقة نفسها.

(7) ديوان الخنساء: 81.

أرادت أن الدهر أوجعها بكبريات نوائبه وصغرياتها.

والضرب الثاني: مجيء تكرير الظاهر في موضع المضمر قبل أن يتم الكلام، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[1] و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[2]، كان القياس لولا ما أريد من التعظيم والتفخيم: الحاقةُ ما هي، والقارعةُ ما هي[3]، ومثله: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾[4]. كرَّر (أصحاب الميمنة) تفخيمًا لما يُنيلهم من جزيل الثواب، وكرَّر لفظ (أصحاب المشأمة) لما يَنالهم من أليم العذاب... وقد جمع عديٌّ بن زيد المعنيين[5]، فقال:[6]

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

فكرَّر لفظ الموت ثلاثًا))[7]. وذهب الشوكاني إلى أن تكرير الموت في البيت المذكور آنفًا، إنما جاء تهويلاً لأمره وتعظيمًا لشأنه[8].

---

(1) الآيتان الأولى والثانية من سورة الحاقة.

(2) الآيتان الأولى والثانية من سورة القارعة.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 456، 530.

(4) الآيتان الثامنة والتاسعة من سورة الواقعة.

(5) أي التكرار في جملة والتكرار في جملتين، فلفظة (الموت) الواقعة ثانيةً في الشطر الأول تكرار في جملة، ولفظة (الموت) الواقعة ثالثةً في الشطر الثاني تكرار في جملتين.

(6) سبق تخريجه.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 1/ 421- 422.

(8) ينظر: فتح القدير: 1/ 113 (البقرة: 59).

ومن هنا يتبين لنا أن فَهْمَ القرطبي والشوكاني مغايرٌ فَهْمَ سيبويه في تكرار لفظ (الموت)، فالذي قبَّحه سيبويه رآه القرطبي والشوكاني حسنًا[1]؛ وذلك يعود إلى اختلافهم في توجيه سياق البيت. ويرى بعض النحاة جواز الإظهار والإضمار في الاسم المكرر في الجملة الواحدة، من غير تقبيح؛ إذا كان الاسم المكرر دالاً على الجنسية. وقد ذهب إلى ذلك أبو العباس المبرد الذي يرى ((أن الموت والوحش[2] جنسان، فالإظهار والإضمار فيهما سواء لأنهما جنسان، وقال: إنما كُرِهَ (زيدٌ قام زيدٌ) لئلا يُتوهَّم أن الثاني خلافُ الأولِ، وهذا لا يُتوهَّم في الأجناس))[3].

ثانيًا: القبح في رتبة الضمائر وتعاقبها:

استعمل العربُ الضمائرَ على وفق نظام دلالي يُراعي وضْعَ مدلولاتها من حيث قُرْبُها من المتكلم أو بعدها عنه، وهذا ما يمكن تسميته بالرتبة، والمقصود بها في باب الضمائر، لا سيما المتصلة منها التي في محل نصب، أنْ يتقدَّم الضميرُ الأقربُ إلى المتكلم، فيُبدَأُ بضمير المتكلم ثم المخاطَب ثم الغائب[4]. قال سيبويه: ((وإنما كان المخاطَب أولى بأن يُبدَأ به من قِبَلِ أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يَبدأ بنفسه

---

(1) وكذا فعل العكبري حين استدلَّ بالبيت نفسه على وضع الظاهر موضع المضمر للتفخيم. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 152 (البقرة: 185).

(2) في شاهدي سيبويه السابقينِ.

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 199.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 120، والمفصل: 169، والمطالع السعيدة: 135.

قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدَأ به من الغائب))[1].

أما التعاقب فمعناه التبادل القائم بين شيئين على موضع واحد تبادلاً غير مشروطٍ، فإذا حَلَّ أحدُهما رَحَلَ الآخرُ، والعكسُ كذلك؛ أي ((التناوب المطلق بين شيئين من غير تقييد بخصائص وأحكام يمكن أن تترتَّب على هذا التناوب))[2]. جاء في اللسان: ((عاقبَ بين الشيئين: إذا جاء بأحدهما مرَّةً وبالآخر أخرى... والتعاقب: الوِرْدُ مرَّةً بعد مرَّةٍ... والتعاقب والاعتقاب: التداول. والعقيب: كلُّ شيءٍ أعقبَ شيئًا، وهما يتعاقبان ويعتقبان؛ أي إذا جاء هذا ذهب هذا))[3].

والتعاقب بين الضمائر يُقصَد به التناوب المطلق على موضع واحد بين ضميرين متحدينِ دلالةً وإعرابًا، مختلفينِ اتصالاً وانفصالاً؛ إما للضرورة أو لاتساع اللغة[4]، ومثال ذلك التعاقب بين الضمير المتصل (الهاء) والضمير المنفصل (إيَّاه) في نحو: ((الدرهم أعطيتُكَهُ، وأعطيتُكَ إيّاه))[5]، فالضميران (الهاء) و(إياه) متحدانِ إعرابًا ودلالةً، فهما في محل نصب ويدلاّنِ على الغائب، مختلفانِ من حيث الاتصال والانفصال، فجاز تعاقبهما.

---

(1) الكتاب: 2/ 364.

(2) ظاهرة النيابة في العربية: 157.

(3) لسان العرب: 9/ 301- 303.

(4) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: 162، 272.

(5) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 151.

لقد آثرتُ الحديث في هذين الموضوعين (الرتبة) و(التعاقب) تحت عنوانٍ واحد؛ لتداخلهما، ولأن سيبويه قد أوردهما غالبًا في مسائل متصلةٍ بعضُها ببعض. يقول سيبويه في بيان القبح في انتقاض الرتبة: ((فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلِّم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تَكلَّمُ به العربُ، ولكنّ النحويين قاسوه. وإنما قَبُحَ عند العرب كراهية أن يَبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إيّايَ، وأعطاه إيّايَ، فهذا كلام العرب، وجعلوا إيَّا تقع هذا الموقع إذ قَبُحَ هذا عندهم))[1].

ومما قبَّحه سيبويه في هذا الأمر، أن يقال: ((عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَنِي، إن بدأتَ به[2] قبل المتكلم، ولا: مِنْ ضَرْبِهيك، إن بدأتَ بالبعيد قبل القريب))[3]، والفصيح عنده أن يقال: عجبتُ من ضرْبك إيّايَ، ومن ضرْبه إيّاكَ. وكذا تقبيحُه أن يقال: (أعطاهوك) أو (أعطاهوني)[4]، والفصيح أن يقال: (أعطاه إيّاك) و(أعطاه إيّاي).

ويلحظ من تقبيحات سيبويه السابقة في انتقاض الرتبة بين الضمائر، أنّ علَّةَ القبحِ تكمنُ في تقديم الضمير البعيد على القريب وهما متصلانِ ومتحدانِ في النصب، فإذا انفصل الثاني منهما فلا قبحَ في تقديم البعيد على القريب، نحو:

---

(1) الكتاب: 2/ 363- 364.

(2) أي بالمخاطَب.

(3) الكتاب: 2/ 358.

(4) ينظر: المصدر السابق: 2/ 364.

أعطاه إيّايَ، وكذلك إذا كان الأول للرفع والثاني للنصب وهما متصلانِ فلا قبحَ في انتقاض الرتبة، نحو قولك: ضربتَني، فالأول مخاطَب والثاني متكلم.

وإن اتَّحد الضميران المتصلان اللذان للنصب، فكانا لمتكلمينِ أو مخاطَبينِ كأنْ يقال: (منحتَنيني) في اتحادهما في الدلالة على التكلم، فهو قبيحٌ كذلك عند سيبويه[1]، والاختيار الاستغناء عن الضمير الثاني بالنفس، فيقال: (منحتني نفسي)[2]. فإن اتَّحدَا في الدلالة على الغائب نحو: أعطاهوها وأعطاهاهُ، جازَ[3]. ومنه قول الشاعر:[4]

وقد جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[5]

والأكثر الفصل، فيقال: أعطاه إيّاها، وأعطاها إيّاه، ولِضَغْمِهِما إيّاها[6].

إن العلة في مراعاة الرتبة بين الضمائر يمكن إيضاحُها من خلال الوجهينِ الآتيينِ:

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 365، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 1/ 296.

(2) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: 178- 179، والمقاصد الشافية: 1/ 318.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 365.

(4) البيت من غير نسبة في المصدر نفسه، ومنسوب لمغلّس بن لقيط الأسدي في: تحصيل عين الذهب: 372، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 659، وخزانة الأدب: 5/ 301- 303.

(5) الضَّغْم: العَضُّ، والشاعر في هذا البيت يعاتب رجلينِ من بني أَسَدٍ هما: مُدْرِك ومُرَّة، فضمير المثنى في (لضغمهماها) يعود إليهما، وضمير الغائبة (ها) يعود إلى الضَّغْمة. ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 659- 660.

(6) ينظر: الكتاب: 2/ 365.

الوجه الأول: أن الكلام مَنْشَؤه من المتكلم، فالأَوْلى أن يَبدأ بنفسه لأنها أعرف وأهمُّ عنده، ثم يأتي المخاطَبُ بعده في الرتبة لأنه أقرب من الغائب إلى المتكلم، ثم ينتهي إلى الغائب[1].

الوجه الآخر: ((أن كلَّ واحد من هذه الضمائر الثلاثة إنما يصله بالفعل إذا ظهر لنا كونُه طالبًا للفعل، وإنما يَظهر لنا كونُه طالبًا للفعل إذا ظهر لنا كونُه ضميرًا متصلاً. وإنما يظهر لنا كونُه ضميرًا متصلاً، إذا ظهر لنا كونُه ضميرًا ثم ضميرًا متصلاً. فنقول: ضميرٌ به ضميرُ الحكاية أسرعُ ظهورًا من ضميرٍ به ضميرُ الغائب؛ لكون الأول حكايةً، والحكايةُ في الأسامي المظهرة غير ممكنة، وكون الثاني خطابًا، والخطابُ إنْ لم يكن وجودُه في الأسامي المظهرة وَضْعًا، لكن يمكن وجودُه فيها بجرِّه إليها، وذلك بتوسُّط حرف النداء، بخلاف ضمير الغائب، فإن الغيبة بأصل الوضع في جميع الأسامي المظهرة موجودةٌ))[2].

إن اجتماع ضميرين من ضمائر النصب مختلفي الدلالة في الفعل أو ما شابهه، تستدعي الرتبةُ بينهما النظرَ إلى الضمير الثاني الذي إما أن يكون أنقص من الأول أو أعرف منه أو مساويًا له، فإن كان أنقص مرتبةً من الأول وجب اتصاله عند سيبويه[3]، وغير سيبويه يُجيز الاتصال والانفصال نحو: أعطيتُكه،

---

(1) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي: 2/ 153، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 105، والمقاصد الشافية: 1/ 317.

(2) شرح المفصل للخوارزمي: 2/ 153.

(3) قال سيبويه: ((فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فِعْلُ الفاعلِ مخاطَبًا وغائبًا، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (إيّا)، وذلك قوله:
=

وأعطيتُك إيَّاه[1]؛ والوجه في القول في اتصال الثاني أن الضمير الأول أشرف منه؛ لكونه أعرف منه في المرتبة، فلا غضاضة في اتصال الثاني بالأول الذي هو أشرف منه. ووجه القول في جواز انفصال الثاني أن الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال ضمير الرفع؛ فجاز انفصال الثاني. وإن كان الثاني أعرف من الأول وجب انفصاله عند سيبويه، وحكى سيبويه عن النحاة جواز الاتصال في نحو: أعطاهوك وأعطاهوني[2]، واستجاد المبردُ مذهبَ النحاة[3]؛ ووَجْه الانفصال أن الثاني أشرف من الأول لكونه أعرف، فيأنف من كونه متعلّقًا ومتصلاً بما هو أدنى منه، ومن أجاز الاتصال نظر إلى مجرد كون الأول متصلاً[4].

= أعطيتُكه وقد أعطاكَه، وقال ﷻ: ﴿فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: 28]، فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب)). الكتاب: 2/ 364.

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 66، وشرح المفصل للخوارزمي: 2/ 151- 152، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 151، وشرح التسهيل للمرادي: 164، والمطالع السعيدة: 135.

(2) قال سيبويه: ((فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدِئَ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب، قلت: قد أعطاه إياك. وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلَّمْ به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلِّمَ به كان هيِّنًا)). الكتاب: 2/ 364.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 120- 121، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 65، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 105، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 151- 152، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 181، وشرح التسهيل للمرادي: 163، والمقاصد الشافية: 1/ 317.

(4) من أجاز الاتصال قاسه على جواز اتصال الأبعد بالأقرب في نحو: (أعطيتكه)؛ لأن كلا =

فإذا كان الضمير الثاني مساويًا للأول، فإن كانا غائبين نحو: أعطاهوها وأعطاهاه، فسيبويه يجيز الاتصال على قلة استعماله، والأكثر عنده انفصال الثاني[1]، وإن كانا مُتكلِّمَيْنِ نحو (منحتنيني) أجاز المبرد اتصال الثاني واستحسنه قياسًا على الغائبين[2]، وقبَّحه سيبويه[3]؛ ووجه القبح أن الثاني يأنف أن يتعلَّق بما هو مثله ويصير من تتمَّته وذيوله، وإنما جاز في الغائبين من غير قبح؛ لأن كل واحد منهما يعود إلى غير ما عاد إليه الآخر[4]، بخلاف المتكلمين وكذا

= الضميرين فضلة فجاز اتصالهما وجاز التقديم والتأخير بينهما. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 105، وقد عَضَّدَ ابنُ مالك قول من أجاز الاتصال قياسًا، بما رُوِيَ عن عثمان بن عفان- رضي الله عنه- من قوله: ((أراهُمني الباطل شيطانًا))، بتقديم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 152، وقد روى أثرَ ابنِ عفان ابنُ الأثيرِ وعدَّه شاذًّا من وجهين: أحدهما مجيء ضمير الغائب متقدِّمًا على المتكلِّم المتصلين، والوجه فَصْل الثاني فيقال: أراهم إيّايَ، والآخر حذف الواو المشبعة من الضمة التي من حقِّها أن تُثبَت مع الضمائر نحو: أعطيتُمُوني، والوجه أن يقال: أراهُمُوني. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 177- 178.

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 365، وقد قبَّح بعض النحاة اتصال الضميرين الغائبين. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 105- 106، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 151.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 65، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 659، والمقاصد الشافية: 1/ 318.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 365.

(4) قولهم (أعطاهوها) ضمير الغائب المتصل الأول يعود إلى مذكر، والضمير الثاني يعود إلى مؤنث، وكذا في (أعطاهاه)، الأول يعود إلى مؤنث والثاني إلى مذكر، فلم يتفقا من حيث العائد؛ فجاز اتصالهما عند سيبويه، فإن اتفقا من حيث العائد نحو: (أعطاهوه) و(أعطاهاها)، كان حكمه مثل حكم المتكلمينِ والمخاطبينِ في اجتماع المثلينِ لفظًا ومعنًى.

المخاطبانِ؛ إذ يُستقبَح اجتماعُ المثلينِ لفظًا ومعنًى[1].

وأما تعاقب الضمائر فقد أوردتُ بعضًا من نماذج ما قبَّحه سيبويه- فيما سبق آنفًا- في أثناء الحديث في الرتبة، من ذلك تقبيحه إحلال الضمير المتصل الكاف في (أعطاهوك) بدلاً من الضمير المنفصل (إيّاك)، وكذا (الياء) في (أعطاهوني) بدلاً من (إيّاي)، ونحو ذلك[2].

ومما قُبِّحَ في تعاقب الضمائر، قولُ سيبويه: ((واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إيّاكَ، ورأيتُ اليوم إيّاهُ؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيّا، وهو الكاف التي في رأيتُك فيها، والهاء التي في رأيتُه اليوم، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم يَنقض معنى ما أرادوا لو تكلَّموا بإيّاك، استغنوا بهذا عن إيّاك وإيّاه))[3].

أشار سيبويه إلى قبح استعمال الضمير المنفصل إذا أمكن استعمال الضمير المتصل بدلاً منه، ويبدو من خلال نص سيبويه السابق أن استعمال الضمير المتصل من غير خلل في الكلام أَوْلى من استعمال الضمير المنفصل لأسبابٍ أهمها:

1- أن الضمير المتصل مُؤَدٍّ معناه في مثل هذا الموضع، فلا داعي للمنفصل؛ لأن

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 180- 182، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 112- 115.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 363- 365.

(3) المصدر السابق: 2/ 361.

الضمير المنفصل يكون وجوده أولى في ما لا يمكن استعمال الضمير المتصل في موضعه[1].

2- استعمال الكلام بحروفٍ أقلَّ، أَوْلى من استعماله بحروف أكثر؛ طلبًا للإيجاز والاختصار، والضمير المتصل أقلُّ حروفًا من الضمير المنفصل وأوجز. لذا كان استعماله في الأمثلة السابقة أولى من استعمال المنفصل لقلّة حروفه[2].

3- بيان أن العرب لم يستعملوا الضمائر اعتباطًا، بل جعلوا لكل نوع منها مواضعَ تُستعمَل فيها لا ينبغي أن يُستعمَل فيها غيرُها، فجعلوا للضمائر المتصلة مواضع وللمنفصلة مواضع أُخَرَ[3]. فإذا كان الموضعُ موضعَ المتصلِ لا يَعدلون إلى المنفصل؛ لأنهم لا يَعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحدٌ إلاّ لضرورةٍ[4].

ثالثًا: القبح في التوجيه الإعرابي لنيابة الضمائر:

يُقصَد بالنيابة بين الضمائر إحلالُ ضميرٍ محلَّ ضميرٍ آخرَ، بشرط اختلافهما من حيث الإعراب؛ أي لا تكون النيابة بين الضمائر إلاّ إذا اختلف

---

(1) ثمَّةَ مواضعُ يتعيَّن فيها انفصال الضمير. ينظر: المقاصد الشافية: 1/ 294- 296، والمطالع السعيدة: 133- 135.

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 192- 193، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 483، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 102.

(3) قال المبرد: ((اعلم أن كل موضع تقدر فيه على الضمير متصلاً، فالمنفصل لا يقع فيه... فإن كان موضعٌ لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل)). المقتضب: 1/ 261.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 31، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 102.

الضمير المستعمل عن الضمير المفترضِ وقوعُه في الموضع المعين على الأصالة من حيث الإعراب[1]، ومن هنا يتبيَّن لنا الفرقُ بين النيابة والتعاقب، فالتعاقب بين الضمائر- كما أشرتُ آنفًا- يتَّحد فيه الضميران- النائب والمنوب عنه- من حيث الإعراب والدلالة، ويختلفان من حيث الاتصال والانفصال. أما النيابة بين الضمائر، فإن الضميرينِ- النائب والمنوب عنه- يتحدان من حيث الدلالة، ويختلفان من حيث الإعراب؛ من ذلك نيابة الضمير (الكاف) في (لولاك) مناب الضمير (أنت)، و((الشائع الكثير أن يقال: لولا أنت))[2]؛ لأن (لولا) الامتناعية- عند جمهور النحاة- ترتفع بعدها الأسماء الظاهرة على الابتداء[3]، فإذا جاء بعدها ضميرٌ كان القياس أن يأتي ضميرَ رفعٍ منفصلاً[4]. جاء في الكتاب: ((هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهِرَ بعده الاسمُ، وذلك لولاك ولولاي، إذا أَضمرتَ الاسمَ فيه جُرَّ، وإذا أظهرتَ رُفِعَ. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ: لولا أنتَ، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[5]؛ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا. والدليل على ذلك

(1) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: 272.

(2) المفصل: 174، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 81.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 139- 140، والمقتضب: 3/ 76- 77، وشرح المفصل للخوارزمي: 2/ 170، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي: 1/ 329، ومغني اللبيب: 3/ 443- 444، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين: 156- 157.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 81.

(5) الآية (31) من سورة سبأ.

أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ، قال الشاعر يزيد بن الحكم:[1]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَـوَى   بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَـوِي

وهذا قول الخليل- رحمه الله- ويونس))[2].

يرى سيبويه- موافقًا الخليل ويونس- أن (لـولا) إذا دخـلَ عليهـا ضـميرٌ متصل صارت حرف جرٍّ، فالتغيير عنده تغييرٌ حادثٌ في (لـولا) نفسـها، ويبقـى الضمير المتصل على أصله في محل جـرٍّ. وكـذا الأمـر في (عسـى) يتغيَّـر عملُهـا الإعرابيُّ إذا اتصل بها الضميرُ (الكاف) أو (الياء)، فتُنزَّل منزلة (لعلَّ) في العمل الإعرابي، ويبقى الضمير بعدها على أصل وضعه في محل نصب اسم عسى حملاً على (لعلَّ)، وقد استدلَّ سيبويه بشاهدينِ شعريينِ: الأول قول رؤبة:[3]

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

والآخر قول عِمران بن حطّان:[4]

وَلِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إذا مـا   تُنـازِعُنِي: لَعَلِّـي أو عَسَـانِي

وفي الشاهد الثاني حجّةُ سيبويه بنصب الضـمير المتصـل بــ(عسـى)؛ لأن ((دخول النون على الياء في (عساني) دليل على أن الكـاف في (عسـاك) ضـميرُ

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 664، وخزانة الأدب: 5/ 336.

(2) الكتاب: 2/ 373- 374.

(3) ديوان رؤبة: 181، والكتاب: 2/ 375، وكتاب الشعر: 2/ 494، وخزانة الأدب: 5/ 362.

(4) الكتـاب: 2/ 375، وكتـاب الشـعر: 2/ 494، والخصـائص: 3/ 25، وخزانـة الأدب: 5/ 349.

نصبٍ لا جرٌّ؛ لأن النون والياء علامةُ المنصوب))[1].

إن النيابة في توجيه سيبويه تقع في (لولا) و (عسى)، إذ حَلَّتِ الأولى محلَّ حروف الجر، وأُنزِلَتِ الثانية منزلة (لعلَّ)، ولا قُبْحَ عند سيبويه في ذلك، إنما القبح والرداءة عنده في أبقاء (لولا) و(عسى) على أصلهما، وحَمْلِ الضمائر المتصلة بهما على الرفع، فتنوبُ هذه الضمائرُ عن ضمائرَ أُخَرَ في الموقع الإعرابي. قال سيبويه: ((وزعم ناسٌ أن الياء في لولايَ وعساني في موضع رفعٍ، جعلوا لولايَ موافقةً للجرِّ، و(ني) موافقةً للنصب، كما اتفق الجرُّ والنصبُ في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرتُ لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر البابَ وهو مطَّردٌ وأنت تجد له نظائر. وقد يُوجَّه الشيءُ على الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيرُه))[2].

مذهبُ الأخفش والكوفيين في الضمير المتصل بلولا ((أنه مرفوعُ الموضع؛ استُعير ضميرُ الجرِّ لضمير لرفع، كما عكسوا في (ما أنا كأنت) و(لا أنت كأنا)))[3]، والنيابة على هذا المذهب في المعمول (الضمير)، لا في العامل؛ إذ ناب الضمير المتصل الذي في محل جر- على هذا المذهب- مناب ضمير الرفع

---

(1) تحصيل عين الذهب: 375، وينظر: الكتاب: 2/ 375، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 83- 84، 86، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 666.

(2) الكتاب: 2/ 376.

(3) ارتشاف الضرب: 4/ 1757، وينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 85، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 83- 85، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 664- 665، والإنصاف: 2/ 687 (المسألة: 97)، وبدائع الفوائد: 3/ 376، وائتلاف النصرة: 65- 66.

المنفصل[1]، وقد اختلفت الترجيحات لهذين المذهبين، فمنهم من رجَّح مذهب سيبويه[2]، ومنهم من رجَّح مذهب الأخفش والكوفيين[3]، ولكلٌ مذهبٍ من هذين المذهبين وجهٌ في توجيهه الإعرابي، ولا يُفسِدُ اختلافُهما الاستعمالَ؛ فتقبيح سيبويه تقبيح في التوجيه الإعرابي، ويبقى الاستعمال فصيحًا؛ لأنه مَرْوِيٌّ من قبل الثقات[4].

وذهب الأخفش في (عسى) مذهبه في (لولا) في بقائها على أصلها، وتوجيه الضمير المتصل على التوجيه السابق نفسه، فهو يرى أن ((ضمير النصب؛ أعني الياء وأخواتها، وُضِعَ موضع المرفوع فهو نائب عنه، فالياء وأخواتها في موضع رفعٍ وهو اسم عسى))[5]. والخلاف في هذه المسألة مثلُ

---

(1) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 722، وظاهرة النيابة في العربية: 273.

(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 665، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 121- 122، ومغني اللبيب: 3/ 452، والأشباه والنظائر: 2/ 211، واعتراض النحويين للدليل العقلي: 240- 242.

(3) ينظر: الرماني النحوي: 292، 323- 324، والإنصاف: 2/ 689، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 189، وائتلاف النصرة: 65- 66، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: 168، والخلاف النحوي في ضوء دعوات التيسير: 195، وظاهرة النيابة في العربية: 274.

(4) ذهب المبرد إلى أن (لولاي) و(لولاك) يجري مجرى الغلط. ينظر: المقتضب: 3/ 73، والكامل: 3/ 1277- 1278، ولم يؤخذ بقوله لأن الثقات رووا ذلك. ينظر: الأصول في النحو: 2/ 124، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 82- 83، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 664، والمفصل: 174، والإنصاف: 2/ 690- 695.

(5) شرح التسهيل للمرادي: 333، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 86، والرماني النحوي: 293-294، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 666، وشرح المفصل لابن =

سابقه في (لولاك) و(لولاي)، فما قبَّحه سيبويه من جعل الضمير المتصل في محل رفع، رجَّحه غيرُ[1]؛ بيد أن الملاحظ في مذهبي سيبويه والأخفش ((أن مذهب سيبويه مبنيٌّ على الاستصحاب؛ لأنه معدول عن الأصل، والأصل في اسم (عسى) رفعٌ لا نصبٌ، وعلّة سيبويه في هذا العدول لحوق نون الوقاية بـ(عسى) في (عساني) مراعاةً للفظ والشكل[2]، كما عدَّ سيبويه حالة (عساني، وعساك) ونحوهما، من الأحوال النادرة من السماع، فشبَّهها بـ(لَدُنْ غُدْوَةً)[3]. أما مذهب الأخفش فهو مبني على القياس؛ إذ قاس (عساني، وعساك) ونحوهما على ما هو الأصل في اسم (عسى)، فعَدَّ الضمائرَ بعدها رفعًا؛ لأنه قد حمل الضمائر بعد (عسى) على الأسماء الظاهرة بعد (عسى) دون أن ينظر إلى شكل هذه الضمائر

= يعيش: 3/ 122، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 189- 193، وارتشاف الضرب: 3/ 1233.

(1) للمبرد وأبي علي الفارسي رأيٌ في هذه المسألة، هو أن الضمير المتصل بـ(عسى) في موضع نصبٍ خبرًا لعسى مقدَّمًا. ينظر: المقتضب: 3/ 71- 72، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 86، وكتاب الشعر: 2/ 494- 497، وارتشاف الضرب: 3/ 1233، وشرح التسهيل للمرادي: 332- 333، ومغني اللبيب: 2/ 426.

(2) لم يراعِ سيبويه اللفظ والشكل فقط، بل راعى المعنى أيضًا عندما أنزل (عسى) منزلة (لعل). يقول حسام النعيمي: ((من قواعدهم حمل النظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، و(عسى) و(لعل) معناهما واحد، فهما طمعٌ وإشفاقٌ... وهذا التشابه هو الذي سوَّغ لـ(عسى) أن يكون لها حالٌ تُحمَل فيه على نظيرها (لعل))). النواسخ في كتاب سيبويه: 186.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 375.

معتقدًا أنه من استعارة لفظٍ للفظٍ. إذًا فقد راعى الأخفش المعنى لا اللفظ في تعليله، واعتنى بموضع الألفاظ في التراكيب، وبعلاقة بعضها ببعض))[1].

رابعًا: القبح في ضمير الفصل:

يَرِدُ في كلام العرب ضميرٌ واقعٌ بين جزأي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2]، أو الجملة الاسمية الداخلةِ عليها النواسخُ، مثل (كان) وأخواتها، نحو قوله سبحانه: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، و(إنَّ) وأخواتها، نحو قوله جلَّ في علاه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[4]، و(ظنَّ) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[5]. ولا يكون هذا الضمير إلاّ من ضمائر الرفع المنفصلة، ويُسمِّيه البصريون (الفصل)، ويُطلِق عليه الكوفيون (العماد)[6]، وبعض الكوفيين سمَّاه (دعامة)[7]. وقيل

---

(1) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه: 447.

(2) الآية (5) من سورة البقرة.

(3) الآية (117) من سورة المائدة.

(4) الآية (118) من سورة التوبة.

(5) الآية (20) من سورة المزمل.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 125، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 117، والإنصاف: 2/ 706 (المسألة: 100)، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 386، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 106- 114، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 63، والمقاصد الشافية: 2/ 357، وائتلاف النصرة: 67، والمطالع السعيدة: 141- 142، والكليات: 571.

(7) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 2/ 287، وشرح التسهيل للمرادي: 172.

سُمِّيَ فصلاً؛ لأنه ((فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع))[1]؛ أي إن ضمير الفصل ((فَصَلَ الاسمَ الأول عمّا بعده وآذنَ بتمامه وإنْ لم يبقَ منه بقيةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ إلاّ الخبر لا غيرَ))[2]. وقيل سُمِّيَ عمادًا؛ لأنه ((عَمَّدَ الاسمَ الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده))[3]، وقيل ((لكونه حافظًا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط))[4]، وقيل لأنه ((يُعتمَد عليه في الفائدة، إذ به يتبيَّن أن الثاني خبرٌ لا تابعٌ))[5]. أما سبب تسميته (دعامة)؛ فلأنه ((يُدعَم به الكلامُ؛ أي يُقوَّى ويُثبَّت ويُؤكَّد))[6]، وسمّاه المدنيّون (صفة) ويقصدون به التوكيد[7].

واشترط جمهور النحاة وقوعَ ضمير الفصل بين معرفتين، أو بين معرفة ونكرةٍ تُقارِبُ المعرفةَ[8]، وأجاز بعض الكوفيين الفصلَ بين نكرتينِ، أو بين

---

(1) شرح التسهيل للمرادي: 172، وينظر: المطالع السعيدة: 141.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 110، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 116.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 110.

(4) شرح الرضي على الكافية: 3/ 202.

(5) شرح التسهيل للمرادي: 172، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 63، والمطالع السعيدة: 142.

(6) التذييل والتكميل: 2/ 287.

(7) ينظر: المصدر نفسه.

(8) ينظر: الكتاب: 2/ 392، 396، والمقتضب: 4/ 103، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 178، والأصول في النحو: 2/ 125، والتعليقة: 2/ 104- 105، وكتاب الشعر: 1/ 215، =

معرفة ونكرة غير مشبّهةٍ بالمعرفة؛ من هؤلاء الفراء وهشام[1]، وتبعهما بعض النحاة[2].

وقد قبَّح سيبويه مجيءَ ضمير الفصل بين نكرتينِ أو بين معرفة ونكرة غير مضارعة للمعرفة، قائلاً: ((واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدًا وعَمْرًا، نحو خيرٍ منك ومِثْلِك، وأفضلَ منك وشرٌّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلاّ معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقًا، كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام))[3]. وقال أيضًا: ((باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يَكُنَّ بمنزلة اسمٍ مبتدأ. وذلك قولك: ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما أخالُ رجلاً هو أكرمُ منك. لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلاً لنكرة، وكما أنّ كلَّهم وأجمعينَ لا يُكرَّرانِ على نكرة؛

= والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 676، والنكت في القرآن: 1/ 236، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 83، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 806، وشرح المفصل للخوارزمي: 2/ 164، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 111- 112، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 63، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 206، والكليات: 571.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 113، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 178، وارتشاف الضرب: 2/ 952- 956، ومغني اللبيب: 5/ 559.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 2/ 287- 294، وشرح التسهيل للمرادي: 173.

(3) الكتاب: 2/ 392.

فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تَصِرْ فصلاً إلاّ لمعرفة كما لم تكن وصفًا ولا بدلاً إلاّ لمعرفة))[1].

وأشار سيبويه إلى أن أهل المدينة يجعلون (هو) فصلاً بين نكرتين أو بين معرفة ونكرة غير مشبَّهة بالمعرفة، ونقل عن يونس تلحينَ أبي عمرو بن العلاء قراءةَ من قرأ بنصب (أطهر)[2] في قوله سبحانه: ﴿ هَٰؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[3]. ونبَّه سيبويه على أن الخليل يُنكِر أن تُجعَل (هو) فصلاً في مثل هذا الموضع[4].

إن تقبيح سيبويه وقوعَ ضميرِ الفصل بين نكرتين أو بين معرفة ونكرة غير مشبّهة بالمعرفة، مبنيٌّ على النظر إلى وظيفة ضمير الفصل في التركيب الجمليِّ، وهي الفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر[5]، والتأكيد على أن ما بعده خبرٌ لما قبله، لا تابعٌ له، فإذا ((قلت: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيدٍ، فإذا جئت بهو أعلمتَ أنها متضمنةٌ للخبر))[6]، فجيء بضمير الفصل لإزالة اللبس بين النعت والخبر؛ لأن الخبر وصفٌ في المعنى، فإذا كان معرفةً نحو: (محمدٌ القائمُ) طابقَ ما قبله فاحتمل النعت، فإذا توسطهما

---

(1) الكتاب: 2/ 395- 396.

(2) هذه قراءة شاذة. ينظر: مختصر شواذ القراءات: 65، والمحتسب: 1/ 325.

(3) الآية (78) من سورة هود.

(4) ينظر: الكتاب: 2/ 396- 397.

(5) ينظر: المصدر السابق: 2/ 390، 392.

(6) المصدر السابق: 2/ 388.

ضميرُ الفصل، تبيَّن أن ما بعده خبرٌ لما قبله وأن الكلام قد تمَّ، وأن ما بعده لا يحتمل أن يكون نعتًا لما قبله؛ لأن الفصل بين النعت والمنعوت قبيحٌ[1].

وفي تقديري أن تقبيح سيبويه وقوع ضمير الفصل بين نكرتين أو بين معرفة ونكرة غير مشبَّهة بالمعرفة، راجعٌ للأمرين الآتيين:

الأول: أن ضمير الفصل نوعٌ من أنواع المعارف، ووظيفته الدلالية توكيد أن ما بعده خبرٌ لما قبله؛ فوجب أن يكون ما قبله معرفةً ليتطابقَ معه شكلاً من حيث التعريف، ودلالةً من حيث إن النكرة لا تؤكَّد، مِثْلُه في ذلك مِثْلُ ألفاظ التوكيد التي لا تُؤكِّد إلاّ المعرفة، ولكنه توكيدٌ بمعناه اللغوي العام، لا بمفهومه الاصطلاحي الذي هو نوع من أنواع التوابع، والفرق بينهما؛ أي بين ضمير الفصل والتوكيد الاصطلاحي، أن ضمير الفصل مُلْغَى الإعرابِ مُؤكِّدٌ لخبريّة ما بعده، والتوكيد الاصطلاحي بشقَّيْه اللفظيِّ والمعنويِّ مؤكِّدٌ لما قبله تابعٌ له في الإعراب[2]، ويُفرَّق بينهما أيضًا بمجيء الظاهر والمضمر قبل ضمير الفصل على السواء، وبجواز دخول لام التأكيد عليه، فإذا قلت: (ظننتُ زيدًا هو الناجحَ، وظننتُه لهو المتفوِّقَ) استحالت التبعية هنا؛ لأن التوكيد الاصطلاحي لا يكون المضمرُ فيه توكيدًا للظاهر، ويمتنع دخول اللام عليه[3]؛ فوجب أن يكون الضميرُ في المثالينِ السابقين ضميرَ فصلٍ لا غيرَ. ((ووجب أن يكون ما

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 111.

(2) ينظر: ضميرا الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانية: 53، والدلالة والتقعيد النحوي: 326.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 387- 391، والأشباه والنظائر: 4/ 22- 23، والدلالة والتقعيد النحوي: 322- 323.

بعده معرفةً أيضًا؛ لأنه لا يكون ما بعده إلاّ ما يجوز أن يكون نعتًا لما قبلـه[1]، ونعتُ المعرفةِ معرفةٌ؛ فلذلك وجب أن يكون بين معرفتينِ))[2].

الآخر: أن الذي ثبت في السماع الفصيح هو وقوع الفصل بين معرفتين، أو بـين معرفة ونكـرة مضـارعة للمعرفـة، فوجـب الاقتصـار علـى السـماع[3]. أمّـا استدلال المجيزينَ الفصلَ بـين نكـرتين أو بـين معرفـة ونكـرة غـير مضـارعة للمعرفة، بقوله تعـالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[4]، فهـو اسـتدلالٌ ضعيفٌ؛ إذ جعلـوا (أربـى) في موضـع نصـبٍ خـبر (تكـون). قـال الفـراء: ((وموضع (أربى) [5] نَصْبٌ. وإن شئت رفعتَ؛ كما تقـول: مـا أظـنُّ رجـلاً يكون هو أفضلَ منك وأفضلُ منك، النصب على العماد[6]، والرفع علـى أن تجعل (هو) اسمًا. ومثله قوله ﷻ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[7] نصب، ولو كان رفعًا كان صوابًا))[8].

والذي يُرجِّح ضَعْفَ استدلالهم بهذه الآية ثلاثةُ أمورٍ:

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 388.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 111.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 206.

(4) الآية (92) من سورة النحل.

(5) جاء في النص المحقّق (أدنى)، ولعله خطأ مطبعي.

(6) ينظر: معاني القرآن للكسائي: 180، وإعراب القرآن: 2/ 407.

(7) الآية (20) من سورة المزمل.

(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 113.

الأول: أن (أربى) يُحتمَل فيها الرفع، وقد نصَّ على ذلك الفراءُ نفسُه في نصِّه السابق، وفي رفعها إعرابانِ للجملة؛ الأول: أن الفعل (تكون) تامٌّ، وفاعله (أمّة)، وجملة (هي أربى) في موضع رفع على الصفة لـ(أمّة)[1]، والآخر: إعراب (تكون) فعلاً ناقصًا، اسمُه (أمّة)، وجملة (هي أربى) في موضع نصب خبره[2]؛ وفي جواز تعدُّد أوجه الإعراب ضعفٌ لاستدلالهم.

الثاني: أن قياس (أربى) على (خير) في آية المزمل قياسٌ بعيدٌ؛ لأن الضمير (هي) في آية النحل سُبِقَ بنكرةٍ غير مشبَّهةٍ بالمعرفة، أما الضمير (هو) في آية المزمل فقد سُبِقَ بمعرفة، وهو (الهاء) في (تجدوه)[3]، فضلاً عن ذلك تعدُّدُ الإعراب في آية النحل، وتوحُّدُه في آية المزمل على إعراب الضمير المنفصل (هو) ضميرَ فصلٍ حَسْبُ؛ مما يجعل قياس (أربى) على (خير) ضعيفًا.

الثالث: غموض حركة الإعراب في لفظة (أربى) يُسهِم في ضعف الاستدلال؛ إذ إن الإعراب فيها مقدَّرٌ، وإذا قُدِّرَ الإعراب في لفظة (أربى)، فلا يمكن الجزم بنصبها خبرًا فُصِلَ بينها وبين اسم كان بالضمير (هي)؛ لاحتمالِ وجوهٍ إعرابيّةٍ أُخَرَ. وما لم يُجزَم به إعرابًا يَضْعُف جَعْلُه شاهدًا تُبنَى عليه قاعدةٌ نحويةٌ.

---

(1) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: 2/ 29، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 83.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 805- 806.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 178.

أما قراءة من قرأ بنصب (أطهر)[1] في قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2] التي ألمح سيبويه إلى ضعفها، فيمكن تفصيلُ القولِ فيها من خلال الآتي:

1- أن الضمير (هنّ) وقع بين معرفة (بناتي) ونكرة مضارعة للمعرفة (أطهر)، ولعلَّ سيبويه- رحمه الله- وَهِمَ حين استدلَّ بها في أثناء الحديث في ضعف وقوع الفصل بين نكرتين، أو لعلَّه أراد أن يُلْمِح إلى قبْح الفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن من قرأ بنصب (أطهر) جعل ((الفصل بين الحال وما قبلها، ولا يكون انفصالٌ إلاّ بين شيئينِ لا يُستغنى عنهما، وجملةُ ذلك ما كان بمنزلة المبتدأ والخبر))[3].

2- أنّ نصْب (أطهر) له توجيهٌ إعرابيٌّ آخرُ يُبعِد (هنّ) من الفصل؛ إذ يُعرَب (هؤلاء) مبتدأً، و(بناتي) مبتدأً ثانيًا، و(هنَّ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، و(أطهر) منصوبًا على الحال، وصاحب الحال (هنَّ) أو (بناتي)، والعامل في الحال معنى الإشارة، كقولك: هذا زيدٌ هو ذاهبًا[4].

---

(1) تقدَّم تخريج هذه القراءة.

(2) الآية (78) من سورة هود.

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 677، وينظر: المقتضب: 4/ 104- 106، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 55- 56، وإعراب القرآن: 2/ 296، وضميرا الشأن والفصل: 57، والقراءات القرآنية في كتب التفسير حتى القرن السادس الهجري بين النقد والتوجيه النحوي: 73.

(4) ينظر: المحتسب: 1/ 326، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 25، وأضاف العكبريُّ =

3- أن الفصل بين الحال وصاحبها في مثل هذا المقام جائزٌ عند بعضهم[1]؛ ذلك أنه إذا قُدِّرَ حَذْفُ (هنّ) من التركيب، ونصب (أطهر)، فقيل: (هؤلاءِ بناتي أطهرَ لكم)، أعربتْ (أطهر) على الحالية[2]. والذي سوَّغ جواز الفصل بين الحال وصاحبها أن الحال تقوم مقام الخبر، وتؤدِّي معناه؛ لأنها في حقيقتها خبرٌ يَثْبُتُ بها المعنى لصاحبها كما يَثْبُتُ المعنى بخبر المبتدأ للمبتدأ[3].

=

توجيهًا آخرَ يُبعِد (هنّ) من الفصل؛ إذ عَدَّ (هنّ) مبتدأ، و(لكم) خبره، و(أطهر) حالاً، والعامل فيه ما في (هنّ) من معنى التوكيد بتكرير المعنى. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 709.

(1) ينظر: معاني القرآن للكسائي: 164، وإعراب القرآن: 2/ 296، ومغني اللبيب: 5/ 557-558، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 121، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: 152، وضميرا الشأن والفصل: 57.

(2) ينظر: القراءات القرآنية في كتب التفسير حتى القرن السادس الهجري بين النقد والتوجيه النحوي: 79.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 212- 213، والقراءات القرآنية في كتب التفسير حتى القرن السادس الهجري بين النقد والتوجيه النحوي: 79.

المبحث الثالث

القبح في باب الأسماء الموصولة

يُعرَّف الاسمُ الموصول بأنه اسمٌ غامضٌ مُبْهَمٌ ناقصٌ مفتقرٌ إلى كلام بعده يُزيل إبهامَه، ويُعيِّن مدلولَه، ويُتمِّم فائدتَه، ويُوضِّح المرادَ منه[1]. وقد نصَّ على إبهامه غيرُ واحدٍ من النحاة[2]؛ بيد أن صفة الإبهام الموجودة فيه، ليست خَصِيْصَةَ تفرَّد بها عن غيره، بل هي- أي الإبهام- ظاهرةٌ ملازمةٌ بعضَ المفردات وبعض التراكيب[3]. ومن المفيد أن أشير في هذا المقام إلى معنى الإبهام في المفردات، وأخصُّ المفردات من دون التراكيب؛ لأن الاسم الموصول يدخل في دائرتها. فالإبهام المفرد يُقصَد به ((درجة معينة من الغموض وعدم التحديد، توجد في بعض الألفاظ المفردة التي قد تُوصَف بالتعريف أو التنكير، بحيث تحتاج مع هذه الدرجة إلى ضَمِيْمةٍ أو قرينةٍ لفظيةٍ غالبًا تُزيل غموضَها الذي يَظهر

---

(1) ينظر: أسرار العربية: 379، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 138، وشرح كتاب الحدود في النحو: 153، ومعجم علوم العربية: 454.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 411، 487- 489، والمقتضب: 2/ 287- 290 + 3/ 197، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 249- 250، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 139، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 116، وبدائع الفوائد: 1/ 102- 103، والإبهام والمبهمات في النحو العربي: 51، والشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى: 157.

(3) ينظر أمثلة مفصَّلة للإبهام في المفردات والتراكيب، في كتاب: الإبهام والمبهمات في النحو العربي.

بالمقارنة[1] بين الصورة المجردة لهذه الألفاظ واستعمالها. ومثل هذا الإبهام موجود في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وكثيرٍ من الظروف... وما شابه ذلك))[2].

ولأن الإبهام والغموض مُتلبِّسٌ بالاسم الموصول، كان لا بدَّ من وجود شيء يُزيل إبهامَه ويُجلِي غموضَه، فاستعمل العربُ جملةً خبريّةً أو ما في معناها تأتي بعد الاسم الموصول، فتتصل به، وتكون تفسيرًا له ومزيلةً لإبهامه[3]، وتُسمَّى هذه الجملة عند أكثر النحويين ((صلةً، ويُسمِّيها سيبويه حشوًا؛ فالصلة مصدرٌ كالوَصْل من قولك: وَصَلْتُ الشيءَ وَصْلاً وصِلَةً، والمراد أن الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسمية سيبويه لها حشوًا فمن معنى الزيادة؛ أي إنها ليست أصلاً، وإنما هي زيادة يُتمَّم بها الاسمُ ويُوضَّح بها معناه، ومنه فلانٌ مِنْ حَشْوِ بني فلانٍ؛ أي مِنْ أتباعهم وليس من صميمهم))[4].

وثمَّةَ نوعٌ من العلاقة بين الصلة والموصول، أشبه ما تكون بعلاقة الصفة بالموصوف، فالصلة ((تُخصِّص الموصول، كما تخصِّص الصفةُ الموصوفَ... ومما يدلُّك على أن الصلة توضِّح الموصول، كما تُخصِّص الصفةُ الموصوفَ أنه يرجع منها ذِكْرٌ إلى الموصول، كما يرجع من الصفة إلى الموصوف، في أكثر الأمر))[5]. غير أن الموصول أكثر حاجةً إلى الصلة من الموصوف إلى الصفة؛ ((لأن الصفة

(1) الأفصح أن يقال: (بالموازنة) أو (بالمقابلة).

(2) الشكل والدلالة: 156.

(3) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1094.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 151.

(5) كتاب الشعر: 2/ 417.

تزيد الموصوف بيانًا بتخصيصه أو توضيحه. أما الصلة فإنها تُحـدِّد الموصـول إذ هو قبلها مبهمٌ، فإذا ذُكِرَتْ تَحدَّدت معالمُـه. ومـن ثـمَّ كـان ذِكْرُهـا ضـروريًّا في التركيب اللغوي الذي يَلجأ فيه المتكلم إلى استخدام الموصولات الاسمية لسببٍ أو لآخر))[1].

وعلى هذا يمكن القول إن ((الموصول والصلة بمنزلة الشيء الواحـد))[2]؛ إذ إن الصلة محلُّها من الموصول ((محلّ الجزء مـن الكلمـة والحـرف مـن اللفـظ، كالراء من (جعفر)، واللام من (سفرجل)، فلما كنتَ لو فرَّقتَ بين العين والفـاء من (جعفر) بكلمة أخرى، أو بين الراء وبين الجيم من (سفرجل) بكلمة أخرى، كنتَ قد أخللتَ بدلالة الاسم وأفسـدته، ولَزِمَـكَ لـذلك ألاّ تُفـرِّق بـين بعـض حروفه وبعضٍ بما ليس منه، فلذلك لو فرَّقتَ بين الصلة والموصول بكلمة ليست من الصلة أبطلتَ دلالتها، وأحَلْتَ فائدتَها))[3]. وكذا إذا خلا الموصول من صلةٍ من غير قرينةٍ دالّةٍ على ذلك، عُدَّ ناقصًا؛ لأن الاسـم الموصـول لا يكـون اسمًـا تامًّا إلاّ إذا وُصِلَ بكلامٍ تامٍّ بعده، ((فإذا قلتَ: جاءني الرجلُ الذي قام، فالـذي وما بعده في موضع صفة الرجل؛ بمعنى القائم، وإذا قلت: جاءني مَنْ قام، فمَـنْ وما بعدها في موضع اسمٍ معروفٍ غيرِ صفةٍ، فمنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرفٍ من الكلمة من حيث كان لا يُفهَم معنـاه إلاّ بضـمٍّ مـا بعـده إليه، فصار لذلك من مقدّماته؛ ولذلك كان الموصول مبنيًّا، فالموصول وحدَه اسمٌ

---

(1) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: 333.

(2) الفصول في العربية: 109.

(3) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: 57.

ناقصٌ؛ أي ناقصُ الدلالةِ، فإذا جئت بالصلة قيل موصولٌ حينئذٍ))[1]؛ أي إذا تمَّت الصلة ((أقمتَها مع الموصول مقامَ اسمٍ مفردٍ))[2].

ولا بدَّ في جملة الموصول من ضميرٍ يُسمَّى العائد أو الراجع يربط الصلة بالموصول، ويعود منها إليه، ويُؤْذِنُ بتعلُّقها بالموصول؛ لأن جملة الصلة تُعدُّ كلامًا تامًّا قائمًا بنفسه، فإذا جيء بالضمير العائد إلى الموصول والرابط بين الصلة والموصول آذنَ هذا الضميرُ بتعلُّق الصلة بالموصول. وشَرْطُ هذا الضمير أن يكون مطابقًا ((للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: جاءني الذي قام أبوه، والتي قامت أمُّه، واللذانِ قاما، وما أشبه ذلك))[3].

ولأهمِّيَّةِ هذا الضمير نبَّهَ سيبويهِ على قبْح حذفه إذا كان يُمثِّل صَدْرَ الجملة الاسمية الواقعةِ صلةً؛ أي إذا كان مبتدأً. جاء في الكتاب: ((واعلم أنه يَقْبُح أن تقول: هذا مَنْ منطلقٌ، إذا جعلت المنطلق حشوًا[4] أو وصفًا، فإن أطلتَ الكلامَ فقلت: مَنْ خيرٌ منك، حَسُنَ في الوصف والحشو))[5]. ونحو ذلك قوله: ((لو قلت: مررتُ بمَنْ فاضلٌ أو الذي صالحٌ، كان قبيحًا))[6].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 150.

(2) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: 61.

(3) شرح المكودي على ألفية ابن مالك: 1/ 152.

(4) أشرتُ فيما مضى، في سياق هذه المسألة، إلى أن سيبويه يسمِّي الصلة حشوًا.

(5) الكتاب: 2/ 108.

(6) المصدر السابق: 1/ 409.

وفي سياق حديثه في (أيّ) الموصولة قال: ((هذا بابُ مجرى أيٍّ مضافًا على القياس، وذلك قولك: اضربْ أيَّهم هو أفضلُ، واضربْ أيَّهم كان أفضلَ، واضربْ أيَّهم أبوه زيدٌ. جرى ذا على القياس؛ لأن (الذي) يَحسُن هاهنا. ولو قلت: اضربْ أيُّهم عاقلٌ، رفعتَ؛ لأن الذي عاقلٌ قبيحةٌ. فإذا أدخلتَ (هو) نصبتَ؛ لأن الذي هو عاقلٌ حَسَنٌ. ألا ترى أنك لو قلتَ: هذا الذي هو عاقلٌ، كان حسنًا. وزعم الخليل- رحمه الله- أنه سمع عربيًّا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا. وهذه قليلة، ومن تكلَّم بهذا فقياسُه اضربْ أيُّهم قائلٌ لك شيئًا. قلتُ: أَفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا. فقلتُ: فما بالُ المسألةِ الأولى[1]؟ فقال: لأنه إذا طال الكلامُ فهو أمثلُ قليلاً، وكأنَّ طولَه عوضٌ مِنْ تركِ (هو). وقَلَّ مَنْ يتكلَّم بذلك))[2].

قبلَ أن أُعلِّلَ سببَ تقبيحِ سيبويه حَذْفَ العائد إلى الموصول إذا كان مبتدأً، أُنبِّهُ على أمرينِ، هما:

الأول: إذا كان العائدُ إلى الموصولِ الواقعُ مبتدأً في صلة (أيّ)، جاز حذفُه على كلِّ حالٍ[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ

---

(1) يقصد بالمسألة الأولى: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا.

(2) الكتاب: 2/ 403- 404.

(3) ينظر: المصدر السابق: 2/ 400، 403، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 277، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 131، والتوطئة: 174، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 184، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 207، وشرح التسهيل للمرادي: 203، وبدائع الفوائد: 1/ 119- 121، والمقاصد الشافية: 1/ 516- 524، ورسالة أيّ المشدّدة: 44، 48.

﴿ عِتِيًّا ﴾[1]؛ تقديره: أيُّهم هو أشدُّ[2].

الآخر: إذا كان العائدُ الواقعُ مبتدأً في صلة غير (أيّ)، وتوافرت فيه شروطُ الحذف[3]، جاز حذفُه مطلقًا عند الكوفيين، سواء طالت الصلة أم لم تَطُلْ[4]، وتابعهم في ذلك بعضُ النحاة، غير أنهم جعلوا ذلك قليلاً إذا لم تَطُلِ الصلةُ[5]. ولم يَجُزْ حذفُه عند البصريين إلاّ بشرط استطالة الصلة، نحو قوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[6]؛ تقديره: ((وهو الذي هو

---

(1) الآية (69) من سورة مريم.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 184.

(3) الشروط الواجب توافرها في العائد المرفوع لجواز حذفه: أن يكون مبتدأً ليس خبره جملة اسمية ولا فعلية، ولا ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنه لو حُذِفَ العائدُ وكان خبرُه أحدَ هذه الأشياء لم يُدْرَ أحُذِفَ شيءٌ أم لا؛ لأن الباقي بعد حذف العائد المبتدأ صالحٌ لأن يكون صلةً تامّةً. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 207- 208، وشرح التسهيل للمرادي: 203، والمقاصد الشافية: 1/ 524.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 22، 365، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 207، وارتشاف الضرب: 2/ 1017، وشرح التسهيل للمرادي: 203، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 153.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 66، 350، وارتشاف الضرب: 2/ 1017، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 232، وشرح ابن عقيل: 1/ 165، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: 1/ 158.

(6) الآية (84) من سورة الزخرف.

في السماء إلهٌ وهو في الأرض إلهٌ))[1]، وكذا قول العرب: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا، فإنْ عُدِمَتِ الاستطالةُ في الصلة فهو قبيحٌ ضعيفٌ، وما جاء منه مسموعًا يُحمَل على القلَّة والندرة[2].

وقد استدلَّ المجيزونَ حَذْفَ العائدِ المبتدأ مطلقًا، طالت الصلة أم لم تَطُلْ، بما يأتي:

1- قراءة رفع (بعوضة)[3] في قول الله- تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[4]، ويكون تقدير قراءة الرفع: مثلاً ما هو بعوضةٌ؛ أي الذي هو بعوضةٌ، على حذف العائد إلى الموصول[5].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 207، وينظر: شرح التسهيل للمرادي: 203، والمقاصد الشافية: 1/ 522.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 107- 108، 400، 403- 404، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 277، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 33 + 7/ 35، والمحتسب: 1/ 234- 235، وسر صناعة الإعراب: 1/ 381- 383، والإنصاف: 1/ 392- 393، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 152- 153، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 184- 185، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 207، وشرح التسهيل للمرادي: 203، والمقاصد الشافية: 1/ 516- 524.

(3) هذه قراءة شاذة رواها أبو عبيدة عن رؤبة بن العجاج. ينظر: مختصر شواذ القراءات: 12، والمحتسب: 1/ 64، وقد رويت هذه القراءة أيضًا عن الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة. ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 111، والجامع لأحكام القرآن: 1/ 260، والمقاصد الشافية: 1/ 519.

(4) الآية (26) من سورة البقرة.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 22، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 98، والنكت في القرآن: =

2- قراءة رفع (أحسن)[1] في قول الله- سبحانه-: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[2]، ورفع (أحسن) على تقدير: الذي هو أحسنُ[3].

3- قراءة (لِمَا) بكسر اللام وتخفيف الميم[4]، في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[5]، وتقدير كسر اللام وتخفيف الميم: لِمَا هـو متـاعُ الحيـاةِ الدنيا؛ أي للذي هو متاعُ الحياةِ الدنيا[6].

4- قول الشاعر: [7]

=

1/ 110، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 66، والتوطئة: 174، وشـرح الجمـل لابـن عصفور: 1/ 185.

(1) هذه قراءة شاذة، ممن قرأ بها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. ينظر: الكتاب: 2/ 108، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 365، والمحتسب: 1/ 234، والبحر المحيط: 4/ 256، وقد أشار الطبري إلى أن قراءة الرفع لها وجهٌ صحيحٌ في العربية، مع إنكاره لها؛ لخلافها ما عليه الحجة مجمعةٌ من قراءة الأمصار. ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 8/ 91.

(2) الآية (154) من سورة الأنعام.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 365، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 247، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 185، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 141، والمقاصد الشافية: 1/ 519.

(4) هذه قراءة شاذة، قرأ بها أبو رجاء. ينظر: المحتسب: 2/ 255، والمحرر الوجيز: 5/ 54، والمقاصد الشافية: 1/ 519.

(5) الآية (35) من سورة الزخرف.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 54، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 354، والجامع لأحكام القرآن: 16/ 85- 86، والمقاصد الشافية: 1/ 519، وفتح القدير: 4/ 692.

(7) البيت منسوب إلى عدي بن زيد في: الأغاني: 2/ 139، وخزانة الأدب: 3/ 353 +
=

لَـمْ أَرَ مِثْـلَ الفِتْيَـانِ فِي غَـبْنِ الـ   أَيَّـامِ يَنْسَـوْنَ مَـا عَوَاقِبُهـا

أي ينسون الذي هو عواقبُها.

5- قول الشاعر:[1]

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَـفَهٌ   وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيْلِ المَجْدِ والكَـرَمِ

أي بالذي هو سَفَهٌ.

6- مسألة (ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومانِ): ذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع بعد (مذ، أو منذ) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية صلة للاسم الموصول (ذو) في لغة طيِّئ، وقد رُكِّبَ مع (مِنْ)، فإذا قلت: ما رأيتُه مُذْ أو منذُ يومانِ، فالتقدير: ما رأيته مِن الذي هو يومانِ، وعلى هذا التقدير حُذِفَ من جملة الصلة الضميرُ العائدُ إلى الموصول الواقعُ مبتدأً[2].

7- مسألة رفع الاسم الواقع بعد (لا سيما) في قولهم: لا سيما زيدٌ، وقد استدل بذلك ابن عقيل، قائلاً: ((وقد جوَّزوا في (لا سيما زيدٌ)، إذا رُفِعَ (زيد)، أن تكون (ما) موصولةً، و(زيد) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا سيَّ الذي هو

= 6/ 157. ومن غير نسبة في: المحتسب: 1/ 64 + 2/ 235، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 152.

(1) البيت مجهول القائل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 208، وأوضح المسالك: 1/ 233، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: 1/ 158، والدرر اللوامع على همع الهوامع: 1/ 300.

(2) ينظر: الإنصاف: 1/ 382- 391 (المسألة: 56)، في أثناء الحديث في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ.

زيدٌ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ، وهو قولك هـو، وجوبًـا؛ فهـذا موضـعٌ حُذِفَ فيه صدر الصلة مع غير (أيّ) وجوبًا، ولم تَطُـل الصـلة، وهـو مقـيسٌ وليس بشاذٍّ))[1].

وما استدلَّ به ابنُ عقيل، ألمحَ إليه سيبويهِ قَبْلُ. جاء في الكتاب: ((وسألتُ الخليل- رحمه الله- عن قول العرب: ولا سيما زيدٍ، فزعم أنه مثـل قولـك: ولا مِثْلَ زيدٍ، وما لغوٌ. وقال: ولا سيما زيدٌ، كقولهم: دَعْ ما زيدٌ، وكقوله: {مثلاً مـا بعوضةٌ}[2])) [3].

إن ما قبّحه سيبويه من حذف العائدِ إلى الموصـول، الواقـعِ مبتـدأً في غـير صلة (أيّ)، من غير استطالة الصلة، يظهر من خلاله اعتناء سـيبويه بـأن يكـون المعنى المقصود من الكلام تامًّا وواضـحًا بيِّنًـا، لا سـيما في المواضـع المفتقـرة إلى الإيضاح مثل صلة الموصول، فإطالة الكلام والإطناب فيه يكون حسـنًا في مثـل هذه المواضع، وذلك نحو قولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لـك شـيئًا، فطـول الصـلة في هذه العبارة صيَّرها أحسنَ من قولهم: ما أنـا بالـذي قائـلٌ، وقَبُحَـت (قائـل) في العبارة الأخيرة لحذف الضـمير المبتـدأ العائـد إلى الموصـول مـع عـدم اسـتطالة الصلة؛ مما أوجد ضعفًا في تأدية المعنى كاملاً في جملة الصلة، فاختـلَّ دور الصـلة لذلك؛ لأنها إنما يُـؤتَى بهـا لتوضـيح معنـى الاسـم الموصـول وإزالـة غموضـه وإبهامه. وهذا الخلل والضعف في تأدية المعنى كاملاً في جملة الصلة المحذوف منها

---

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 166.

(2) هذه قراءة شاذة مرَّ تخريجُها.

(3) الكتاب: 2/ 286.

مبتدؤها العائدُ إلى الموصول، نبَّه عليه ابن جني، قائلاً: ((وحذْف المبتدأ وإن كـان شائعًا في مواضع كثيرة من كلامهم، فإنه إذا نُقِلَ عن أول الكلام قَبُحَ حذفُه، ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ {تمامًا على الـذي أحسـنُ}[1]. قـالوا: وقُبْحـه أنـه أراد: على الذي هو أحسنُ، فحـذف المبتـدأ في موضـع الإيضـاح والبيـان؛ لأن الصلة لذلك وقعت، وإذا كان ذلك موضع إكثارٍ وإيضاحٍ فغيرُ لائقٍ بـه الحـذفُ والاختصار))[2].

ومع ما في هذا التعليل من إبرازٍ لتفسير موقف سيبويه مـن تقبـيح حـذْفِ العائد الواقعِ مبتدأً في جملة الصلة المعدومِ فيها الاستطالةُ، أرى أنّ ما ذهب إليـه سيبويه مرجوحٌ بقول المجيزينَ حذْفَ العائدِ المرفوعِ المبتدأ في غير صلة (أيّ) كثيرًا إذا طالت الصلة، وقليلاً إذا عُدِمَتِ استطالةُ الصـلةِ، وهـو قـولُ بعـضِ النحـاةِ المشارُ إليه آنفًا.

والذي دعاني لترجيح قولهم هـذا ورودُ بعـضِ الشـواهد الفصـيحة الـتي حُذِفَ فيها العائدُ المرفوع المبتدأ في غير صلة (أيّ)، على الرغم من عدم استطالة الصلة. والعملُ بهذه الأمثلة والاعتداد بهـا أولى مـن إهمالهـا. ولّمـا كانـت هـذه الأمثلة قليلةً موازنةً بكثرة الأمثلة التي طالت فيها الصـلةُ وحُـذِفَ منهـا العائـدُ، كان قولُهم أرجحَ، وهو في تقديري أولى من تقبيح سيبويه ما جاء على مثالِها.

---

(1) هذه قراءة شاذة مرَّ تخريجُها.

(2) سرّ صناعة الإعراب: 1/ 381، وينظر: الإغفال: 2/ 410.

الفصل الثالث

القبح في الجملة الفعلية

الفصل الثالث

القبح في الجملة الفعلية

المبحث الأول: القبح في إعراب الفعل المضارع

المبحث الثاني: القبح في باب التنازع

المبحث الثالث: القبح في إضمار الفعل ونفيه

المبحث الرابع: القبح في باب اسم الفعل

المبحث الأول

القبح في إعراب الفعل المضارع

الفعل ركن أساس في الجملة الفعلية، يفيد وجودُه فيها معنى التجدد والحدوث في زمن وقوعه[1]، ووظيفته التركيبية في الجملة الفعلية أن يكون مسندًا، وهو على ثلاثة أقسام؛ اثنان منها مبنيان؛ هما الماضي والأمر، وواحد معرب؛ هو المضارع. وما يعنينا في هذا المبحث هو الحديث في الفعل المضارع الذي نبه سيبويه على قبح بعض استعمالاته المتعلقة بحركة إعرابه؛ إذ إن حركة الإعراب فيه تُنبئ عن معانٍ مخصوصة، فالرفع غالبًا يأتي دالاً على ((حدوث الفعل وتقريره، بمعنى أن رفع الفعل المضارع يدل على أن حدوث الفعل أمرٌ حاصلٌ فعلاً ومقرَّرٌ. وغالبًا ما يساعد على إدراك هذا التقرير وتأكيده، اقترانُه بالقطع والاستئناف وزمن الحال))[2]. أما نصب الفعل المضارع فإنه يكون لمقاصد دلالية، منها أن يكون ((نتيجةً أو غرضًا أو غايةً لما سبقه، أو كان دالاً على المعية والاستثناء))[3]. ويأتي الجزم للدلالة على الحدثية الناقصة التي تكمن غالبًا في الفعل المضارع في ثلاثة مواضع؛ أوَّلُها أن يكون منفيًّا أو منهيًّا عنه، نحو: لم يصدقْ، ولا تكذبْ، وثانيها إذا دلَّ على أمر لا يقع إلاّ إذا أُطيع، وذلك بدخول لام الأمر عليه، نحو: لِتقُلْ خيرًا أو لِتصمُتْ، وثالثُها تعلُّقُ وقوعه على

(1) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 95.

(2) الشكل والدلالة: 100.

(3) المصدر السابق: 105.

فعل آخر، ويدخل في هذا الموضع الفعلُ المضارع الواقع جوابًا للطلب، نحو: لا تعصِ اللهَ تنلْ رضاه[1].

لقد اقتصر سيبويه في سياق حديثه في إعراب الفعل المضارع، على ثلاث مسائل قبَّح فيها بعض استعمالات الفعل المضارع؛ أوَّلُها متعلّق بالفعل المضارع المسبوق بالنواصب، وثانيها خاصٌّ بجزم الفعل المضارع في جواب الطلب، وثالثُها مرتبط بفصل التلازم القائم بين النواصب أو الجوازم والفعل المضارع. وتفصيل القول في هذه المسائل الثلاث من خلال الآتي:

المسألة الأولى: القبح في الفعل المضارع المسبوق بالنواصب:

1- القبح في الفعل المضارع المسبوق بـ(حتى):

الفعل المضارع المسبوق بحتى له حالتان من الإعراب؛ إما الرفع وإما النصب، فإذا رُفِعَ الفعل بعدها فهي حرف ابتداء[2]، وإذا نُصِبَ فهي حرف جرٌ عند البصريين والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا، وعند الكوفيين هي ناصبةٌ الفعلَ المضارع بنفسها[3]. واختلاف حركة إعراب الفعل المضارع بعد

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 108- 109.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 17- 18، وحروف المعاني: 64، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 701، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 31، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 54.

(3) ينظر: الإنصاف: 2/ 597- 602 (المسألة: 83)، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 19- 20، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 142- 143، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 54، والكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: 329، والمقاصد الشافية: 6/ 36- 37، ونحو الفعل: 38.

حتى ناتجٌ من اختلاف الدلالة الزمنية، فالمرفوع يأتي دالاً على الحال، والمنصوب دلالته الزمنية الاستقبال[1].

وجملة القول في الفعل المضارع الواقع بعد حتى أنْ يرتفع على وجهين[2]؛ أحدهما أن يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها عقيبًا له[3]، فتقول: سرتُ حتى أدخلُها، إذا أردت أن الدخول كان واقعًا بوقوع السير متصلاً به، ويكون الدخول في زمن حال التكلم ((فكأنه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول))[4]. والآخر أن لا يكون ما بعد حتى متصلاً بما قبلها، ((ولكن يكون مُوَطَّأً مُسَهَّلاً بالفعل الأول، متى اختاره صاحبُه أوقعَه، وقد وُطِّئَ له ومُكِّنَ منه))[5]. من ذلك ((ما حُكِيَ عن العرب: مَرِضَ حتى لا يرجونه؛ أي حتى الآن لا يُرجى))[6].

وفي كلا الوجهين يظهر أن الفعل المضارع المسبوق بحتى لا يرتفع إلاّ إذا دلَّ على أن الفعل الذي بعد حتى واقعٌ بوقوع الفعل الذي قبلها[7].

---

(1) ينظر: المفصل: 326، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 53- 55، والمقاصد الشافية: 6/ 39، ونحو الفعل: 42، ومعاني النحو: 3/ 325.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 17- 18، ومعاني الحروف: 119، وكشف المشكل في النحو: 341.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 201، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 701، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 31.

(4) الكتاب: 3/ 17.

(5) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 201، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 701، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 31.

(6) معاني الحروف: 119.

(7) ينظر: المحلى: 136، والانتصار لسيبويه على المبرد: 174- 175.

ونصب المضارع بعد حتى يأتي كذلك غالبًا على وجهين[1]؛ الأول منهما الدلالة على الغاية، وذلك إذا دلَّت حتى على معنى (إلى)، نحو: سرتُ حتى تطلُعَ الشمسُ؛ أي إلى أن تطلع الشمس؛ أي كان آخرُ سيري طلوعَ الشمسِ. والوجه الآخر الدلالة على التعليل، بتضمين حتى معنى (كي)، نحو: كلَّمتُ الأميرَ حتى يأمرَ لي بشيءٍ؛ أي كي يأمر، والمعنى: منتهى غرضي هذا. والفرق الزمني بين المعنيين أن الغائية يتصل العملُ فيها منذ ابتدائه إلى انتهائه، فلا يكون ثمَّةَ فصلٌ زمني بين حَدَثَي الفعلينِ الواقعينِ قبل حتى وبعدها، أما التعليلية فعلى خلاف ذلك، إذ يكون أحدُ العملينِ في هذا الوقت، والآخرُ في وقتٍ آخرَ[2].

فإذا جاء الفعل المضارع المسبوق بحتى في سياق النفي، تعيَّن نصبه وقبُح رفعه. قال سيبويه: ((وتقول: قلَّما سرتُ حتى أدخلُها، إذا عنيت سيرًا واحدًا، أو عنيت غيرَ سيرٍ؛ لأنك قد تنفي الكثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير. وتقول: قلَّما سرتُ حتى أدخلَها، إذا عنيتَ غيرَ سيرٍ، وكذلك أقلُّ ما سرتُ حتى أدخلَها، من قِبَلِ أنّ قلَّما نفيٌ لقوله كثُرَ ما، كما أن ما سرتُ نفيٌ لقوله سرتُ. ألا ترى أنه قبيح أن تقول: قلَّما سرتُ فأدخلُها، كما يقبح في ما سرتُ، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ))[3].

يُفهَم من هذا النص أن سيبويه أجاز رفع الفعل المضارع المسبوق بحتى، في

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 16- 17، ومعاني الحروف: 119، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 20- 21، وارتشاف الضرب: 4/ 1662.

(2) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي: 3/ 228.

(3) الكتاب: 3/ 22.

حال تصدر التركيب بـ(قلّما) الدالة على التقليل، فإنْ دلَّت (قلّما) على النفـي، وجب نصب الفعل المضارع المسبوق بحتى، وقبُح رفعُه، وهذا يتَّضح مـن قولـه: ((ألا ترى أنه قبيح أن تقول: قلَّما سرتُ فأدخلُها، كما يقبح في مـا سـرتُ))[1]؛ لأن قوله هذا جاء تبيانًا لما قرَّره قبـلُ في الـنص نفسِـه، مِـن أن الفعـل المضـارع المسبوق بحتى يجب نصبُه إذا تصدَّر التركيبَ (قلّما) أو (أقلَّ مـا) الـدالتانِ علـى النفي المحض. فجاء قولُه (قبيح أن تقول: قلَّما سرتُ فأدخلُها) تمثيلاً لبيـانِ قُـبْحِ رفعِ الفعلِ المضارع المسبوق بحتى في سياق النفي. وقد ألمح السيرافيُّ وأبـو علـي الفارسي إلى هذا المقصود، وبيَّنا في سياق شرحهما نص سيبويه المذكور آنفًـا، أنّ (قلّما سرتُ حتى أدخلُها) لا يجوز فيه رفع الفعـل المضـارع المسـبوق بحتـى، إذا أُريد بـ(قلّما) نفي السير[2].

وقد تقدَّم آنفًا أن الفعل المضارع المسبوق بحتى يرتفع إذا دلَّ علـى الحـال، وينتصب للدلالة على الاستقبال، فإذا كان الفعـل السـابق لحتـى منفيًّـا والفعـل المسبوق بها مرفوعًا، حدث تناقضٌ دلاليٌّ بين نفي الحدثية عن الفعل الواقع قبل حتى وبين الدلالة على الحالية في الفعل الواقع بعد حتى؛ ((لأن الفعل الذي بعد حتى إذا رُفِعَ كان سببُه الموجبُ له الفعلَ الذي قبله، فإذا بَقِيَ الفعـلُ الـذي هـو السبب لم يكن المتولّد عنه، فإذا رُفِعَ الفعل بعد حتى فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نُفِيَ السببُ الكائنُ عنه لم يكن ولم يتولّد، فاسـتحال أن يرتفـع وهـو معدوم على الحال))[3].

---

(1) الكتاب.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 15، والتعليقة: 2/ 140- 142.

(3) التعليقة: 2/ 141، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1087.

ويظهر التناقض أيضًا في رفع الفعل الواقع بعد حتى المسبوق بفعل آخر منفيٍّ واقع قبل حتى، من جهة أن الفعل إذا رُفِعَ بعد حتى دلَّ على أنه واقع بوقوع الفعل الذي قبلها، فإذا كان ما قبلها منفيًّا؛ أي لم يقع، حدث تناقض دلالي بين الأول المنفي غير الواقع، وبين الثاني الدالِّ على الوقوع بالرفع، ومثل ذلك في التناقض قولك: ما سرتُ حتى أدخلُها، بالرفع[1].

إنّ ما قبَّحه سيبويه في التركيب المتصدِّر فيه (قلَّما)، المتضمِّنِ فعلاً مضارعًا مسبوقًا بحتى، صَدَرَ منه- على نحو ما بيَّنتُ آنفًا- في حال دلالة (قلَّما) على النفي، والأصل في (قلَّما، وقلَّ، وأقلَّ) أن تفيد هذه الألفاظُ وقوعَ الشيءِ قليلاً[2]، فإذا وقعت في تركيبٍ ما دالَّةً على النفي، فليس ((بحقٍّ الأصل، وإنما هو بالتأويل))[3].

وما قبَّحه سيبويه من مجيء الفعل مرفوعًا بعد حتى في سياق النفي، أجازه أبو الحسن الأخفش من حيث القياس لا من حيث السماع، إذ رأى أن أصل الكلام في جملة: ما سرتُ حتى أدخلُها، الإيجابُ؛ أي أن يكون مضمون الجملة إيجابًا، نحو: سرتُ حتى أدخلُها، ثم أُدخِلتْ أداةُ النفي على الكلام بأسره بعد وقوع الرفع على الفعل المسبوق بحتى، فيكون النفيُ مسلَّطًا على جملة الكلام كلِّه لا على ما قبل حتى[4]. وقد غلَّط أبو سعيدٍ السيرافيُّ أبا الحسنِ الأخفشَ، معلِّلاً

---

(1) ينظر: الانتصار: 175.

(2) ينظر: معاني النحو: 4/ 183.

(3) المقاصد الشافية: 6/ 55.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 18، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 56، وشرح =

ذلك بأن الفعل يرتفع بعد حتى بوقوع ما قبلها، فإذا نُفِيَ ما قبل حتى امتنع وقوع الفعل بعدها[1]. أما ابن هشام فقد احتجَّ للأخفش قائلاً: ((ولو عُرِضتْ هذه المسألة بهذا المعنى[2] على سيبويه لم يمنع الرفعَ فيه، وإنما منعه إذا كان النفيُ مسلَّطًا على السبب[3] خاصة، وكل واحد يمنع ذلك))[4].

وفي تقديري أن ما ذهب إليه الأخفش فيه تكلُّفٌ؛ لحمْلِه الكلامَ على غير ما سُمِعَ، والقياسِ على ما لا نظير له؛ إذ إن من شروط الاستدلال بتركيب ما أو استعمالٍ معين أن يكون موافقًا للسماع، وأن يسلم من عدم النظير، ويبرأ من مجافاة المسموع، فإن خالفَ السماعَ حُكِمَ ببطلانه[5].

ومما قبّحه سيبويه في الفعل المضارع المسبوق بحتى، أن يرتفع في تركيب دالٍّ على التحقير. جاء في الكتاب: ((وتقول: إنما سرتُ حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إن جعلتَ الدخول غايةً... وتقول: إنما سرتُ حتى أدخلَها، إذا كنتَ محتقِرًا لسيرك الذي أدَّى إلى الدخول، ويقبح إنما سرتُ حتى أدخلُها؛ لأنه ليس

= الرضي على الكافية: 5/ 60، وارتشاف الضرب: 4/ 1663، ومغني اللبيب: 2/ 278، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: 220- 221.

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 18.

(2) أي بالمعنى الذي ذكره الأخفش.

(3) أي على الفعل الواقع قبل حتى.

(4) مغني اللبيب: 2/ 279.

(5) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي: 221- 223.

في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السير كما يكون في النصب؛ يعني إذا احتقر السير؛ لأنك لا تجعله سيرًا يؤدِّي الدخولَ وأنت تستصغره))[1].

(إنما) تأتي في الكلام لأحد معنيين:[2]

الأول: الحصر والاقتصار، ويُقصَد به ((إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره))[3]، وذلك نحو قولك لمن ادُّعِيَ له صفات متعددة كالكرم والشجاعة وغيرها، فأثبتَّ له واحدةً منها، فقلتَ: إنما هو كريم، أو إنما هوَ شجاع، فعلى هذا المعنى يجوز رفع المضارع المسبوق بحتى، ((إذا قلتَ: إنما سرتُ حتى أدخلُها؛ لأنك أثبتَّ له المسير، وقد أدَّاه إلى الدخول))[4]، ويجوز النصب إذا جعلت ما بعد حتى غايةً لما قبلها، فتجري (إنما) في هذا التوجيه الإعرابي مجرى تقليل السبب في دلالة الحصر، فإذا قلت: إنما زيدٌ بزَّازٌ، قلّلتَ من أمره وسلبته ما يُدَّعى عليه غير البزِّ[5]، فإذا جيء بحتى نُصِبَ المضارعُ بعدها، فيقال: إنما سرتُ حتى أدخلَها؛ ((أي سيري إنما لم يكن إلاّ لهذه الغاية، فهو قليل يجري مجرى تقليل السبب في هذا الوجه))[6]. وعلى ذَيْنِك التوجيهينِ الإعرابيينِ، الرفعِ والنصبِ، في دلالة (إنما) على الحصر، أشار سيبويه إلى

---

(1) الكتاب: 3/ 21- 23.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 14.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 56.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 14.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 56.

(6) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 169.

جواز الإعرابين بقوله: ((إنما سرتُ حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها))[1]. غير أنه قدّم الرفع لقوّته في الدلالة على المعنى، وأخّر النصب لضعفه، وهذا ما ألمح إليه ابن عصفور بقوله: ((فيكون الرفعُ معها قويًا والنصبُ ضعيفًا))[2].

الآخر: معنى التحقير، وذلك نحو قولك لمن أردتَ أن تحقّر كلامه وسَيْرَه: إنما تكلّمتَ وسكتَّ، وإنما سِرْتَ فقعدتَ، وكأنك في تحقيرك لكلامه وسيره قد نفيت عنه ذلك؛ لأن التحقير كالنفي، والنفي يقبح فيه رفع المضارع المسبوق بحتى على نحو ما مر بنا آنفًا؛ لذا قبّح سيبويه عبارة: إنما سرتُ حتى أدخلُها، إذا رُفِعَ المضارع المسبوق بحتى مع دلالة (إنما) على التحقير[3]؛ ((لأنك لم تجعل السير مؤدّيًا إلى الدخول، فيكون منقطعًا بالدخول))[4].

ومن المسائل المتعلقة بالفعل المضارع المسبوق بحتى، تضعيفُ سيبويه اعتمادَ بعض النحويين المتقدمين قياس القلب في التركيبِ المتضمِّنِ فعلاً مسبوقًا بحتى المُحْتَمَلِ فيه القلب، إذ يرى هؤلاء النحاة أن التركيب المُستحسَنَ فيه القلبُ، يجوز فيه رفعُ الفعل المضارع المسبوق بحتى ونصبه، نحو: سرتُ حتى أدخلها؛ لأنه يحسن القلب فيه، فتقول: حتى أدخلها سرتُ، وإذا امتنع القلبُ لم يجز الرفع، نحو: كنتُ سرتُ حتى أدخلُها؛ لأنه لا يحسن: سرتُ حتى أدخلها

---

(1) الكتاب: 3/ 21.

(2) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 169.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 22.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 15.

كنتُ[1]؛ فردَّ عليهم سيبويه قولَهم وضعَّفه محتجًّا عليهم بدليلينِ:[2]

الأول: أن العرب يقولون: قد سرتُ حتى أدخلُها، بالرفع، مع أن التركيب لا يحتمل القلبَ، فلا يجوز: سرتُ حتى أدخلُها قد، فبَطَلَ بذلك ما ذهبوا إليه من أنه إذا لم يجز القلب وجب النصب.

الآخر: أن اعتمادَهم القلبَ أدَّى بهم إلى التناقض، فهم يجيزون الرفع في نحو: سرتُ مرّةً في الزمان الأول حتى أدخلُها؛ لأن التركيب يحتمل القلبَ، فتقول: سرتُ حتى أدخلُها مرةً في الزمان الأول، ويمنعون الرفع في: كنتُ سرتُ حتى أدخلُها؛ لامتناع القلب، فاحتجَّ عليهم سيبويه بأنه لا فرقَ بين عبارة: كنتُ سرتُ حتى أدخلُها، وعبارة: سرتُ مرةً في الزمان الأول حتى أدخلُها، فكيف جاز رفْعُ أحدِهما ومَنْعَ الآخرُ؟!

وعلى نحو قياسِهم القلبَ، أوجبَ هؤلاء النحاةُ النصبَ في التراكيب المتصدرة بـ(ربَّما، وطالما، وكثُرَ ما)، فلا يجوز عندهم الرفعُ لعدم جواز القلب، إذ يقال: كثُرَ ما سرتُ حتى أدخلُها، ولا يقال: سرتُ حتى أدخلُها كثُر ما، فاحتجَّ عليهم سيبويه بالحجَّتينِ السابقتينِ أنفسِهما: السماعِ والتناقضِ[3].

أقول: ويُحتَجُّ على هؤلاء أيضًا بأن الإخبار في مثل: كثُرَ ما سرتُ حتى أدخلها، إنما هو واقعٌ على الفاعل في كثرة سيره، فأما السير فمُتحقّقٌ، فجاز أن

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 21، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 14، وارتشاف الضرب: 4/ 1666.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 21- 22، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 14.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 21- 22.

يكون كثرةُ سيرِ الفاعل سببًا موجبًا للدخول، فحينئذٍ يجوز الرفع، وجاز أن يكون كثرة السير غايةً منتهاها الدخول، أو علَّةً للدخول، فحينئذٍ يجوز النصب لذلك.

2- القبح في الفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء):

ينتصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء بأنْ مضمرة عند سيبويه، وبالفاء نفسها عند الجرمي، وبالخلاف عند الفراء[1]، ويُقصَد بالخلاف عدم مشاكلة الفعلِ الذي بعد الفاء الفعلَ الذي قبلها في المعنى، وذلك نحو: لا تظلمْني فتندمَ، خالفَ ما بعد الفاء ما قبلها، إذ دخل النهيُ على الظلم، ولم يدخل على الندم؛ فانتصب الفعل لذلك[2]. وقد يُطلَق على مصطلح (الخلاف) عند الكوفيين مصطلح (الصرف)[3].

ويشترط جمهور النحاة نصْبَ المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء الستة: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض[4]، وأضاف بعضهم التحضيض والدعاء والترجي[5].

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 22، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 21، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 144، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 54- 56.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 27- 28، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 22، والإنصاف: 2/ 557 (المسألة: 76).

(3) ينظر: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 45- 46.

(4) ينظر: الكتاب: 3/ 30- 36، والحلى: 296، والإيضاح: 243، ومعاني الحروف: 43، والمفصل: 325.

(5) ينظر: كشف المشكل في النحو: 159، 346، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 65، =

ويُشتَرط كذلك مع وجود هذه الأشياء لنصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء، أن يكون مخالفًا لما قبله في المعنى غيرَ مشاكلٍ له[1]، فإن وافقه في المعنى وافقه في الإعراب، نحو: ما تأتِيْنا فتحدِّثُنا، ترفع ما بعد الفاء تبعًا لإعراب ما قبلها إذا أردت نفي الإتيان والحديث، وكأنك قلت: ما تأتِيْنا وما تحدِّثُنا[2]، فإذا أردت المخالفة نصبت؛ ((لأجل أن الذي دعاهم إلى أن قالوا: ما تأتِيْنا فتحدِّثَنا، قَصْدُهم أن يجعلوا الإتيان سببًا للحديث، فأضمروا أنْ ليُعْلَمَ أن الحديث غير داخل في حكم الإتيان من جهة النفي، فإذا لم ترد مخالفة الثاني للأول، وقُصِدَ أن يُنفَى كما نُفِيَ الأول، لم يكن لتغيير اللفظ وجهٌ))[3].

فإعراب الفعل المضارع المسبوق بالفاء إما بالنصب بأنْ مضمرة- على رأي البصريين-، وإما بحركة ما قبله تبعًا له عطفًا عليه، وإما بالرفع على القطع الاستئنافي، إنما يحدده المعنى، وفي هذا دليلٌ على أن الإعراب تبعٌ للمعنى؛ لذا قبَّح سيبويه رفع الفعل المضارع (يعجز) المسبوق بالفاء في سياقٍ لا يحتمل فيه المعنى إلاّ النصب، قائلاً: ((وتقول: لا يسعني شيءٌ فيعجزَ عنك؛ أي لا يسعني شيءٌ فيكون عاجزًا عنك، ولا يسعني شيء إلاّ لم يعجزْ عنك. هذا معنى الكلام.

= والإرشاد إلى علم الإعراب: 449، والمقاصد الشافية: 6/ 50- 57، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 75.

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 30، والمقتضب: 2/ 16، والإيضاح: 245، ومعاني الحروف: 44، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1063، 1070، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 145، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 34، والإرشاد إلى علم الإعراب: 454، 457- 458.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 30، والإيضاح: 245.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1070.

فإن حملته على الأول قبُح المعنى؛ لأنك لا تريد أن تقول: إن الأشياء لا تسعُني ولا تعجزُ عنك، فهذا لا ينويه أحدٌ))[1].

بيَّن سيبويه في هذا النص القبح الدلالي في عطف الفعل (يعجز) على الفعل (يسع)؛ لأن في العطف حَمْلَ معنى الثاني على معنى الأول، والأولُ في مثال سيبويه منفيٌّ، فإذا عُطِفَ الثاني على الأول انتفى لانتفائه، وذا فاسدٌ من حيث المعنى؛ ((لأنه ينتقل معناه إلى أنه لا يسعه شيءٌ وهو محالٌ))[2].

وينبغي التنبيه هنا على أن تركيب النفي المصدَّرَ بلا النافية والمتضمِّنَ فعلاً مسبوقًا بالفاء، يُنظَرُ فيه إلى الفعلين؛ الفعل المسبوق بلا النافية، والفعل المسبوق بالفاء، فإن ((كانا مستقبلينِ جاز في الثاني[3] على غير السبب الرفعُ بوجهيه من العطف والقطع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[4]؛ أي فلا يعتذرون، أو فهم لا يعتذرون، وفي السبب النصبُ، وقد تجيء في موضع لا تحتمل الأمرين بحسب القصد، نحو قولهم: لا يسعني شيءٌ فيعجزَ عنك، لا يصحُّ التشريك، ولا معنى فكيف يعجز عنك، إنما المعنى: لا يسعني شيء عاجزًا عنك))[5].

ومما قبحه سيبويه في الفعل المضارع المسبوق بالفاء، انتصابُه في الواجب؛ أي من غير أن يُسبَق بنفي أو طلب، والعلة في تقبيح ذلك وتضعيفه انتفاء

---

(1) الكتاب: 3/ 32- 33.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 712.

(3) أي المسبوق بالفاء.

(4) الآية (36) من سورة المرسلات.

(5) ارتشاف الضرب: 4/ 1675.

المخالفة الحاصلة في نصب المضارع المسبوق بالفاء بين ما بعد الفاء وما قبلها، ((فلا يحسن نصبه بعد الخبر الواجب؛ لأن الذي أحوجنا بعد النفي أو الطلب إلى الإضمار، وحَمْلِ الكلام على غير ظاهره؛ هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني))[1]، فإذا انتفت المخالفة ساغ عطف الفعل الذي بعد الفاء على ما قبلها عطفًا ظاهرًا من غير تأويل، فيكون تقدير الكلام جملتينِ لا جملةً واحدة؛ لأنك إذا قلتَ: ما تزورني فتحدّثُني، بالرفع لعدم نية المخالفة، كان التقدير: ما تزورني وما تحدثُني، وهذا على خلاف النصب؛ إذ به تُعقَد الجملة التي بعد الفاء بالجملة التي قبلها فتصيرانِ جملةً واحدة[2]؛ لأن الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء يُحْمَلُ بأنْ مضمرة قبله على تأويل مصدرٍ، فإذا نُصِبَ الفعل المسبوق بالفاء وما قبلها واجبٌ، ظهر في الكلام تكلُّفُ إضمارٍ لا موجبَ له[3]، وما لا يُتكلَّفُ فيه تقديرُ إضمارٍ مع استقامة المعنى به، أولى وأحسن من تكلُّفِ إضمارٍ فيه.

وقد عدَّ سيبويه نصب المضارع المسبوق بالفاء في الإيجاب ضعيفًا في الكلام، ضرورةً في الشعر، قائلاً: ((وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملةَ. فمما نُصِبَ في الشعر اضطرارًا قولُه: [4]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 34، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 39.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1067، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 27.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 146.

(4) البيت منسوب إلى المغيرة بن حبناء في: خزانة الأدب: 8/ 522- 524.

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:[1]

ثُمَّـتَ لا تَجْـزُونَني عنـد ذاكـمُ   ولكنْ سيجزيني الإلـهُ فيُعْقِبَـا

وهو ضعيف في الكلام. وقال طرفة:[2]

لنا هَضْبَةٌ لا يدخلُ الـذُّلُّ وَسْـطَها   ويأوي إليهـا المُسْتجيرُ فَيُعْصَـمَا))[3].

وقد تَبِعَ سيبويه في عدِّ ذلك ضرورةً في الشعر، ضعيفًا في غيره، جَمْعٌ مـن النحاة[4]، ووجَّه بعضهم نصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء في الأبيات السابقة وما جاء على شاكلتها، توجيهات متعددة، منها:

أ- أن نصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء في الإيجاب مطَّردٌ في القياس شاذٌّ عن الاستعمال، لم يأتِ إلاّ في الشـعر[5]؛ وسـبب اطّـراده في القيـاس أن ((دلالـة

---

(1) ديوان الأعشى: 9، وفيه (هنالك) بدلاً من (ثمّت).

(2) المقتضب: 2/ 24، وخزانة الأدب: 8/ 339. والبيت ليس موجودًا في ديـوان طرفـة، وهـو في ملحق ديوانه: 78.

(3) الكتاب: 3/ 39- 40.

(4) ينظـر: المقتضـب: 2/ 23- 24، والأصـول في النحـو: 2/ 128، وشـرح كتـاب سـيبويه للسيرافي: 10/ 40، والإيضاح: 245، وشرح الجمـل لابـن عصـفور: 2/ 145، وارتشـاف الضرب: 4/ 1687- 1688، والمقاصد الشافية: 6/ 49- 50.

(5) أقول: قد جاء نصب المضارع المسبوق بالفاء في الواجب في قراءة شاذة قرأ بها عيسى بـن عمر، في قوله تعـالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الأنبيـاء: 18] بنصـب الفعـل (فيدمغه)، غير أن بعض المفسرين حملوا النصـب علـى وجـهٍ ضـعيف. ينظـر: الكشـاف: 3/ 108، والبحر المحيط: 6/ 280، وتفسـير البيضـاوي (أنـوار التنزيـل وأسـرار التأويـل): =

المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت تأتيني، فقد دلَّ على (يكون منك إتيانٌ)، كما أنك إذا قلت: لا تأتيني، فقد دلَّ على (لا يكون منك)، فالإيجاب والنفي وما أشبهه مما كان غير واجب هو الذي عليه الاستعمال، ووُجِدَ كذلك بالاستقراء. فنصْب الفعل بإضمارٍ في الفاء بعد الفعل الموجب شاذٌّ عن الاستعمال مطّردٌ في القياس لا يجيء إلاّ في الشعر))[1].

ب- مشاكلةُ الواجبِ غيرَ الواجبِ، بحيث يكون الأول سببًا للثاني، ففي قول الشاعر(وألحقُ بالحجاز فأستريحَا) [2] دلَّ المعنى على أن لحاقه بالحجاز سببٌ لاستراحته، فتقدير نصب الفعل: يكون مني لحاقٌ فاستراحةٌ[3].

ج- توهُّمُ الشاعرِ معنى غير الواجب فيما قبل الفاء، إما بالتمني أو الشرط أو غير ذلك، فينصب الفعل الواقع بعد الفاء على هذا التوهّم[4].

د- النصب لمناسبة الروي، إذ الملاحظ أن الشواهد الشعرية التي ساقها سيبويه في نصب المضارع بعد الفاء في الواجب، جاء الفعل فيها في آخر البيت في قصائد

=

2/ 69، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): 6/ 60، وروح المعاني: 17/ 30.

(1) التعليقة: 2/ 156.

(2) مرّ تخريج البيت آنفاً.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 182، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1069.

(4) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: 457- 458.

مفتوحة الروي؛ فنُصِبَ الفعلُ المضارع مناسبةً للروي[1]، وهذه المناسبة داخلة في الضرورة. قال ابن مالك في بيت المغيرة بن حبناء: ((أصل الكلام: ألحقُ بالحجاز فأستريحُ، ولكن لمّا كان الروي مفتوحًا اضطرَّ فنصب))[2].

هـ- أن بيتي المغيرة وطرفة جاءت فيهما روايةٌ أخرى باللام (لأستريحا)[3] و(ليُعْصَما)[4]، وعلى رواية اللام في البيتينِ لا ضرورة في ذلك. وقد ذكر ابن شقير الروايتينِ لبيت طرفة، بيد أنه ذكر رواية الفاء (فيعصما) في مبحث الفاءات، في سياق الحديث في الفاء التي تكون في موضع اللام، فالفاء جاءت بمعنى اللام والتقدير: لِيُعْصَمَا[5]، وذكر رواية اللام (ليعصما) في باب اللامات تحت عنوان (اللام التي في معنى الفاء)، ومثَّل لذلك بأمثلة منها قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ﴾[6]؛ أي: فيجزي، وكذا قولك: أحسنتَ إلى زيدٍ لِيَكْفُرَ نعمتَك؛ أي: فكفرَ نعمتَك، ونحو ذلك رواية بيت طرفة باللام (لِيُعْصَما)؛ أي بمعنى: فيُعْصَمَا، وسمَّى هذه اللام التي في معنى الفاء لامَ الصيرورةِ والعاقبة[7].

---

(1) ينظر: بناء الجملة العربية: 366- 367.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 46.

(3) ينظر: تحصيل عين الذهب: 392، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 715.

(4) ينظر: المقتضب: 2/ 24، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 716.

(5) ينظر: المحلى: 297.

(6) الآية (31) من سورة النجم.

(7) ينظر: المحلى: 234.

إن توجيه ابن شقير يُحْمَل على أساس تناوب الحروف بعضها عن بعض، فقد ذكر الفاء بمعنى اللام، وذكر اللام بمعنى الفاء، مستدلاً بشواهد منها بيت طرفة في الموضعين، غير أنه- في تقديري- لو اكتفى بذكر البيت في باب الفاءات، في الفاء التي في معنى اللام، وأتى به براوية الفاء، مقتصرًا على هذا المبحث في حَمْل الفاء معنى اللام في مثل هذا الموضع، ولم يذكر اللام التي في معنى الفاء في باب اللامات، لكان توجيهه أكثر استساغة؛ لأن التناوب في باب الحروف جائز، وبهذا التوجيه يخرج الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء في جملة الإيجاب من طور الضرورة إلى طور التناوب. أما ذكْره في باب اللامات اللام التي في معنى الفاء، فأرى أنه- رحمه الله- لم يوفّق إلى ذلك، وكان الأولى أن يكتفي في باب اللامات بالحديث في معنى اللام فيقول لام العاقبة أو لام الصيرورة أو لام التعليل على ما يسمِّيها بعض النحاة، ويأتي بعد ذلك بالشواهد الدّالة على ذلك وهي كثيرة ومطّردة وشائعة في كلام العرب. ولم تحتجِ اللام في هذا الموضع أن تُحمَل على معنى حرف آخر وهي دالّةٌ على المعنى بنفسها، فضلاً عن ذلك أن حمْل اللام في هذا الموضع الدالِّ على العاقبة والصيرورة أو التعليل- وهو موضع شائع ومطّرد في اللام- على الفاء غير المطّردة في هذا الموضع، فيه حمْلُ المطّرد على غير المطّرد.

بقي أن أشير إلى أن بيت الأعشى (... فيُعْقِبَا)[1] وُجِّهَ على أساس احتمال إرادة نون التوكيد الخفيفة المُبْدَلَة ألفًا في الوقف، وهو أسهل في الضرورة[2]، غير

---

(1) سبق ذكرُه آنفاً.

(2) ينظر: تحصيل عين الذهب: 392، وارتشاف الضرب: 4/ 1687- 1688.

أن هذا التخريج فيه هروب من ضرورة نصب المضارع بعد الفاء في الإيجاب إلى ضرورة توكيد الفعل بالنون في غير الطلب والشرط والقسم[1].

3- القبح في الفعل المضارع المسبوق بـ(الواو):

تتفق الواو مع الفاء في نصب المضارع بعدها بتقدُّم غير الواجب، وتختلفان في دلالة كلٍّ منهما، فالفاء يشترط فيها الدلالة على السببية، والواو على الجمعية، وقد نبَّه سيبويه على وجه الاتفاق والاختلاف بينهما، فقال: ((اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء... واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان. ألا ترى الأخطل قال: [2]

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعنَّ النهي والإتيان... وتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخلتَ الفاء ههنا فسدَ

(1) ينظر: شرح شذور الذهب: 389.

(2) البيت مختلف في نسبته، فقد جاء في خزانة الأدب (8/ 564- 567) أنه منسوب إلى المتوكل الكناني والأخطل وسابق البربري والطرماح وأبي الأسود الدؤلي، ورجح البغدادي نسبته إلى أبي الأسود. وينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي بصنعة السكري: 404، وشعر الأخطل بصنعة السكري: 580، والكتاب: 3/ 41 (الهامش: 2)، والمقتضب: 2/ 26 (الهامش: 1).

المعنى...؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ ويشرب اللبن على حدة))[1].

ولأن الواو والفاء تتفقان في نصب المضارع بعدهما بتقدُّم غير الواجب في الكلام، استقبح سيبويه إتْباع ما بعد الواو ما قبلها على العطف كما استقبح ذلك في الفاء[2]، في المواطن التي تقوى فيها الدلالة بنصب المضارع، لا بإتْباعه على العطف؛ والذي يقوِّي دلالة النصب تقدُّم غير الواجب في الجملة المتضمنة مضارعًا مسبوقًا بالواو كما كان ذلك في الفاء، وكذا مشابهة ((الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، وأيضًا لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية))[3].

واستقبح سيبويه كذلك نصب المضارع بعد الواو والفاء الواقعتين بعد جواب الشرط المجزوم، إذ قال: ((واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إنْ تأتني آتك وأُعْطِيَكَ ضعيفٌ، وهو نحوٌ من قوله:[4]

وأَلحقُ بالحجازِ فأستريحا

فهذا يجوز وليس بحدِّ الكلام ولا وجهه، إلاّ أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلاّ أن يكون من الأول فعلٌ، فلما ضارع

---

(1) الكتاب: 3/ 41- 43، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 44- 45.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 41.

(3) شرح الرضي على الكافية: 5/ 70.

(4) سبق تخريجه آنفاً.

الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال: وأعطيَك. وإنما هو في المعنى كقوله: أفعل إن شاء الله، يُوْجِبُ بالاستثناء. قال الأعشى فيما جاز من النصب:[1]

ومَنْ يَغْتَرِبْ عن قومِهِ لا يَزَلْ يَرَى مَصَارعَ مَظْلُومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا

وتُدْفَنَ منه الصالحاتُ وإنْ يُسِئْ يكنْ ما أساءَ النارَ في رأسِ كَبْكَبَا))[2].

يظهر لنا من هذا النص أن سيبويه يضعِّف نصب المضارع المسبوق بالواو أو الفاء بعد فعلٍ مضارعٍ مجزومٍ واقعٍ جوابًا للشرط، وتضعيفه هنا محمول على تضعيف الفعل المضارع المسبوق بالفاء في الخبر الواجب، نحو: وألحقُ بالحجاز فأستريحَ، غير أنه مع جواب الشرط أقوى منه مع الخبر الواجب؛ لأن جواب الشرط مشروطٌ وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفترضٌ وقوعه، فقد يتحقق وربما لا يتحقق، فأشبه بذلك غير الواجب من الاستفهام ونحوه، فجاز نصب المضارعِ بعده المسبوقِ بالواو أو الفاء على ضعفٍ[3].

---

(1) ديوانه: 7- 8، غير أنه جاء في الديوان على النحو الآتي:

متى يغتربْ عن قومه لا يجدْ له على مَنْ له رَهْطٌ حواليه مُغْضَبَا

ويُحْطَمْ بظلمٍ لا يزال يَرى له مَصَارعَ مَظْلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا

وتُدْفَنَ منه الصالحاتُ وإنْ يُسِئْ يكنْ ما أساءَ النارَ في رأسِ كَبْكَبَا

والشاهد فيه نصب (تدفن) بعد جواب الشرط.

(2) الكتاب: 3/ 92- 93.

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 22، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 114، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 55، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 66- 67، 132.

وما أجازه سيبويه مقيَّدًا بالضعف في النص السابق من نصب المضارع المسبوق بالواو أو الفاء بعد جواب شرط مجزوم، أجازه في نص آخر على الإطلاق من غير ضعفٍ، قائلاً: ((وتقول: إنْ تأتني آتك فأُحدِّثك. هذا الوجهُ، وإن شئتَ ابتدأتَ... وإن شئتَ نصبتَ بالواو والفاء))[1].

وذهب بعض النحاة إلى جواز الحالات الثلاث على الاختيار، إما الجزم عطفًا على جواب الشرط المجزوم، وإما الرفع على الاستئناف، وإما النصب على إضمار أنْ عند البصريين أو على الصرف (الخلاف) عند الكوفيين[2]. والذي يبدو لي أن الفعل المضارع المنصوب المسبوق بالواو أو الفاء الواقعتينِ بعد جواب شرط مجزوم، يَحتمل أمرينِ؛ الجواز الفصيح، والجواز القبيح، وذلك بحسب الحرف السابق له آلواو هو أم الفاء. وتوضيح ذلك في الآتي:

الجواز الفصيح: إذا كان الحرف السابق للفعل المضارع المنصوب بعد جواب الشرط المجزوم هو الواو، فإن نصبه جائزٌ على الفصيح من كلام العرب، إذ جاء نصبه في أهم مصدرينِ يُحتَجُّ بهما، القرآن والشعر الجاهلي، أما القرآن فقد جاء نصب المضارع المسبوق بالواو بعد جواب الشرط المجزوم في قراءة متواترة في قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مَا لَهُم

---

(1) الكتاب: 3/ 89. وكذا فعل المبرد، فقد أجاز النصب مع التقبيح تارةً، وتارةً أخرى من غير تقبيح. ينظر: المقتضب: 2/ 22، 67.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 24، ومختصر النحو لابن سعدان الكوفي: 86- 87، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 44- 45، والمقاصد الشافية: 6/ 152- 155، وحاشية الصبان: 3/ 1387 (المتن)، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين: 230- 234.

مِّن مَّحِيصٍ ﴾[1]. قرأ نافع وابن عامر (يعلمُ) بالرفع، وقرأ الباقون (يعلمَ) بالنصب[2]، واختُلِفَ في توجيه قراءة النصب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: النصب بإضمار أنْ لتقدُّم ما أشبه غير الواجب، وهو الشرط والجزاء[3].

القول الثاني: النصب عطفًا على تعليل محذوف تقديره: لينتقمَ منهم ويعلمَ الذين يجادلون[4].

القول الثالث: النصب على الخلاف أو الصرف[5]، وكلاهما مصطلحان كوفيان دالاّنِ على معنى واحد.

والراجح عندي من هذه الأقوال هو القول الأول لدلالة المعنى على اجتماع ما بعد الواو مع ما قبلها، فالأمران الحاصلان بعد الواو وقبلها يدلاّنِ على وقوعهما مقترنًا أحدُهما بالآخر، وإبراز هذا المعنى لا يظهر إلاّ باستعمال

---

(1) الآيات (33- 35) من سورة الشورى.

(2) ينظر: السبعة في القراءات: 581، والحجة في القراءات السبع: 319، والتيسير في القراءات السبع: 195.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 303، وتفسير السمعاني: 5/ 80، والبحر المحيط: 7/ 498.

(4) ينظر: الكشاف: 4/ 232، وتفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب): 27/ 176- 177، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): 4/ 108، وتفسير أبي السعود: 8/ 33.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 24، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 25/ 35، وتفسير البغوي (معالم التنزيل): 7/ 196.

الواو الدالة على الجمعية. ومما يرجِّح قوة النصب على معنى الجمعية بيتُ الأعشى الذي استدلَّ به سيبويه على جواز النصب بعد الواو[1]، إذ لا ضرورة في نصب الفعل لجوازِ رفعه؛ وإنما عدل الشاعر إلى النصب لإظهار معنى الجمعية. وكذا ما جاء في الشعر الجاهلي منسوبًا إلى عنترة، قوله: [2]

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتطارَا

أي إنه متى ما تقابلنا منفردينِ يجتمع لديك الرجفةُ والاستطارة، ومعنى الاستطارة هاهنا الذعرُ والإسراعُ في الهروب خوفًا وجبنًا[3].

ونحوٌ من ذلك قول النابغة الذبياني: [4]

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوس يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ[5] الحرامُ

ونمسكَ[6] بعده بِذِنابِ عَيْشٍ أَجبٌ الظهرِ ليس له سَنامُ

---

(1) سبق ذكرُه آنفاً.

(2) ديوانه: 183، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 55 + 4/ 116 + 6/ 87، والمقاصد الشافية: 6/ 155، وخزانة الأدب: 7/ 507، والدرر اللوامع: 5/ 94.

(3) يقال: استطار فلانٌ يُستطارُ استطارةً فهو مُستطارٌ: إذا ذُعِرَ، واستُطير الفرسُ استطارةً: إذا أسرع في الجري. ينظر: تهذيب اللغة: 14/ 14، ولسان العرب: 8/ 241، وتاج العروس: 12/ 456.

(4) ديوانه: 105– 106، ومعاني القرآن للفراء: 3/ 24، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 25/ 35، وإعراب القرآن: 2/ 205 + 4/ 84، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 84 + 16/ 35، والبحر المحيط: 2/ 376 + 6/ 444 + 7/ 498، وخزانة الأدب: 9/ 363.

(5) وفي روايةٍ (الشهر) بدلاً من (البلد).

(6) وفي روايةٍ (نأخذ) بدلاً من (نمسك).

على رواية نصب (نمسك).

الجواز القبيح: وذلك يكون بنصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء بعد جواب الشرط المجزوم، إذ يُحتمَل فيه جواز النصب على ضعفٍ للسببينِ الآتيين:

الأول: عدم شاهدٍ يقوّي النصب ويقاس هو عليه، وأما القراءة التي ذكرها سيبويه، وهي قراءة نصب (فيغفرَ)[1] في قوله سبحانه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[2]، فهي قراءة شاذة[3]، والقراءة المتواترة بالرفع (فيغفرُ) وبالجزم (فيغفرْ)[4].

الآخر: ضعف الدلالة في نصب المضارع المسبوق بالفاء بعد جواب الشرط مقابلةً مع سَبْقه بالواو؛ لأن الواو تفيد الجمعية فيقوى المعنى معها، والفاء تفيد السببية فيضعف المعنى معها في مثل هذا الموطن، ومثال ذلك أنك تجد الفرق من حيث قوة المعنى بين قولك: إنْ تُكرمْني أُكرمْك وأُحسنَ إليك، وقولك: إنْ تكرمْني أُكرمْك فأُحسنَ إليك. فالعبارة الأولى مقصودها: إن تكرمْني يكن مني إكرامٌ لك وإحسانٌ، والثانية: إن تكرمْني

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 90.

(2) الآية (284) من سورة البقرة.

(3) ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان): 2/ 303، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 146- 147، والمحرر الوجيز: 1/ 390، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 419- 420، والبحر المحيط: 2/ 376.

(4) قرأ عاصم وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالجزم. ينظر: السبعة في القراءات: 195، والأحرف السبعة للقرآن: 40، والتيسير في القراءات السبع: 85.

يكن مني إكرامٌ لك فإحسانٌ، ولا شكٌّ أن وقوع الإحسان والإكرام معًا مقترنينِ بإرادة معنى الجمعية، أقوى من اتصال الإحسان بالإكرام بإرادة معنى السببية؛ لذا جاءت الشواهد الفصيحة بالواو لا بالفاء.

4- القبح في الفعل المضارع المسبوق بـ(إذن):

(إذن) عند النحاة تسمَّى حرف جواب وجزاء[1]، ولها مع الفعل المضارع عند جمهور النحاة ثلاثةُ أحوال:[2]

الأول: وجوب نصبها الفعل المضارع الدال على الاستقبال، بدخولها عليه في ابتداء الجواب، نحو قولك لمن قال: آتيك غدًا، فتقول: إذن أُكرمَك.

الثاني: جواز إعمالها النصب أو الإلغاء إذا سُبِقت بواو أو فاء، نحو: فإذن أكرمك، أو وإذن أكرمك.

الثالث: وجوب إلغائها إذا توسَّطت التركيب، فيكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها، نحو: إن تأتني إذن أُكرمْك، أو إذا تصدَّرتْ مع دلالة الفعل بعدها على الحال، نحو قولك: إذن أظنُّك صادقًا، لمن قال لك: إني أُحبُّك.

وعلى هذا ينتصب الفعل المضارع بعدها بثلاثة شروطٍ مجتمعة؛ أولها: تصدرها، وثانيها: دلالة المضارع بعدها على الاستقبال، وثالثها: عدم الفصل

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 234، وحروف المعاني: 6، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 137، والمقاصد الشافية: 6/ 16.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 12- 14، ومعاني الحروف: 116- 117، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1054- 1057، وأسرار العربية: 330- 331، ومفتاح العلوم: 256، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 16، والتوطئة: 145- 147.

بينها وبين الفعل بفاصلٍ سوى القسم أو لا النافية، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو النداء أو الدعاء[1]؛ لذا لم يجوِّز سيبويه إعمال إذن مع عدم تصدّرها، ومع كونِ ما بعدها معتمدًا على ما قبلها، وحَكَمَ على إعمالها في مثل هذا الموضع مع عدم الجواز بالقبح[2]. وما منعه سيبويه أجازه بعض الكوفيين، فقد نقل أبو حيان[3] تجويز الكسائي والفراء وهشام إعمال إذن وإلغاءها إذا توسطت بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، مستندين في ذلك إلى قول الشاعر:[4]

لا تَتْرُكَنِّي فيهمُ شَطِيْرَا   إنِّي إذنْ أَهْلِكَ أو أَطِيْرَا

غير أن ما نُقِلَ عن الفراء مخالفٌ لما جاء في معانيه، فقد جوَّز إعمال إذن مع عدم تصدرها في حالة واحدة لا غير، وهي وقوعها بين اسم إن وخبره، نحو: إني إذن أضربَك، مستشهدًا على ذلك بالبيت السابق (... إني إذن أهلكَ أو أطيرَا)، ومعلِّلاً جواز ذلك في تركيب إنّ وعدم جوازه في المبتدأ والخبر، بعدم جواز تقدُّم الفعل في تركيب إنّ، فجاز توسُّط إذن مع إعمالها بين اسم إن

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1653، ومغني اللبيب: 1/ 117- 120.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 15.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1652- 1653.

(4) البيت أنشده الفراء عن بعض العرب من غير نسبة إلى قائلٍ معين. ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 274 + 2/ 338، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 86، والإنصاف: 1/ 177، واللباب: 1/ 211، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 17، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: 66، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 46، ومغني اللبيب: 1/ 118، والمقاصد الشافية: 6/ 19، وخزانة الأدب: 8/ 456. ونُسِبَ في معجم شواهد العربية (617) إلى رؤبة، وهو غير موجود في ديوانه.

والفعل المضارع الواقع خبرًا، أما في غير تركيب إنّ فلا يجوز إعمالها؛ لأن الفعل قد يكون مقدَّمًا[1].

وقد خرَّج بعض النحاة البيتَ الشعريَّ الذي استشهد به الفراء تخريجاتٍ متعددةً تُبْعِدُ عَمَلَ إذن النصبَ مع عدم تصدُّرها[2]، غير أن البغدادي رفض تخريجات النحاة المتكلِّفة، قائلاً: ((وأنت ترى أنه إمام ثقة[3]، وقد نَقَلَ عن أهل اللسان، فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبرًا لاسم إنّ لا غير حسبما نُقِلَ، وحينئذٍ يسقط ما تكلَّفوا من التخريج، وأفاد الفراء أن البيت حجةٌ يصحُّ الاستدلال به؛ لقوله: (أنشدني بعض العرب)، فيكون جواز النصب والرفع فيه مع إنّ))[4].

المسألة الثانية[5]: القبح في جزم الفعل المضارع الواقع جوابًا للطلب:

مرَّ بنا أن الفعل المضارع المجزوم يأتي للدلالة على الحدثية الناقصة، والمقصود بها أن الحدثية الحاصلة في الفعل المضارع المجزوم لا تتحقق إلاّ بوجود شيء آخر، ومن ذلك جزم المضارع في جواب الطلب، إذ إن وقوعه ناتجٌ من تحقق طلبٍ قبله؛ ((لأن الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب معلَّقٌ معناه

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 274 + 2/ 338.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 86- 87، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 46- 47، ومغني اللبيب: 1/ 118- 119، وخزانة الأدب: 8/ 456- 459.

(3) أي الفراء.

(4) خزانة الأدب: 8/ 460.

(5) مِن المسائل الثلاث المتعلقة بإعراب الفعل المضارع.

بمعنى الطلب، فهو أيضًا ليس بتامٍّ الدلالة، شأنه في ذلك شأن الفعل بعد أدوات الشرط، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن معنى الطلب على اختلاف صوره إنما يقتضي الجزم، ولما كان الفعل الواقع بعده جوابًا له، متعلّقًا بمعناه، متوقّفًا وقوعُه على وقوع فعل الطلب، استحقَّ الجزم أيضًا))[1]، فإذا قلتَ: اصدُقْ تَسعدْ، تبيّن أن حدثيّة السعادة مترتِّبٌ وقوعُها على المخاطب بوقوع الصدق المأمور به، وعلاقة الترتُّب[2] القائمة بين الفعل المضارع المجزوم في جواب الطلب وبين الطلب السابق له، هي التي جعلت جمهور النحاة يعدُّون جزم المضارع الواقع جوابًا للطلب على تقدير الشرط[3]، فإذا قلتَ: أَعطِني تَستدمْ مودَّتي، ولا تكذبْ يثقِ الناسُ بك، قُدِّرَ فيه الشرط، والمعنى: إنْ تعطني تستدمْ مودتي، وإنْ لا تكذبْ يثقِ الناسُ بك، فإن فسُد المعنى في تقدير الشرط رُفِعَ المضارعُ على الاستئناف، نحو: لا تقتربْ من النار تحترقُ، بالرفع؛ لأنه لو قُدِّرَ الشرطُ فقيل: إن لا تقتربْ من النار تحترقْ، كان المعنى فاسدًا[4]. فالمُحْتَكَمُ في جزم المضارع الواقع جوابًا للطلب مقيَّدٌ بأمرين: أولهما وقوعه في جواب الطلب، والآخر استقامة المعنى بتقدير الشرط؛ لذا قبَّح سيبويه جزم المضارع في قولك: لا تدنُ من الأسدِ

---

(1) نحو الفعل: 51.

(2) ينظر تفصيل الحديث في علاقة الترتب، في كتاب: بناء الجملة العربية: 77- 81، 210- 233.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 93- 94، والمقتضب: 2/ 82، وشرح المفصل للخوارزمي: 3/ 247، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 48، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 195، والمقاصد الشافية: 6/ 67- 68.

(4) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 178- 179.

يأكلْك؛ لاختلال الأمر الثاني. جاء في الكتاب: ((وتقول: لا تدنُ منه يكنْ خيرًا لك. فإنْ قلتَ: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، فهو قبيحٌ إن جزمتَ، وليس وجهَ كلامِ الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله. فإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلتَ: لا تدنُ منه فإنه يأكلُك. وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكلَك. وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدِّثنا، والجزاء ههنا محال. وإنما قبُح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلتَ الفاء))(1).

يتضح لنا من هذا النص اهتمام سيبويه باستقامة التركيب استقامة دلالية، مستندًا فيما يتعلَّق بجواب الطلب إلى تقدير الشرط، وأنْ ((يكون المضمر من جنس الظاهر؛ إذ لو خالفه لما دلَّ عليه، فإذا كان الظاهر موجبًا كان المضمر موجبًا، وإذا كان نفيًا كان المضمر مثله، والأمر كالموجب من حيث كان طلبَ إيجابٍ، والنهي كالنفي من حيث كان طلبَ نفيٍ؛ فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب فيما يكون الموجب بأداة وبغير أداة، نحو: إنّ زيدًا قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ، كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة، نحو: لِيقمْ زيدٌ، وقُمْ يا زيدُ، وكما لا يكون النفي إلاّ بأداة كان النهي كذلك، نحو: لا تقمْ، فإذا كان الظاهرُ أمرًا كان المضمر فعلاً موجبًا، وذلك إذا قلتَ: أكرمْني أكرمْك، كان التقدير: إنْ تكرمْني أكرمْك، وإذا قلت: لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ، كان المعنى: إنْ لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ. قال النحويون إنه لا يجوز أن تقول: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم؛ لأن

(1) الكتاب: 3/ 97.

التقدير عندهم أن يُعاد لفظ الأمر والنهي فيُجعَل شرطًا جوابُه ما ذُكِرَ بعد الأمر والنهي. فيصير التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلْك، وهذا محال))[1].

وإذا كان المعنى يقبُح بالجزم، بدا لنا حُسْنُ الرفع؛ لأن فيه استئنافًا للكلام، ((فيكون المعنى: لا تدنُ من الأسد، ثم قال: إنه مما يأكلُك))[2]. وكذا يحسُن دخول الفاء في هذا الموضع ونصب المضارع بعدها؛ لأن فيه دلالةً على انتفاء وقوع الحدث الواقع بعد الفاء لانتفاء سببه الواقع قبله؛ أي انتفى وقوع الأكل لانتفاء الدنو، وبذلك يتضح الفرق بين المضارع المجزوم بعد النهي، وبين المضارع المنصوب المسبوق بالفاء بعد النهي، فالمضارع ((المجزوم بعد النهي لازمٌ لنهي ما قبله، والمنصوب بعده لازمٌ لثبوت ما قبله))[3].

وقد خالف سيبويه وجمهورَ النحاة الكسائيُّ؛ إذ لم يشترط المطابقة بين جواب الطلب من جهةٍ وبين تقدير الشرط من حيث الإثبات والنفي من جهةٍ أخرى، فيجوز عنده جزم المضارع في جواب النهي بتقدير الإثبات في الشرط إذا دلّت القرينةُ على ذلك، فإذا قلت: لا تكفرْ تدخلِ النارَ، جاز عنده أن يكون المعنى مع وجود قرينة تبرزه: إنْ تكفرْ تدخلِ النار[4]. وفي توجيهه ترجيحٌ للقرينة

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 7/ 49- 50، وينظر: شرح المفصل للخوارزمي: 3/ 247، ومغني اللبيب: 6/ 323.

(2) المقتضب: 2/ 135.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 43.

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 196، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 133- 134، وارتشاف الضرب: 4/ 1685، ومغني اللبيب: 6/ 324، والمقاصد الشافية: 6/ 75.

((المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجهٌ حسنٌ إذا كان المعنى مفهومًا))[1].

وقد احتُجَّ للكسائي بقوله عليه الصلاة والسلام: ((لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربُ بعضكم رقاب بعض))[2] برواية جزم (يضرب) [3]، وقول الصحابي أبي طلحة- رضي الله عنه- للنبي- ﷺ- في غزوة أحد: ((يا نبيَّ الله بأبي أنت وأمي لا تُشْرِفْ يُصِبْك سهمٌ من سهام القوم))[4] بجزم (يصبك)، وقول بعض العرب: لا تسألونا نُجبْكم بما تكرهون[5].

ففي هذه الشواهد يفسد المعنى إذا قُدِّرَ الشرط منهيًّا موافقًا للظاهر؛ إذ يكون التقدير: إنْ لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضكم رقاب بعض، وإن لا

---

(1) مغني اللبيب: 6/ 324.

(2) صحيح البخاري: 1/ 75، 452 + 4/ 339، وصحيح مسلم: 1/ 81، 82 +3 / 1305، والمنتقى من السنن المسندة: 1/ 212، وصحيح ابن حبان: 1/ 416+ 13/ 268، 312، 314، والمستدرك على الصحيحين: 1/ 171+3/ 533.

(3) ذكر شرّاح الحديث رواية الجزم وخرّجوها على جواب النهي. ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين: 2/ 9، وصحيح مسلم بشرح النووي: 2/ 55، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري: 13/ 27، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: 2/ 187+ 10/ 78 + 21/ 149 + 23/ 275 + 24/ 188 + 25/ 135- 136، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 5/ 564 + 7/ 95، وفيض القدير شرح الجامع الصغير: 6/ 394، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: 6/ 362.

(4) صحيح البخاري: 2/ 465 + 3/ 32، ومسند أبي يعلى: 7/ 24، والجمع بين الصحيحين: 2/ 592- 593، وفتح الباري: 7/ 362، وعمدة القاري: 16/ 274 + 17/ 151.

(5) المقاصد الشافية: 6/ 75.

تشرفْ يصبْك سهمٌ، وإن لا تسألونا نجبْكم، وهذا التقدير مخالفٌ للدلالة المقصودة، فوجب تقدير الشرط مثبتًا مخالفًا لظاهر النهي؛ لوجود قرينة معنوية دالة على الإثبات، وهي استقامة المعنى بتقدير الإثبات، فيكون المعنى: إن ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضكم رقاب بعض، وإن تشرفْ يصبْك سهم، وإن تسألونا نجبْكم.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن مثل هذه الشواهد يُحْمَلُ على الضرورة أو الندرة التي لا يقاس عليها[1]، أو على أن المضارع المجزوم بدلٌ من المجزوم قبله على النهي[2]. وفي تقديري أن هذا فيه- على قول من حملها على الضرورة أو الندرة لا سيما في الشواهد الحديثية- تقليلٌ من شأن الاحتجاج بالحديث النبوي، وذا مرفوضٌ، وفيه- على قول من حملها على البدل- تكلُّفُ إعرابٍ لا داعيَ له.

ومما سبق يمكنني القول إن ما ذهب إليه الكسائي من جواز المخالفة بين الظاهر والمضمر في جواب الطلب المقدَّرِ فيه الشرطُ، راجحٌ بشرط مصاحبةِ المخالفةِ وجودُ قرينةٍ معنوية دالّة على ذلك، فإذا عُدِمَتِ القرينةُ الدالة على ذلك ترجَّح مذهب سيبويه وجمهور النحاة من مطابقة المضمر للظاهر.

المسألة الثالثة: قُبْح الفصل بين الفعل المضارع والنواصب أو الجوازم:

مرَّ بنا في فصلٍ سابقِ الحديث في التلازم القائم بين كلمتينِ متحدتينِ اتّحادًا وظيفيًّا يُؤدَّى بهما معنًى واحدٌ قائمٌ على وجود علاقة نحوية بينهما. والفصل بينهما إما سائغٌ مثل الفصل بين الفعل والفاعل، وإما قبيحٌ مثل الفصل

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 196.

(2) ينظر: المقاصد الشافية: 6/ 76، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 181.

بين الجار والمجرور[1]، ويدخل في الفصل القبيح بين المتلازمين، فصلُ التلازم القائم بين الفعل المضارع والنواصب أو الجوازم، وقد عدّه سيبويه مع قبحه غير جائز، وهو أقبح من الفصل بين الجار والمجرور[2].

بيد أن ما قبَّحه سيبويه تقبيح منعٍ أجازه نحاةٌ آخرون على التفصيل الآتي:

أ- الفصل بين لن والفعل المضارع:

جوَّز الكسائي والفراء الفصل بين لن والفعل بالقسم، نحو: لن واللهِ أُكرمَ زيدًا، وزاد الكسائي جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل، نحو: لن زيدًا أكرمَ، وزاد الفراء الفصل بفعل الظن، نحو: لن أظنُّ أزورَك، وبالشرط نحو: لن إنْ تزرْني أزورَك، فإذا جُزِمَ جوابُ الشرط على مذهب الفراء أُلغِيَ عملُ لن، نحو: لن إن تزرني أزرْك[3]. وقد جاء في الفصل بين لن والفعل شاهدٌ شعريٌّ مجهولُ القائل، هو قول الشاعر:[4]

لن ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً　　　أَدَعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ

فقد فصل الشاعر بين لن والفعل المضارع (أدع) مع بقاء عملها فيه.

---

(1) يُرجع إليه في هذا البحث، في الفصل الثاني المبحث الأول، في سياق الحديث في الاستقامة التركيبية الإعرابية.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 111، 161- 162.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1644.

(4) البيت بلا نسبة في: الخصائص: 2/ 411، والمقرب: 1/ 262، وارتشاف الضرب: 4/ 1644، والمقاصد الشافية: 6/ 26.

ب- الفصل بين كي والفعل المضارع:

يجوز الفصل بين كي والفعل بلا النافية، باتفاق النحاة، ومنه قوله جلَّ في علاه: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[1]، وبما الزائدة نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:[2]

تُريدينَ كيما تَجمعيني وخالـدًا وهل يُجْمَعُ السيفانِ وَيْحَكِ في غَمْـدِ

وبهما؛ أي بلا النافية وما الزائدة، مثل قول الشاعر:[3]

أردتُ لكيما لا تَرَى لي عثـرةً ومَن ذا الذي يُعطَى الكمـالَ فيَكْمُـلُ

فإذا فُصِلَ بغير ذلك لم يجز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين، وأجاز الكسائي الفصل بين كي والفعل بمعمول الفعل، نحو: أزورُك كي زيدًا تكرمُ، وبالقسم نحو: أزورك كي واللهِ تزورُني، وبالشرط الملاصق لها نحو: أزورك كي إنْ تكافئْني أكرمْك، وبالفصل يبطُل عملُ كي عنده[4]. وذهب ابن مالك إلى أن عملها باقٍ بالفصل[5]. أما ابن خروف فقد رأى جواز الفصل بين كي والفعل

---

(1) الآية (7) من سورة الحشر.

(2) ديوانه: 96، والشعر والشعراء: 155، ومقاييس اللغة: 3/ 370، وخزانة الأدب: 8/ 514، والدرر اللوامع: 4/ 68.

(3) البيت منسوب لأبي ثروان في: معاني القرآن للفراء: 1/ 262، والأمالي للقالي: 2/ 45-46، ومن غير نسبة مع بعض التغيير في رواية البيت، في: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 35، وخزانة الأدب: 8/ 486، 514.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 15، 18، وارتشاف الضرب: 4/ 1647- 1648، وتذكرة النحاة: 558.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 15، 18، وارتشاف الضرب: 4/ 1648.

باسمٍ مرفوعٍ في الشعر من غير أن يأتي بشاهد شعري يدل على ذلك، وقدَّر في الاسم المرفوع في نحو: كي زيدٌ يأتيَك، فعلاً مضمرًا يفسره المذكور بعده، و(يأتيَك) منصوبٌ بكي[1].

ج- الفصل بين إذن والفعل المضارع:

أجاز الكسائي والفراء وهشام الفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل، وجاز عندهم في هذه الحالة نصب الفعل ورفعه، غير أن الكسائي رجَّح النصب، والفراءَ وهشامًا رجَّحا الرفع[2].

د- الفصل بين حتى والفعل المضارع:

((أجاز الكوفيون الفصل بينهما... وأجاز الأخفش وابن السراج[3] الفصل بينهما بالظرف نحو: أُقْعُدْ حتى عندك يجتمعَ الناسُ، وبالشرط الماضي نحو: أصحبُك حتى إنْ قدَّر اللهُ أتعلَّمَ، وأجاز هشام[4] الفصل بالقسم نحو: حتى واللهِ آتيك، وبالمعمول مفعولاً نحو: حتى زيدًا أضرب، أو الجار والمجرور نحو: أصبرُ حتى إليك يجتمع الناسُ، بالرفع والنصب فيهما، وقال: الرفعُ أصحُّهما))[5].

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 194.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1654، وتذكرة النحاة: 558- 559، ومغني اللبيب: 1/ 120- 121.

(3) أجاز الأخفش وابن السراج الفصل على قبحٍ. ينظر: الأصول في النحو: 2/ 166.

(4) ينظر: تذكرة النحاة: 558- 559.

(5) ارتشاف الضرب: 4/ 1667- 1668.

هـ- الفصل بين (لم) و(لا) الجازمتين والفعل المضارع:

أجاز الفراء الفصل بين (لم) والفعل المضارع بالشرط، وذكر أبو حيان جواز الفصل بينهما في الشعر[1]. من ذلك قول ذي الرمة:[2]

وأضحتْ مَغانيها[3] قِفارًا بلادُها[4]   كأنْ لَمْ سوى أهلٍ من الوحشِ تُؤْهَلِ

والتقدير: كأن لم تؤهلْ سوى أهل من الوحش. وقول الآخر:[5]

فذاكَ ولَمْ إذا نحن امترينا   تكنْ في الناسِ يُدْرِكُكَ المراءُ

تقديره: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا. وقول الآخر:[6]

نوائب مِنْ لَدْنِ ابنِ آدمَ لم تَزَلْ   تُباكِرُ مَنْ لَمْ بالحوادثِ تَطْرُقِ

أي: من لم تطرقْ بالحوادث. وقد يُفصَل بين لم والفعل المضارع بمعمول فعلٍ محذوف يفسِّره المذكور بعده، نحو قول الشاعر:[7]

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 4/ 1860.

(2) ديوانه: 506، والخصائص: 2/ 410، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 65، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 86، ومغني اللبيب: 3/ 475، وخزانة الأدب: 9/ 5، وحاشية الصبان: 4/ 1415، والدرر اللوامع: 5/ 63.

(3) في رواية (مباديها) بدلاً من (مغانيها).

(4) في رواية (رسومها) بدلاً من (بلادها).

(5) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 65، ومغني اللبيب: 3/ 475، وحاشية الصبان: 4/ 1415، والدرر اللوامع: 5/ 64.

(6) البيت بلا نسبة في: خزانة الأدب: 9/ 5، والدرر اللوامع: 5/ 64.

(7) البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب: 3/ 476، وخزانة الأدب: 9/ 5، والدرر اللوامع: 5/ 64.

ظننتُ فقيرًا ذا غنًى ثُمَّ نلتُه فلمْ ذا رجاءٍ ألقَه غيرَ واهبِ

ورأى ابن خروف أنه إذا جاء في الاستعمال الفصل بين لم ومعمولها باسم مرفوع نحو: لم زيدٌ يقلْ ذلك، فرفْعُ الاسم الفاصل بين لم ومعمولها يكون بفعل مضمر يفسره المذكور بعده[1].

وأما (لا) الجازمة، فإنه ((قد يليها معمول مجزومها، كقول الشاعر:[2]

وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لظالمٍ عزيزٍ ولا ذا حقٍّ قومِك تَظْلِمِ

أراد: ولا تظلمْ ذا حق قومك))[3].

بعد عرض آراء بعض النحاة في جواز الفصل بين النواصب أو الجوازم والفعل المضارع، أرى أن ما ذهب إليه سيبويه من تقبيح الفصل تقبيحَ منعٍ مرجوحٌ بما جاء من آراء نحاةٍ آخرين مخالِفينَ له، وكذا بما جاء من شواهد شعرية. غير أن ما أجازه بعض هؤلاء النحاة من فصلٍ على الاختيار من غير تقبيح فيه نظرٌ؛ لأن آراءهم إما أنها غير مؤكَّدة بشواهد من فصيح كلام العرب، وإما أنها مؤكَّدة بشواهد شعرية معظمُها مجهولة القائل؛ لذا يمكن القول إن الفصل بين النواصب أو الجوازم والفعل المضارع جائزٌ جوازًا لا يرقى إلى مستوى الفصيح، بل يبقى مع جوازه ضعيفًا؛ لعدم شواهدَ فصيحةٍ تقوِّي ذلك؛ ولأن الفصل بين المتلازمين في مثل هذا الموضع فيه إخلالٌ ببنية التركيب اللفظية بوضع اللفظ في غير موضعه المناسب.

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 194.

(2) البيت بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: 3/ 1578، وحاشية الصبان: 4/ 1413، والدرر اللوامع: 5/ 63.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 62- 63.

المبحث الثاني

القبح في باب التنازع

لم يختلف نحاة البصرة والكوفة في جواز إعمال أحد العاملينِ المتنازِعَيْنِ معمولاً واحدًا، إنما اختلفوا في أولوية العمل، فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لسبقه، ورجّح البصريون أولوية إعمال الثاني لقربه[1]. واحتجَّ كل فريق منهما لرأيه بحجج سماعية وعقلية[2].

فإذا أُعمِلَ الثاني، واحتاج الأول إلى مرفوع، ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: إضمار الفاعل في العامل الأول قبل الذكر، فيستتر في فعل الواحد نحو: أكرمَني وأكرمتُ زيدًا، ويبرز في التثنية والجمع نحو: أكرماني وأكرمتُ الزيدَيْنِ، وأكرموني وأكرمتُ الزيدِيْنَ، وهذا مذهب سيبويه والبصريين[3].

---

(1) ينظر: الإنصاف: 1/ 83 (المسألة: 13)، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 77، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 625، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 167، وتذكرة النحاة: 343، وائتلاف النصرة: 113- 114.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 74- 78، والمقتضب: 4/ 73- 77، والإنصاف: 1/ 83- 96، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 78- 79، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 625- 628، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 167- 170، وشرح التسهيل للمرادي: 451- 452، وتذكرة النحاة: 346- 348، والمقاصد الشافية: 3/ 185- 191.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 79، والمقتضب: 3/ 113 + 4/ 77- 78، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 77، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 629، وارتشاف الضرب: 4/ 2143.

الثاني: حذف الفاعل لا إضماره، فيقال: أكرمني وأكرمتُ زيدًا، وأكرمني وأكرمتُ الزيدَيْنِ، وأكرمني وأكرمتُ الزيدِيْنَ، وهو مذهب الكسائي وهشام من الكوفيين[1]، ومنسوب كذلك إلى السهيلي[2]، وقال به ابن مضاء القرطبي[3].

الثالث: عدم جواز مثل هذا التركيب؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، والواجب إعمال الأول، وهذا مذهب الفراء[4]، وقد نُقِلَ عنه أيضًا في مثل هذه المسألة الاقتصار على السماع[5].

أما أدلة المذهب الأول، مذهب سيبويه والبصريين، فمنها:

---

(1) ينظر: الجمل في النحو: 113، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 77، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 629، وارتشاف الضرب: 4/ 2143- 2144، ومغني اللبيب: 6/ 336، وائتلاف النصرة: 135. وقد نُقِلَ عن الكسائي قولٌ آخرُ، هو أن الفاعل مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلِّها. ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 455، وارتشاف الضرب: 4/ 2144، وحاشية الصبان: 2/ 613.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2144، ومغني اللبيب: 6/ 336، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 458، وائتلاف النصرة: 135. ورأي السهيلي في كتابه (نتائج الفكر في النحو: 69) مخالف لما نُسِبَ إليه.

(3) ينظر: الرد على النحاة: 95، وارتشاف الضرب: 4/ 2144، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 458.

(4) ينظر: الجمل في النحو: 113، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 77، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 629- 630، وارتشاف الضرب: 4/ 2144.

(5) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 454.

1- قول الشاعر: (1)

وكَـمْتًا مُدمّـاةً كـأنَّ مُتــونَها جَرَى فوقَها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

بنصب لون، فأعمل الثاني (استشعرت)، وأضمر في الأول (جرى) ضميرًا عائدًا على متأخر (لون)، ولو أعمل الأول لرفع (لون).

2- قول الشاعر: (2)

جَفَوني ولمْ أَجْـفُ الإخـلاَّءَ إنـني لغير جميلٍ من خَلِيْلِيَ مُهْمِـلُ

أعمل الثـاني (أجـفُ) في الاسـم الظـاهر (الإخـلاء)، وأضـمر في الأول (جفوني) ضمير الفاعل (واو الجماعة) عائدًا على متأخر.

3- قول الشاعر: (3)

هَوَيْنَنِي وهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبَا أزمانَ كنتُ مَنُوطًـا بـي هَـوًى وصَـبَا

أعمـل الثـاني (هويـتُ) في الاسـم المنصـوب (الخـرّد)، وأعمـل الأول (هوينني) في ضمير الرفع (نون النسوة) العائد على متأخر.

---

(1) البيت لطفيل الغنوي في: ديوانه: 32، والكتاب: 1/ 77، والمقتضب: 4/ 75، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 91.

(2) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالـك: 2/ 170، وتـذكرة النحـاة: 359، وشـرح التسهيل للمرادي: 454، وأوضح المسالك: 2/ 207، والدرر اللوامع: 5/ 318.

(3) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالـك: 2/ 170، وتـذكرة النحـاة: 359، والـدرر اللوامع: 5/ 319.

4- قول الشاعر: [1]

خالَفاني ولمْ أُخالفْ خَلِيْلَيْـ ـيَ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ

أعمل الثاني (أخالف) في الظاهر المنصوب (خليليّ)، وأعمل الأول (خالفاني) في ضمير الرفع (ألف الاثنين) العائد على المتأخر.

واستدل أصحاب هذا المذهب كذلك بامتناع حذف الفاعل؛ لأنه عمدة[2]، ((ولأجل أن الفعل لا يُعرَّى من الفاعل، فإذا لم يكن مظهرًا كان مضمرًا))[3]، فهما؛ أي الفعل والفاعل، متلازمانِ كالشيء الواحد؛ لذا تعيَّن إضمارُه قبل الذكر في مثل هذا الموضع لا حذفه؛ ولأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عن العرب في أبواب مختلفة، منها ما جاء في باب نعم، وباب ربَّ، وفي ضمير الشأن، وما أشبه ذلك[4].

أما أصحاب المذهب الثاني، مذهب الكسائي ومن تابعه فيما ذهب إليه من القول بحذف الفاعل، فقد استدلوا بنحو:

---

(1) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 170، وتذكرة النحاة: 359، وشرح التسهيل للمرادي: 454، والدرر اللوامع: 5/ 318.

(2) ينظر: ائتلاف النصرة: 135.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 337، وينظر: الكتاب: 1/ 80، والمقاصد الشافية: 3/ 194- 195.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 77، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 169- 170، وتذكرة النحاة: 356، والمقاصد الشافية: 3/ 195.

1- قول الشاعر: [1]

تَعَفَّـقَ بـالأَرْطَى لهـا وأَرادَهـا   رجالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُم وكليبُ

لو أضمر الشاعرُ الفاعلَ في الأول لقال (تعفقوا) على تقدير إعمال الثاني في الظاهر، ولو أضمر في الثاني لقـال (أرادوهـا) علـى تقـدير إعمـال الأول في الظاهر. فدلَّ ذلك على أنه حذف الفاعل مـن الأول وأعمـل الثـاني في الظـاهر المرفوع (رجال).

2- قول الشاعر: [2]

وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العمى   ثلاثُ الأثـافي والرسـومُ البلاقـعُ

لو أضمر فاعل الفعل الأول لقال (يرجعنَ)، ولكنه حـذف الفاعـل منـه، وأعمل الثاني (يكشف) في الاسم الظاهر المرفوع (ثلاث).

واستدل أصحاب هذا المذهب كذلك بأن القول بإعمال الأول في الضمير العائد على الظاهر المتأخر، يـؤدي إلى إجـازة الإضـمار قبـل الـذكر، وهـو غـير جائز[3]. وكذا استدلوا بجواز حذف الفاعل في مواضع أخرى غير بـاب التنـازع.

---

(1) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه: 24، والمفضليات: 393، وجمهرة اللغة: 2/ 963، وتهذيب اللغـة: 1/ 268، والمحكـم والمحيط الأعظـم: 1/ 234، والـرد علـى النحـاة: 95، وتذكرة النحاة: 357، وشرح التسهيل للمرادي: 454.

(2) البيت لذي الرمة في: ديوانه: 332، وإصلاح المنطق: 303، والمقتضب: 2/ 176+4/ 144، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 632+2/ 35، وشـرح التسـهيل للمـرادي: 454. وروايـة المبرد في المقتضب (أو يدفع البكا).

(3) ينظر: الإنصاف: 1/ 87.

من ذلك قول الشاعر: [1]

فإنْ كان لا يُرْضيك حتى تَرُدَّنـي إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيا

ففاعل (يرضي) محذوف[2]، ليس له ذكرٌ سابقٌ ولا لاحقٌ، إنما دلَّ عليه السياق، وقد يُقدَّر بمعنى ((لا يُرضيك شأنذي أو ما أنا عليه))[3].

وفي ضوء هذا الخلاف بين الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، أوَّلَ أصحابُ كلٍّ من المذهبين- مذهب سيبويه ومذهب الكسائي[4]- أدلةَ مخالفِه بتأويلات متعددة تقوِّي مذهبَه وتُضعِفُ المذهبَ المخالف. والحقُّ أن كل فريق منهما احتجَّ لرأيه بالسماع والقياس، فتعارضَ السماعُ بالسماع والقياسُ بالقياس، والترجيح بينهما أمرٌ يحتاج إلى إنعام النظر في أدلة كل فريق وفي ردِّه على أدلة الفريق الآخر.

أما سيبويه فقد أجاز على قبحٍ عدمَ إبرازِ ضميرِ الجماعة في أول الفعلينِ المتنازعينِ وأعمالَ الثاني في الظاهر، قائلاً: ((فإنْ قلتَ: ضربَني وضربتُ قومَك، فجائزٌ وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه

---

(1) البيت منسوب لسوار بن المضرب في: الكامل: 2/ 628. ومن غير نسبة في: معاني القرآن للفراء: 1/ 232، والخصائص: 2/ 433، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 80، وتذكرة النحاة: 357، وخزانة الأدب: 10/ 479.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 630.

(3) خزانة الأدب: 10/ 479.

(4) أما مذهب الفراء فقد رُدَّ بردود مختلفة تبطل قوله، لا يتسع المقام لذكرها. ينظر بعض هذه الردود في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 83- 85، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 629- 630، وشرح التسهيل للمرادي: 454، والمقاصد الشافية: 3/ 196- 197.

وأكرمُ بنيه وأنبلُه. ولا بد من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعلُ من مضمرٍ أو مظهرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنك قلت إذا مثَّلتَه: ضربَني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومَك. وتـرْكُ ذلـك أجود وأحسن؛ للتبيان الذي يجيء بعده، فأضمر مَـنْ لـذلك. قـال الأخفـش[1]: فهذا رديءٌ في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابُك جلسَ، تضمر شـيئًا يكـون في اللفظ واحدًا. فقولهم: هو أظرفُ الفتيان وأجملُه، لا يقاس عليه. ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القومِ وصاحبُه، لم يَحسُنْ))[2].

يُستشَفُّ من هذا النصِ الأمورُ الآتية:

1- تجويز سيبويه على قبحٍ استعمال (ضربَني وضربتُ قومَك) بإعمال الثـاني في الاسم المنصوب الظاهر، وعدم إبراز ضمير الجماعـة العائـد علـى متـأخر في الفعل الأول، وهذا يرجِّح مذهب الكسائي بحذف الفاعل.

---

(1) علّق عبد السلام هارون على هذا الموضع في الهامش: 2 (الكتاب: 1/ 80) بقوله: ((قـال الأخفش، ليست في (ط). جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه)). والأظهر أن (قال الأخفش) مقحمة في نسخة عبد السلام هارون، وأن القول هو قول سيبويه لا الأخفـش، والدليل على ذلك ما جاء في شرح السيرافي من أن هذا القول قول سيبويه لا قـول غـيره. جاء في شرح السيرافي: ((وأضمر مَنْ لذلك. وهو رديءٌ في القياس، فدخل فيه أن تقـول: أصحابك جلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا))، فهذا نص سيبويه المثبت في شـرح السيرافي ليس فيه ذكرٌ للأخفش، فضلاً عن ذلك أن السـيرافي بعـد شـرحه نـص سـيبويه السابق قال: ((قال: وقولهم هو أظرف الفتيان وأجملـه لا يقـاس عليـه))، فقـول السـيرافي (قال) إشارة واضحة إلى أن القول لسيبويه، ولو كان لغيره لنبّه عليه. ينظـر: شـرح كتـاب سيبويه للسيرافي: 3/ 98، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 216.

(2) الكتاب: 1/ 79- 80.

2- تقبيح سيبويه مثل هذا الاستعمال؛ لا على حذف الفاعل، إنما على إضمار الفاعل قبل الذكر المقدَّر بلفظ الواحد والمُمثَّل بـ(ضربَني مَنْ ثَمَّ)، فلفظه لفظ الواحد في التقدير، ومعناه معنى الجماعة؛ لأنه- على مذهبه- عائدٌ على الجماعة (قومك)[1].

3- حَمْلُ مثل هذا الاستعمال على ما جاء في استعمالات أخرى من توحيد الضمير العائد على الجماعة، مثل قولهم: أحسن الفتيان وأجمله، والذي دعاه إلى ذلك عدم خلوِّ الفعل من الفاعل سواء أمضمرًا كان أم مظهرًا.

4- رداءة عَوْدِ ضمير الواحد على الجماعة في القياس، وذا يظهر من قوله: (قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، وترك ذلك أجود وأحسن، فهذا رديءٌ في القياس، لا يقاس عليه، لم يحسن)[2].

إن هذه الأمور المستشفَّة من نص سيبويه الآنف، تتطلب منّا أن نقف الوقفات الآتية:

الوقفة الأولى:

ما أجازه سيبويه من استعمال (ضربَني وضربتُ قومَك)، نبَّهَ قبله على حصر الكلام على استعمال آخر، إذ قال: ((إنما كلامهم: ضربتُ وضربَني قومُك))[3]، ثم بيَّن أنْ لا سبيل إلى إعمال الأول في هذا الاستعمال من غير أن

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 97.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 80.

(3) المصدر السابق: 1/ 76.

تضمر في الثاني[1]. غير أن ما حصره سيبويه هاهنا في كلام العرب، أجازه على قبحٍ في الاستعمال الأول (ضربَني وضربتُ قومَك)، ووَجْهُ الاتفاق بين الاستعمالينِ: (ضربني وضربتُ قومَك) و(وضربتُ وضربني قومُك) إعمالُ الثاني؛ وهذا موافقٌ لمذهبه. أما وجه الاختلاف فهو أن استعمال (ضربني وضربتُ قومَك) لم يبرز في الأول ضمير الجمع المرفوع العائد على متأخر، فحمله على ضمير الواحد المستتر النائب عن ضمير الجمع، ((والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومَك))[2]، بإبراز ضمير الجمع المرفوع. وفي الاستعمال الثاني الذي اقتصر عليه (ضربتُ وضربني قومُك) استُغنِيَ عن إبراز الضمير في الأول؛لأنه ضمير نصب، وضمير النصب في الجملة الفعلية فضلة لا عمدة؛ فجاز الاستغناء عن ذكره.

ولو أنه اقتصر على (ضربتُ وضربني قومُك)، لم يكن ثمّةَ عدولٌ عنه، ولكنه ذكر بعد ذلك جواز استعمال (ضربني وضربتُ قومَك) على قبح، فتبيّن بذلك أن الاستعمال الأول المحصور بـ(إنما) متميِّزٌ عن الاستعمال الثاني المقبَّحِ وغيرِ المحصور؛ وفي ذلك دلالةٌ على أن التركيب الأول (ضربتُ وضربني قومُك) هو الأكثر، والتركيب الثاني (ضربني وضربتُ قومَك) قليلُ الاستعمال، والحمل على ما كثُر من كلام العرب أولى من الحمل على الأقل.

الوقفة الثانية:

تقبيح سيبويه استعمال (ضربني وضربتُ قومَك) مبنيٌّ على أمرٍ واحدٍ هو

(1) ينظر: المصدر نفسه، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 90.

(2) الكتاب: 1/ 79.

عدم المطابقة بين الضمير المستتر في (ضربني) والعائدِ عليه المتأخر (قومك)، لا على الإضمار قبل الذكر؛ لأن الإضمار قبل الذكر جائزٌ عنده من غير تقبيح[1].

والذي يدلُّ على أن تقبيحه نتج من عدم المطابقة بين المضمر والظاهر، ما جاء في الأمر الرابع من الأمور المستشفَّة من نص سيبويه[2]، وقد دَفَعَهُ إلى ذلك القولُ بالإضمار قبل الذكر؛ لأنه لو قال بحذف الفاعل على مذهب الكسائي لما احتاج إلى أن يقبِّح استعمال (ضربني وضربتُ قومَك).

والحقُّ أن القولَ بحذف الفاعل- على مذهب الكسائي- في مثل هذا التركيب، فيه مخرجٌ مستساغٌ يُبْعِدُ عن تكلُّفِ الإضمار؛ لأن الإضمار إنما يكون إذا كان الكلام محتاجًا إليه ((ناقصًا عن التمام، فأما إذا كان الكلام تامًّا مفيدًا غيرَ مستحيلٍ ولا ناقصٍ فلا حاجة فيه إلى الإضمار))[3]؛ ذلك أن الإضمار يترتَّبُ عليه تقدير عائدٍ، والحذف لا يحتاج إلى ذلك، فإذا تساوى الإضمار والحذف في إبراز كلٌّ منهما المعنى المقصود، ترجَّح الحذف للقاعدة المشهورة عند العلماء ((ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير))[4].

فتقدير الإضمار في (ضربني وضربتُ قومَك) فيه تكلُّفٌ دعت إليه مسألةُ التلازم بين الفعل والفاعل، وضرورةُ وجودِ فاعلٍ إمّا ظاهرٍ وإمّا مضمرٍ، ولو قُدِّرَ الحذف لكان أولى؛ لأن الحذف ظاهرةٌ موجودةٌ في العربية القصد منها الإيجاز والاختصار، لا سيما في المواضع الدالِّ فيها السياقُ على معنى المحذوف،

---

(1) سبق ذكر مذهب سيبويه في مطلع هذا البحث.

(2) مرَّ ذكرُه آنفاً.

(3) الانتصار: 187.

(4) الإنصاف: 1/ 249، وينظر: أسرار العربية: 113، 176.

وإذا تتبَّعْنا حذف الفاعل في العربية لوجدنا أمثلة كثيرة فصيحة في القرآن والحديث والشعر[1]، منها:

- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ﴾[2]: نبَّه ضياء الدين بن الأثير على أن الفاعل (الروح) حُذِفَ من الفعل (بلغتْ)، ولم يجرِ لها ذكرٌ في الكلام؛ لأن السياق دلَّ على المحذوف، وحَمَلَ عليه قولَ حاتم الطائيِّ:[3]

أماويَّ ما يُغْنِي الثَّراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يومًا[4] وضاقَ بها الصدرُ

أي إذا حشرجت النفسُ، ولم يسبق لها ذكرٌ، ولكن الكلام دلَّ عليها[5].

- قوله سبحانه: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾[6]: قال الوراق في باب ما يعمل من المصادر: ((إنْ قيل أين فاعل (الإطعام)، قيل هو محذوف

---

(1) رجَّح بعض الباحثين المعاصرين حذف الفاعل بأدلة سماعية وعقلية. ينظر: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 384- 388، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 121- 122، وظاهرة النيابة في العربية: 445- 449، والحذف في المثل العربي: 50- 52، 122- 123.

(2) الآيتان (26، 27) من سورة القيامة.

(3) ديوانه: 42، وجمهرة اللغة: 2/ 1034(ثرو)، 1133 (حشرج)، وغريب الحديث لابن سلام: 3/ 80، والعقد الفريد: 1/ 235، وتهذيب اللغة: 9/ 89 (قرن)، وغريب الحديث للخطابي: 2/ 232، ولسان العرب: 11/ 136 (قرن)، وخزانة الأدب: 4/ 212.

(4) في رواية الديوان (نفسٌ)، وفي رواية غير الديوان مما ذُكِرَ من المصادر (يومًا)، وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه.

(5) ينظر: المثل السائر: 2/ 283- 284.

(6) الآيتان (14، 15) من سورة البلد.

من الكلام للدلالة عليه، فإن قيل فما الذي يدلُّ عليه، قيل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴾[1]، هذا خطاب للنبي- ﷺ-، دلَّ ذلك على أن الفاعل هو المخاطب، والتقدير: أو إطعامٌ أنتَ يتيمًا... فإذا لم يظهر الفاعل بعدها[2]؛ فإنما لأجل حذفه للدلالة عليه لا لاستتاره))[3].

- قوله عليه الصلاة والسلام: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمرَ حين يشرب وهو مؤمن...))[4]: حُذِفَ فاعل (يشرب) ولم يسبق له ذكرٌ في الكلام، ولا يصح تقدير الفاعل ضميرًا عائدًا على (الزاني) لاختلافهما، وذهب بعضهم إلى أن ((الفاعل عمدة فلا يُحذَف، إنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه (يشرب)؛ فإن (يشرب) يستلزم الشارب))[5]، وهذا التقدير فيه تكلّف الإضمار لشيءٍ لم يأتِ ذكره في الكلام، وماذا عليهم لو قالوا إن الفاعل محذوف دلَّ عليه السياق، بدلاً من تكلُّف تقدير الإضمار!. إنما الذي دعاهم إلى ذلك عُمْدِيّةُ الفاعل فلا يُحذَف؛ وبحجة أن الفعل والفاعل متلازمان كالشيء الواحد، ويُرَدُّ على قولهم هذا بأنه إذا كانا متلازمينِ فلا يجوز كذلك حذف الفعل

---

(1) الآية (12) من سورة البلد.

(2) أي بعد كلمة (إطعام).

(3) العلل في النحو: 174- 175.

(4) صحيح البخاري: 2/ 115.

(5) شرح شذور الذهب: 215- 216.

وإبقاء الفاعل، وهم يجيزون حذف الفعل، فكيف يجيزون حذف الفعل ولا يجيزون حذف الفاعل![1]، فدلَّ ذلك على بطلان مذهبهم.

- قول الأعشى: [2]

هذا النهارُ بدا لها من همِّها ما بالُها بالليل زالَ زوالَها

قال أبو علي الفارسي في أثناء تعليقه على هذا البيت: ((ومن استجاز حذف الفاعل ممن خالف سيبويه، جاز على قياس قوله أن يكون (من همِّها) صفة للفاعل المحذوف، كأنه: بدا لها بدوٌ من همِّها، فتحذف الفاعل وتقيم صفته مقامه، ولا تضمره في الفعل))[3].

الوقفة الثالثة:

مسألة عدم المطابقة بين الضمير والظاهر، التي يظهر من نص سيبويه ترديءُ القياس عليها[4]، فيها إشكالٌ مضمونُه أنه يُحتَمَلُ من نص سيبويه أمران؛ أحدهما تقبيح عدم المطابقة بين الضمير والظاهر، والآخر تقبيح القياس على عدم المطابقة، وثمَّةَ فرقٌ بين الأمرين؛ إذ إن الأول المقصود منه تقبيح أيِّ استعمالٍ جاء في كلام العرب فيه عدم المطابقة، أما الآخر فالمراد منه أن الاستعمالَ الوارد في كلام العرب المُتضمِّنَ عدم المطابقة جائزٌ، غير أنه لا يكثر

(1) ينظر: الرد على النحاة: 95.

(2) ديوانه: 150، وكتاب الشعر: 1/ 225+ 2/ 545.

(3) كتاب الشعر: 1/ 226.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 80، والأمر الرابع المذكور آنفاً من الأمور المستشفة من نص سيبويه.

كثرة الاستعمال المُلْتَزَمِ فيه المطابقةُ بين المضمر والظاهر، فإذا جاء عن العرب استعمالٌ متضمِّنٌ عدمَ المطابقة حُفِظَ سماعًا ولا يقاس عليه، فإن قيس عليه فالقياس هنا قبيح.

والذي يبدو لي أن سيبويه أراد الأمر الثاني، وهو رداءة القياس على عدم المطابقة، وهذا يتضح من قوله في نص التنازع المذكور آنفًا: ((فهذا رديءٌ في القياس... لا يقاس عليه))[1]، وقد حمله على ذلك- في تقديري- التزامُ العربِ المطابقةَ بين المضمر والظاهر في غالب كلامهم. وما التُزِمَ أولى بالقياس عليه مما جاء مسموعًا في بعض الاستعمالات ولم يُلتزَمْ.

أما الأمر الأول وهو احتمال ترديء سيبويه عدم المطابقة في الاستعمالات المسموعة عن العرب، فلا أرى أن سيبويه أراده؛ لأنه لا يخفى على سيبويه وهو إمامٌ في النحو ما ورد في المصادر السماعية الثلاثةِ الأُوَلِ؛ القرآن والحديث والشعر، من شواهد عاد فيها ضمير الواحد على الجماعة[2].

(1) الكتاب: 1/ 80.

(2) ينظر بعض الأمثلة الواردة في القرآن والحديث والشعر المستعمَلِ فيها عَوْدُ ضميرِ الواحد على الجماعة، في: تذكر النحاة: 357- 358.

المبحث الثالث

القبح في إضمار الفعل ونفيه

أولاً: القبح في إضمار الفعل المستعمَلِ إظهارُه:

الفعل من حيث إظهاره وإضماره في الجملة الفعلية ينقسم على ثلاثة أقسام: (1)

1- فعل مظهر لا يحسن إضماره، مثل قولك: زيدًا، وأنت تريد: اضربْ زيدًا، ولم يأتِ في السياق ما يدل على الفعل المضمر، فيلتبس المعنى على السامع؛ لاحتمال المراد أكثر من معنى نحو: اضربْ، أو أكرمْ، أو اشتمْ زيدًا... إلى غير ذلك.

2- فعل جائز فيه الإظهار والإضمار، نحو قولك: زيدًا، لرجلٍ رأيتَه يضرب زيدًا، فللحدث الواقع أمامك ولوجود الفاعل القائم بالحدث؛ جاز لك أن تذكر الفعل فتقول: اضربْ زيدًا، وجاز لك إضمارُه لدلالة المقام عليه.

3- فعل مضمر متروك إظهارُه، وذلك نحو نصب الاسم على الإغراء أو التحذير أو الاختصاص أو غير ذلك مما يُقدَّر في نصبه فعلٌ واجبُ الإضمار.

وعلى هذا التقسيم الثلاثي يكون الفعل من حيث إضماره إما واجبَ الإضمار وإما جائزَه، والتمييز بين الإضمار الواجب والإضمار الجائز يظهر من

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 296- 297، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 69، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 125.

خلال أن الجائز ((ما يمكن فيه إظهار المحذوف في العبارة بحيث لا يكـون النـاطق بها حال ذكر المحذوف مخطئًا، أما الحذف الواجب فهو ما يمتنع فيه المحذوفُ الذي قدَّره النحاة، ولو ذُكِرَ كانت العبارة خطأً؛ لأن الناطقين المحتجَّ بهم لم يُعهَد مـنهم إظهار ما قدَّره النحاة، وهو شبيه بمـا يـذكره التحويليـون حـين يقـدِّرون بعـض المحذوفات التي يفترض أن البنية العميقة للجملة تحتوي عليها، ويذكرون أن هذه العناصر لو ظهرت على السطح لكان التعبير غير نحويٍّ؛ أي خطأً من وجهة نظر أبناء اللغة الناطقين بها))[1].

ولا بد للشيء المحذوف سواء أفعلاً كان أم غير ذلك، من قـرائن مصـاحبة تـدل عليـه، حاليـةً كانـت أم عقليـةً أم لفظيـةً، تُغـني عـن ذكـره وتـبرز المعنـى المطلوب[2]. فالقرينة الدالة من أهم شروط الحذف، ينضاف إليها شروطٌ أُخَرُ لها أهميتها[3]، منها ألاّ يؤدِّيَ الحذفُ إلى اختصار المختصر، وذا من أهم أسبابه كثرة الإضمار في التركيب، ((فكلما كثُر الإضمارُ كان أضعف))[4].

لقد نصَّ سيبويه على جواز إضمار الفعل بعد أحرفٍ معينة، لا سيما بعـد (إنْ) و(لو) الشرطيتينِ[5]، من ذلك قولهم: ((الناسُ مجزيُّـون بأعمـالهم إنْ خـيرًا

(1) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 83.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعـيش: 1/ 125، وظـاهرة الحـذف في الـدرس اللغـوي: 103، وبناء الجملة العربية: 259.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 6/ 317- 354، وظاهر الحذف في الدرس اللغوي: 103- 135.

(4) الكتاب: 1/ 259.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 258، 269. وقد ذهب بعـض النحـاة إلى أن الحـذف، لا سـيما حذف كان مع اسمها، بعد (إنْ) و(لو) مطّردٌ مقـيسٌ. ينظـر: المقاصـد الشـافية: 2/ 204-
=

فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ[1]، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خنجرًا فخنجرٌ وإنْ سيفًا فسيفٌ. وإن شئتَ أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرًا فخنجرٌ، وإن كان شرًّا فشرٌّ))[2].

فعبارة (إنْ خيرًا فخيرٌ) وما شابهها، فيها أربعة أوجهٍ من الإعراب:[3]

1- نصب الأول ورفع الثاني على ما مثَّل به سيبويه (إن خيرًا فخيرٌ)، فالمنصوب خبر كان المحذوفة مع اسمها، والمرفوع خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: إن كان عملُه خيرًا فجزاؤُه خيرٌ. وهذا أجود الوجوه.

= 205، وشرح المكودي: 1/ 202، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: 1/ 261 + 3/ 69، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 233، والحذف في المثل العربي: 264- 265.

(1) استشهد به ابن هشام في (شرح شذور الذهب: 243) على أنه حديث نبوي، غير أن كُتُبَ الأحاديث الضعيفة ذكرت أنه موقوف عن ابن عباس- رضي الله عنهما-. ينظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: 282، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى): 368، والجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: 245، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: 309. وينظر كذلك تفصيل القول في هذا الأثر واستشهاد اللغويين والنحويين به، في كتاب: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه: 214- 217.

(2) الكتاب: 1/ 258.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 258- 259، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 25- 26، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 97، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 364- 365، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 204، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 272- 273، وحاشية الصبان: 1/ 376- 377، وتعدد التوجيه النحوي: 63- 64.

2- نصبهما (إن خيرًا فخيرًا)، على تقدير حذف كان واسمها في الشرط والجواب، والتقدير: إن كان عملُه خيرًا فيكون جزاؤُه خيرًا.

3- رفعهما (إن خيرٌ فخيرٌ)، على تقدير حذف كان وخبرها في الأول، وحذف المبتدأ في الثاني، والتقدير: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤُه خيرٌ.

4- رفع الأول ونصب الثاني (إن خيرٌ فخيرًا)، فرفع الأول على إعراب الأول في الوجه الثالث، ونصب الثاني على إعراب الثاني في الوجه الثاني، والتقدير: إن كان في عمله خيرٌ فيكون جزاؤُه خيرًا.

والذي حسَّن الوجه الأول وجعله أجود الوجوه، هو أن (إنْ) الشرطية تقتضي فعلاً بعدها، إما (كان) أو نحوها، فإذا جاء بعد (إنْ) اسمٌ منصوبٌ، كان المحذوفُ الفعلَ والفاعلَ أو ما يقوم مقامهما، وهما (الفعل والفاعل) كالشيء الواحد، فحسُن إضمارهما معًا وإظهار المنصوب؛ لأنه في موضع الخبر، والخبر منزلته منزلة المفعول، والمفعول منفصلٌ عن الفعل أجنبيٌّ منه، فهما؛ أي الفعل والمنصوب، شيئانِ، فإذا حدث العكس؛ أي حُذِفَ المنصوب في الأول وبَقِيَ المرفوع، كان المحذوفُ شيئينِ؛ الفعل والمنصوب، وكلما كثر الإضمار كان أضعف. واختير رفع الثاني لدخول الفاء؛ لأنها إنما يُؤتى بها في الجواب ليكونَ ما بعدها مبتدأً وخبرًا[1].

وعلى هذا الوجه المستحسن يقال: ((مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحًا

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 258- 259، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 25- 27، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 97.

فطالحٌ))[1]، ومن العرب من يقول على الوجه الثاني بالنصب في الشرط والجواب: إنْ لا صالحًا فطالحًا، والتقدير: إن لا يكن صالحًا فقد مررتُ به أو لقيته طالحًا[2].

ونقل يونسُ عن العرب قولهم: مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحٍ فطالحٍ، بجرِّهما على تقدير: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ. فقبَّح سيبويه هذا المسموع وضعَّفه من جهتين:[3]

- إحداهما كثرة الإضمار، والمستحسن إضمار شيءٍ واحدٍ، فإذا قُدِّرت المحذوفات في حالة الجر كانت ثلاثةً: (أكن) و(مررت) وحرف الجر (الباء)، أو اثنين- على تقدير ابن مالك[4]- هما: (أمُرّ) و(الباء)، وتقديرهما: إنْ لا أمُرّ بصالحٍ[5].

(1) الكتاب: 1/ 262.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 262- 263، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 29- 30، والتعليقة: 1/ 174.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 364، وارتشاف الضرب: 3/ 1190.

(5) جاء في كتاب (التذييل والتكميل: 4/ 227): ((تقدير سيبويه هو الصواب؛ لأنه مبني على قوله: مررتُ برجلٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ، فهو مبني على ماضٍ، فتقديره بـ(إلاّ أكنْ مررتُ) مطابقٌ لما قبله؛ بخلاف (إلاّ أمُرّ)، فهذا مستقبل، فلا يناسب هذا التقديرَ. وأيضًا فتقدير سيبويه يقتضي بأن المحذوف هو (يكن) وهي المعهود حذفُها بعد (إنْ) بخلاف (أمُرّ)... فإن قلتَ: ما دعاه [أي سيبويه] إلى هذا التكلف؟ وهلاّ أضمر فعلاً واحدًا، فقدَّر: إلاّ أمُرّ بصالحٍ؟ قلتُ: لابدّ من إضمارهما؛ ألا ترى أنه يصير الماضي بعد (إنْ) مستقبلاً، وأنت =

- والجهة الأخرى حذف حرف الجر الذي زاد حذفُه التركيبَ قبحًا.

وقد أشكل على المبرد إجازةُ ما سَمِعَه يونس؛ لأن المسموع مجازٌ، وتقبيحُ سيبويه ذلك المسموع وتضعيفُه الذي قد يُفهَم منه المنع، فعدَّ المبرد ذلك تناقضًا من سيبويه؛ إذ كيف يقبِّح استعمالاً ويضعِّفه وهو مجازٌ مسموعٌ من يونس عن العرب. نبَّه على هذا الإشكال الحاصل عند المبرد ابنُ ولاّد، ودافع عن سيبويه قائلاً: ((الرجلُ قد تكون المسألةُ على مذهبه قبيحةً، وجائزةً على مذهب غيره، وليس إجازةُ غيرِه إيَّاها بمزيلٍ لقبْحِها عند من استقبحها[1]؛ ولذا ذكر مذهبه[2] في هذه المسألة ثم ذكر مذهب يونس... واعتلَّ لضعفه بعلةٍ قد ذكرها ليس هذا موضع إعادتها[3]... وكل ما أتى به من هذه المسائل من نحو هذه المسألة فهو

=

إذا قلتَ: (إلاّ أمُرّ) نقضتَ المعنى؛ فإنك قد قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ، ثم تقول: إلاّ أمُرّ بصالحٍ فيما أستقبلُ، وإنما المرور واقع، فلا بدَّ من إضمار الكون، فتقول: إلاّ أكن فيما يُستقبَل موصوفًا بكوني مررتُ بصالحٍ فأنا قد مررتُ بطالحٍ، فلما كثُر الإضمارُ، وكان إضمارُ الجارِّ بعدُ؛ ضعَّفه سيبويه)).

(1) هذه القاعدة التي ذكرها ابن ولاد تأتي في صميم هذا البحث؛ لأنها تؤكد أن الاستعمال القبيح جائز، ولا يُحمَل على المنع إلاّ إذا دلَّ دليل على ذلك؛ ولأنها تبيّن أن ما قبّحه نحويٌّ قد يجيزه آخرُ على غير قبحٍ. والترجيح- في تقديري- بين المقبِّح والمجيز على غير قبحٍ يتأتّى من خلال قوّة دليل أحدِهما وضعف دليل الآخر.

(2) أي سيبويه.

(3) يقصد بذلك الضعف لعلة كثرة الإضمار.

على قياس قول يونس، وهو في القبح عنده[1] والضعف على ما ذكر، وهذا غيرُ تناقضٍ))[2].

أما (لو) فقد مثَّل لها سيبويه أمثلةً منها: ائتني بدابَّةٍ ولو حمارًا، أو ولو حمارٍ، أو ولو حمارٌ، وقبّح الرفع؛ لأن تقديره: ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ، ولم يشر إلى قبح الجر ولكنه ألمح إليه بحمله على الجر في (إنْ)[3].

وجملة القول في هذا المثال أن النصب حسنٌ لما أشرتُ إليه آنفًا في المنصوب بعد (إنْ)، والتقدير: ولو كان الآتي حمارًا، أما الجر فلم يضعفه سيبويه، إنما ألمح إلى تضعيفه بحمله على المجرور بعد (إنْ)، وتقدير الجر: ولو أتيتني بحمارٍ، وهو- على قياس ما ذكره في مثال يونس- ضعيفٌ؛ لإضمار الفعل وحرف الجر[4]. والذي يبدو لي أن سيبويه لم يصرح بالقبح في حالة الجر؛ لكي يبرز القبح في حالة الرفع ويصرح به؛ لأن الإضمار فيه أكثر من الإضمار في الجر، إذ المحذوف في حالة الرفع على تقدير سيبويه (ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ): الفعل (يكون) + شبه الجملة (مما يأتيني) الواقعة خبرًا والمتضمنة جملةً واقعةً صلةَ الموصولِ + شبه الجملة (به) المتعلقة بالفعل (يأتي). وقد عدَّ ابن يعيش رفع (حمار) جائزًا حسنًا لا على تقدير سيبويه، إنما على تقدير الفعل (وقع)؛ أي ولو وقع حمارٌ[5].

(1) أي عند سيبويه.

(2) الانتصار: 97.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 269.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 98.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

وهذا لا يعني أن سيبويه لم يستطع تقدير ما قدَّره ابن يعيش، أو أنه تكلَّف التقدير، إنما أراد سيبويه- على ما يظهر لي- أنْ يبرز القبح في كثرة الإضمار، لا سيما إذا أُضمِر مع الفعل أشياءُ أُخَرُ تُضْعِفُ الإضمار.

ثانيًا: القبح في نفي الفعل:

النفي إما أن يكون صريحًا باستعمال أداة من أدوات النفي؛ لنفي حدوث الفعل أو الاسم نفيًا صريحًا، وإما أن يكون ضمنيًّا مجرَّدًا من أدوات النفي، مُفْهَمًا معنى النفي في التركيب من السياق[1]، ومثال ذلك ما يأتي في الاستثناء التام الموجب نحو: نجح الطلابُ إلاّ سعيدًا، فمضمون الكلام إثبات النجاح للطلاب ونفيه عن سعيد بإخراجه من حكم النجاح الثابت لهم.

والأصل في الجملة أن تكون مثبتة، فإذا أُريد نفيُها أُدخِلَ عليها عارضٌ من عوارض النفي، فيتحوّل المعنى من الثبوت إلى عدم الثبوت[2]؛ لذا عالج سيبويه في باب نفي الفعل علاقةَ التوافق الزمني القائم بين نفي الشيء وإثباته، فلكل حدثٍ مُثْبَتٍ في زمنٍ معينٍ، نفيٌ يوافقه في الدلالة الزمنية بوساطة أدوات نفي مخصوصة جاءت في كلام العرب دالّةً على هذا الزمن المعين.

ولكي يبرز سيبويه هذه العلاقة التوافقية بين زمن المثبت والمنفي، أتى بأحوال الفعل في التقلُّبات الزمنية، مقابلاً في أثناء ذلك كلَّ حالةٍ مثبتةٍ بتركيبٍ مناسبٍ لها في النفي. فكان التقابل على النحو الآتي:[3]

---

(1) ينظر: التراكيب اللغوية: 267- 316.

(2) ينظر: بناء الجملة العربية: 280.

(3) ينظر: الكتاب: 3/117.

- (فعل) نفيه (لم يفعل).
- (قد فعل) نفيه (لّما يفعل).
- (لقد فعل) نفيه (ما فعل).
- (هو يفعل) إذا دلَّ على الحال فنفيه (ما يفعل)، وإذا لم يكن الفعل واقعًا؛ أي إذا دلَّ على الاستقبال فنفيه (لا يفعل).
- (لَيَفْعَلَنَّ) نفيه (لا يفعل).
- (سوف يفعل) نفيه (لن يفعل).

إن هذه التقابلات التي أقامها سيبويه تُظهِر بكل وضوحٍ مدى دقة فهم سيبويه لأساليب العربية في أحوالها المتغيرة، وتبيّن ضرورة مراعاة التوافق الحدثي والزمني معًا في صور الإيجاب والنفي. فالصورة الأولى التي جاء فيها الفعل المثبت (فعل) بصيغة الماضي المجرد من أي سابقةٍ تُقيِّد زمنه، قابَلَه في النفي (لم يفعل)؛ ((لأن المضيَّ يجمعهما في قولك: فعل أمس، ولم يفعل أمس، وأحدهما موجب والآخر منفي))[1]، وإنْ تغيرت صورة الفعل في النفي من الماضي إلى المضارع، فإن القرينة اللفظية المصاحبة للمضارع في النفي، وهي (لم)، أوجدت دلالة المضي؛ لأن (لم) وظيفتها الدلالية النفي، ووظيفتها الزمنية قَلْبُ زمن الفعل المضارع من الحال إلى الماضي.

وفي الصورة الثانية (قد فعل) ارتبط الفعل الماضي المثبت بـ(قد)، ومن

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 159.

معاني (قد) إذا دخلت على الفعل الماضي تأكيدُه ودلالةُ الفعل بعدها على شيء متوقَّعٍ حصولُه، نحو قولك: قد قـام زيـدٌ، لمـن يُتوقَّـعُ قيامُـه[1]، وتفيـد كـذلك بدخولها على الفعل الماضي تقريب الماضي من الحال[2]. فإذا نفيت تركيـب (قـد فعل) أتيت بفعل مضارع مسبوق بـ(لمّا)؛ لتقارب معنى (لمّا) من معنى (قد). قال سيبويه: ((ولمّا يفعلْ، وقد فعلَ، إنما هما لقومٍ ينتظرون شيئًا. فمن ثَمَّ أشبهت قد لمّا))[3]، فـ(لمّا) الداخلة على الفعل المضارع تفيد استـمرار النفـي في الماضـي إلى الحال[4]، والمنفي بعدها متوقَّعٌ ثبوتُه[5]، فـإذا ((أردت أن تنفـي والمحـدَّثُ يَتوقَّـع إخبارَك عن ذلك الفعل قلت: لمّا يفعلْ، وهو نقيض: قد فعلَ))[6].

وفي الصورة الثالثة استُعمِل (ما فعل) نفيًا لـ(لقد فعل)، وكلاهمـا إثبـاتٌ ونفيٌ في جواب القسم، تقول في الإثبات: واللهِ لقـد فعـلَ، وفي النفـي: واللهِ مـا فعلَ[7]، فكلاهما واقعٌ في جواب القسم، وجواب القسم متحقّقٌ وقوعُه بدخول (قد) الدالة على التحقيق مسبوقةً باللام المؤكدة لجواب القسم، فإذا أردت إبطالَ

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 153- 154.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 534، ومعجم حروف المعاني: 143.

(3) الكتاب: 3/ 114- 115.

(4) ينظر: الجنى الداني: 268، ومغني اللبيب: 3/ 478، وبناء الجملة العربية: 291.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 3/ 482، وجامع الدروس العربية: 292، والتراكيب اللغوية: 297.

(6) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 530.

(7) ينظر: الكتاب: 3/ 117.

القسمِ المحقّقِ ونفيَه، أتيت بالفعل الماضي المسبوق بـ(ما)؛ لأن(ما) الداخلة على الفعل الماضي في جواب القسم تفيد توكيد النفي[1].

وفي الصورة الرابعة بيّن سيبويه حالتين لنفي (هو يفعل)، الحالة الأولى نفيه في زمن الحال بـ(ما يفعل)، والحالة الأخرى نفيه في زمن الاستقبال بـ(لا يفعل)، والفرق بين الزمنينِ أن (لا) إذا ((وقعت على فعلٍ نفته مستقبلاً. وذلك قولك: لا يقوم زيدٌ))[2]، فلا تُستعمَل للحال؛ لاقتصارها على نفي وقوع الحدث في المستقبل، وهي على خلاف (ما) النافية التي ((إذا دخلت على الفعل المضارع خلَّصته للحال))[3]، نحو: ما يقوم زيدٌ.

وفي الصورتين الخامسة والسادسة تبرز دلالة الاستقبال، غير أن الخامسة يقع الإثباتُ فيها والنفيُ في جواب القسم، ففي الإثبات يُؤكَّد جواب القسم بـ(اللام) و(نون التوكيد) فيقال: واللهِ لَيَفْعَلَنَّ؛ أي في الزمن المستقبل، فإذا نفيت وقوع الشيء في المستقبل قلت: واللهِ لا يفعلُ. أما السادسة ففيها مقابلةُ (لن) في النفي (سوف) في الإثبات، وكلاهما يخلصان الفعل للاستقبال. قال سيبويه: ((ومن تلك الحروف أيضًا: سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعل. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعلَ))[4].

---

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 2/ 244، ومعاني النحو: 4/ 165.

(2) المقتضب: 1/ 47.

(3) الجنى الداني: 329، وينظر: رصف المباني: 313، ومغني اللبيب: 4/ 45.

(4) الكتاب: 3/ 115.

فإذا اختلَّ وجهٌ من أوجه التوافق الزمني بين المثبت والمنفي في صورةٍ من الصور المذكورة آنفًا، أدّى ذلك إلى ضعف التركيب وقبحه؛ لانتقاض الدلالة الزمنية القائمة بين المثبت والمنفي. جاء في الكتاب: ((وأحسنُ ذلك أن تقول: إنْ تأتني لا آتِكَ، كما أن أحسن الكلام أن تقول: إنْ أتيتَني لم آتك. وذلك أن لم أفعلْ نفي فعلَ وهو مجزوم بلم، ولا أفعلُ نفي أفعلُ وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنْ تفعلْ، فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعلْ؛ لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال: إنْ فعلتَ، فأحسن الكلام أن تقول: فعلتُ؛ لأنه مثله. فكما ضعُف فعلتُ مع أفعلْ، وأفعلْ مع فعلتُ، قبُح لم أفعلْ مع يفعلُ؛ لأن لم أفعلْ نفي فعلتُ. وقبُح لا أفعلُ مع فعلَ؛ لأنها نفي أفعلُ))[1].

اعتنى سيبويه في هذا النص بإبراز الاستعمالات الآتية:

1- (إنْ تأتني لا آتك): حسُن هذا التركيب للتوافق الزمني القائم بين الفعل المضارع المثبت (تأتني) الواقع في فعل الشرط المخلَص للمستقبل، وبين المضارع المجزوم على جواب الشرط المسبوق بـ(لا) التي أخلصتْ نفيَه في المستقبل.

2- (إنْ أتيتني لم آتك): جاء الفعل المثبت ماضيًا، فكان نفيه بفعلٍ مضارعٍ تنزَّل منزلة الماضي لسبقه بـ(لم)؛ لأن ((منزلة (لم) والفعل المجزوم بعدها منزلة فعلٍ ماضٍ، وحكمه كحكمه، فإذا قلت: إنْ أتيتني، فالجواب المختار: لم آتك؛ لأنه بمنزلة: إن أتيتني قعدتُ عنك، وهما فعلان ماضيان))[2].

---

(1) الكتاب: 3/ 91- 92.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 117.

3- (إن تفعلْ أفعلْ) و (إن فعلتَ فعلتُ): حسُن هذان التركيبان للتوافق الزمني القائم بين فعل الشرط وجوابه المثبتينِ في التركيبينِ.

4- (إنْ يفعلْ لم أفعلْ): قبُح هذا التركيب من جانبينِ:

الأول: عدم التوافق الإعرابي القائم بين فعل الشرط وجوابه، ففعل الشرط مضارع مجزوم بأداة الشرط، وجواب الشرط مجزوم بـ(لم) قائمٌ مقامَ الفعلِ الماضي(فعلتُ)، فاختلَّ التوافق الإعرابي بين المضارع المجزوم على فعل الشرط، وبين جواب الشرط الدال على المضيِّ، ((كما لا يحسن: إنْ تأتني قعدتُ عنك؛ لأن الأول مجزوم والثاني ماضٍ))[1].

الآخر: عدم التوافق الزمني بين المثبت والمنفي؛ لأن المثبت (يفعل) دالٌّ على الاستقبال، والمنفي بـ(لم) صورته صورة المضارع؛ لأن (لم) تعمل الجزم، ولا جَزْمَ إلاّ لمعربٍ، فوقع مجزومها بصيغة المضارع لأجل الإعراب، أما دلالته الزمنية فهو المضيُّ؛ لأن قولك: لم أفعلْ، إنما نفيت أن يكون الفعل قد وقع منك فيما مضى. فكان الأفصح أن يكون (لم أفعلْ) نفيًا لـ(فعلتَ).

5- (إنْ فعلَ لا أفعلُ): قبُح هذا التركيب أيضًا لاختلال التوافق الزمني بين المثبت والمنفي، فالمثبت (فعل) الدال على الزمن الماضي، إذا نفيته بما خلَص للمستقبل لدخول (لا) على المضارع (أفعل)؛ كان التناقض واضحًا بين مثبتٍ في زمنٍ ماضٍ ومنفيٍّ عنه مُخلَصٍ للاستقبال.

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 117.

المبحث الرابع

القبح في باب اسم الفعل

لا يرومُ البحثُ الوقوفَ عند ماهية هذا الصنف من الكلمات المسمَّى عند جمهور النحاة بـ(اسم الفعل)[1]، إنما سيقتصر الحديث في جانبين متعلقين به قبَّحهما سيبويه؛ أحدهما مرتبط بتقديم معمول اسم الفعل عليه، والآخر مختص باتصال غير المخاطب باسم الفعل. وتفصيل ذلك في الآتي:

أولاً: القبح في تقديم معمول اسم الفعل عليه:

نصَّ سيبويه على قبح تقديم معمول اسم الفعل عليه، قائلاً: ((واعلم أنه يقبح: زيدًا عَلَيْكَ، وزيدًا حَذَرَكَ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أن تقول: زيدًا، فتنصب بإضمارك الفعلَ ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرَّفُ تصرُّفَ الفاعلِ الذي في معنى يفعلُ))[2].

أشار سيبويه في هذا النص إلى أمرين:

الأمر الأول: قُبْح تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل،

---

(1) ينظر تفصيل القول في ماهية هذا النوع من الكلمات وتصنيفه، وآراء النحاة المتقدمين فيه، وكذا المفسرون وعلماء اللغة المحدثون، في كتاب: أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 428- 542.

(2) الكتاب: 1/ 252- 253.

فقبُح أن يجري ما ليس من أمثلة الفعل مجرى الفعل، وأن يتصرف تصرفه؛ لا سيما أن أسماء الأفعال لا تحمل صفة الأصلية في الأفعال، إنما هي فرعٌ عن الأفعال في العمل، فلا ينبغي التسوية بين الفرع والأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجات الأصول[1].

وهذه الفرعية الكامنةُ في اسم الفعل القائمةُ على تصرُّفه بعض التصرُّف في العمل الموافق لعمل الفعل، المانعةُ من أن يتصرَّف تصرُّفًا مطلقًا، تبرز من خلال النظر إلى أصل أسماء الأفعال، فالأغلب فيها ((إما مصادر، ومعلوم امتناع تقدُّم معمولها عليها، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإما ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا، لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل))[2].

وما قبّحه سيبويه من أمر تقديم معمول اسم الفعل عليه، أخذه نحاة البصرة من بعده على المنع[3]، وتابعهم في ذلك من الكوفيين الفراءُ[4].

الأمر الآخر: تقدير عاملٍ مضمرٍ في حالة مجيء تركيبٍ نحو: زيدًا عليك، فيكون الناصب فعلاً مقدَّرًا تقديره: الزمْ؛ أي الزمْ زيدًا عليك. والداعي الذي جعل

---

(1) ينظر: الإنصاف: 1/ 229 (المسألة: 27).

(2) شرح الرضي على الكافية: 4/ 9.

(3) ينظر: المقتضب: 3/ 202، 232، 280، والإنصاف: 1/ 228 (المسألة: 27)، والمقرب: 1/ 133، وارتشاف الضرب: 5/ 2311، والمقاصد الشافية: 5/ 512، وائتلاف النصرة: 34- 35، والأشباه والنظائر: 4/ 153.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 323.

سيبويه يقدِّر فعلاً التخلُّصُ من عمل اسم الفعل في معمولٍ متقدمٍ عليه.

وعودًا إلى الأمر الأول، فقد خالف الكسائيُّ سيبويه ومن تابعه من النحاة، إذ أجاز على الاختيار تقديم معمول اسم الفعل عليه[1]، محتجًّا في ذلك بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[2]، وبقول الراجز:[3]

يا أيها المائحُ دَلْوي دُونَكَا   إنّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكَا

وبإنعام النظر في هذين الشاهدين، نجد اختلاف النحاة في توجيههما، وكذا نجد المفسرين غير متفقين على توجيه الاسم المنصوب (كتاب). فقد وجَّه النحاة والمفسرون (كتاب) في الآية على النحو الآتي:

1- أنه منصوب بفعل مضمر على المصدرية المؤكدة لمضمون الجملة السابقة لها

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 159، وارتشاف الضرب: 5/ 2311، وشرح قطر الندى: 258، وشرح شذور الذهب: 522، والمقاصد الشافية: 5/ 512، وحاشية الصبان: 3/ 1250.

(2) الآية (24) من سورة النساء.

(3) منسوب لراجز جاهلي من بني أسيِّد بن عمرو بن تميم، وقيل لجارية من بني مازن، وقيل لرؤبة، ورجّح البغدادي أنه لراجز جاهلي. خزانة الأدب: 6/ 200، وقد ورد الرجز في: معاني القرآن للفراء: 1/ 260، 232، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 30، والعقد الفريد: 5/ 182، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 159، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: 1/ 614+ 3/ 899، والإنصاف: 1/ 228، واللباب: 1/ 462، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 117، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 9، ومغني اللبيب: 6/ 343، والمقاصد الشافية: 5/ 513، وائتلاف النصرة: 35، والدرر اللوامع: 5/ 301.

من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ... ﴾[1]، فكأنه قيل: كتب اللهُ عليكم تحريم ذلك كتابًا[2]. وأيّد بعضهم هذا التوجيه الإعرابي بقراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليماني ﴿ كَتَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[3]؛ إذ رأى فيها دليلاً على تعلُّق(عليكم) بـ(كتاب) في القراءة المتواترة، كما تعلَّقتْ بالفعل (كتب) في القراءة الشاذة[4].

2- أنه منصوب بفعل أمرٍ محذوف تقديره (الزموا)؛ أي الزموا كتابَ اللهِ عليكم، وعليكم مفسرٌ له[5]، ولـ(عليكم) إعرابان: أن يكون متعلقًا بكتاب، أو أن

---

(1) الآية (23) من سورة النساء.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 381، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 260، والمقتضب: 3/ 203، 232، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 4/ 115+ 5/ 9، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 29، والأصول في النحو: 1/ 142، وإعراب القرآن: 1/ 445، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 20، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 194، وتفسير البغوي: 2/ 193، والكشاف: 1/ 529، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 248، والإنصاف: 1/ 230، وأسرار العربية: 165- 166، وتفسير الفخر الرازي: 10/ 44، واللباب: 1/ 461، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 129، والإرشاد إلى علم الإعراب: 208، والمقاصد الشافية: 5/ 513، وائتلاف النصرة: 35، وتفسير أبي السعود: 2/ 164، وفتح القدير: 2/ 566.

(3) هذه قراءة شاذة. ينظر: المحتسب: 1/ 185، والمحرر الوجيز: 2/ 36، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 129.

(4) ينظر: المحتسب: 1/ 185- 186، والبحر المحيط: 3/ 222- 223.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 29- 30، وإعراب القرآن: 1/ 445، وتفسير البغوي: 2/ 193، وتفسير الفخر الرازي: 10/ 44، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 346، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 129.

يعرب حالاً منه[1].

3- أنه يجوز رفع (كتاب) على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: هذا كتابُ اللهِ[2].

وهذا الجواز النحوي- من وجهة نظري- لا ينبغي أن يُحمَل على القراءة القرآنية؛ لأن القراءة القرآنية سنةٌ متَّبَعةٌ، فإذا جُوِّزَ رفع (كتاب) فقد يجوز في سياقٍ آخرَ خارجٍ عن سياق القرآن؛ لأنه لم تأتِ قراءةٌ قرآنيةٌ برفع (كتاب).

4- أنه منصوب على الإغراء مقدَّمًا على عامله (عليكم)، والتقدير: عليكم كتابَ اللهِ[3]. وهذا مذهب الكسائي. وقد ألمح إلى هذا التوجيه سيبويه بقوله: ((وقد زعم بعضهم أن (كتابَ اللهِ) نُصِبَ على قوله: عليكم كتابَ اللهِ))[4].

والذي يبدو لي أن الخلاف في توجيه إعراب (كتاب) يَفْصِلُ فيه الأمور الثلاثة الآتية:

الأمر الأول: أن تقدير فعل مضمر يدل عليه ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾، أو تقدير فعل محذوف (الزموا)، أو رفع (كتاب) على الخبرية لمبتدأ محذوف، فيه افتقارٌ إلى تقدير محذوف. أما نصب (كتاب) على الإغراء مقدَّمًا على

---

(1) ينظر: اللباب: 1/ 462، وتفسير أبي السعود: 2/ 164.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 382، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 30، وإعراب القرآن: 1/ 445، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 129.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 260، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 5/ 9، وإعراب القرآن: 1/ 445، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 194- 195، والإنصاف: 1/ 228، وتفسير أبي السعود: 2/ 164.

(4) الكتاب: 1/ 382.

عامله (عليكم) فلا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير، لا سيما في القرآن الكريم.

الأمر الثاني: أن حَمْلَ نصب (كتابَ اللهِ) على نصب ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾[1] وعلى نصب ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[2]، على المصدرية عند بعض النحاة والمفسرين[3]، قائمٌ على مسألة الترتيب في تأخُّر المعمول عن العامل في مثل هذا الموضع، وعلى مسألة دلالة معنى الكلام الواقع قبل هذه المصادر عليها، فـ(وَعْدَ اللهِ) نُصِبَ على المصدرية المؤكدة لمضمون ما قبله من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[4]، و(صُنْعَ اللهِ) نُصِبَ كذلك على المصدرية لمعنى ما قبله من قوله سبحانه: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[5]، وعلى هذا التوجيه الإعرابي حُمِلَ نصبُ (كتابَ اللهِ).

والحق أن قياس نصب (كتابَ اللهِ) على (وَعْدَ اللهِ) و(صُنْعَ اللهِ)، كان يجب النظر فيه إلى أوجه التشابه بين المقيس (كتابَ اللهِ) والمقيس عليه (وَعْدَ اللهِ) و(صُنْعَ اللهِ). وفي تقديري أن التشابه معدومٌ؛ لأن (وَعْدَ اللهِ) و(صُنْعَ اللهِ) لم

---

(1) الآية (6) من سورة الروم.

(2) الآية (88) من سورة النمل.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 381، والمقتضب: 3/ 203، 232، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 4/ 115(آل عمران: 145)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 159، والمقاصد الشافية: 5/ 513.

(4) الآيتان (4، 5) من سورة الروم.

(5) الآية (88) من سورة النمل.

يأتِ شيءٌ مذكورٌ لا سابقٌ ولا لاحقٌ يدل على أنه العامل في النصب، فقُدِّرَ العاملُ فعلاً دلَّ عليه سياق الكلام السابق للمنصوب. أما (كتابَ اللهِ) فالعامل موجود (عليكم)، وإن تأخر في التركيب؛ لأن دلالة الإغراء واضحةٌ من سياق الآية، فبعدَ أنْ عُدِّدَتِ المحرَّماتُ من النساء، جاء قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[1]؛ ليدلَّ على معنى: الزموا كتابَ اللهِ، وقُدِّمَ (كتاب الله) على عامله للاهتمام به. فضلاً عن ذلك أن (وَعْدَ) و(صُنْعَ) دالَّتانِ بوضوح على اسم معنى، فترجَّح نصبهما على المصدرية، أما (كتاب) فإنك عندما تُباشرُها منذ أول وهلةٍ من غير تقدير تراها اسم ذات لا اسم معنى؛ لذا ترجَّح نصبُها على المفعولية لاسم الفعل المتأخر عنها (عليكم).

الأمر الثالث: أن نصب (كتاب) بعاملٍ مضمرٍ، دعا إليه امتناع قياس اسم الفعل على الفعل في التصرف الكامل في العمل من حيث التقديم والتأخير؛ لاطّرادِ الشواهد التي تقدَّم فيها اسم الفعل على معموله. ولو تأملنا الآية لوجدنا أن الدلالة تفيد الإغراء على ما أسلفتُ آنفًا، فما المانع من أن يقال إنّ ما جاء في هذه الآية من تقديم معمول اسم الفعل عليه هو على وفق ((لهجة من لهجات العرب جرت عليها قبيلة من قبائلهم... وليست هي العادةَ اللهجيةَ واسعةَ الانتشارِ؛ أي ليست هي لهجة التقعيد النحوي، ولكنها عادة لهجية عالية شَهِدَ لها القرآنُ الكريم. وما ذهب إليه النحاة من التقديرات المتعددة... هو من محاولتهم للاتِّساق مع القاعدة النحوية بأن اسم الفعل أقل مرتبةً من

---

(1) الآية (24) من سورة النساء.

الفعل، فلا يتقدّم معمولُه عليه كما يتقدّم معمولُ الفعلِ عليه، فكثُرت التأويلاتُ والتقديراتُ))[1].

أما قول الشاعر (دلوي دونكا) [2]، فقد وُجِّهَ التوجيهات الآتية:

1- نَصْب (دلوي) بمضمر في الخِلْفة (اسم الفعل)، والتقدير: دونكَ دلوي دونك[3]. وقد ضُعِّفَ هذا التوجيه؛ لأن (اسم الفعل) اختصارٌ للفعل، فإذا حُذِفَ اسم الفعل وبقي معمولُه، أدَّى ذلك إلى اختصار المختصر، وهذا ضعيفٌ في الحذف[4].

2- نصب (دلوي) بفعل محذوف تقديره (خُذْ) أو (املأْ)، فسَّره لفظ (دونك) المذكور في البيت، والتقدير: خذ أو املأْ دلوي دونك[5].

3- رفع (دلوي) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا دلوي دونك[6].

---

(1) أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 456.

(2) مر ذكر البيت وتخريجه آنفاً.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 260، 323، وخزانة الأدب: 6/ 201، وحاشية الصبان: 3/ 1250.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 6/ 343، 380- 381.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 30، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 20، 159، والإنصاف: 1/ 234- 235، وأسرار العربية: 167، واللباب: 1/ 462، والإرشاد إلى علم الإعراب: 208، ومغني اللبيب: 6/ 343- 344، 380- 381، والمقاصد الشافية: 5/ 513.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 260، 323، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 30، والإنصاف: 1/ 234، وأسرار العربية: 167.

4- رفع (دلوي) على الابتداء، و(دونك) خبره[1]. وضُعِّفَ هذا التوجيه؛ لأن ((المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه، بل المقصود طلب ملءِ الدلو. على أنه لا يصح تقدير (دلوي) مبتدأ خبره (دونك)، أن يكون (دونك) اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله، والرابط محذوف؛ أي دونكه))[2].

وتعقيبًا على هذه التوجيهات، أرى أن التكلُّف بادٍ فيها؛ مما جعل بعض النحاة يضعِّف بعض هذه التوجيهات، وبعضها الآخر طغا عليه تقديرُ محذوفٍ استدعاه مقولة امتناع تقديم المعمول على اسم الفعل، مع أن السياق يدل على أن المنادى (المائح)[3] مطلوبٌ منه أَخْذُ الدلوِ، وليس ثمَّةَ أقوى دلالةً وأكثر اختصارًا من قول الشاعر (دلوي دونك)؛ إذ المعنى به يكون: يا أيها المائح خذ دلوي، فقدَّم الدلو للاهتمام به وتنبيه السامع عليه، وانتصب (دلوي) بـ(دونك) المتأخر عنه من غير تقدير محذوفٍ أو تعسُّف إعرابٍ يضعف الدلالة.

ثانيًا: القبح في اتصال غير المخاطب باسم الفعل:

خُصَّ اسم الفعل باتصال المخاطب به من دون الغائب والمتكلم، فيقال: عليكَ محمدًا، ودونكَ سعيدًا، وإليكَ الكتاب، وعلَّة ذلك أن اسم الفعل يقوم

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 159، واللباب: 1/ 462، والإرشاد إلى علم الإعراب: 208، ومغني اللبيب: 6/ 344.

(2) حاشية الصبان: 3/ 1250.

(3) المائح: الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدِّلاء. ينظر: الصحاح: 1/ 357 (ميح)، ولسان العرب: 13/ 13 (متح).

مقام فعل الأمر، وأمر المخاطب إذا وقع بالفعل المحض فإنه يقع من غير حرفٍ داخلٍ عليه، فيقال: قمْ، واذهبْ، فلا يفتقر إلى لام الأمر. أما إذا أُمِرَ الغائب، أو وَجَّهَ المتكلمُ الأمر إلى نفسه مجازًا، وجب دخول اللام على الفعل المضارع للدلالة على الأمر فيقال: لِيقمْ زيدٌ، ولأِقمْ معه، فافتقر أمر الغائب والمتكلم إلى اللام؛ وكُرِهَ استعمال اسم الفعل للغائب أو المتكلم لقيامه مقام فعل الأمر من غير زيادة وهو ليس منه، فإذا استُعمِل للغائب أو المتكلم صار قائمًا مقام شيئين: اللام والفعل[1].

لذا لم يجوِّز سيبويه اتصال غير المخاطب باسم الفعل وعدَّه مع عدم جوازه قبيحًا، من باب استعمال القبح بمعنى المنع. قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيدًا، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: لِيَضْربْ زيدًا؛ لأن عليه ليس من الفعل، وكذلك: حَذَرَه زيدًا، قبيحةٌ؛ لأنها ليست من أمثلة الفعل))[2]، وقال في موضع آخر: ((ولا يجوز أن تقول: رويده زيدًا ودونه عمرًا، وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرَّف تصرُّفَه))[3].

وفي موقف آخر له أشار إلى سماع اتصال غير المخاطب باسم الفعل، فنبَّه في سياق ذلك على أن هذا السماع قليلٌ لا يقاس عليه، قائلاً: ((حدَّثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقال له: إليكَ، فيقول: إليَّ. كأنه قيل له: تنحَّ.

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 18، وأسرار العربية: 163- 164.

(2) الكتاب: 1/ 252.

(3) المصدر السابق: 1/ 250.

فقال: أتنحَّى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا عليَّ. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحدَه، وليس لها قوة الفعل فتقاس))[1].

ذكر سيبويه في هذا النص سماع (إليَّ) ونبَّه على أنه المسموع وحده، فلا يقال (دوني) ولا (عليَّ)، غير أنه ذكر بعد ذلك سماع (عليه) وأجاز استعمال (عليَّ). فأما ذكره سماع (عليه) فقد جاء في قوله: ((وحدَّثني مَنْ سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً لَيْسني. وهذا قليل شبَّهوه بالفعل))[2].

وأما ذكْره جواز استعمال (عليَّ) فقد ورد في قوله: ((ويدلك على أنك إذا قلت: عليك، فقد أضمرتَ فاعلاً في النية، وإنما الكاف للمخاطبة، قولك: عليَّ زيدًا، وإنما أُدخِلت الياء على مثل قولك للمأمور: أَوْلِني زيدًا))[3]، وكذا قوله: ((واعلم أنك لا تقول: دوني، كما قلت: عليَّ؛ لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة أَوْلني قد تعدَّى إلى مفعولينِ، فإنما عليَّ بمنزلة أَوْلني، ودونك بمنزلة خُذْ. لا تقول: آخِذْني درهمًا ولا خُذْني درهمًا))[4].

يظهر من نصوص سيبويه السابقة اضطرابٌ في الأحكام. تلخيصه في الآتي:

1- منع إغراء غير المخاطب؛ لأن اسم الفعل المحمول على فعل الأمر ليس من أمثلة الفعل ولا يتصرف تصرفه، فينبغي أن يُحمَل على فعل الأمر المحض

---

(1) الكتاب: 1/ 249- 250.

(2) المصدر السابق: 1/ 250.

(3) المصدر السابق: 1/ 250.

(4) المصدر السابق: 1/ 252.

الدال على الطلب من غير زيادة، فإن جاء الإغراء لغير المخاطب حكم عليه سيبويه بعدم الجواز، وقبَّحه تقبيح منع.

2- تجويز إغراء المتكلم حَمْلاً على سماع أبي الخطاب من بعض العرب قولهم: إليَّ، بمعنى أتنحَّى. فقصر سيبويه ذلك على السماع وأشار إلى عدم سماع غيره، ومنع أن يقال: دوني أو عليَّ.

3- تجويز استعمال (عليَّ) في قولهم: عليَّ زيدًا، إذا كانت (عليَّ) بمعنى (أَوْلِني)، وقَصْر هذا الاستعمال على (عليَّ) في هذه الدلالة ومَنْعه في غيره، ومَنْع أيِّ اسم فعل آخر غير (عليَّ) يُغْرَى به المتكلمُ.

4- تجويز إغراء الغائب في قولهم: عليه رجلاً ليسني، وحَمْل ذلك على المسموع القليل.

إن هذا الاضطراب في منع إغراء غير المخاطب تارةً، وتجويز ذلك تارةً أخرى لوروده في السماع، وقَصْره على استعمال معين في قولهم (إليَّ)، ثم ذِكْر سماعٍ آخر فيه استعمالٌ آخر غير الأول، وهو قولهم (عليه)، ثم تجويز استعمال ثالث هو (عليَّ)؛ جَعَلَ السيرافيَّ يحاول إزالة الغموض وتوضيح المقصود، من خلال شرحه نصوص سيبويه المذكورة آنفًا، فبيَّن الآتي:[1]

1- أن أسماء الأفعال بابُها وحكمُها الاختصاص بإغراء المخاطب؛ لِحَمْلِها على فعل الأمر المحض.

2- أن ما سُمِعَ من العرب من قولهم: إليَّ، بمعنى أتنحَّى، لمن قيل له: إليك،

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 18- 19.

بمعنى تنحَّ، إنما يُحمَل على الخبرية لا على الأمر؛ لأن (أتنحَّى) خبرٌ ليس بأمر، وهو مع ذا شاذٌّ مخالفٌ لقياس الباب.

3- أن تجويز (عليَّ زيدًا) لا يُحمَل على معنى: خذْ زيدًا؛ لأنه غير جائز، مثلُه في ذلك مثلُ: دوني زيدًا، في عدم الجواز، وإنما يجوز: عليَّ زيدًا، على معنى: ائتني بزيدٍ[1]، أو أَوْلِني زيدًا[2]، ولا يجوز استعمال غيره، فلا يقال: دوني زيدًا، على معنى: ائتني بزيدٍ؛ والسبب في ذلك ((أنك إذا قلت: عليَّ زيدًا، فقد عدَّيته إلى زيدٍ وإليك بحرف الجر، وإذا قلت: عليك زيدًا، فإنما عدَّيته إلى زيدٍ وإلى المخاطب بحرف الجر، فقد توسَّعت العربُ في هذا الفعل فعدَّته مرةً إلى المتكلم بحرف الجر ومرةً إلى المخاطب، ولم تتوسَّع في دونك وعندك؛ لأنهم لم يقولوا: دوني وعندي، ولا يجب أن نقيس ذلك؛ لأنه قد يجوز أن يكون فعلٌ منه متعدٌ ولا يتعدَّى نظيره. ألا ترى أنك تقول: عَلِقْتُكَ وعَلِقْتُ بك، ولا يجوز في مررتُ بك: مررتُك))[3].

(1) هذا تقدير السيرافي.

(2) هذا تقدير سيبويه ولم يذكره السيرافي.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/18. وفسَّر أبو نصر الجريطي نصَّ سيبويه في تجويزه (عليَّ زيدًا) بأنه من باب حمل اسم الفعل (عليك) على الفعل (وَلِيَ) من حيث التعدي إلى مفعول أو مفعولين، فقال: ((تقول: وَلِيَ يَلِي لِ زيدًا، فيتعدَّى إلى مفعول، ثم تقول: أَوْلِني زيدًا، فتعديه إلى مفعولينِ، فكذلك تقول: عليك زيدًا، فتعديه إلى مفعول، ثم تقول: عليَّ زيدًا، فيتعدى إلى مفعولين: أحدهما الياء التي هي ضمير المتكلم، وهي مجرورة، وموضعها النصب، والثاني (زيدًا). ولا يلزمك حين عديت أولني إلى مفعولينِ أن تعدي إليهما كل فعل، فكذلك لا يلزمك حين عديت أولني إلى مفعولينِ أن تعدي إليهما ما كان =

4- أن أمر الغائب في قولهم: عليه رجلاً ليسني، قد جاء مثله في قول النبي- ﷺ-: ((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءةَ فليتزوَّجْ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء))[1]، وهذا محمولٌ على الشاذ؛ وتخريجه أنه((قد جرى للمأمور ذكرٌ، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر، فأشبه أمرُه أمرَ الحاضر، ولو كان المأمور اسمًا ظاهرًا لم يَجُزْ؛ لأنه لا يجوز أن تقول: على زيدٍ عمرًا))[2].

هذا ما بيّنه السيرافي في سياق شرحه نصوص سيبويه المذكورة آنفًا، غير أن ما عدَّه السيرافي شذوذًا في قوله عليه الصلاة والسلام (فعليه بالصوم) رآه ابن سلام حجَّةً لكل من أغرى غائبًا[3]. أما ابن حجر العسقلاني فقد نقل عن القاضي عياض تخريج (فعليه بالصوم) على أحد ثلاثة احتمالات، هي: [4]

الأول: جاز استعمالُ إغراءِ الغائبِ للحاضر لما فيه من دلالة الحال، فإن كان غيرَ حاضرٍ لم يجز إغراؤُه لعدم حضورِه ومعرفتِهِ بالحالة الدالة على المراد.

الثاني: ليس المراد تبليغ الغائب، إنما المقصود إخبار المتكلم عن نفسه بأنه قليل

= من أسماء الفعل، ألا ترى أنك تقول: دونك زيدًا، ولا تقول: دوني زيدًا، كما قلت: عليَّ زيدًا، وكما أنك إذا قلت: خذ زيدًا، لم تقل: خُذْنِي زيدًا، ولا آخِذْنِي زيدًا، فإنما (علَيَّ) بمنزلة (أَوْلِني) في التعدي إلى مفعولينِ، و(دونك) بمنزلة (خُذْنِي) في التعدي إلى مفعول واحد)). شرح عيون كتاب سيبويه: 110

(1) صحيح البخاري: 3/ 340- 341، وصحيح مسلم: 2/ 1018 (مع بعض الزيادات).

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 19.

(3) ينظر: غريب الحديث لابن سلام: 2/ 75.

(4) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 9/ 109.

المبالاة بالغائب، ونظير ذلك قولهم: إليك عني؛ أي اجعلْ شُغْلَكَ بنفسك، ولم يرد أن يغريَه.

الثالث: ليس في الحديث إغراء الغائب، بل هو خطاب للحاضرين، ومجيء الهاء في قوله (فعليه) ليست للغائب، إنما هي للحاضر المبهم الذي لا يصح خطابه بالكاف، وذلك مثل قولك لرَجُلَين: مَنْ قام منكما فله درهمٌ، فالهاء للمبهم من المخاطَبينِ لا للغائب.

الفصل الرابع
القبح في الجملة الاسمية ونواسخها

الفصل الرابع

القبح في الجملة الاسمية ونواسخها

المبحث الأول: قبح الابتداء بالنكرة

المبحث الثاني: قبح الابتداء بعد إذا وحيثُ وإذْ

المبحث الثالث: القبح في حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر

المبحث الرابع: القبح في باب ظنَّ وأخواتها

المبحث الخامس: القبح في بابي إنَّ ولا النافية للجنس

المبحث الأول

قُبْح الابتداء بالنكرة

جاء في كتاب الكليات: ((الابتداء هو اهتمامك بالاسم وجَعْلُك إيّاه أوّلاً لثانٍ يكون خبرًا عنه، والأوّليّة معنًى قائمٌ به يُكْسِبُه قوّةً إذا كان غيرُه متعلّقًا به وكانت رتبته متقدِّمة على غيره))[1]. فالابتداء معنًى يلازم المبتدأ سواء أقُدِّمَ أم أُخِّرَ؛ لأن المبتدأ هو ((كل اسم ابتُدِئَ لِيُبْنَى عليه كلامٌ... فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه))[2]. ولأن المبتدأ يحتاج إلى كلام آخر يُبنَى عليه ويتمِّمُ معناه؛ كان الأصل فيه أن يكون معروفًا للمخاطَب لِيَتهيَّأ بهذا المبتدأ المعروف ويَتشوَّقَ إلى معرفة ما يجهله، فيستقيم بذلك الكلام.

فالأصل في الجملة الاسمية إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ أنْ يُبتدَأ بالأعرف[3]؛ وإنما ((كان الأصل تعريف المبتدأ؛ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى مجهول لا يفيد المخاطَب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تُقرِّبه من المعرفة. وإنما كان الأصل تنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يَلزمه التنكير؛ فرُجِّحَ تنكير الخبر على تعريفه))[4]. فإذا ابتدأت بنكرة فقلت: رجلٌ ذاهبٌ، لم

---

(1) الكليات: 30.

(2) الكتاب: 2/ 126.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 328، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 101.

(4) التذييل والتكميل: 3/ 322، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 289- 290، وشرح التسهيل للمرادي: 255، وهمع الهوامع: 1/ 325.

يحسن حتى تُعرِّف هذه النكرة وتوضِّحها، كأن تقول: رجلٌ من بني فلانٍ ذاهبٌ، فقولك (من بني فلان) وضَّحت النكرة (رجل) وجعلتها مفيدة، فقرُبتْ بذلك من المعرفة التي هي أصل الابتداء، فإن لم تكن النكرة مفيدة ضَعُفَ الابتداء بها[1]، وكان قبيحًا أن تقول: قائمٌ زيدٌ، فتجعل (قائم) مبتدأ[2]؛ ((لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه. ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالِمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا أو عالمًا في الوجود مما لا يعلمه المخاطَب، وليس هذا الخبر الذي تُنزِّلُ فيه المخاطَب منزلتك فيما تعلم. فإذا اجتمعت معك معرفة ونكرة فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت: قائمٌ أو حكيمٌ، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم، فلو عكست وقلت: قائمٌ زيدٌ، فقائم منكور لا يعرفه المخاطَب، لم تجعله خبرًا مقدَّمًا يستفيده المخاطَب، ولا يصح أن يكون زيدٌ الخبرَ؛ لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلِّمُ المخاطَبَ؛ لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطَب، وإن كان المتكلم يعرفه. ألا ترى أنك تقول: عندي رجلٌ، فيكون منكورًا وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطَب))[3].

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 328- 329.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 127.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 85- 86.

إن للمبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير ثلاثةَ أحوال: [1]

الأول: أن يكونا معرفتينِ، فيُبتدَأ بالمعلوم لدى المخاطَب، ويُجعَل الخبرُ ما كان مجهولاً عنده.

الثاني: أن يكونا نكرتينِ، فيُبتدَأ بالاسم الذي له تسويغُ الإخبار عنه[2].

الثالث: أن يكونا مختلفين، فيُبتدَأ بالمعرفة ويُخبَر عنه بالنكرة، ولا يُعكَس إلا في الضرورة.

وسواء خُصِّصَتِ النكرةُ أم لم تُخصَّص جاز الابتداء بها إذا حصَل منها الفائدة؛ لأن مناط صحة الابتداء بالنكرة معقود بالفائدة[3]، نحو: سلامٌ عليك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وشرٌّ لك، ((فهذه الأسماء كلّها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخبارًا في المعنى، إنما هي دعاءٌ أو مسألةٌ، فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة...، فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 361.

(2) ينظر مسوغات الابتداء بالنكرة في: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 666- 667، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 86- 87، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 347- 349، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 289- 296، وشرح الجزولية للأبّذي (السفر الأول): 878- 881، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 224- 231، وبدائع الفوائد: 2/ 261- 262، ومغني اللبيب: 5/ 439- 463، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل: 1/ 207- 210، وهمع الهوامع: 1/ 326- 329.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 84، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 225- 227، وبدائع الفوائد: 2/ 260، والمقاصد الشافية: 2/ 37، 51- 53.

كما لو صرَّحت بالفعل))[1]، فساغ الابتداء بها من هذه الجهة، ومن جهة أخرى يسوغ الابتداء بهذه النكرات لِمَا تحمله من دلالة ((التعظيم المفهوم من التنوين أو التنكير أو لأن هذه الألفاظ جرت مجرى الأمثال، أو أُقيمت مقام الدعاء، أو فيها التعجب دائمًا، أو لوضوحها، أو نحو ذلك مما يُبديه النظر وتقتضيه قواعد العربية))[2].

غير أن ما يَتعارف عليه الناس في مثل هذه الألفاظ من دلالات يُبرزها ما يحمله المعنى السياقي للكلام من دعاءٍ أو غيره، إذا وقع من الله- جلَّ ثناؤه- نحو قوله سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[3]، ((لا ينبغي أن تقول إنه دعاء هاهنا؛ لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكنَّ العباد إنما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطففين...؛ أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا))[4].

نبَّه سيبويه هاهنا على أن سياق الكلام خرج من معنى الدعاء إلى معنى الثبوت والوجوب؛ لأنه واقعٌ من الله- سبحانه وتعالى -، وإن كان المتعارف عليه عند الناس في كلامهم أنه دعاء، ((فهو من طريق اللفظ على ما قد تعارفه

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 87، وينظر: الكتاب: 1/ 330- 332، والدلالة والتقعيد النحوي: 165.

(2) تاج العروس: 7/ 221.

(3) الآية الأولى من سورة المطففين.

(4) الكتاب: 1/ 331.

الناس، وهو من الله- عزَّ وجلَّ- واجبٌ؛ لأن القائل إذا قال: قَاتَلَكَ اللهُ، ولَعَنَكَ اللهُ، فإنما يريد أن يُوقِعَ اللهُ ذلك بالذي دعا عليه، فإذا قاله الله- ﷻ- فهو على طريق أنه يوقعه))[1]. ومع ذلك يبقى في مثل الآية السابقة معنى الدعاء؛ لأنه تَضمَّن معنى أنهم قد حَلُّوا محلَّ مَن يُدعى عليه بمثل هذا الدعاء[2].

وقد يأتي الاسم المبتدأ به المنكور دالاً على الدعاء في فصيح الكلام، فإذا أُشرِكَ مع لفظ آخر دالٍّ على الدعاء أيضًا، قبُح التركيب للتناقض القائم بين اللفظين. قال سيبويه: ((هذا بابٌ منه استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العربُ، وذلك قولك: وَيْحٌ له وَتَبٌّ، وتبًّا لك وويحًا، فجعلوا التبَّ بمنزلة الويح، وجعلوا (ويحٌ) بمنزلة التبِّ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العربُ))[3].

(ويح) لفظة استُعملت عند العرب غالبًا دالّةً على الترحُّم[4]، فتقال ((لمن وقع في بليّةٍ يُرثى له ويُدعى له بالتخلُّص منها))[5]، ومن ذلك قوله- عليه الصلاة والسلام- لعمار بن ياسر- رضي الله عنهما-: ((ويْحَ عمَّارٍ تَقتلُه الفئةُ

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 106.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 672- 673.

(3) الكتاب: 1/ 334.

(4) ينظر: العين: 3/ 319، وتهذيب اللغة: 5/ 294- 295، ومقاييس اللغة: 6/ 77، والمحكم والمحيط الأعظم: 4/ 83، ولسان العرب: 15/ 420- 421، وتاج العروس: 7/ 220.

(5) تهذيب اللغة: 5/ 295. .

الباغيةُ))[1]. أما (التبّ) فمعناه الدعاء بالخسران والهلاك، فيقال: تبًّا لفلان[2].
والجمع بينهما؛ أي الويح والتب، فيه خلافٌ على ثلاثة أقوال: [3]

الأول: تجويزه في الاختيار، وهو قول النحويين؛ لأن العطف هنا على سبيل المشاكلة.

الثاني: تجويزه مع الاستقباح، وهو قول سيبويه؛ لإهمال العرب الجمع بينهما.

الثالث: منعه، وهو قول أبي عُمَر الجرمي؛ لإهمال العرب الجمع بينهما من غير قياس يوجب جوازه.

وقد رجَّح الرماني مذهب النحويين؛ لأن له شواهد كثيرة تقتضيه، عُطِفَ فيه الثاني على الأول لقصد المشاكلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[4]، فبُنِيَ (الظالمين) على الفعل (يدخل) في العطف على الأول (مَنْ) مشاكلةً له، ولو أُفرِدَ لكان الوجهُ الرفعَ، فتقول: الظالمون أعدَّ اللهُ لهم عذابًا أليمًا[5].

وما ذهب إليه الرماني وجيه من الناحية التركيبية الإعرابية الصِّرْف، غير

---

(1) صحيح البخاري: 1/ 154+2/ 215، وصحيح ابن حبان: 15/ 554، والمستدرك على الصحيحين: 2/ 162، والجمع بين الصحيحين: 2/ 462.

(2) ينظر: العين: 8/ 110، وتهذيب اللغة: 14/ 256، ولسان العرب: 2/ 11- 12، وتاج العروس: 2/ 55- 56.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 677- 678.

(4) الآية (31) من سورة الإنسان.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 676- 678.

أن تقبيح سيبويه- في تقديري- يكمن في جانبين؛ أحدهما: امتناع السماع الذي يقاس عليه، إذ لم يُسمَع عن العرب الجمع بينهما، والآخر: التناقض الدلالي الحاصل بينهما إذا حُمِلَتِ الويحُ على الترحُّم، والتبُّ على الهلاك والخسران.

وعَوْدًا إلى بدء الحديث في قبح الابتداء بالنكرة إذا اجتمعت هي والمعرفة، فإن مما يَنْخَرِطُ في سلْك هذا الموضوع ويدخل في نظامه، المبتدأ الداخلَ عليه ناسخٌ من النواسخ، لاسيما في بابي كان وإنّ، فالاسم والخبر في ذينك البابينِ يُنظَر إليهما من حيث التعريف والتنكير تبعًا لأصل وضعهما في الابتداء والخبر[1]. قال سيبويه في باب كان وأخواتها: ((واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ؛ لأنه حدُّ الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضربَ رجلٌ زيدًا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ اللهِ منطلقٌ، تَبتدِئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أَقدَّمتَ أم أخَّرتَ... فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليمًا، فقد أعلمته مثل ما علمتَ. فإذا قلت: كان حليمًا، فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ. فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبِر المخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ))[2].

---

(1) ينظر: المفصل: 349، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 91.

(2) الكتاب: 1/ 47- 48.

يُستنتَج من هذا النص الأمور الآتية:

1- الأصل في اسم كـان وخبرهـا أن يُجعَـل الاســم معرفـة والخـبر نكـرة تبعًـا لأصلهما في المبتدأ والخبر.

2- اسم كان وخبرها يرجعان إلى شــيء واحـد، فـإذا قلـت: كـان زيـدٌ حليمًـا، فـ(زيد) هو (حليم) والعكس كذلك، فهما عائدان إلى شيء واحد.

3- افتراق اسم كان وخبرها عن الفاعل والمفعول في أن الأوَّلينِ (الاسم والخبر) يدلانِ على شيء واحد، أما الآخرانِ (الفاعل والمفعول) فكـلٌّ واحـد منهمـا يدل على غير ما يدل عليه صاحبه.

4- الابتداء بالنكرة غير المفيدة فيه لبسٌ لا يستقيم معه الكلامُ.

وفي ضوء هذه الأمور المستنتَجة ضعَّف سيبويه جعْـلَ اسـم كـان وخبرهـا نكرتينِ من غير أن يَحمِل الاسمُ فائدةً، فقال: ((ولا يُبدَأ بما يكـون فيـه اللـبسُ، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تُلْبِس لأنه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكـذا... وإذا قلـت: كـان رجـلٌ ذاهبًا، فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُه كان جَهِلَه. ولو قلت: كان رجـلٌ مـن آل فـلانٍ فارسًا، حَسُنَ؛لأنه قد يحتاج إلى أنْ تُعلِمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يَجْهَلـه. ولـو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً، لم يحسن؛ لأنه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وأن يكون من قومٍ. فعلى هذا النحو يَحْسُنُ ويَقْبُحُ))[1].

وكذا إذا اجتمعت النكرة والمعرفة فإن العرب يكرهون ((أن يبدأوا بما فيـه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه اللبسُ. وقد يجوز في الشعر وفي ضـعفٍ

---

(1) الكتاب: 1/ 48- 54.

من الكلام. حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير: [1]

فإنك لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ   أظَبْيٌ كان أُمَّكَ أمْ حِمَارُ

وقال حسان بن ثابت: [2]

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري: [3]

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حسَّانَ عنِّي   أَسِحْرٌ كان طِبَّكَ أم جنونُ

وقال الفرزدق: [4]

أَسَكْرانُ كان ابنَ المَرَاغةِ إذْ هَجَا   تميمًا بجَوْفِ الشامِ أم مُتساكرُ

فهذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخَرَ على قطعٍ وابتداءٍ))[5].

هذا في باب كان، أما في باب إنّ فقد قال: ((وتقول: إنّ قريبًا منك زيدٌ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إنّ زيدًا قريبٌ منك أو بعيدٌ منك؛ لأنه اجتمع

---

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) جمهرة اللغة: 1/ 73، وخزانة الأدب: 9/ 295.

(4) شرح أبيات سيبويه للنحاس: 38، وخزانة الأدب: 9/ 288. والبيت لم أقف عليه في ديوان الفرزدق.

(5) الكتاب: 1/ 48- 49.

معرفةٌ ونكرةٌ))[1]. ونقل عن الخليل تقبيحه جعْل اسم إنّ نكرة غير مفيدة نحو قولك: إنّ مِن أفضلِهم كان رجلاً، على إلغاء كان وعدِّ (رجلاً) اسم إن؛ ((لأنك لو قلت: إنّ مِن خيارِهم رجلاً، ثم سكتَّ كان قبيحًا حتى تعرِّفه بشيء، أو تقول: رجلاً مِن أمرِه كذا وكذا))[2].

يتضح مما سبق أن سبب تقبيح سيبويه الابتداء بالنكرة في بابي كان وإنّ، هو اللبس والغموض الذي تحمله النكرة غير المفيدة في أصل وضعها، فهي دالّةٌ على ما وُضِعَ لشيء لا بعينه كرجلٍ وفرسٍ[3]، والفرق بينها وبين المعرفة ((أن النكرة يُقصَد بها التفات السامع إلى معين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيُّنه وإن كان معيَّنًا في نفسه، وأنت تعلم أن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقًا جليًّا. والمعرفة يُقصَد بها معيَّن عند السامع من حيث هو معيَّن، فعينها إشارة إلى معيّن من حيث هو معيّن. وتفصيل هذا المجمل أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به، فلا بد أن تكون المعاني متصورة ممتازةً بعضُها عن بعض عند السامع، فإذا دلَّ باسم على معنى فإمّا أن يكون ذلك الاعتبار؛ أي كون المعنى، متعينًا عند السامع متميزًا في ذهنه ملحوظًا معه أو لا، فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة))[4].

فإذا ابتُدِئ الكلام بنكرة غير مفيدة ثم أُخبر عنها بنكرة مثلها، صار في

(1) الكتاب: 2/ 142.

(2) المصدر السابق: 2/ 153.

(3) ينظر: التعريفات: 316.

(4) دستور العلماء: 3/ 291، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1585- 1586.

التركيب إخبارٌ عن مجهول بمجهول آخر فامتنعت الفائدة، وإذا أُخبر عنها بمعلوم وقع اللبس كذلك وانتفى غرض الإخبار الذي هو إفادة المخاطَب ما يجهله؛ لأن الأصل أن يكون المخبَر عنه معلومًا للسامع، والمخبَر به مجهولاً لِتتمَّ الفائدة بذلك، فإذا انعكس الأمرُ وصار المعلوم مجهولاً والمجهولُ معلومًا انتقضت الفائدة. ومع ذلك قد يَسُوْغ في بابي كان وإنّ مجيء المخبَر عنه (الاسم) نكرةً، والمخبَر به (الخبر) معرفةً، لأمورٍ أشار إلى بعضها سيبويه ونبّه على بعضها الآخر نحاةٌ آخرون. أهمها الآتي:

1- وجود علاقة تشابه قائمة بين الاسم والخبر في بابي كان وإنّ، وبين الفاعل والمفعول، ففي كلٍّ مرفوعٌ ومنصوبٌ، ولمّا جاز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فيقال: ضربَ رجلٌ زيدًا، حُمِلَ الاسم والخبر في باب كان عليهما، ووجه الشبه في ذلك أن الأفعال الناقصة والتامة يجمع بينهما جنس الفعلية، فهما أي الناقص والتام من حيث اللفظ فعلٌ، وقد بيّن هذه العلاقة سيبويه بقوله: ((حَمَلَهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضَرَبَ))[1]، فشُبِّهَ اسم كان المنكَّر بالفاعل وشُبِّهَ الخبرُ المعرَّف بالمفعول، فجاز ((أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل... وقد حصل هذا الشبه في باب إنّ على أنْ جُعِلَ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً))[2]؛ لأنّ إنّ وأخواتها مشبهة بالفعل، فلما كان اسمها منصوبًا ((صار كأنه غيرُ مسندٍ إليه

(1) الكتاب: 1/ 48.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 356- 375.

وفضلةٌ، فجاز تنكيره، وكان الخبر معرفة لأنه لمّا كان مرفوعًا صار كأنه مسند إليه لا مسند، وكأن هذا من تتميم شبهه بالفاعل))[1].

2- وجود قرينة لفظية منعت اللبس في بابي كان وإنّ، تمثّلت في اختلاف إعراب الجزأينِ (اسم الناسخ وخبره)، فجرَّأهم ذلك على تنكير الاسم وتعريف الخبر[2].

3- وجود قرينة عقلية جعلت المخاطَب يعلم أن النكرة هي المخبَر بها وإنْ وقعت اسمًا للناسخ، وأن المعرفة هي المخبَر عنها وإنْ وقعت خبرًا للناسخ؛ لأنهما (الاسم والخبر) يرجعان إلى شيء واحد، فلمّا كان الأول هو الثاني في المعنى إذا قلت: كان حليمٌ زيدًا، وإنّ حليمًا زيدٌ، عُلِمَ ((إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة))[3].

4- حَمْل تنكير اسم الناسخ وتعريف الخبر على القلب في الكلام[4]، فإذا ابتدأتَ الكلام بالنكرة ((وبنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان

---

(1) التذييل والتكميل: 5/ 61.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 220- 221، واللهجات العربية في كتاب سيبويه: 273- 274.

(3) الكتاب: 1/ 48، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 375- 376، والعلل في النحو: 125، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 91، 95، والتذييل والتكميل: 5/ 61، واللهجات العربية في كتاب سيبويه: 273.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 67، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 219، والمفصل: 350- 351، ومفتاح العلوم: 409- 410، وارتشاف الضرب: 3/ 1178، والمقاصد الشافية: 3/ 58.

مقلوبًا، نحو: أكان قائمٌ زيدًا؟ إذا أردت أن المعنى: أكان زيدٌ قائمًا؟))[1].

ومفهوم القلب ((عند أرباب المعاني هو أن يُجعَل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخرُ مكانه، وإنما يصار إليه لأمرين؛ أحدهما: توقُّف صحة اللفظ عليه وحينئذٍ يكون المعنى تابعًا للفظ؛ يعني يكون المعنى أيضًا مقلوبًا بواسطة القلب في اللفظ كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرةً، وما هو في موقع الخبر معرفةً، والثاني: أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى بأن يكون صحة المعنى متوقعةً على القلب ويكون اللفظ حينئذٍ تابعًا للمعنى في القلب. مثال الأول قوله: [2]

قِفِيْ قَبْلَ التَّفرُّقِ يا ضِبَاعا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوِدَاعا

... (موقف) اسم كان وهو نكرة، و(الوداعا) بتقدير المضاف؛ أي موقف الوداع، هو خبره. وتنكير المبتدأ مع تعريف الخبر لَمّا لم يقعْ في الجملة الخبرية فاحتاجوا إلى القلب. ومثال الثاني: أدخلتُ القلنسوةَ في الرأسِ؛ أي أدخلتُ الرأسَ في القلنسوة))[3].

5- حَمْل تنكير الاسم وتعريف الخبر، لا سيما في باب كان وأخواتها، على استعمال لهجيٍّ عند بعض العرب، فبعض العرب ((وهم بنو دارم وبنو نهشل

---

(1) التذييل والتكميل: 4/ 197.

(2) البيت منسوب للقطامي في: الكتاب: 2/ 243 (الشطر الأول)، والمقتضب: 4/ 94، وخزانة الأدب: 2/ 367، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي: 33.

(3) دستور العلماء: 3/ 65- 66، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1336- 1337.

يقولون: قائمٌ كـان عبـدَ اللهِ، وكـان قـائمٌ عبـدَ اللهِ، فيجعلـون النكـرة اسمًـا والمعرفة خبرًا))[1].

6- قوَّة تمكُّن النكرة في باب الاسمية، فهي أشدُّ تمكُّنًا من المعرفة[2]؛ لـذا ((ربما جعلوا النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا فيقولون: كان رجلٌ عَمْرًا؛ لأن النكرة أشـدُّ تمكُّنًا من المعرفة، لأن أصل الأشياء نكرة ويدخل عليها التعريف))[3]. وعلـى هذا التوجيه سوَّغ النحاسُ تنكير بني دارم وبني نهشـل اسـمَ كـان وتعـريفَهم الخبرَ[4].

إن هذه المسوغات- من وجهة نظري- تقوِّي جـواز تـنكير اسـم الناسـخ وتعريف الخبر، وتنقله من دائرة الجائز القبيح إلى دائرة الجائز على الاختيـار مـن غير قبح، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة؛ إذ أجازوا اختيارًا الإخبارَ عن النكرة بمعرفةٍ في بابي كان وإنّ[5]. ومما يقوِّي هذا الرأي ورودُ أدلّةٍ سماعية في القراءات القرآنية نُكِّرَ فيها اسم الناسخ وعُرِّفَ الخبر، سيتمُّ الوقوف عند أهمها وبيان آراء بعض العلماء فيها من خلال الآتي:

---

(1) شرح أبيات سيبويه للنحاس: 38.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 22.

(3) المحلى: 95- 96.

(4) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 38.

(5) ينظـر: شـرح التسـهيل لابـن مالـك: 1/ 355- 357، وارتشـاف الضـرب: 3/ 1178، وموصل النبيل: 1/ 269- 270، وهمع الهوامع: 1/ 378- 379.

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[(1)]:

قرأ ابن عامر (تكن) بالتاء، و(آيةٌ) رفعًا[(2)]، فوُجِّهَت هذه القراءة توجيهات متعددة أهمها:

- (تكن) فعل تام، و(آيةٌ) فاعله، و(أنْ يعلمه) إمّا بدل من آية وإما خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هي أن يعلمه[(3)].
- (تكن) فعل ناقص، واسمه ضمير الشأن، و(أن يعلمه) مبتدأ مؤخر و(آية) خبر مقدم، والجملة (آيةٌ أن يعلمه) خبر كان[(4)]، ويحتمل أن تكون جملة الخبر (لهم آيةٌ)، و(أن يعلمه) بدل من آية[(5)].

---

(1) الآية (197) من سورة الشعراء.

(2) ينظر: السبعة في القراءات: 473.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1001، والدر المصون: 8/ 552، ومغني اللبيب: 5/ 372، وفتح القدير: 4/ 146، وروح المعاني: 19/ 191.

(4) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 5/ 369- 370، والنكت في القرآن: 2/ 454، والكشاف: 3/ 340، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 216، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1001، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 116، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 418، والبحر المحيط: 7/ 39، ومغني اللبيب: 5/ 372، وتفسير أبي السعود: 6/ 264- 265، وروح المعاني: 19/ 191.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 340، والبحر المحيط: 7/ 39، والدر المصون: 8/ 552، ومغني اللبيب: 5/ 372، وتفسير أبي السعود: 6/ 265، وروح المعاني: 19/ 191.

- (تكن) فعل ناقص، و(آيةٌ) اسمه، و(أنْ يعلمه) خبره[1]. وفي هـذا التوجيـه الاستدلالُ بجواز تنكير الاسم وتعريف الخبر.

الـدليل الثـاني: قولـه سـبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[2]:

قُرِئ بنصب (صلاتهم) ورفع (مكـاء وتصدية)[3]، على جعل (صـلاتهم) خبر كـان مقدَّمًا و(مكاء) اسمها مؤخَّرًا[4]، وعُلِّلَ تنكير الاسم وتعريف الخبر في هذه القراءة بثلاثة تعليلات، هي:

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 283، ومعاني القرآن وإعرابه: 4/ 78، وحجـة القـراءات: 521، والحجة في القـراءات السبع: 268، وتفسـير ابـن زمـنين (تفسـير القـرآن العزيـز): 3/ 287- 288، وتفســير الســمعاني: 4/ 66، وتفســير البغــوي: 6/ 129، والكشــاف: 3/ 340، والاستدراك على أبي علي في الحجة: 315- 316، وزاد المسير: 6/ 145، وتفسير الفخر الرازي: 24/ 170، والتبيـان في إعـراب القـرآن: 2/ 1001، وشـرح المفصـل لابـن يعيش: 3/ 117، وإبراز المعـاني مـن حـرز الأمـاني: 2/ 623، والجـامع لأحكـام القـرآن: 13/ 149، والبحر المحيط: 7/ 39، والدر المصون: 8/ 553، وتفسير أبـي السـعود: 6/ 264، وفتح القدير: 4/ 145- 146، وروح المعاني: 19/ 190.

(2) الآية (35) من سورة الأنفال.

(3) ممن قرأ بهذه القراءة عاصم وأبان بن تغلـب، ينظـر: السـبعة في القـراءات: 305- 306، والحجة في القراءات السـبع: 171، ومختصـر شـواذ القـراءات: 54، والمحتسـب: 1/ 278- 279.

(4) ينظـر: إعـراب القـرآن: 2/ 186، وتفسـير الـثعلبي: 4/ 354، ومشـكل إعـراب القـرآن: 1/ 315، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 387، وإعراب القراءات الشـواذ: 1/ 593- 594، وتفسير السمرقندي (بحر العلوم): 2/ 20.

1- أن (مكاء) اسم جنس، واسم الجنس، سواء أُعْرِّفَ أم نُكِّرَ، يفيد المعنى، نحو قولك: خرجتُ فإذا أسدٌ في الباب، أو فإذا الأسدُ في الباب، فالمعنى واحد في الموضعين؛ لأنه ليس المقصود في الموضعين أسدًا واحدًا معينًا، وإنما واحد من هذا الجنس. والتقدير في القراءة المذكورة آنفًا: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي إلا هذا الجنس من الفعل[1].

2- أن الآية مصدَّرة بالنفي، وفي النفي يجوز ما لا يجوز في الإيجاب، فقولك: ما كان إنسانٌ خيرًا منك، جائز. أمّا: كان إنسانٌ خيرًا منك، فلا يجوز؛ وعلى ذلك حُمِلَ جواز تنكير الاسم في تلك القراءة[2].

3- أنّ ذلك محمول على القلب[3].

الدليل الثالث: قوله ﷻ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[4]:

قُرِئ (عجبٌ) بالرفع[5]، فوُجِّهَت بالآتي:

---

(1) ينظر: المحتسب: 1/ 279، والمحرر الوجيز: 2/ 523، وإعراب القراءات الشواذ: 1/ 593-594، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 622- 623، والبحر المحيط: 4/ 486، وخزانة الأدب: 9/ 282، وروح المعاني: 2/ 295.

(2) ينظر: المحتسب: 1/ 279، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 623، وروح المعاني: 2/ 295.

(3) ينظر: روح المعاني: 2/ 295. ويُرجَع إلى المسوّغ الرابع من مسوغات تنكير الاسم وتعريف الخبر في هذا المبحث.

(4) الآية الثانية من سورة يونس.

(5) ممن قرأ بهذه القراءة عبد الله بن مسعود، ينظر: إعراب القرآن: 2/ 244، والكشاف: 2/ 312، والمحرر الوجيز: 3/ 102، وإعراب القراءات الشواذ: 1/ 637.

1- (كان) تامة، و(عجب) فاعلها، و(أنْ أوحينا) بدل من الفاعل[1].

2- (كان) ناقصة، و(عجب) اسمها مؤخرًا، و(للناس) خبرها مقدمًا، و(أن أوحينا) بدل من عجب[2].

3- (كان) ناقصة، و(عجب) اسمها، و(أنْ أوحينا) خبرها[3].

وفي التوجيه الثالث الشاهدُ، وقد حُمِلَ على ثلاثة محامل: أحدها على القلب، والثاني على معنى الجنسية وتقديره: كان الوحيَ للناس هذا الجنسُ من الفعل وهو التعجبُ، والثالث على سبقه باستفهام إنكاري وهو في حكم النفي[4].

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[5]:

قُرِئَ (وَلِيِّ) بياء واحدة مشددة[6]، فوُجِّهَت توجيهين:

---

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 312، والمحرر الوجيز: 3/ 102- 103، وتفسير الفخر الرازي: 17/ 7، والبحر المحيط: 5/ 126، والدر المصون: 6/ 145، وتفسير البيضاوي: 1/ 438، وتفسير أبي السعود: 4/ 116، وفتح القدير: 2/ 538، وروح المعاني: 11/ 88.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: 1/ 637.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 244، والكشاف: 2/ 312، والمحرر الوجيز: 3/ 102- 103، وتفسير الفخر الرازي: 17/ 7، والجامع لأحكام القرآن: 8/ 284، والبحر المحيط: 5/ 126، والدر المصون: 6/ 145، وتفسير البيضاوي: 1/ 438، وتفسير أبي السعود: 4/ 116.

(4) ينظر: روح المعاني: 11/ 88.

(5) الآية (196) من سورة الأعراف.

(6) ممن قرأ بهذه القراءة أبو عمرو، ينظر: السبعة في القراءات: 300، والحجة في القراءات السبع: 168.

1- حُذِفَت الياء (لام الكلمة) ثم أُدْغِمَت ياء فعيل بياء الإضافة[1].

2- (وليٌّ) اسم إن غير مضاف إلى ياء المتكلم، بل هو نكرة حُـذِفَ منـه التنـوين لالتقاء ساكنين. ذكر هذا التوجيه أبو حيان ورأى أنه توجيه سهل ونبَّـه علـى أن مجيء اسم إن نكرة والخبر معرفة ورد في فصيح الكلام[2].

هذا في القراءات، أمّا في الشعر فقد استشهد بعض النحاة بشواهد شـعرية على تنكير اسم الناسخ وتعريف الخبر[3]، فضلاً عمَّا مثَّل به سيبويه من شـواهد في هذا الباب[4]، وكان للنحاة فيهـا آراءٌ وتوجيهـاتٌ[5] لا يتسـع المقـام لـذكرها تجنُّبًا للإطالة.

---

(1) ينظر: المصدران أنفسهما، والمحرر الـوجيز: 2/ 490، وتفسـير الفخـر الـرازي: 15/ 99، وإعراب القراءات الشواذ: 1/ 581، والبحر المحيط: 4/ 441، والدر المصون: 5/ 543.

(2) ينظر: البحر المحيط: 4/ 442، والدر المصون: 5/ 543.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 4/ 185- 186+ 5/ 59- 61.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 48- 49.

(5) ينظـر آراء بعـض النحـاة وتوجيهـاتهم شـواهدَ سـيبويه في: المقتضـب: 4/ 91- 94، والأصول في النحو: 1/ 67، 83، وإعراب القرآن: 2/ 186- 187، وشـرح كتـاب سـيبويه للسـيرافي: 2/ 377- 379، والعلـل في النحـو: 126، وشـرح كتـاب سـيبويه للرمـاني: 1/ 219- 220، والخصـائص: 2/ 375، والمحتسـب: 1/ 279، والنكـت في تفسـير كتـاب سـيبويه: 1/ 184- 186، وتحصـيل عـين الـذهب: 72- 74، وشـرح أبيـات الجمـل للبطليوسـي: 30- 33، والمفصـل: 350- 351، ومفتـاح العلـوم: 409- 410، وشـرح المفصل لابن يعيش: 7/ 93- 95، وشرح التسهيل لابن مالـك: 1/ 356، ومغـني اللبيـب: 6/ 258- 260، 709- 710، وخزانة الأدب: 9/ 281- 295، والنواسخ في كتاب سـيبويه: 171- 172، وتعدد التوجيه النحوي: 61- 62.

المبحث الثاني

قبح الابتداء بعد إذا وحيثُ وإذْ

قبَّح سيبويه ابتداء الأسماء بعد إذا وحيث، قائلاً: ((ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصبًا في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذ عبدَ اللهِ تلقاه فأكرمْه، وحيث زيدًا تجده فأكرمْه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إنِ ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلسَ وإذا زيدٌ يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلسَ زيدٌ وإذا يجلس، وحيث يجلس وحيث جلس. والرفع بعدهما جائزٌ؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ، واجلس إذا عبدُ الله جلسَ))(1).

أمّا (إذ) فقد قبَّح سيبويه مجيء المبتدأ بعدها مخبَرًا عنه بفعلٍ ماضٍ. إذ قال: ((وأمّا إذْ فيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول: جئتُ إذْ عبدُ الله قائمٌ، وجئتُ إذْ عبدُ الله يقومُ، إلاّ أنها في فَعَلَ قبيحةٌ، نحو قولك: جئتُ إذْ عبدُ الله قامَ))(2).

من هذينِ النصينِ نستخلص الأحكام الآتية:

1- قبْح ابتداء الأسماء بعد (إذا، وحيث) إذا تضمَّنتا معنى حروف المجازاة (الشرط).

---

(1) الكتاب: 1/ 106- 107.

(2) المصدر السابق: 1/ 107.

2- قبْح ابتداء الأسماء بعد (إذا، وحيث) إذا دلَّتا على الظرفية المجردة من معنى الشرط، ووقع الخبر فعلاً.

3- جواز ابتداء الأسماء بعد (إذا، وحيث)، ومثَّل سيبويه لهذا الجواز بمثالين؛ أحدهما وقوع المبتدأ والخبر اسمينِ بعد (حيث)، والآخر وقوع مبتدأ خبره فعلٌ بعد (إذا).

4- قبْح ابتداء الأسماء بعد (إذْ) إذا كان الخبر فعلاً ماضيًا.

وتفصيل القول في هذه الأحكام يتمُّ في الآتي:

أولاً: قبْح الابتداء بعد (إذا):

(إذا) لها استعمالات، منها ما ذكره سيبويه في نصه المذكور آنفًا؛ أن تكون ظرفية لِمَا يُستقبَل من الزمان متضمنة معنى الشرط، أو أن تُجرَّد من معنى الشرط مع بقاء دلالة الظرفية الاستقبالية[1]. وفي كلا الاستعمالين قبَّح سيبويه وقوع المبتدأ بعد (إذا)، غير أنه فصَّل القول في ذلك، فعمَّم القبح بعد إذا الظرفية الاستقبالية الشرطية؛ فكلُّ اسم مرفوع بعدها يَقْبُح رفعُه على الابتداء. وخصَّص قبْح الابتداء بعد إذا الظرفية الاستقبالية المجردة من معنى الشرط بأن يكون الخبر فعلاً، ثم نبَّه على أن ذلك جائزٌ في الظرفية المجردة من معنى الشرط من غير أن يُقبِّح، ممثِّلاً لذلك بقوله: اجلس إذا عبدُ الله جلسَ.

وما عمَّمه سيبويه هاهنا من قبْح الابتداء بعد إذا الظرفية الاستقبالية الشرطية، جوَّده في موضع آخر من كتابه. قال في سياق كلامه في الاسم المشتغَل

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 367- 370.

عنه: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعلُ أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُنِيَ على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدُ الله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعلَ ورفعته بالابتداء ... وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُه، وإنما نَصْبُه على إضمار فعل هذا يفسِّره، كأنك قلت: ضربتُ زيدًا ضربتُه ... ومنه قول ذي الرمة:[1]

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ ... فقامَ بِفَأْسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازرُ

فالنصب عربي كثير، والرفع أجود))[2].

أمّا ما خصَّصه من قبحِ الابتداء بعد (إذا) الظرفية الاستقبالية المجردة من الشرط في النص السابق، فقد منعه في موطن آخر؛ في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، إذ قال: ((جملةُ هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أُضيفَ إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذْ)، فأُضيفَ إلى ما يضاف إليه (إذْ). وإذا كان لَمَا لم يقع لم يُضَف إلاّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى(إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال))[3].

لقد أحدثَ سيبويه من خلال نصوصه كلِّها المذكورةِ آنفًا المتعلقة بـ(إذا) إشكالينِ تمثَّلا في الآتي:

---

(1) ديوانه: 253، وكتاب الشعر: 2/ 491، وخزانة الأدب: 3/ 32.

(2) الكتاب: 1/ 81- 82.

(3) الكتاب: 3/ 119.

الإشكال الأول: تقبيح ابتداء الأسماء بعد (إذا) الظرفية الاستقبالية الشرطية على العموم في نصٍّ[1]، وتجويد ذلك في نصٍّ آخر[2].

الإشكال الآخر: تقبيح ابتداء الأسماء تارةً وتجويز ذلك تارةً أخرى بعد (إذا) الظرفية الاستقبالية المجردة من الشرط إذا كان الخبر فعلاً، في نصٍّ واحد[3]، ومنع ذلك في نص آخر[4].

وفي ضوء ذينِك الإشكالينِ تباينت مواقف النحاة مما ذهب إليه سيبويه في الاسم المرفوع بعد إذا. وتفصيل هذا التباين في المواقف من خلال الآتي:

1- ذهب جماعة من النحويين إلى أن سيبويه لا يجيز في الاسم المرفوع بعد (إذا) إلا الرفع بفعلٍ مقدَّرٍ[5]. قال ابن مالك: ((ولا يليها[6] عند سيبويه إلاّ فعلٌ ومعمولُ فعلٍ، فإن كان اسمًا مرفوعًا وجب عنده أن يُرفَع بفعل مقدَّر موافق لفعل ظاهر بعده... لا يجيز سيبويه غير ذلك))[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 106- 107.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 82.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 107.

(4) ينظر: المصدر السابق: 3/ 119.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري: 2/ 82، وشرح الكافية الشافية: 2/ 944، والبحر المحيط: 7/ 437 (غافر: 16)، والجنى الداني: 368، وشرح ابن عقيل: 3/ 61، والمقاصد الشافية: 4/ 92، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 195- 196، وهمع الهوامع: 2/ 172، وروح المعاني: 24/ 85 (غافر: 16).

(6) أي: إذا.

(7) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 213.

2- ذهب آخرون إلى أن سيبويه يجيز الرفع بعد (إذا) على الابتداء إذا كان الخبر فعلاً[1]. نُقِلَ ذلك عن السيرافي[2] والسهيلي[3]، واحتمله الأعلم الشنتمري[4]، وألمح إليه ابن خروف في سياق شرحه نصَّ سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء؛ إذ قرَّر أن (إذا) الظرفية الاستقبالية وما كان في معناها من الظروف جاز أن يضاف إلى الجملة الاسمية الواقعِ خبرُها فعلاً، فقال: ((ولا يضاف الظرف إلى الجمل الاسمية إلاّ إذا كان بمعنى الماضي كـإذْ من حيث كانت تضاف إلى الجمل الاسمية، وإذا كانت بمنزلة (إذا) يراد بها الحال والاستقبال لم يضف إلى الجمل التي ليس فيها فعلٌ، لا يقال: اخرجْ يومَ

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول): 1/ 169، ومن أثر (الكتاب) في اختلاف أولي الألباب: 113.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 190- 191، وشرح ابن عقيل: 3/ 61.

(3) ينظر: الجنى الداني: 368.

(4) قال الأعلم في شرح شاهد سيبويه (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته): ((و(إذا) مما يكون الاسم فيه مبنيًّا على الفعل خاصة في مثل البيت؛ لَمَا فيها من معنى الشرط. فإمّا أن يكون سيبويه- رحمه الله- يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب لِيُرِيَ ضربًا من تمثيلِ نصبِ الاسم بإضمار فعل في غير (إذا) من مسائل الباب. وإمّا أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها غير عاملة، ولأن تقديم الاسم فيها على الفعل حسنٌ ويُكتفَى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل فيُستغنَى بذلك عن أن يليها الفعل، وكلا المذهبين حسنٌ صحيحٌ إن شاء الله)). تحصيل عين الذهب: 98

زيدٌ خارجٌ، فإن قلت: يومَ زيدٌ يخرج، جاز؛ لأن الظرف في موضع (إذا)، ولا يمتنع: اخرج إذا زيدٌ يخرج، ويمتنع: اخرج إذا زيدٌ خارجٌ))[1].

3- رفض بعض النحويين تجويز سيبويه رفع الاسم على الابتداء بعد (إذا)، وردُّوا قوله؛ لأنهم يمنعون ذلك ويرون أن الاسم الواقع بعد (إذا) سواء أمنصوبًا كان أم مرفوعًا قُدِّرَ العاملُ فيه فعلاً[2].

4- دافع بعضهم عن رأي سيبويه مُحتجِّينَ له مع اختلافهم في فهم مقصود سيبويه، وأبرز هؤلاء المدافعين عن سيبويه السيرافيُّ وابن ولاد. أما السيرافي فقد فهم من كلام سيبويه تجويزَ الرفعِ على الابتداء بعد (إذا) واحتجَّ عنه بأن (إذا) لّما كانت غير عاملةٍ الجزمَ في الفعل، افترقت بذلك عن (إنْ) الشرطية، فجاز لها أن يقع بعدها اسم مرفوع على الابتداء[3]. وأمّا ابن ولاد الذي انتصر لسيبويه على المبرد في هذه المسألة، فقد رأى أن تجويز سيبويه ارتفاع الاسم بعد (إذا) هو من باب المستقيم القبيح الذي نبَّه عليه سيبويه في مطلع كتابه[4]؛ إذ رأى أن سيبويه أجاز على قبح: اجلس إذا عبدُ اللهِ جلسَ؛ لأنه مستقيم من جهة معناه ولفظه، وقبيح من جهة ترتيبه بتقديم الاسم على الفعل[5].

---

(1) شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 209.

(2) ينظر: المقتضب: 2/ 77، والانتصار: 65- 66، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 191.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 25- 26 (باب الاستقامة من الكلام والإحالة).

(5) ينظر: الانتصار: 66- 68.

5- شكَّك غيرُ واحد من النحويين في نسبة تجويز ابتداء الاسم بعد (إذا) إلى سيبويه، وذهبوا إلى أن ذلك مُحتمَلٌ فيه أن يكون من طُرَرِ الأخفش المدرجة في كتاب سيبويه[1].

وبعدُ، يَظهرُ لي أن سيبويه أجاز رفع الاسم الواقع بعد (إذا) على الابتداء، غير أن حكمه في ذلك كان مضطربًا، فهو تارةً يمنعه، وتارةً يجيزه على قبح، وتارةً يجيزه ويجوِّده. والحقُّ أن مسألة ارتفاع الاسم بعد (إذا) قد اختلف فيه النحاة على مذاهب[2]، أشهرها اثنان:

المذهب الأول: حمْل الاسم المرتفع بعد (إذا) على فعل مضمر. ذهب إلى ذلك جمهور البصريين[3]، ونُقِلَ عن الكوفيين تجويزه[4].

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 212، والمقاصد الشافية: 3/ 99، والانتصار: 65 (الهامش: 6).

(2) منها ارتفاع الاسم بعد (إذا) بما عاد إليه من الفعل، ومنها ارتفاعه بالفعل الذي يليه. ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 240- 241، وإعراب القرآن: 5/ 167، والإنصاف: 2/ 615- 616، واللباب: 2/ 57، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 82+9/ 10، ومغني اللبيب: 6/ 226.

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 77، وإعراب القرآن: 2/ 203+5/ 167، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 189- 191، والتعليقة: 1/ 116، وكتاب الشعر: 2/ 487، والمسائل المشكلة: 215، ومعاني الحروف: 74، والأزهية: 204، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 635، وأمالي ابن الشجري: 2/ 82، والإنصاف: 2/ 616، واللباب: 2/ 57، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36، 82+4/ 96، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 460، ومغني اللبيب: 6/ 226.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 6/ 226.

واحتجَّ جمهور البصريين لذلك بحجتين؛ كلتاهما فيهما مشابهة (إذا) لـ(إنْ) الشرطية. أمّا الحجة الأولى فوجه الشبه بينهما اقتضاء الجواب، تقول في (إذا): إذا جاء زيدٌ أكرمتُه، وفي (إنْ): إنْ جاء زيدٌ أكرمتُه. وفي الحجة الثانية وجهُ الشبه دلالة ما بعدهما على المستقبل، فإنْ جاء ماضيًا نُقِلَت دلالته إلى الاستقبال[1]. فضلاً عن ذلك كثرة وقوع الفاء في جواب (إذا) على حدِّ وقوعها في جواب (إنْ)[2]، ومنه قوله سبحانه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾[3].

فلمّا تضمَّنت (إذا) معنى الشرط حملاً على (إنْ) أمِّ الباب في الشرط، وَجَبَ عندهم ارتفاع الاسم بعد (إذا) على إضمار فعلٍ؛ لأن الشرط لا يكون إلاّ بفعلٍ[4].

المذهب الآخر: حمْل الاسم المرتفع بعد (إذا) على الابتداء. جوَّز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين[5]. واحتُجَّ لهذا المذهب بأن (إذا) ليست عريقة في الشرط،

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 163، وأمالي ابن الشجري: 2/ 82.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 211.

(3) الآية (45) من سورة الأنفال.

(4) ينظر: المقتضب: 2/ 77+3/ 177+ 4/ 347، والتعليقة: 1/ 116، والمسائل المشكلة: 215، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 635، والإنصاف: 2/ 616- 620، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36، وشرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد: 1/ 255- 256، والبحر المحيط: 8/ 423 (التكوير: 1).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 241، ومعاني القرآن للأخفش: 1/ 84- 85، 354، وأمالي ابن الشجري: 2/ 82، واللباب: 2/ 57، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ 97، وشرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد: 1/ 256، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 213- =

فلا تقوى في طلب الفعل[1].

وقد قوّى ابنُ جني هذا المذهب في كتابه (الخصائص) في باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع، إذ قال: ((ومِن ذلك أن تستدلَّ بقول ضيغم الأسدي:[2]

إذا هو لم يَخَفْني في ابن عمِّي وإنْ لم أَلْقَه- الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره... وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[3]

= 214، وشرح الكافية الشافية: 2/ 944، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 459، وارتشاف الضرب: 3/ 1411+4/ 2165- 2166، والتذييل والتكميل: 6/ 309، والبحر المحيط: 7/ 437 (غافر: 16)+8/ 423 (التكوير: 1)، والجنى الداني: 368، ومغني اللبيب: 6/ 225- 226، والمقاصد الشافية: 4/ 92، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 196، وهمع الهوامع: 2/ 172، وروح المعاني: 24/ 85 (غافر: 16).

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 322، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ 97، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 213- 214، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 460.

(2) المحكم والمحيط الأعظم: 10/ 24، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 214، ولسان العرب: 8/ 264.

(3) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[1])) [2].

وكذا فعل ابن مالك مبديًا موافقته لهذا المذهب ومتابعته إيّاه، قائلاً: ((واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه[3]، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأً، وبقوله أقولُ؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام. فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا)؛ ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خيرًا. ومنه قول الشاعر: [4]

إذا باهليٌّ تَحْتَه حَنْظَلِيَّةٌ   له ولدٌ منها فذاكَ المُذرَّعُ

فجعل بعد الاسم الذي وَلِيَ (إذا) ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولا يُفعَل ذلك بمختصٍّ بالفعل. ومما يدلُّ على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر[5]:

فَأَمْهَلَه حتَّى إذا أنْ كأنَّه   مُعَاطِي يدٍ في لُجَّة الماءِ غامِرُ

---

(1) الآية الأولى من سورة التكوير.

(2) الخصائص: 1/ 104- 105.

(3) وهو إضمار فعل في الاسم المرفوع بعد (إذا).

(4) البيت للفرزدق في: ديوانه: 2/ 40، وتهذيب اللغة: 2/ 315، والمحكم والمحيط الأعظم: 2/ 80، والدرر اللوامع: 3/ 103.

(5) البيت لأوس بن حجر في: ديوانه: 71، ومغني اللبيب: 1/ 210، والدرر اللوامع: 4/ 97. وفي رواية الديوان (مِن جمّة) بدلاً من (في لجة).

فأولى (إذا) أنِ الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يُفعَل ذلك بما هو مختصٌّ بالفعل... ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر: [1]

وأنتَ امرؤٌ جَلْطٌ[2] إذا هي أرسلتْ يمينُك شيئًا أمسكتْه شمالُكا))[3].

ومما تقدَّم يترجَّحُ لي جواز ارتفاع الاسم على الابتداء بعد (إذا) جوازًا اختياريًّا من غير تقبيح للسببينِ الآتيينِ:

الأول: كثرة السماع الفصيح المؤيد لذلك؛ لا سيما في المصدرينِ الأولينِ الرئيسينِ (القرآن والشعر). أمّا القرآن الكريم فمجيءُ الاسم المرفوع بعد (إذا) كثير فيه[4]، وأما الشعر فقد سبق ذكرُ بعض شواهده.

الآخر: حمْل كثير من الشواهد الواردِ فيها اسمٌ مرفوعٌ بعد (إذا) على فعل مضمر يفسِّره المذكور بعده فيه تكلُّفٌ ((بعيد عن المعنى، مفسد لصحة الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظٌ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائدًا على المفسَّر، وإيضاحًا لم يكن فيه، لكان مقبولاً،

---

(1) البيت من غير نسبة في: المحكم والمحيط والأعظم: 2/ 488+5/ 116، ولسان العرب: 4/ 178+7/ 43، وتاج العروس: 19/ 258.

(2) رُوِي (خِلْطٌ) بدلاً من (جلط) في المصادر أنفسها.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 213- 214.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 114، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول): 1/ 169، والجمل المحتملة للاسمية والفعلية: 124- 126.

ولكـن الفعـل المـذكور هـو نفـس المحـذوف، فمـا الغـرض إذن مـن الـذكر والحذف؟))[1]. أمّا إذا حُمِلَ الاسم المرفوع بعد (إذا) علـى الابتـداء فـإن في ذلك استغناءً عن التأويل والتقدير، وما يَستغني عن التأويل والتقدير أولى ممـا يحتاج إليه، فضلاً عن ذلك ما يحمله تقديم الاسم من معان ودلالات متعددة يستدعيها سياق الكلام[2].

ثانيًا: قبْح الابتداء بعد (حيث):

(حيث) ظرف مكان[3]، من الظـروف المبهمـة غـير المتمكنـة[4]، تُستعمَل شرطيةً جازمةً يُجازى بها إذا ضُمَّ إليهـا (مـا) نحـو: حيثُمـا تكـنْ أكـنْ[5]، فـإذا جُرِّدَت من (ما) قد تتضمَّن معنـى الشـرط مـن غـير أن تكـون شـرطيةً جازمـةً يُجازى بها؛ ((وإنما منع (حيث) أن يُجازى بها أنك تقول: حيـثُ تكـونُ أكـونُ، فـ(تكونُ) وصلٌ لها، كأنك قلتَ: المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ))[6].

---

(1) معـاني النحـو: 4/ 87، وينظـر المصـدر نفسـه: 2/ 46- 47، والجملـة العربيـة تأليفهـا وأقسامها: 87- 88، والحجج النحوية: 75- 77.

(2) ينظر: معاني النحو: 1/ 144- 149+2/ 46- 47+4/ 87- 89.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ 233.

(4) ينظر: المصدر السابق: 3/ 285.

(5) ينظر: المصدر السابق: 3/ 56- 59.

(6) المصدر السابق: 3/ 58.

لذا نصَّ سيبويه على تقبيح الابتداء بعدها؛ فقبيحٌ أن يقال: حيثُ زيدٌ تجده فأكرمْه؛ لتضمُّنِها معنى الشرط، والشرط لا يطلب إلاّ الفعل، مُقْرِنًا إيّاها بـ(إذا)، وقبَّح كذلك ابتداء الأسماء بعدها وإن جُرِّدَت من معنى الشرط نحو قولك: اجلس حيث زيدٌ جلسَ. وقد يُلْحَظُ اضطراب حكمِه في هذه المسألة على نحو اضطرابه في (إذا)؛ لتجويزه من غير تقبيح- بعد تقبيحه المذكور آنفًا- مجيءَ المبتدأ بعدها[1].

ومما قد يؤكِّد اضطرابه في ذلك، لا سيما في الحكم على تقبيح ابتداء الأسماء بعدها، أنه قرَّر في موضع آخر من كتابه أن (حيث) من الألفاظ التي قد يأتي بعدها المبتدأ، فيقال: أكونُ حيثُ زيدٌ قائمٌ[2].

غير أن هذا الاضطراب الذي قد يُلحَظ عند سيبويه من حلال حكمه على قبح الابتداء بعد (حيث) تارةً، وتجويزه من غير قبح تارةً أخرى، يُزال بأن سيبويه حَصَرَ قبْحَ الابتداء بعد (حيث) بوقوع الخبر فعلاً، سواء تضمَّنت (حيث) معنى الشرط نحو: حيث زيدٌ تجده فأكرمْه[3]، أم لم تتضمَّن معنى الشرط نحو: اجلسْ حيث زيدٌ جلسَ[4]. فإن وقع الخبرُ اسمًا أجاز سيبويه ابتداء الأسماء بعد

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 106- 107.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 58.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 106- 107.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(حيث) من غير قبح نحو: اجلسْ حيث عبدُ اللهِ جالسٌ[1]، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ[2].

والحقُّ أن مسألة إضافة (حيث) للجملتينِ الاسمية والفعلية لم أجد فيه- بحسب علمي- خلافًا بين النحاة من حيث جواز ذلك جوازًا اختياريًّا[3]، والذي جوَّز ذلك أنها ((قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون ما بعدها المبتدأ والخبر، تقول: لقيته حيث زيدٌ جالسٌ، فتكون نظيرة (إذ) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها، نحو قولك: لقيته إذ زيدٌ جالسٌ))[4]؛ لذا لم تقوَ في طلب الفعل قوَّة حرف الجزاء[5].

ومع جواز مجيء الجملتينِ الاسمية والفعلية بعد حيث، يترجَّح اختيار الفعلية بعدها[6]؛ لتضمُّنِها غالبًا معنى المجازاة[7]، فهي تشبه ((حرف الجزاء من

---

(1) ينظر: الكتاب.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 58.

(3) ينظر: المقتضب: 3/ 175- 176، والانتصار: 65، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36، ومغني اللبيب: 2/ 303، وشرح ابن عقيل: 3/ 55- 56، والمقاصد الشافية: 4/ 67، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 1/ 24، وهمع الهوامع: 2/ 152.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 322.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36، والتذييل والتكميل: 6/ 323، ومغني اللبيب: 2/ 303- 304، والمقاصد الشافية: 3/ 99.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 189- 190، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 36، والتذييل والتكميل: 6/ 323.

جهة أنها تطلب الجواب وليست للماضي، بل تصلح للمستقبل، وقد يُجازى بها مع (ما) في قولهم: حيثُما تكنْ أكنْ، ففيها هذه الأوجه التي تقربها من حروف الجزاء))[1].

لذا كثُر في السماع مجيء الجملة الفعلية بعدها، وقد تتبعتُ (حيث) في القرآن الكريم، فوجدتُها وردت في تسعةٍ وعشرين موضعًا لم يأتِ بعدها إلاّ الجملُ الفعليةُ[2]، ولعل ذلك هو الذي سوَّغ لسيبويه تقبيح ابتداء الاسم بعدها إذا كان الخبر فعلاً، وإن كان المترجّح- في رأيي- جواز مجيء الجملتينِ الاسمية والفعلية بعد (حيث) جوازًا اختياريًا، غير أنه يقلُّ مع الاسمية ويكثر مع الفعلية.

ثالثًا: قبْح الابتداء بعد (إذْ):

ليس ثمَّةَ خلافٌ بين النحاة في وقوع الجملتين الاسمية والفعلية بعد (إذْ) الظرفية، وقد جاء القرآن بذلك، فمثال مجيء الاسمية بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[3]، ومثال مجيء الفعلية بعدها المصدرة بالماضي قوله سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾[4]، ومثال مجيء الفعلية بعدها المصدرة

---

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 322.

(2) ينظر: سورة البقرة: 35، 58، 144، 149، 150، 191، 199، 222، والنساء: 89، 91، والأنعام: 124، والأعراف: 19، 27، 161، 182، والتوبة: 5، ويوسف: 56، 68، والحجر: 65، والنحل: 26، 45، وطه: 69، وص: 36، والزمر: 25، 74، والحشر: 2، والطلاق: 3، 6، والقلم: 44.

(3) الآية (32) من سورة النجم.

(4) الآية (69) من سورة الأعراف.

بالمضارع قوله جلَّ وعلا: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ﴾[1]، وقد اجتمعت الجملة الاسمية والجملة الفعلية المصدرة بالماضي والمصدرة بالمضارع في قوله ﷻ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[2].

والمسوِّغ الذي جوَّز مجيء الجملتين الاسمية والفعلية بعد (إذْ) هو دلالتها على الزمن الماضي، فبعُدت بذلك عن معنى الجزاء[3]؛ لأن الجزاء يطلب ما هو دالٌّ على الاستقبال سواء ألفظًا كان أم معنىً أم الاثنينِ معًا.

فإذا جاء بعدها جملة اسمية خبرها فعل مضارع أو ما في معناه[4] حَسُنَ، نحو: جئتُك إذْ عبدُ اللهِ يقومُ، وجئتُك إذْ عبدُ الله قائمٌ، فإن كان الخبر فعلاً ماضيًا قبُح عند سيبويه[5]؛ وعلّةُ ذلك أنّ إذْ ((تطلب الماضي، فإذا كان موجودًا في الكلام فالأولى أن يليها مظهرًا، فإن لم تُولِها الماضي مظهرًا فأوْلِها إياه مضمرًا؛ ولهذا قبُح الابتداء في قولك: اجلس إذْ زيدٌ جلسَ، ولم يقبح: إذْ زيدٌ يجلس، ولا: إذْ زيدٌ جالسٌ؛ لأنك منعتها في الأول ما تطلبه وهو موجود في الكلام، ولم تمنعها

---

(1) الآية (153) من سورة آل عمران.

(2) الآية (40) من سورة التوبة.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 322.

(4) قال ابن خروف: ((ولا تضاف أيضًا (إذ) إلى الجمل الاسمية حتى يكون فيه الفعل أو معناه، لا يقال: جئتك إذ زيدٌ أبو عمرو؛ لأنها واقعة موقع الفعلية في ذلك، والإضافة إليها من أجله حملاً على المعنى)). شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 210.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 107.

في الثاني ما هو موجود في الكلام))[1]؛ أي إنه لمّا اجتمع في الكـلام إذ والفعـل الماضي قبُح الفصل بينهما لِمَا فيه من فصلٍ بين المتناسبينِ في الدلالـة، فـإذْ دالّـةٌ على الزمن الماضي، وكذلك الفعـل الماضـي[2]، فاسـتحبوا لـذلك إيـلاء الفعـل الماضي إذْ؛ لِتَشَاكُلِ معناهما[3].

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 322.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 144، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 208، والجنى الداني: 187، وموصل النبيل: 2/ 541، وهمع الهوامع: 2/ 128.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 96.

المبحث الثالث

القبح في حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر

يعد الترابط بين وحدات التركيب الجُمْلِيِّ أمرًا لا مناص منه لإيجاد الفائدة من الكلام، فلا تستقيم الجملة المفكَّكة عناصرُها حتى يتم فيها الترابط المحكم القائم على التآلف الدلالي بين وحداتها الصغرى؛ لِيَبْرُزَ من هذا التآلف دلالة الوحدة الكبرى (الجملة). ومن صور الترابط في الجملة الاسمية، لا سيما الجملة الاسمية الواقع خبرُها جملةً، وجودُ ضميرٍ يربط جملة الخبر بالمبتدأ يسمَّى (العائد)؛ لأنه يعود من الخبر إلى المبتدأ ((ليُربَطَ الكلامُ الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضميرُ الأولِ، لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر))[1].

إنّ جملة الخبر من حيث وجود الرابط أو عدمه نوعان: جملة تحتاج إلى رابط وجملة لا تحتاج إليه؛ فإن كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى لم تحتجْ إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأن اتحادهما في المعنى أقوى رابطٍ، نحو: قولي الحمدُ للهِ، فـ(الحمدُ لله) هو نفسه متضمن معنى (قولي)، وكذا إذا كان المبتدأ ضمير الشأن، نحو: هو محمدٌ صائمٌ. وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ احتاجت إلى رابط يربطها بالمبتدأ لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عنه، ((والرابط المتفق عليه خمسة أشياء: ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ قام غلامُه، وتكرار المبتدأ بلفظه... نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[2]... وإشارة إلى المبتدأ نحو قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ

(1) أسرار العربية: 74- 75.

(2) الآيتان الأوليان من سورة الحاقة.

خَيْرٌ﴾[1]، والعموم نحو قولك: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ... فـ(زيدٌ) فردٌ من أفراد المرفوع بـ(نِعْمَ)، إذ هو يراد به الجنس... وعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية منه، هي خبر المبتدأ، نحو قوله: [2]

وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً   فيبدو، وتاراتٍ يَجِمُّ، فَيَغْرَقُ

... ففي (يبدو) ضمير مستكنٌّ عائد على المبتدأ الذي هو (إنسانُ عيني)، وهي معطوفة على قوله (يَحسرُ الماءُ) وهي خبر المبتدأ، وليس فيها رابط، اكتُفِيَ بالربط الذي في المعطوف))[3].

فالضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر نوع مهمٌّ من أنواع الروابط التي تربط الخبر بالمبتدأ؛ إذ إن جملة الخبر ((في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدتَ جعْلَها جزءَ الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض))[4]. ولأهميته قبَّح سيبويه حذْفَه من جملة الخبر قائلاً: ((ولا يحسُن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًّا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء

---

(1) الآية (26) من سورة الأعراف.

(2) البيت لذي الرمة في: ديوانه: 391، والزاهر في معاني كلمات الناس: 2/ 72، وخزانة الأدب: 2/ 191- 192.

(3) التذييل والتكميل: 4/ 32- 33، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 352- 353، 357، وشرح التسهيل للمرادي: 267- 268، وبدائع الفوائد: 3/ 364، وهمع الهوامع: 1/ 318- 320.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 232.

الاسم عليه ويشغله بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:[1]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعِي عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصْنَعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يُخِلُّ به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كلُّه غير مصنوع. وقال امرؤ القيس: [2]

فأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الرُّكبتينِ فثوبٌ لَبستُ وثوبٌ أَجُرْ[3]

وقال النمر بن تولب: [4]

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرْ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نُساء فيه ونُسرُّ فيه. وزعموا أن بعض العرب يقول: (شهر ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى)[5]، يريد: ترى فيه. وقال:[6]

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتلتُ عَمْدًا فأخْزَى اللهُ رابعةً تَعُودُ

---

(1) سبق تخريجه.

(2) ديوانه: 110، وخزانة الأدب: 1/ 373.

(3) رواية الديوان: (فلمّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُها فثوبًا نسيتُ وثوبًا أَجُرْ)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

(4) ديوانه: 65، والعقد الفريد: 3/ 74، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب: 641، ومجمع الأمثال: 1/ 370.

(5) أدب الكاتب: 76، والحكم والمحيط الأعظم: 10/ 188، ومجمع الأمثال: 1/ 370.

(6) هذا البيت من الأبيات المجهولة القائل. ينظر: خزانة الأدب: 1/ 366.

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب))[1].

وقد علَّل سيبويه حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر بتشبيهه بحذف الضمير العائد من جملة الصلة وجملة الصفة، غير أنه ألمح في سياق ذلك إلى مراتب الحذف في الجمل الثلاث (الخبرية والوصلية والوصفية)، مشيرًا إلى علوِّ مرتبة حذف العائد من جملة الصلة، نحو: الذي رأيتُ فلانٌ؛ أي الذي رأيته، فحذْفه حسنٌ في جملة الصلة؛ لأن الاسم الموصول وصلته كالشيء الواحد، إذ إن الصلة تتمَّةٌ للموصول مكملةٌ نَقْصَه، فإذا كانت الصلة جملة فعلية اجتمعت فيها أربعة أشياء: الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، وضمير المفعول، فاستطالوا اجتماع أربعة أشياء للدلالة على شيء واحد، فحُذِفَ ضمير المفعول العائد إلى الموصول للتخفيف ولأنه فضلة ولأن غيره من الأربعة (الموصول والفعل والفاعل) لا يجوز حذف واحد منها، فضلاً عن ذلك أن الفعل في جملة الصلة لا يتسلط على الموصول لأنه من تمامه. أما حذْف العائد من جملة الصفة فهو أقل مرتبة منه في الصلة؛ لأن الصفة تشبه الصلة من وجه وتفارقها من وجه آخر، فأما شبهها فلأن الصفة والموصوف بمنزلة الاسم الواحد فهي أي الصفة أشبه بما هو من تمام الموصوف كما أن الصلة من تمام الموصول، وأما وجه المفارقة فلأن الاسم الموصوف تامٌّ مستغنٍ عن الصفة، والموصول لا يستغني عن صلته. يُزاد على ذلك أن الفعل في جملة الصفة مثله في جملة الصلة، ليس بمتسلِّطٍ على الموصوف فقرُب حُسْنُ حذفِ الضمير العائد منه إلى الموصوف قُرْبَه مِن حذفِه من جملة الصلة، وإن كان إثباته في الصفة أحسن من حذفه. وأما حذف العائد

---

(1) الكتاب: 1/ 85- 86، وينظر في المصدر نفسه: 1/ 127، 132، 136- 137.

إلى المبتدأ من جملة الخبر فهو أقل المراتب وأضعفها؛ لأن الخبر متعلق بالمبتدأ وليس من تتمته، فهو غير المبتدأ، وهما أي المبتدأ والخبر ليسا كالشيء الواحد؛ لأن الخبر غير المخبر عنه. يُزاد على ذلك أن الفعل في جملة الخبر يصلح أن يتسلَّط على المبتدأ إذا حُذِفَ الضمير العائد، نحو قولك: زيدٌ ضربتُ، إذ يجوز أن يتسلط الفعل على (زيد) فينصبه على المفعولية[1].

إن حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر اختَلَف فيه النحاةُ من خلال النظر إلى محله الإعرابي، وتفصيل ذلك في الآتي:

- إن كان الضمير العائد في محل رفع مَنَعَ حذفَه بعضُ النحاة مطلقًا، سواء أمبتدأ كان أم غيرَه، وأجاز بعضهم حذفه إذا كان مبتدأ، نحو: زيدٌ هو القائمُ، فيجوز عندهم أن تقول: زيدٌ القائمُ، فتجعل (القائم) خبرًا لمبتدأ مضمر[2]، وهذا الحذف ضعيف؛ لأنه لا دليل على المحذوف بعد الحذف[3]، ولأن حذفه قد يُوجِد لبسًا بين الخبر والصفة؛ إذ قد يُتَوَهَّم أن (القائم) في قولنا (زيدٌ القائمُ) صفةٌ لزيد، وهذا محتملٌ فيه احتمالاً كبيرًا، فيبقى السامع منتظرًا خبرًا يستقيم به الكلام.
- إن كان الضمير العائد في محل نصب يُنظَر إلى الناصب، فإن كان غير فعل أو

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 86- 88، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 115- 116، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 289- 290.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 357، وشرح الجزولية للأبذي (السفر الأول): 890، والتذييل والتكميل: 4/ 41.

(3) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 268.

كان فعلاً ناقصًا أو تامًّا غير متصرف لم يجز حذفه، ونُقِلَ عن الكسائي والفراء جواز حذفه في التام غير المتصرف[1]، وإن كان فعلاً متصرفًا أو ما يقوم مقامه من أسماء الفاعلين والمفعولين فالبصريون لا يجيزون حذفه إلاّ في ضرورة الشعر أو في ضعف من الكلام[2]، وجوَّز ابن أبي الربيع حذفه في الشعر وفي قليل من الكلام، وذهب هشام إلى أن نحوَ: (زيدٌ ضربتُ) جائزٌ في الاختيار[3]. أمّا الفراء ومن وافقه من الكوفيين فقد عَدُّوا حذف الضمير جائزًا في القياس إذا كان العائد في محل نصب وكان المبتدأ كُلاًّ أو أيًّا أو ما شابههما، نحو: كلُّ الناس ضربتُ، وأيُّ بلدةٍ لم أدخلْ، وعلَّتهم في ذلك صدارة هذه الأسماء لدلالتها على الاستفهام أو الجحد أو ما أشبه ذلك؛ إذ المعنى: هل أحدٌ إلاّ ضربتُ؟ وما منهم من أحدٍ إلاّ قد ضربتُ[4]. وقد رَدَّ السيرافيُّ هذا المذهب لا سيما في الدلالة على الجحد، فقال: ((وليس هذا بحجة؛ لأن كل موجب يتهيَّأ ردُّه إلى الجحد، فيمكن للقائل أن يقول: زيدٌ ضربتُ؛ معناه: ما زيدٌ إلاّ قد ضربتُ، وما زيدٌ إلاّ مضروبٌ))[5]. أمّا ابن

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 4/ 41- 42، وشرح التسهيل للمرادي: 268- 269.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 85- 86، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 111- 112، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 357- 358، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 312-313.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 4/ 43، وشرح التسهيل للمرادي: 270.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 139- 140، 242، ومجالس ثعلب: 1/ 58، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 233- 234، والتذييل والتكميل: 4/ 43- 45.

(5) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 113.

مالك فقد جوَّز حذف العائد إن كان معلومًا لا لبسَ فيه[1]، فإن قلتَ: ((زيدٌ ضربتُه في داره، فلا يجوز حذف هذا الضمير لأنه لا يُدْرَى أَحُذِفَ أم الفعلُ مُسلّطٌ على غيره مما يجوز حذفه من المفعولات))[2]، وذهب ابن مالك أيضًا إلى أن حذف العائد الذي في محل نصب على المفعولية جائزٌ بإجماع، إن كان المبتدأ (كُلّ) أو شِبْهَه في العموم والافتقار[3]، وقوله هذا منتقضٌ بما ذُكِرَ آنفًا من خلافٍ.

- إن كان العائد في محل جر، فإما أن يُجَرَّ بإضافة أو بحرف، فإن جُرَّ بإضافةٍ لم يجز حذفه[4]، واستثنى بعضُهم من ذلك العائدَ المضافَ إليه اسمُ الفاعل، فأجاز فيه الحذف، ومنه قول الشاعر: [5]

سُبُلُ المعالي بنو الأعلينَ سَالِكَةٌ والإِرْثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْظَى به الولدُ

أي سَالِكَتُها[6]. وإن كان العائد في محل جر بحرف جرٍّ، فإن أدّى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو: زيدٌ مررتُ به، والرغيفُ أكلتُ منه، لم يجز حذفه؛ لأن ذلك يؤدي إلى تهيئة (مررتُ/ أكلتُ) إلى العمل في (زيد/

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 310- 311.

(2) التذييل والتكميل: 4/ 37، وينظر: موصل النبيل: 1/ 224.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 310- 312.

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 358، والتذييل والتكميل: 4/ 46.

(5) البيت من غير نسبة في: شرح التسهيل للمرادي: 269.

(6) ينظر: المصدر السابق: 269- 270.

الرغيف) وقطعه عنه. وإن لم يؤدِّ إلى ذلك جاز حذفه نحو: السمنُ مَنَوَانِ بدرهم؛ أي مَنَوَانِ منه[1].

وبعد عرض خلاف العلماء في حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، أرى من المهم- قبل إبداء الرأي الراجح- استعراضَ توجيهاتِ بعضِ العلماءِ لشواهد سيبويه في حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر. وذلك من خلال الآتي:

الشاهد الأول: قول الشاعر: (كلُّه لمْ أصنعِ)[2]:

- ذهب النحاس إلى أن هذا الشاهد حجة لمن حذف العائد وقال: زيدٌ ضربتُ[3].
- ذهب السيرافي إلى أن هذا الشاهد فيه دليل على جوازه في الكلام وإن كان قبيحًا؛ لأن الشاعر لو نصب (كلّه) لاستقام البيتُ ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة إلى رفعه، فدلَّ ذلك على جوازه في غير الشعر[4].
- رأى الرمانيُّ أن الشاعر رفع (كلّه) ليجعله معتمدًا للبيان؛ أي مبتدأ، فجاز له الرفع مع حذف الضمير من الخبر؛ لأنه أراد هذا المعنى، ولو نصب (كلّه)

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 358، والتذييل والتكميل: 4/ 46، وشرح التسهيل للمرادي: 269، وهمع الهوامع: 1/ 316- 318.

(2) سبق ذكر البيت آنفاً.

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 80.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 112.

لجعله فضلة في الكلام[1].

- ذهب ابن جني إلى أن رفع (كلّه) ليس فيه ضرورة؛ لأن النصب لا يكسر وزن البيت، ونبَّه على أن حذف الضمير العائد في (لم أصنع) له وجهٌ من القياس، هو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وإن كان إلى الحال أقرب؛ لأن الحال ضربٌ من الخبر. يُزاد على ذلك أن حذف الهاء من (لم أصنعِ) قام مقامه ما يَخْلُفُه، وهو حرف الإطلاق (الياء) في آخر البيت؛ أي لم أَصْنَعِي، فلما حضر ما يعاقب الهاء ولا يجتمع معه وهو (ياء الإطلاق)، صارت الهاء كأنها حاضرة[2].

- فرَّق عبد القاهر الجرجاني بين نصب (كلّه) ورفعه، فالنصب يجعل (كلّه) داخلاً في حيز النفي؛ لأنه معمول لـ(لم أصنع)، وإذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجّهًا إلى الشمول من غير التعرض لنفي الأفراد؛ إذ المعنى: لم أصنع كلَّ الذنوب، فأفاد ذلك ثبوت الفعل لبعض الذنوب، وكأنه قال: ذنبًا لم أصنع كلَّه بل صنعتُ بعضَه. وأما رفع (كلّه) فإنه يجعل النفي (لم أصنع) داخلاً في حيز (كل)، فيقتضي ذلك السلبَ عن كل فرد من أفراد الذنوب، والمعنى: أن كلَّ واحد من الذنوب محكوم عليه بأنه غير مصنوع؛ أي إنه لم يأتِ بشيء من الذنوب البتة، وهذا الذي أراده الشاعر وتَمدَّح به عند أُمِّ الخيار التي ادَّعتْ عليه ذنبًا، فبَرَّأ نفسَه عن جميع الذنوب، فهو لم يصنع من

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 288- 289.

(2) ينظر: المحتسب: 1/ 211، وخزانة الأدب: 1/ 359- 360.

هذه الذنوب شيئًا البتة لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كُلاًّ؛ لذا كـان الرفـعُ هو الموافق لمعنى البيت، أما النصب فإنه يُفسد المعنى[1].

- فَهِمَ تقي الدين السبكي من قول سيبويه في توجيهه شاهده: ((وهو بمنزلتـه في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهـاء، وكأنـه قال: كلُّه غير مصنوع))[2]، فَهِمَ السـبكي مـن ذلـك أن سـيبويه لم يفـرِّق في المعنى بين الرفع والنصب في (كلّه) فوافقه في ما فهمه منه، وخالف بذلك مـا ذهب إليه الجرجاني ومَن وافقه. قال السبكي معقِّبًا على نص سيبويه المذكور آنفًا: ((وهو يقتضي[3] أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أن المعنى: كلُّـه غـير مصنوع؛ وذلك يقتضي أن النصب أيضًا يفيـد العمـوم، وأنـه لم يصـنع شـيئًا منه... وقد تأملتُ ذلك فوجدتُ قول سيبويه أصحَّ مـن قـول البيـانيينَ، وأن المعنى حَضَرَهُ وغابَ عنهم؛ لأنه ابتدأ[4] في اللفظ بـ(كلّ)، ومعناه: كـل فـرد، فكان عاملُها المتأخرُ في معنـى المخبَـر عنهـا؛ لأن السـامع إذا سَـمِعَ المفعـول يتشوَّق إلى عامله كما يتشوَّق سامعُ المبتدأ إلى الخبر، وبـه يـتم الكـلام، فكـان

(1) ينظر: دلائل الإعجـاز: 278- 285، وتفسـير الفخـر الـرازي: 29/ 221(الحديـد: 10)، وبدائع الفوائد: 1/ 160- 161، ومغني اللبيـب: 3/ 115- 118+5/ 579- 580، وبصـائر ذوي التمييز: 4/ 373.

(2) الكتاب: 1/ 85.

(3) أي كلام سيبويه.

(4) أي الشاعر في قوله (كلّه لم أصنع).

(كلُّــه لم أصــنع) مرفوعًــا ومنصــوبًا ســواءً في المعنــى، وإن اختلفــا في الإعراب))[1].

وفي تقديري أن ما ذهب إليه الجرجـاني هـو أولى بالأخـذ؛ لأن قولـك: لم أفعل كلَّ الذنوب، يُفهَم منه احتمال فعل بعض الذنوب، أما قولك: كلُّ الذنوب لم أفعلها، أفاد نفي الفعل عن الذنوب كلِّها. فضلاً عن ذلك أن كلام سيبويه في توجيهه الشاهدَ كان مُتَّجِهًا نحو ضعف حذف العائد مـن جملـة الخـبر، لا تقـديم المفعول، فاستشهد بقول الشاعر (كلُّـه لم أصـنع) في ذلـك، مبينًـا أن النصـب لا يكسر البيت من حيث الوزن، ولكنه من حيث المعنى فيه خللٌ، والضـرورة إنمـا هي في حذف الضمير العائد مـن جملـة الخـبر علـى روايـة الرفـع[2]، أمـا روايـة النصب فلا ضرورة فيها ولا موطن للشاهد في سياق الكـلام في حـذف ضـمير العائد. قال الأعلم الشنتمري في سياق شرحه شاهد سيبويه: ((استشهد به علـى رفع (كلّ) مع حذف الضمير من الفعل، وجعله في الجواز مثل: زيـدٌ ضـربتُ... والقول عندي أن الرفع هنا أقوى منه في قولك: زيدٌ ضربتُ، وألزمُ؛ لأن (كـلاًّ) لا يحسُن حملُها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعـة للاسـم مؤكـدةً كقولـك: ضربتُ القومَ كلَّهم، أو مبتدأةً بعد كلامٍ كقولك: إن القومَ كلُّهـم ذاهـبٌ، فـإن قلت: ضربتُ كلَّ القومِ، وبنيتها على الفعل قبُحتْ لخروجها عن الأصـل، فـإن كان الأمر كذلك فينبغي أن يكون قولُه (كلُّه لم أصنع) وإن كان قد حذف الهـاء،

---

(1) أحكام كل وما عليه تدل: 66.

(2) قال ابن السيرافي: ((الشاهد منه على أنه حذف الضميرَ العائدَ إلى المبتدأ الذي هو كلُّه)). شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 155.

أقوى من قوله (كلَّه) بالنصب، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء، لا رفع (كلّ)، وكذلك ما يجري مجراه))[1].

والذي يدل على أن سيبويه تنبَّه على معنى النفي لكل الذنوب في رواية رفع (كلّه) أنه بيَّن مراد الشاعر، فقال: ((وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوعٍ))[2].

الشاهد الثاني: قول الشاعر: (فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرْ)[3]:

- ذكر النحاس رواية (نسيتُ) بدلاً من (لبستُ)، وأشار إلى أن المبرد لا يجيز رفع (ثوب) على الابتدائية مع حذف الضمير العائد إليه من جملة الخبر لا في منثور ولا في منظوم، ويذهب في مثل هذا إلى أن تكون الجملة بعد المرفوع نعتًا، والتقدير: فَثَمَّ ثوبٌ نسيتُ، وعلى هذا لا يجوز عنده في (ثوب) إلاّ الرفع[4].
- ذكر الرماني رواية (ثوبٌ عليَّ وثوبٌ أجرْ)، وعلى هذه الروايةِ الشاهدُ في (ثوب) الثانية ولا شاهد في الأولى، وقد وجَّه الرماني رفع (ثوب) الثانية على المشاكلة، فقال: ((فإنما رفع ليشاكلَ بالثاني الأولَ، ولو جعله صفة لوجب الرفع؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف))[5].

---

(1) تحصيل عين الذهب: 99.

(2) الكتاب: 1/ 85.

(3) سبق ذكر البيت آنفاً.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 353- 354.

(5) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 289.

- ذكر الأعلم الرواية التي ذكرها النحاس (نسيتُ)، وبيَّن أن الشاهد فيه حذف الضمير العائد من جملة الخبر، وجوَّز ما ذهب إليه المبرد من جعل (نسيتُ، وأجرُّ) نعتًا للثوبينِ، والتقدير عنده: فثوبايَ ثوبٌ منسيٌّ وثوبٌ مجرورٌ[1].

الشاهد الثالث: قول الشاعر: (ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرْ)[2]:

قُدِّرَ في الضمير المحذوف العائد تقديران؛ أحدهما أن يكون في محل جر، والتقدير: نُساء فيه ونُسرُّ فيه[3]، والآخر أن يكون في محل نصب، والتقدير: نُساؤه ونُسَرُّه[4]. وذهب الرماني إلى أن رفع (يوم) في قوله (يومٌ نُساءُ) جاء لمشاكلة ما قبله وما بعده؛ لأن ما قبله في قوله (يومٌ لنا) مرفوع لا يصلح فيه النصب[5].

الشاهد الرابع: قول الشاعر: (ثلاثٌ كُلُّهنَّ قتلتُ عَمْدًا) [6]:

- نبَّه النحاس على أن الشاعر قصد الرفع في (كلّهنّ) وحذف الضمير العائد من الفعل (قتلتُ)، ولو أنه لم يرد ذلك لنصب (ثلاثًا كلَّهنَّ)[7]؛ أي على تقديم

---

(1) ينظر: تحصيل عين الذهب: 100.

(2) سبق ذكر البيت آنفاً.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 86، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: 48، 80، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 114، وشرح التسهيل للمرادي: 269.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 114.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1/ 289.

(6) سبق ذكر البيت آنفاً.

(7) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 49، 80.

المفعول (ثلاثًا) وتُعرَب (كلّهنّ) توكيدًا له، وتقدير النصب: قتلتُ ثلاثًا كلَّهنَّ.

- أنكر المبرد رفع (كلّهن)؛ لأنه عدَّها توكيدًا لـ(ثلاث) وتوكيد النكرة بالمعرفة لا يجوز عند جمهور البصريين، غير أنه جوَّز أن يكون (كلّهن) بدلاً من (ثلاث)، ورأى أن الأجود أن يُروى (ثلاثٌ كلَّهنَّ قتلتُ) برفع (ثلاث) ونصب (كلّ)[1] على المفعولية المقدمة. أما ابن السراج فقد جوَّز أن يكون (ثلاث) مبتدأ، و(كلّهن) مبتدأ ثانيًا، و(قتلتُ) خبر (كلّهن)، والجملة الاسمية (كلُّهنَّ قتلتُ) خبر المبتدأ الأول، والعائد إلى المبتدأ الثاني محذوف[2]. أما أبو علي الفارسي فقد جعل (ثلاث) مبتدأ، و(كلُّهنَّ قتلتُ) خبرًا، ومثَّل لذلك بنحو: زيدٌ أخاه ضربتُ[3]، فجمع في توجيهه بين ما جوَّده المبرد وجوَّزه ابن السراج؛ لأنه برفعه (كلّ) احتمل أن يكون مع ما بعده جملة اسمية واقعة موقع الخبر، وهذا ما جوَّزه ابن السراج، وبتمثيله بـ(زيدٌ أخاه ضربتُ) احتملت جملةُ (كلّهن قتلتُ) الفعليةَ الواقعةَ خبرًا على وفق ما قدَّر في (زيدٌ أخاه ضربتُ)، وهذا ما جوَّده المبردُ.

وفضلاً عن هذه الشواهد التي أوردها سيبويه في جواز حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، والتي رواها أهل الكوفة وأهل البصرة رفعًا كما

---

(1) ينظر: التعليقة: 1/ 120- 121.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 121.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

رواها سيبويه[1]، فضلاً عن ذلك وردت شواهدُ أخرى حُذِفَ فيها الضمير العائد، أكتفي منها بثلاث قراءات قرآنية، هي على النحو الآتي:

الآية الأولى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]:

قرأ ابن عامر (وكلٌّ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[3]، فوُجِّهَت قراءة الرفع توجيهين:

الأول: رفع (كلّ) على الابتداء، وجملة ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الخبر، حُذِفَ منها العائد إلى المبتدأ، والتقدير: وكلٌّ وعده الله[4]، وسُوِّغَ هذا التوجيه بأن المفعول لمّا تقدَّم على الفعل ضعُف عملُ الفعلِ فيه، فجاز رفعُه على الابتداء[5]. وقد

---

(1) ينظر: الانتصار: 59.

(2) الآية (10) من سورة الحديد.

(3) ينظر: السبعة في القراءات: 625، والتيسير في القراءات السبع: 208.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 353، وحجة القراءات: 698، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 717، والمحرر الوجيز: 5/ 259- 260، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 420، وتفسير الفخر الرازي: 29/ 220- 221، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 561، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 383، وإبراز المعاني من حرز الأماني: 2/ 698، والجامع لأحكام القرآن: 17/ 233، وفتح القدير: 5/ 209.

(5) ينظر: حجة القراءات: 698، والحجة للقراء السبعة: 6/ 266- 267، وتفسير الفخر الرازي: 29/ 220، وإبراز المعاني من حرز الأماني: 2/ 698، والجامع لأحكام القرآن: 17/ 233.

استدلَّ ابن قيم الجوزية بهذه القراءة وبغيرها على جواز حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر من غير قبح[1].

الآخر: رفع (كلّ) على الخبرية لمبتدأ محذوف، وجملة ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ نعتٌ لـ(كلّ)، والتقدير: أولئك كلٌّ وعدَ اللهُ الحسنى[2]، وجاز أن يُحذَف الضمير العائد من جملة الصفة؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف. ورُدَّ هذا التوجيه بأن جملة (وعدَ اللهُ) لا يجوز أن تكون صفة؛ لأن (كلّ) معرفة تقديره: كلُّهم وعدَ اللهُ[3]، حُذِفَ منه الضمير المضاف إليه لدلالة المعنى عليه. وقد ذهب ابن عطية إلى أن توجيه جعْلِ جملةِ (وعدَ اللهُ) صفةً لـ(كلّ) فيه تعسُّفٌ في المعنى لُجِئَ إليه فرارًا من حذف الضمير في جملة الخبر[4].

الآية الثانية: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[5]:

قُرِئَ برفع (حكم)[6]، ووُجِّهَت قريبًا من التوجيهينِ المذكورينِ آنفًا في آية

---

(1) ينظر: بدائع الفوائد: 1/ 161.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 354، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 716- 717، والمحرر الوجيز: 5/ 260، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 420، وتفسير السمرقندي (بحر العلوم): 3/ 382، وفتح القدير: 5/ 209.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 717، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 420.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 260.

(5) الآية (50) من سورة المائدة.

(6) ممن قرأ بهذه القراءة يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي والسُّلَمي، ينظر: مختصر شواذ القراءات: 39، والمحتسب: 1/ 210.

الحديد[1]، غير أن توجيه الرفع على الابتداء في هذه القراءة حَمَلَ فيه الزمخشريُّ حذف الضمير العائد قياسًا على حذفه من جملة الصلة والصفة والحال[2]، وتوجيهه هذا قريبٌ من توجيه ابن جني الذي مضى آنفًا في سياق الحديث في قول الشاعر (كلُّه لم أصنع)، بل إن ابن جني زاد وجهًا آخر في رفع (حكم)، هو تصدُّرُ الكلامِ بهمزة الاستفهام التي هي ((أشدُّ لتسليط الفعل، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ضربتَه، فيُختار الرفعُ، فإذا جاء همزة الاستفهام اخترت النصب البتةَ، فقلت: أزيدًا ضربتَه، فنصبته بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيرًا له. فإذا قلت: أَفحكْمَ الجاهليةِ تبغون، ولم تُعِدْ ضميرًا ولا عوَّضتَ منه ما يعاقبه، وحرفُ الاستفهام الذي يُختار معه النصب والضمير ملفوظ به موجود معك، فتكاد الحال تختلف على فساد الرفع... فهذا يُؤنِسُك بالرفع في القراءة))[3]. أما أبو حيان فقد حسَّن حذف الضمير في هذه القراءة قليلاً؛ لأن جملة (يبغون) وقعت فاصلة الآية[4].

---

(1) ينظر في توجيه هذه القراءة: المحتسب: 1/ 211- 212، والكشاف: 1/ 675، والمحرر الوجيز: 2/ 202- 203، وتفسير الفخر الرازي: 12/ 16- 17، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 443، وإعراب القراءات الشواذ: 1/ 442، والبحر المحيط: 3/ 516.

(2) ينظر: الكشاف: 1/ 675.

(3) المحتسب: 1/ 211- 212.

(4) ينظر: البحر المحيط: 3/ 516.

الآية الثالثة: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾[1]:

قُرِئ برفع (الحق) الثانية[2]، فوُجِّهَت توجيهاتٍ منها:

- (الحق) مبتدأ، وجملة (أقول) خبر حُذِفَ منه العائد؛ أي أقولُه[3].
- رفع (الحق) على تقدير تكرير المرفوع قبله (فالحقُّ) [4].
- (الحق) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: قولي الحقُّ، والفعل (أقول) متصلٌ بما بعده على الاستئناف؛ أي: أقولُ لأملأنَّ جهنمَ[5]. وفي التوجيه الأولِ الشاهدُ.

ومما تقدَّم أقولُ إن الذي يترجَّح في مسألة حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، هو جواز حذفه قليلاً من غير تقبيح، والذي رجَّح ذلك السماع والقياس، أما السماع فقد تقدَّمَ آنفًا بعضُ ذلك، وأما القياس فمن وجهين؛ أحدهما: حَمْلُ حذف الضمير العائد من جملة الخبر على جواز حذفه من جملة الصلة والصفة والحال، والآخر: هو أن العرب إذا أجازت ((أن تنصب المفعول إذا تقدَّم وقد شغلتِ الفعلَ عنه بالهاء، كقولهم: زيدًا ضربتُه، فعديل هذا في الحاشية الأخرى أن تجيز: زيدٌ ضربتُ، فترفعه ولم تشغل الفعلَ عنه بالهاء في اللفظ كما نصبته وقد

---

(1) الآية (84) من سورة ص.

(2) ممن قرأ بهذه القراءة ابن عباس والأعمش، ينظر: مختصر شواذ القراءات: 131، والكشاف: 4/ 110، وزاد المسير: 7/ 158.

(3) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: 2/ 401- 402، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1107، والبحر المحيط: 7/ 393، وفتح القدير: 4/ 557.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1107.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

شغلتَ الفعلَ بالهاء؛ لأنهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى. فأما في المقايسة فهما سواء))[1]. يُزاد على ذلك أن حَمْلَ الاسم المرفوع على غير الابتداء أو حَمْلَ الجملةِ الواقعةِ بعده، المحذوفِ منها العائدُ على غير الخبر، في معظم الشواهد المذكورة آنفًا، فيه تكلُّفٌ؛ لذا رجَّح كثير من العلماء الذين سبق عرض آرائهم في شواهد سيبويه وفي القراءات القرآنية الثلاث- وإن اختلفت أحكامُهم- أنْ يكونَ الاسم المرفوع مبتدأً والجملة بعده خبرًا حُذِفَ منها العائد.

غير أن ذلك لا يعني البتةَ أن حذف العائد وإظهاره سواء، فثمَّةَ فرقٌ في وضوح المعنى على أتمِّ وجهٍ بين استعمال ذُكِرَ فيه العائد نحو قولك: القرآنُ حفظتُه، واستعمال آخر حُذِفَ منه العائد نحو قولك: القرآنُ حفظتُ؛ فالأول يتمُّ به المعنى من غير احتياج إلى تقدير محذوف، والآخر لا يتمُّ به المعنى إلاّ بتقدير محذوف قد يُقدَّر بالضمير العائد إلى القرآن، وقد يُقدَّر بمحذوف آخر تقديره: جزء أو رُبْع أو نِصْف أو غير ذلك، كأن يكون المعنى: القرآنُ حفظتُ جزءًا منه، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى تقدير، وما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير. وقد يتسلَّط الفعل على الاسم المتقدم (القرآن) فينصبه على المفعولية، فتصبح الجملة فعلية، والجملة الفعلية تختلف عن الجملة الاسمية من حيث التجدد والاستمرار أو الثبوت والاستقرار.

---

(1) الانتصار: 59.

المبحث الرابع

القبح في باب ظنّ وأخواتها

أولاً: القبح في إلغاء عمل فعل الظن متقدِّمًا:

قبَّح سيبويه إلغاء عمل فعل الظن أو ما يقوم مقامه في حال ابتداء الكلام به وتقدُّمِه على معموليه، قائلاً: ((واعلم أن المصدر قد يُلغَى كما يُلغَى الفعل، وذلك قولك: متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ، وزيدٌ ظنِّي أخوك، وزيدٌ ذاهبٌ ظنِّي. فإن ابتدأتَ فقلتَ: ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحًا، لا يجوز البتةَ، كما ضعُف: أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ. وهو في متى وأين أحسنُ، إذا قلت: متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تظنُّ عمرٌو منطلقٌ؛ لأن قبله كلامًا. وإنما ضعُف هذا في الابتداء كما يضعُف: غيرَ شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، وحقًّا عمرٌو منطلقٌ))[1].

وقال في سياق حديثه عن (إنَّ): ((ومثل ذلك في الضعف: علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنه ضعيف: قد علمتُ عمرٌو خيرٌ منك، ولكنه على إرادة اللام))[2].

بيَّن سيبويه في هذين النصين قُبْحَ إلغاء عمل أفعال الظن أو ما يقوم مقامها ويعمل عملها، في حال تصدرها، واصفًا الإلغاء في نحو ذلك بالقبيح غير الجائز؛ لأن المتكلم إذا قدَّم الفعل الدالَّ على الظن مبتدئًا كلامَه على ما في نيَّته

---

(1) الكتاب: 1/ 124.

(2) المصدر السابق: 3/ 151.

من الشك أَعملَ الفعلَ وبنى الكلامَ الذي بعده عليه(1)، فإذا كان الكلام على نحو ذلك وجبَ الإعمال كي لا يقع في الكلام تناقض؛ لأن أفعال الظن إذا تقدَّمت وقعت في أعلى مراتبها، ودلَّ تقدُّمُها على قوَّة العناية بها، فبُنِيَ ما بعدها عليها، فإن أُلْغِيتْ وهي في حال تصدُّرها وفي أعلى مراتبها، دلَّ الإلغاء على ضعفها وإهمالها واطِّراحها وقلَّة الاهتمام بها، وفي ذلك تناقضٌ وجمعٌ بين متضادين؛ لأن الشيء لا يكون معنيًّا به مطَّرحًا في آنٍ واحد(2).

إن مسألة إلغاء العامل المتقدِّم في باب ظنَّ مُختلَفٌ فيه على قولين:

أحدهما: منع الإلغاء، وهو مذهب جمهور البصريين(3)، ووافقهم الفراءُ من الكوفيين(4).

الآخر: جواز الإلغاء مع تحسين الإعمال، ذهب إلى ذلك الأخفش والكوفيون(5).

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 1/ 120، والمقتضب: 2/ 11.

(2) ينظر: أسرار العربية: 160- 161.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 119- 124، والمقتضب: 2/ 11، والأصول في النحو: 1/ 181، والتذييل والتكميل: 6/ 57، وارتشاف الضرب: 4/ 2107، وشرح التسهيل للمرادي: 381، وشرح ابن عقيل: 2/ 47، وائتلاف النصرة: 134، وهمع الهوامع: 1/ 491، والنواسخ في كتاب سيبويه: 188- 189.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 338، والتذييل والتكميل: 6/ 57، وارتشاف الضرب: 4/ 2108.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 320، والتذييل والتكميل: 6/ 57، وارتشاف الضرب: 4/ 2107- 2108، وشرح التسهيل للمرادي: 381، والمساعد على تسهيل =

وقد استدل المانعون بأدلةٍ أهمها:

1- أنه لم يُسمَع إلغاء (ظنَّ) أو شيء من أخواتها في حال تصدُّرِها[1]، وما سُمِعَ تُؤُوِّلَ فيه الإعمالُ على ما سيأتي في الردِّ على أدلة المجيزين.

2- أن تصدُّرَ هذه الأفعال دليلٌ على قوّتها واعتماد ما بعدها عليها[2]، وإذا كان الأمر كذلك دخل ما بعدها في حيِّزها[3].

3- أن إعمالَ الفعلِ النصبَ فيما بعده في حال تصدره يجعل عاملَ النصبِ لفظيًّا بالفعل المتقدم نفسه، فإن أُلغِي مع تقدمه ارتفع الاسم الذي بعده على الابتداء بعامل معنوي عند جمهور البصريين، وإذا قُدِّرَ- افتراضًا- احتمالُ عاملينِ؛ أحدهما لفظيٌّ والآخر معنويٌّ، غُلِّبَ اللفظيُّ على المعنوي، فلمّا تقدمت هذه الأفعال كان إعمالها أولى؛ لأنها عامل لفظي[4]، و((العامل اللفظي ظاهر، والمعنوي مقدَّر، واللفظي أقوى في العمل من المقدّر))[5].

أما المجيزون فقد استدلوا بأدلة أهمها:

=

الفوائد: 1/ 364، وائتلاف النصرة: 134، وموصل النبيل: 1/ 405، وهمع الهوامع: 1/ 491، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: 206.

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 58، وارتشاف الضرب: 4/ 2109- 2110، وشرح التسهيل للمرادي: 381، والمقاصد الشافية: 2/ 476- 477.

(2) ينظر: أسرار العربية: 160، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 322.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 58.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 166.

(5) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 368.

1- قول الشاعر: (1)

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صار مِنْ خُلُقي   أنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيْمةِ الأدبُ(2)

برفع (ملاك) و(الأدب) على الابتداء والخبر، وإلغاء(وجدت).

2- قول كعب بن زهير- ﷺ-: (3)

أرجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُوَ مَوَدَّتُها   وما إخالُ لدينا منك تَنْوِيلُ(4)

بإلغاء (إخال) وجعْل الجملة بعده مستأنفة.

---

(1) البيت منسوب لبعض الفزاريين في: ديوان الحماسة: 2/ 18، وشرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: 2/ 627، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي: 3/ 87، والحماسة البصرية: 2/ 797، والمقاصد الشافية: 2/ 475، وخزانة الأدب: 9/ 139. ومن غير نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 321، والمقرب: 1/ 117، والتذييل والتكميل: 6/ 58، وائتلاف النصرة: 134.

(2) (ملاكُ الشيمةِ الأدبُ) فيها رواية أخرى بالنصب: (ملاكَ الشيمةِ الأدبَا). ينظر: ديوان الحماسة: 2/ 18، وشرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: 2/ 627، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي: 3/ 87، والحماسة البصرية: 2/ 797، وخزانة الأدب: 9/ 140، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت لأن (ملاك) و(الأدب) مفعولا وجدت.

(3) شرح ديوان كعب بن زهير للسكري: 9، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 86، والتذييل والتكميل: 6/ 68، وخزانة الأدب: 9/ 143.

(4) الرواية الأساسية في الديوان:

(أرجو وآملُ أنْ يَعْجَلْنَ في أبَدٍ وما لهنَّ طَوَالَ الدهرِ تعجيلُ). وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، غير أن السكري ذكر في سياق شرحه هذا البيت الروايةَ المستشَهد بها هاهنا على إلغاء (إخال). ينظر شرح ديوان كعب بن زهير للسكري: 9.

3- قول أبي ذؤيب الهذلي: (1)

فَغَبَرْتُ(2) بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصبٍ   وإخالُ إنّي(3) لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

بإلغاء (إخال) واستئناف الجملة بعده.

4- قال ابن ولاد: ((والدليل على جواز إلغاء ظننت وهي متقدمة في الكلام، قول العرب: ظننتُ إنك لقائمٌ- بكسر إنّ -، ودخولها هاهنا على إنّ المكسورة كدخولها على المبتدأ، فإن قال: مجيئُهم باللام مَنَعَها العملَ، قيل: فإذا جاز أن يأتوا باللام أخيرًا فيمنعوها العملَ وقد بنوا صدر الكلام على الشك، جاز أن يبنوا الابتداء والخبر في آخر الكلام وقد مضى صدره على الشك، ومع ذلك أن هذه أفعالٌ غير مؤثرة فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يعملوها، ألا ترى أنها تُلغَى مع الأسماء المستفَهم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم: قد علمتُ أينَ زيدٌ، وقد ظننتُ، ومع اللام إذا قلت: قد علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك))(4)

5- ضعْف إعمال أفعال القلوب بشكل عام؛ لأنها ((غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقينٍ أو شكٍّ من غير تأثير

---

(1) ديوانه: 142، وشرح أشعار الهذليين: 1/ 8، والمنصف: 1/ 322، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 86، ومغني اللبيب: 3/ 255، والدرر اللوامع: 1/ 136.

(2) رُوِيَ (فلبثتُ) بدلاً من (فغبرتُ). ينظر المصادر أنفسها.

(3) جاء في الديوان: 142 (أنّي) بفتح الهمزة، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت لأن أنّ ومعموليها سدّت مسدَّ المفعولينِ.

(4) الانتصار: 74.

فيما يتعلق بها، وإنما أُعمِلتْ لأن فاعلها قد تعلَّق ظنُّه أو عِلْمُه بمظنونٍ أو معلومٍ، كما أن قولك: ذكرتُ زيدًا، يتعدَّى إلى زيد؛ لأن الذكر اختصَّ به وإن لم يكن مؤثِّرًا فيه؛ فلذلك تعدَّت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثِّرة لتعلُّقِها بما ذكرنا واختصاصها به، ولأجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تُلغَى عن العمل))[1].

6- جوَّز بعض المتأخرين إلغاء فعل الظن متقدمًا؛ لأنه سُمِعَ مثل: علمتُ زيدٌ منطلقٌ، وقد علمتُ إنَّ زيدًا منطلقٌ. وذهب بعضهم إلى أن الأصل في هذه الأفعال ألاّ تعمل، فجُعِلَ إلغاؤها مما جاء على الأصل[2].

هذه أهم أدلة المجيزين السماعية والقياسية، وقد خرَّج المانعون أدلة المجيزين السماعية تخريجات متعددة منها:

1- أن أفعال الظن في الشواهد الشعرية المذكورة آنفًا، ليست ملغاة على ما توهَّمه المجيزون، إنما هي معلَّقة حُذِفَ من الجملة بعدها لام الابتداء، وهي مرادة في المعنى، فعُلِّقَ عملُ الفعلِ ووُضِعَتِ الجملةُ بعده موضع مفعوليه[3].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 7/ 84.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 59.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 86، والتذييل والتكميل: 6/ 67، وشرح التسهيل للمرادي: 382، وشرح ابن عقيل: 2/ 48- 49، والمقاصد الشافية: 2/ 474- 475، وائتلاف النصرة: 134.

وقد ألمح إلى ذلك سيبويه، إذ قال: ((كما أنه ضعيف: قد علمتُ عمرٌو خيرٌ منك، ولكنه على إرادة اللام))[1].

2- أن الأفعال في الشواهد السابقة ليست ملغاة ولا معلَّقة، إنما هي عاملة حُذِفَ منها المفعول الأول المقدر بضمير الشأن، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني للفعل القلبي، والتقدير: وجدتُه ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[2]. وحذْفُ ضميرِ الشأن جائزٌ في الاستعمال نحو قولهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ؛ أي إنه بك زيدٌ ماخوذٌ[3].

وذهب المانعون إلى أن تأويل الإعمال بتقدير ضمير الشأن أو تأويل التعليق بإضمار لام الابتداء أولى من تأويل الإلغاء؛ لأن حمْل الفعل على الإلغاء قبيح[4]، ((وإنما كان هذان التأويلان أولى من تأويل الإلغاء؛ لأن الإلغاء فيه إبطال العمل لـ(ظنَّ) وهي متقدمة، وفي هذينِ إبقاؤها عاملةً إمّا في اللفظ إذا أضمرتَ ضمير الشأن، وإمّا في المعنى إذا عُلِّقتْ. فإن قلت: أيُّ التأويلينِ[5]

---

(1) الكتاب: 3/ 151.

(2) ينظر: شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: 2/ 627، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 321، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 86، والتذييل والتكميل: 6/ 67، وشرح التسهيل للمرادي: 382، وشرح ابن عقيل: 2/ 47- 48، والمقاصد الشافية: 2/ 474- 475، وهمع الهوامع: 1/ 492.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 134.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 86، والتذييل والتكميل: 6/ 67، وشرح التسهيل للمرادي: 382، وشرح ابن عقيل: 2/ 47- 48، وهمع الهوامع: 1/ 492.

(5) أيْ تأويل ضمير الشأن، وتأويل لام الابتداء.

أرجحُ؟ قلت: يظهر في بادي الرأي ترجيح الأول؛ لأن ظننت فيه عاملة في اللفظ، وأما الثاني فهي عاملة في الموضع لا في اللفظ. والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه سيبويه[1]؛ لأنه كثيرًا ما يلحظ المعنى، ففيما اختاره حذْفُ حرفٍ مؤكِّدٍ لا عمل لـ(ظنَّ) فيه، ولا موضع له من الإعراب، ولم يخل الفعل من العمل في الموضع. وفيما ذكره المصنف[2] حذْفُ اسمٍ معمول لـ(ظنَّ)، وحذف غير المعمول أولى من حذف المعمول. وأيضًا فإنه مبهم يفسِّره ما بعده، فالقياس يقتضي ألاَّ يجوز حذفه، كما لم يجز بعد رُبَّ، ولا بعد نِعْمَ وبئس، ولا في باب التنازع. وأيضًا فحذف مفعولي ظنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية الندور. وأيضًا فكما لا يجوز حذف المفسَّر وإبقاء تفسيره فكذلك لا يجوز هذا))[3].

3- أن الفعل القلبي في البيتين الأول والثاني[4] مُلْغًى؛ لأنه لم يتصدر الكلام، بل وقع متوسطًا. ففي قول الشاعر (إني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ) توسَّط الفعلُ (وجدت) بين اسم إنَّ (ياء الضمير) وخبرها جملةِ(ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)، ((ولم يُعنَ بالتوسط إلا أن تجيءَ وسط الكلام لا صدره))[5].

---

(1) أي تعليق الفعل على إرادة لام الابتداء المقدرة.

(2) أي ابن مالك الذي قدَّر ضمير الشأن. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 86.

(3) التذييل والتكميل: 6/ 67- 68.

(4) سبق ذكرهما آنفاً.

(5) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 321. وقد رُدَّ قول ابن عصفور بأن الظاهر في السياق أن خبر إن هو (وجدتُ ملاك الشيمة الأدب)، ولو أنه احتجَّ بعدم تصدُّر (وجدت) في أول الكلام لكان قوله أجود. ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 58.

وفي البيت الثاني في قول الشاعر (وما إخالُ لدينا منك تنويـلُ) أُلغِـي الفعـل (إخال) لتوسُّطِه بين (ما) النافية والجملة المنفية بها، والتقدير: ما لـدينا منـك تنويلٌ، فالنفي دخل على الجملة الابتدائية، والفعل (إخال) وقع معترضًا بـين (ما) والجملة، فلا إضمار فيه إذ ذاك لأنه مُلغًى[1].

ومما سبق من خلاف في إلغاء أفعال القلوب متقدمةً بين مانعٍ ومجيزٍ مع تحسين الإلغاء، يمكن لي أن أقول إن الذي يترجَّح من ذلك- على ما يبدو لي- هـو جواز الإلغاء جوازًا قبيحًا. والذي رجَّح ذلك الآتي:

1- أن سيبويه نصَّ على تقبيحه تقبيحَ منعٍ تارةً، وتارةً أخرى على تقبيحه من غير منع[2]، ومن كلا الحكمـين يُستشَـفُّ جـواز الإلغـاء جـوازًا قبيحًـا لا اختيارًا ولا منعًا.

2- أن المجيزين إلغاءَ أفعال القلوب المتقدمة أجازوا ذلك مع تحسين الإعمال، وفي تحسينهم إعمالها متقدمة مع تجويز الإلغـاء دلالـةٌ علـى قـبْح الإلغـاء؛ لأنهم لو أجازوا ذلك اختيارًا لَمَا حسَّنوا الإعمال.

3- أن الأدلة التي استدل بها المجيزون مع قلتها وعدم كفايتهـا في بنـاء قاعـدة نحوية، قابلةٌ للتخريج والتوجيه بما له أصلٌ في كلام العرب، أمّا إن حُمِلَتْ على الإلغاء فحملُها على ذلك لا يعود إلى أصل ثابـت. قـال الشـاطبي في

(1) ينظر: ارتشـاف الضـرب: 4/ 2109، والتـذييل والتكميـل: 6/ 60، 68، وخزانـة الأدب: 9/ 143.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 124+3/ 151.

سياق توجيهه قول الشاعر (أني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)[1]: ((البيت محتمل لأوجه ثلاثة؛ اثنان منها قد ثبت لهما أصلٌ في كلام العرب، وهما نية الضمير أو نية اللام، فنيّة الضمير ثابتة في البيت المذكور وفي قولهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وفي غيرهما بحيث لا يُنازَع فيه، ونية اللام أيضًا ثابتة في نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[2]؛ لأن مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا رُدَّ بيتُ الحماسة إلى أحد هذين فقد رُدَّ إلى أصل ثابت كان قويًا أو ضعيفًا، بخلاف الوجه الثالث الذي تمسَّك به الخصم، فإنه لا يرجع إلى أصل ثابت؛ إذ لم يوجد من كلام العرب ما يتعيَّن فيه إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ينبغي أن يُحمَل عليه، وإنما ينبغي الردُّ إلى أصل ثابت))[3].

فإذا وردت شواهد قليلة حُمِلَتْ فيها أفعال القلوب المتقدمة على الإلغاء من غير أن يكون لهذا الحمل أصلٌ ثابت، جاز ذلك جوازًا قبيحًا.

4- أن تقدُّم الفعل دالٌّ على الاهتمام والعناية به فاستحقَّ بذلك الإعمالَ، فإذا أُلغِي بطَل عملُه لفظًا أو محلاً؛ لأن الإلغاء هو ترك العمل لغير مانعٍ لفظًا أو معنًى[4]، فإذا قُدِّمَ ما هو مستحقٌّ الإعمالَ ثم أُلغِي حدثَ تناقضٌ في التركيب؛ إذ كيف يُقدَّم ما يَستحقُّ العملَ فيما بعده من غير وجود مانع يمنع ذلك ثم يُبطَل عملُه؟ فيصير بذلك هذا المستحقُّ التأثيرَ فيما بعده وجودُه مثلُ

(1) سبق ذكر البيت آنفاً.

(2) الآية (9) من سورة الشمس.

(3) المقاصد الشافية: 2/ 476- 477.

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 320، والتذييل والتكميل: 6/ 54، والمقاصد الشافية: 2/ 464، وموصل النبيل: 1/ 405، وهمع الهوامع: 1/ 490.

عدمِه، لا دور لـه في التـأثير فيمـا بعـده لا لفظًـا ولا معنًـى، فيختـلُّ بـذلك التركيب ويضـعف لوجـود لفـظٍ عُـدَّ زائـدًا مُلغًـى بإبطـال عملـه، وهـو في الاستعمال عينِه مُهيَّأٌ للتأثير فيما بعده تأثيرًا لفظيًّا من حيث الإعمال، وتأثيرًا معنويًّا من حيث الدلالة.

5- أن الأدلة السماعية التي استدلّ بها المجيزون فيها رواياتٌ أخـرى معتمـدة، لا شاهدَ فيها على إلغاء عمل أفعـال الظـن متقدمـةً[1]. وعلـى هـذه الروايـات المعتمدة يسقط استدلالهم بها.

ثانيًا: القبح في توسُّط أفعال الظنِّ التركيبَ:

أجاز سيبويه على الاختيار إعمال فعل الظن أو إلغاءه إذا توسَّط معموليه، فتقول في الإعمال: زيدًا أظنُّ أخاك، وعمرًا زعمتُ أباك، وتقول في الإلغاء: عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك[2]. والذي جـوَّز الإعمـال والإلغـاء أن هـذه الأفعال لم يُبتدَأ بها الكلامُ؛ لأنها ((إذا كانت في أول الكلام كان ما بعـدها مبنيًّـا عليها، وإن لم تكن أول الكلام فإنك إن أعملتها قـدَّرتَ أيضًـا أن الكـلام مـبنيٌّ عليها، وإذا ألغيتها قدَّرت أن الكلام مبنيٌّ على أن لا يكون فيـه فعـلٌ مـن هـذه الأفعال ثم عرَض لك بعد ذلك أنْ أردتَ أنْ تـذكرَ هـذه الأفعـالَ لتجعـلَ ذاك الكلامَ فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم))[3]. فالإعمال أو الإلغاء مبنيٌّ على ما في نية المتكلم، فإن ابتدأ كلامَه بغير الفعل وهو ناوٍ إعمالَ الفعلِ أعملَـه، وإن

---

(1) سبق ذكر الشواهد الشعرية التي استدل بها المجيزون وتخريجها آنفاً.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 119.

(3) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 322.

ابتدأ كلامه وهو يريد الإخبار ثم عرَض له عارضُ ذكْرِ الفعلِ ألغاه؛ لأنه ابتدأ كلامَه غيرَ ناويه[1].

فإذا أُكِّدَ فعلُ الظنِّ المتوسِّطُ معموليه بمصدره أو بنائب مصدرهِ مِن ضميرٍ أو اسم إشارة، ثم أُلغِي عملُه جوَّزه سيبويه على قبحٍ، مع جعْله القبحَ في ذلك على مراتب بحسب نوع المؤكِّد. جاء في الكتاب: ((وقد يجوز أن تقول: عبدُ اللهِ أظنُّه منطلقٌ، تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظنُّ ذاك الظنَّ، أو أظنُّ ظنِّي. فإنما يضعُف هذا إذا ألغيتَ؛ لأن الظنَّ يُلغَى في مواضع أظنُّ حتى يكون بدلاً من اللفظ به، فكُرِهَ إظهار المصدر هاهنا، كما قبُح أن يَظهر ما انتصب عليه سَقْيًا... ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنّي. فإذا قلت: زيدٌ أظنُّ ذاك عاقلٌ، كان أحسنَ من قولك: زيدٌ أظنُّ ظنِّي عاقلٌ، ذاك أحسن؛ لأنه ليس بمصدر، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على كل شيء. ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ ظنِّي منطلقٌ، لم يحسُن ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظنّي. وتَرْكُ ذاك في أظنُّ إذا كان لَغْوًا أقوى منه إذا وقع على المصدر؛ لأنَّ ذاك إذا كان مصدرًا فإنك لا تجيء به؛ لأنَّ المصدر يقبح أن تجيء به هاهنا، فإذا قَبُحَ المصدرُ فمجيئُك بذاك أقبحُ لأنّه مصدر. وإذا ألغيت فقلت: عبدُ الله أظنُّ منطلقٌ، فهذا أجمل من قولك: أظنّه. وأظنّ بغير هاءٍ أحسن لئلا يلتبس بالاسم، وليكون أبْيَنَ في أنه ليس يَعْمَلُ))[2].

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 120، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 232- 235، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 85، وشرح التسهيل للمرادي: 382، والمقاصد الشافية: 2/ 468.

(2) الكتاب: 1/ 125.

إن العلة في تقبيح سيبويه إلغاءَ فعل الظن المتوسط معموليه المؤكَّد بمصدره أو بما أُجرِي مجرى المصدر وناب عنه من ضميرٍ أو اسم إشارة، ناتجةٌ مِن تأكيد فعل الظن؛ لأن تأكيده دالٌّ على قوة إعماله، فقبُح إلغاء الفعل وهو مؤكَّد[1]، ويقبُح كذلك الإلغاء ((لِمَا في ذلك من التناقض؛ وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنتَ معملاً لها ملغيًا لها في حين واحد. وأيضًا فإنك من حيث تلغي لم تبنِ الكلامَ عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنه عرض لك ذكرُها بعد بناء الكلام على ألاَّ تكون فيه، ومن حيث تؤكِّد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدًا عليها في الكلام؛ إذ لا يؤكَّد من الكلام إلاّ موضعُ الاعتماد والفائدة))[2].

وقد جعل سيبويه القبح في إلغاء الفعل المؤكَّد مراتبَ من حيث نوع المؤكِّد، فوضع تأكيد الفعل بالمصدر الصريح في أعلى مراتب القبح؛ ((والسبب عند سيبويه وحذاق النحويين في قبح إلغائه إذا عَمِلَ في صريح المصدر أن العرب قد تقيم المصدر إذا توسَّط مقام الظن، وتلغيه مع ذلك، وتجعله بدلاً منه، فتقول: زيدٌ ظنًّا منطلقٌ، فيكون المصدر إذ ذاك منصوبًا بـ(ظننت) مضمرًا، وجاز إضمار الفعل لدلالة الكلام عليه من جهة أنك إذا قلت: زيدٌ ظنًّا منطلقٌ، عُلِمَ من ذلك أنك لم تقل هذا الكلام إلاّ بعد أن ظننته كذلك، فلمّا كانوا يجعلون المصدر، إذا توسَّط ورفعوا الاسمين، عوضًا من ظننتُ، كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأن الجمع بين العِوَضِ والمعوَّض منه قبيحٌ؛ ولذلك لم يظهروا الناصب لـ(سقيًا

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 248.

(2) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 322.

لك)، فلم يقولوا: سقى اللهُ سقيًا لك، لمّا جعلوا المصدر عوضًا من ذلك الفعل الناصب له))[1].

فإذا أُكّد الفعلُ بالمصدر المضاف ثم أُلغِي نحو: زيدٌ أظنُّ ظنّي منطلقٌ، كان أقلَّ قبحًا من سابقِه؛ لأن عدم ظهور النصب في المصدر المؤكّد (ظنّي) بسبب إضافته أزالَ بعض القبح[2].

وإن أُكّد الفعل المُلغى بنائبٍ عن المصدر إمّا بضمير نحو: زيدٌ ظننتُه منطلقٌ، وإمّا باسم إشارة نحو: زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقٌ؛ فذلك أقلُّ قبحًا من التأكيد بالمصدر. غير أن النحاة من بعد سيبويه اختلفوا في أيُّهما أكثر قبحًا آلضميرُ أم اسم الإشارة أم هما سواءٌ في القبح؟ فذهب فريق إلى أن تأكيد فعل الظن الملغى بالضمير أقبح من التأكيد باسم الإشارة[3]؛ لأن ((الضمير وإن كان مبنيًّا فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب، فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر. ألا ترى أن كل واحد من الإعراب والصيغة ينبئان عن النصب، فشابه الضميرُ المصدرَ من هذه الجهة. أمّا اسم

---

(1) التذييل والتكميل: 6/ 72، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 248، وشرح التسهيل للمرادي: 383- 384، والمقاصد الشافية: 2/ 473، وموصل النبيل: 1/ 407- 408، وهمع الهوامع: 1/ 493.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 73، وشرح التسهيل للمرادي: 384، والمقاصد الشافية: 2/ 473، وموصل النبيل: 1/ 408.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 246- 247، والتذييل والتكميل: 6/ 74، وشرح التسهيل للمرادي: 384، والمقاصد الشافية: 2/ 473.

الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقام الإعراب، فبعُد شبهُه عن المصدر؛ فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير))[1].

وذهب فريق آخر إلى أن الإلغاء مع اسم الإشارة أقبح منه مع الضمير؛ لأن هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، ولأن اسم الإشارة اسمٌ ظاهرٌ منفصلٌ فأشبه بذلك لفظ المصدر الظاهر[2].

والذي يظهر لي أن إلغاء الفعل المؤكَّد باسم الإشارة أكثر قبحًا منه مع الضمير؛ لأنهما- أي اسم الإشارة والضمير- متفقان في ثلاثة أمور، مفترقانِ في أمرٍ واحد مُيِّزَ فيه اسمُ الإشارة من الضمير. أمّا اتفاقهما ففي الآتي:

1- أنهما مبنيانِ.

2- أنهما نائبانِ عن المصدر في محلّهما الإعرابي.

3- أنهما دالانِ على المصدر الصريح، فإذا قلت: زيدٌ ظننتُه منطلقٌ، فالهاء كناية عن المصدر، وكأنك قلت: ظننتُ الظنَّ، وإذا قلت: زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقٌ، جعلت (ذاك) إشارة إلى المصدر المقدر[3].

أمّا افتراقهما الذي يُرجَّح فيه أن تقبيح التأكيد باسم الإشارة أعلى منه بالضمير، فهو أن اسم الإشارة ظاهر والضمير مضمر، والظاهر إذا اتفق مع المضمر من حيث البناء ومن حيث المحل الإعرابي، كان أقوى دلالةً من المضمر؛

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 323.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 74، وشرح التسهيل للمرادي: 384، وموصل النبيل: 1/ 408.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 246- 247.

لأن الظهور أقوى من الإضمار، فقرُب بذلك اسم الإشارة من المصدر في مرتبة القبح.

ثالثًا: القبح في إعمال أفعال الظن المتأخرة عن معموليها:

مرَّ بنا قبح إلغاء عمل أفعال الظن المتقدمة على معموليها لأسباب ذُكِرتْ آنفًا، أهمها أن الفعل إذا تقدَّم دلَّ ذلك على الاعتناء والاهتمام به فكان في أعلى مراتبه فاستحقَّ بذلك أن يكون عاملاً فيما بعده، فإذا كان الأمر كذلك كان من البدهي ضعْفُ إعمال أفعال الظن متأخرةً عن معموليها؛ لأن تأخير الفعل عن معموليه مؤدٍّ إلى ضعفه وقلة تأثيره. وقد نبّه سيبويه على ذلك قائلاً: ((وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا. وكلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعُف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الحدَّ أن يكون الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ))[1].

أجاز سيبويه في هذا النص الإعمال والإلغاء لأفعال الظن المتأخرة عن معموليها بحسب مراد المتكلم؛ فإذا نوى الإخبار بجملة اسمية ولم يكن قاصدًا استعمال فعل من أفعال القلوب ثم أدركه الكلامُ في أنْ يستعمل فعلاً من هذه

(1) الكتاب: 1/ 119- 120.

الأفعال، فإنه يبني كلامَه على ما ابتدأ به ويلغي الفعلَ من العمـل. وإذا نـوى في أول كلامه الإتيان بفعل من أفعال القلوب أعملَ الفعلَ سواء قدَّمه أم أخَّـره[1].

فالمعتمد هو مَقْصَدُ المتكلم في الإلغاء أو الإعمال؛ ((وذلك أن الإلغاء والإعمـال كل واحد منهما له مقصد يوجبه غير مقصد الآخر، فمقصـد الإلغـاء أنْ تكـون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبـار بهـا إطلاقًـا ثـم تسـتدرك ذكـر الشـك أو اليقين، وذلك يكون على وجهين؛ أحدهما: أن تبتدئ كلامـك ولـيس في قلبـك منه مخالجة شك، فإذا مضى كلامك أو بعضه على اليقين، لَحِقَك فيه الشك، كما تقول: عبدُ الله أميرٌ، وأنت تشاهده، فيجب أن تستظهر فتقول: بلغني؛ أي إن هذا فيما بلغني... والثاني: أن تبتدئ كلامـك وأنـت شـاكٌّ، لكنـك أردت أن تطلقـه إطلاقًا، كما يقول القائل: زيدٌ أميرٌ، وهو يريد: عنـدي، وفي ظـني. ثـم أردت أن تستدرك حقيقة الخبر عندك من شكٍّ أو ظنٍّ، فقلت: عبدُ الله قائمٌ ظننـتُ... أمـا مقصد الإعمال فأن تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر، من علـم أو ظنٍّ. فالفعل بـلا بُـدٍّ مـبنيٌّ عليـه الكـلامُ، لكنـك أردت تقـديم المفعـولينِ أو أحدهما للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك، فلا بُدَّ هنا من الإعمال؛ إذ قصْد الكـلام مبنيٌّ على ذكر الفعل. وإذ ذاك يتبيَّن وجه القصدين مع تأخير الفعل))[2].

فسيبويه يجيز الإلغاء والإعمال على وفق ما تقـدَّم مـن مقاصـد، غـير أنـه يقبِّح الإعمال ويضعِّفه لبعد الفعل عن موطن الصدارة، وكلما بعُد الفعلُ وطال الكلام قبله ازداد ضعفًا في الإعمال، فحسُن إلغاؤه؛ لأن الحدَّ في الفعل إذا أُريـد

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 234- 235.

(2) المقاصد الشافية: 2/ 468- 469.

إعمالُه أن يكون متقدمًا. وقد شبَّه سيبويه ضعف إعمال أفعال الظن في حال تأخُّرها بضعف إعمال الأفعال التامة كذلك في حال تأخرها نحو قولك: زيدًا قائمًا ضربتُ، فكلما ((طال الكلام ضعُف التأخير مع الإعمال، إذا قلت: زيدًا منطلقًا اليومَ أظنُّ، كان أضعف من قولك: زيدًا منطلقًا أظنُّ[1]. وزيدًا منطلقًا أظنُّ، أضعف من قولك: زيدًا أظنُّ منطلقًا... كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الوجه أن تقول: ضربتُ زيدًا قائمًا. وزيدًا قائمًا ضربتُ، أضعف من: زيدًا ضربتُ قائمًا))[2].

فالمسوِّغ في تحسين إلغاء أفعال الظن متأخرةً وتقبيح إعمالها ((كونها ضعيفة العمل لَمَا تقدَّم ذكره من أن عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيتُ وأخواتها، والعامل إذا تقدَّم معمولُه عليه يضعف عملُه، ولذلك يجوز أن تقول: لزيدٍ ضربتُ، فتوصل ضربت إلى زيد باللام لَمّا ضعُفت بتأخيرها عنه، ولو كانت متقدمة لم يحسن ذلك... فلما كانت ظننت وأخواتها ضعيفة في العمل، وازدادت ضعفًا بتأخرها عن المعمول، جاز لذلك ألاّ يُراعى شبهُها بأعطيت، فتُلغى عن العمل))[3].

بقي أن أُشير إلى أن النحاة ذكروا في هذه المسألة خلافًا بين الجمهور

(1) ورد في النص (زيدًا أظنُّ منطلقًا) بتوسُّط الفعل، وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 235- 236، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 7/ 85.

(3) التذييل والتكميل: 6/ 62.

والأخفش[1]، فنصوا على أن مذهب الجمهور التخيير بين الإعمال أو الإلغاء، ومذهب الأخفش اللزوم لا التخيير، بحسب مقتضى السياق، فإذا بدأ المتكلم ناويًا الإعمال وجب الإعمال سواء قدَّم الفعل أم أخَّره، وإن بدأ كلامه ناويًا الإخبار من غير إرادة فعل الظن ثم أدركه استعمال الفعل بعد ابتداء كلامه بغيره، ألغى الفعل ورفع الاسم الأول على الابتداء وأوجب له خبرًا.

والحقُّ أن ما ذهب إليه الأخفش هو عينه الذي ذهب إليه سيبويه[2] على نحو ما وضَّحتُ آنفًا من أن الإلغاء والإعمال إنما يكون لمقصدين مختلفين، فالإلغاء له مقصد، والإعمال له مقصد آخر[3]. غير أن سيبويه مع ما بيَّنه من اختلاف المقاصد في الإلغاء أو الإعمال، ضعَّف إعمال أفعال الظن المتأخرة عن معموليها بصورة عامة؛ لأن الأصل في إعمال الفعل أن يكون متقدمًا[4].

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 6/ 54- 56، وارتشاف الضرب: 4/ 2107، وشرح التسهيل للمرادي: 382، وهمع الهوامع: 1/ 490.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 120.

(3) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 382.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 120.

المبحث الخامس

القبح في بابَيْ إنّ ولا النافية للجنس

أولاً: القبح في حمل المعطوف على اسم (ليتَ وكأنَّ ولعلَّ) على أصل المبتدأ:

تَنسخ إنَّ وأخواتها الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، فيسمَّيانِ اسمها وخبرها، ولكل حرفٍ من هذه النواسخ دلالةٌ، فـ(إنَّ) للتوكيد[1]، و(أنَّ) كذلك[2]، غير أن مفتوحة الهمزة مصدرية[3]، و(ليتَ) للتمني[4]، و(كأنَّ) للتشبيه[5]، و(لعلَّ) للترجي[6]، و(لكنَّ) للاستدراك[7].

وأسماء هذه الحروف النواسخ بمنزلة المبتدأ[8]؛ لأن أصلها الابتداء، فتتنزَّل عليها أحكام المبتدأ من حيث التعريف والتنكير، ومن حيث التقديم والتأخير... وغير ذلك. فإذا عُطِفَ على أصل اسم الناسخ حسُن ذلك مع بعض الحروف

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 233.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 124.

(3) ينظر: المصدر السابق: 3/ 119– 120.

(4) ينظر: المصدر السابق: 2/ 148.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: أسرار العربية: 148، والجنى الداني: 615.

(8) ينظر: الكتاب: 1/ 23.

النواسخ وقبُح مع بعضها الآخر. قال سيبويه: ((واعلم أن لعلَّ وكأنَّ وليتَ ثلاثتهنَّ يجوز فيهن جميع ما جاز في إنَّ، إلا أنه لا يُرفَع بعدهنَّ شيء على الابتداء، ومن ثمَّ اختار الناسُ: ليت زيدًا منطلقٌ وعمرًا، وقبُح عندهم أن يحملوا عمرًا على المضمر حتى يقولوا هو، ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلَّ ولا كأنَّ، فقبُح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إنَّ. ولكنَّ بمنزلة إنَّ))[1].

ثمَّة مسألتانِ في نص سيبويه المذكور آنفًا:

إحداهما: قبْح العطف على الضمير المستتر المرفوع في (منطلق) من غير توكيده، فقبيح أن تعطف (عمرو) في مثل: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، على الضمير المستتر في(منطلق) من غير أن تؤكّد بالضمير البارز (هو)، فإذا أردت العطف على الضمير المستتر ((فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو))[2]. وتفصيل هذه المسألة سيأتي لاحقًا- بمشيئة الله- في القبح في التوابع.

الأخرى: قبْح العطف على أصل المبتدأ الكامن في اسم ليت ولعلّ وكأنّ، وهذا يتضح من قول سيبويه السابق: ((ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلَّ ولا كأنَّ، فقبُح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه))[3]. فمقصود سيبويه من هذا، أن العطف على

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 146.

(2) المصدر السابق: 2/ 144.

(3) المصدر السابق: 2/ 146.

موضع اسم ليت ولعلّ وكأنّ الذي هو الابتداء قبيحٌ؛ لأن هذه الأحرف لها معانٍ غير معنى الابتداء[1]، أمّا مع (إنّ وأنّ ولكنّ) فالعطف على أصل المبتدأ مستساغ؛ لأن هذه الأحرف مستعمَلةٌ للتوكيد أو الاستدراك من غير تغيير معنى أصل الابتداء[2]، فإذا قلت: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، فحسنٌ أن يكون عمرٌو ((محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى إنّ زيدًا منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) دخلت توكيدًا، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو))[3]، وكذا ((لكنَّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنَّ))[4].

لقد تنبَّه سيبويه على انتقاض معنى التركيب في الحمل على أصل المبتدأ في (ليت، ولعلّ، وكأنّ)؛ لأن هذه الأحرف ((دخولها غيَّر معنى الابتداء الذي هو محرزٌ للموضع، فصار منسوخًا بمعنى التمني والترجي والتشبيه، وأنت إذا عطفتَ فرفعتَ المعطوف لم تحمله إلاّ على الابتداء، فلم يصح ذلك حيث لم يبقَ معنى الابتداء، ولا له محرز، بخلاف (إنّ وأنّ ولكنّ)، فإنها لم تغير معنى الابتداء؛ لأنها داخلة لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه، فجاز رفع المعطوف معها على لَحْظِه))[5].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 241، والتعليقة: 1/ 294- 295.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 240- 241، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 67- 68، والمقاصد الشافية: 2/ 383- 384.

(3) الكتاب: 2/ 144.

(4) المصدر السابق: 2/ 145.

(5) المقاصد الشافية: 2/ 383، وينظر: المقتضب: 4/ 114، 383، وأسرار العربية: 151.

أمّا إذا حُمِلَ الاسم المرفوع (عمرو) في مثل: (ليتَ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو) أو في (كأنّ) أو (لعلّ) على الابتداء وخبره محذوف والتقدير: وعمرٌو منطلقٌ، فإن ذلك ممتنع كذلك؛ لأن المحذوف ينبغي أن يوافق المثبت، والمثبت هاهنا (منطلق) ليس كذلك؛ لأنه مع ليت متمنًّى، ومع كأنّ مشبَّهٌ به، ومع لعلّ مترجًّى، والمحذوف ليس فيه شيء من ذلك؛ إذ كيف تُعطَف جملة (عمرٌو منطلقٌ) المحذوف منها خبرها (منطلق) على جملة: ليت زيدًا منطلقٌ، أو مع كأنّ، أو لعلّ، من غير أن يكون في الجملة المعطوفة دلالة التمني أو التشبيه أو الترجي الداخل على الجملة المعطوف عليها، فإن وقع شيءٌ من ذلك أدّى إلى أن يُحمَل الخبرُ المحذوف على معلومٍ يدل عليه وهو ليس في معناه[1].

وقد نُسِبَ إلى الفراء تجويزه العطف رفعًا على أصل موضع اسم ليت وكأنّ ولعلّ، فيجوز عنده في: ليت زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، وكأنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، ولعلّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، أن يكون (عمرو) معطوفًا على أصل اسم الناسخ وهو الابتداء[2]. ونسبوا إليه استدلاله لمذهبه بقول الراجز: [3]

يا ليتني وأنتِ[4] يا لميسُ   ببلدٍ ليس به أنيسُ

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 465- 466، والتذييل والتكميل: 5/ 205- 206.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 5/ 205، والمقاصد الشافية: 2/ 383.

(3) الرجز لجران العود النميري، في: ديوانه: 111، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 311، وخزانة الأدب: 10/ 15- 18، 314.

(4) لم يرد في الديوان موضع الشاهد وهو عطف (أنت) على أصل اسم ليت، وما جاء في رجز الديوان [111] هو:

قد ندعُ المنزلَ يا لميسُ   يَعتسُّ فيه السَّبعُ الجروسُ

=

وقول الآخر: [1]

يا ليتني وهما نخلو بمنزلةٍ حتى يرى بعضُنا بعضًا ونـأتلفُ

على أن (أنت) و(هما) في البيتينِ معطوفان على أصل اسم ليت وهو الابتداء. والحقُّ أن الفراء قد أورد ذينك الشاهدينِ في سياق حديثه في جواز العطف على أصل اسم إن وأخواتها إذا كان اسم الناسخ لا تظهر فيه حركة الإعراب نحو الضمائر والأسماء الموصولة ونظير ذلك، فإن ظهر في اسم الناسخ الإعرابُ ضعَّف الفراء العطف على أصل موضعه بالرفع. والفراء في سياق حديثه لم ينص على قاعدة التجويز كما نُسِبَ إليه إنما كان مُعلّلاً توجيهَ رفعِ (الصابئون) في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] على وفق ما ذكرتُ آنفًا من أنه يجوز أن يكون مرفوعًا عطفًا على أصل اسم إنّ؛ لأن اسم إنّ لم تظهر فيه حركة الإعراب، فهو في ذلك معلِّلٌ لا مقعِّدٌ، وقد أورد البيتينِ المذكورينِ آنفًا على وفق ما وردا عنده في السماع؛ ليقوِّيَ تعليلَه من غير أن يعلّق على هذا المسموعِ[3].

=

الـذئبُ أو ذو لِبَـدٍ هَمُـوسُ بَسابسًا لـيس بـه أنيـسُ

إلاّ اليعـافيرُ وإلاّ العيـسُ وبَقَـرٌ مُلَـمَّعٌ كنـوسُ

(1) البيت من غير نسبة في: معاني القرآن للفراء: 1/ 311، والتذييل والتكميل: 5/ 207، وخزانة الأدب: 10/ 314.

(2) الآية (69) من سورة المائدة.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 310- 311.

ثانيًا: القبح في وقوع (أنَّ) موضع (إنَّ) والعكس كذلك:

نصَّ سيبويه في كتابه على مواضع (إنّ) المكسورة همزتُها[1]، وعلى مواضع (أنّ) المفتوحة همزتُها[2]، وعلى المواضع الجائز فيها كسر الهمزة وفتحها بحسب التأويل بالمصدر أو عدمه[3]. فإذا وقع أحد الحرفين الناسخين (إنَّ) أو (أنَّ) في الموضع الذي يجب أن يقع فيه الآخر، قبَّح ذلك سيبويه. ورد في الكتاب: ((واعلم أنه ليس يحسن لأنّ أن تلي إنّ ولا أنّ، كما قبُح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة، وحسُن ابتداؤك الخفيفة؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورةً ومفتوحةً سواء. واعلم أنه ليس يحسن **أنْ تلي إنّ أنّ ولا أنّ إنّ. ألا ترى أنك لا تقول: إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب. وإنما قبح هذا هاهنا كما قبُح في الابتداء. ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنّك منطلقٌ بلغني أو عرفت،؛ لأن الكلام بعد أنّ وإنّ غير مستغنٍ كما أن المبتدأ غير مستغنٍ. وإنما كرهوا ابتداء أنّ لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنّ، ولئلاً يشبهوها بأنِ الخفيفة؛ لأنّ أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعلِه الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إنّ وأنّ))**[4].

قبَّح سيبويه في هذا النص أمرينِ:

الأول: إدخال (أنّ) على (إنّ) والعكس كذلك.

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 120، 137، 142، 143، 145، 146، 147.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 119– 122، 126، 127، 135، 137– 139، 142، 144، 146.

(3) ينظر: المصدر السابق: 3/ 122– 125، 128، 144.

(4) ينظر: المصدر السابق: 3/ 124.

الآخر: الابتداء بـ(أنّ) المفتوحة الهمزة.

أمّا الأمر الأول فقبْحه ناتجٌ من اجتماع حرفين (إنّ وأنّ) دالين على التأكيد، فهما متفقانِ في المعنى، والعرب لا تجمع بين حرفَي معنى دالين على معنى واحد[1]، ونظير ذلك امتناع اجتماع حرفي استفهام ونحوهما مما يدلانِ على معنى واحد[2]، وأقرب من ذلك في التمثيل امتناع اجتماعِ (إنّ) واللام المؤكّدتينِ، فلا يقال: إنّ لَزيدًا في الدار[3]، فإذا أُريد اجتماعُ (إنّ وأنّ) في التركيب لتقوية التوكيد فأحسنه أن يُفصَل بينهما فيقال: إنّ في الدار أنّك منطلقٌ، كما يُفصَل بين إنّ واللام[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5].

وقد نُسِبَ إلى بعض الكوفيين جواز اجتماع (إنّ وأنّ) من غير فاصل بينهما[6]، فيجوز عندهم أن يقال: ((إنّ أنّ زيدًا منطلقٌ حقٌّ، بمعنى: إنّ انطلاقَ زيدٍ حقٌّ))[7]. والراجح هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور سماعًا وقياسًا، أمّا

---

(1) ينظر: المقتضب: 2/ 343، والتعليقة: 2/ 236- 237، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف: 215، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 71.

(2) ينظر: التعليقة: 2/ 236.

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 343، والتعليقة: 2/ 237.

(4) ينظر: المقتضب: 2/ 343، والتعليقة: 2/ 237، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 766، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 39.

(5) الآيات: (13: آل عمران)، (44: النور)، (26: النازعات).

(6) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 39- 40، والمفضل في شرح المفصل: 173، والجنى الداني: 409، وهمع الهوامع: 1/ 434.

(7) التذييل والتكميل: 5/ 155، وينظر: همع الهوامع: 1/ 434.

من حيث السماع، فالمسموع هو الفصل بين (إنّ وأنّ)، ولم يستدل المجيزون بدليل واحد على جواز اجتماعهما من غير فصل. وأما من حيث القياس، فقياس عدم جواز اجتماعهما مماثلٌ امتناعَ اجتماعِ حرفينِ دالَّينِ على معنى واحد في أيّ باب من أبواب النحو.

وأمّا الأمر الآخر الذي قبّحه سيبويه في نصه المذكور آنفًا، وهو ابتداء الكلام بـ(أنّ) المفتوحة الهمزة؛ فعلّةُ ذلك عند سيبويه وجمهور النحاة هو خوف ((الالتباس بالمكسورة، أو الالتباس بـ(أنّ) التي بمعنى (لعلّ)، أو التعرُّض لدخول (إنّ) فيُستثقَل اجتماعهما))[1]. وقد أجاز الأخفش والفراء وأبو حاتم ابتداء الكلام بـ(أنّ) المفتوحة[2]، فتقول: أنّ زيدًا قائمٌ عندي، مستدلينَ بالقياس على (أنْ) المصدرية الداخلة على الفعل، إذ يجوز الابتداء بها، نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3].

لقد استدل سيبويه وجمهور النحاة بأدلة عقلية، واستدل الأخفش وصاحباه بالقياس على(أنْ)، والفاصل بينهما- على ما يظهر لي- هو السماع الذي يرجِّح مذهب سيبويه والجمهور؛ إذ إن المجيزينَ ابتداء الكلام بـ(أنّ) قياسًا على (أنْ)، لم يأتوا بأدلة سماعية تعضد رأيهم، ولو أتوا بذلك لترجَّح قولهم، فإذ لم يأتوا بذلك

---

(1) التذييل والتكميل: 3/ 350.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 350+5/ 69، وهمع الهوامع: 1/ 439.

(3) الآية (184) من سورة البقرة.

ترجَّح مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنه لم يأتِ سماعٌ ابتُدئ فيه الكلام بـ(أنّ) المفتوحة الهمزة.

ومما قبَّحه سيبويه في وقوع أحد الحرفين الناسخين (إنّ) أو (أنّ) موقع الآخر، قولُه: ((وتقول: أمّا جَهْدَ رأيي فأنّك ذاهبٌ، لأنك لم تضطرّ إلى أن تجعله ظرفًا... وهذا من مواضع إنّ، لأنك تقول: أمّا في رأيي فإنّك ذاهبٌ؛ أي فأنت ذاهبٌ، وإن شئت قلت: فأنّك. وهو ضعيف؛ لأنك إذا قلت: أمّا جَهْدَ رأيي فإنّك عالمٌ، لم تضطرّ إلى أن تجعل الجهد ظرفًا للقصة؛ لأن ابتداء إنّ يحسن هاهنا))[1].

(أمّا) تُستعمَل في الكلام متضمنة معنى الجزاء فتَلزم الفاءُ أبدًا جوابَها، فإذا قلت: أمّا عبدُ الله فمنطلقٌ، كان تقديره: عبدُ الله مهما يكن من أمرِه فمنطلقٌ[2]. وتنماز (أمّا) بأن جوابها الملازم للفاء يجوز ابتداء الكلام به وإعماله فيما قبل الفاء، ((ألا ترى أنك تقول: أمّا زيدًا فضربتُ، فإنما هو على التقديم والتأخير. لا يكون إلاّ ذلك؛ لأن المعنى: مهما يكن من شيءٍ فزيدًا ضربتُ، أو فضربتُ زيدًا))[3].

لذا عدَّ سيبويه من مواضع كسر همزة (إنّ) وقوعَها بعد الفاء هي

---

(1) الكتاب: 3/ 139.

(2) ينظر: المصدر السابق: 4/ 235، والمقتضب: 2/ 354- 355.

(3) المقتضب: 2/ 354- 355.

ومعمولاها جوابًا لـ(أمّا)، وذلك نحو قولك: أمّا يومَ الجمعةِ فإنّك ذاهبٌ[1]، فينتصب الظرف (يوم) بمعنى الفعل المقدر في (أمّا)، وتقدير الكلام: مهما يكن من شيءٍ يومَ الجمعةِ فإنّك ذاهبٌ[2]، وقد يُنصَب باسم الفاعل (ذاهب) على التقديم والتأخير، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ فإنّك ذاهبٌ يومَ الجمعةِ[3].

فإذا لم يكن في الكلام (أمّا) وجبَ استعمال (أنّ) المفتوحة الهمزة في نحو قولك: يومَ الجمعةِ أنّك خارجٌ؛ لأنّ أنّ ومعموليها في تأويل مصدر صريح واقعٍ مبتدأً مؤخرًا، والظرف خبرٌ مقدَّمٌ، والتقدير: يومَ الجمعةِ خروجُك، ولا يجوز كسر الهمزة في مثل هذا الموضع؛ لأن ما بعد (إنّ) المكسورة لا يعمل فيما قبلها[4]، فإذا دخلت (أمّا) جاز لَمّا بعد (إنّ) المكسورة أن يعمل فيما قبلها، ولم تضطر إلى أن تفتح همزتها[5]، فحسُن أن تقول: أمّا في رأيي فإنّك ذاهبٌ، بكسر همزة (إنّ)؛ لأنك تبتدئ بها الكلام، فيكون التقدير: أمّا في رأيي فأنت ذاهبٌ، وإنما جيء بـ(إنّ) لتوكيد الكلام، فإذا فتحت الهمزة، فقلت: أمّا في رأيي فأنّك ذاهبٌ، كان التقدير ((أمّا في رأيي فذهابُك، فإذا أردت هذا المعنى جاز وهو ضعيف))[6]؛ لأن الموضع موضع كسر الهمزة لا فتحها.

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 137.

(2) ينظر: التعليقة: 2/ 249.

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 354.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 777.

(6) شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 228.

ومما قبَّحه سيبويه في هذا السياق قولُه: ((وقد يجوز في الشعر: أشهدُ إنّ زيدًا ذاهبٌ، يشبهها بقوله: واللهِ إنّه لذاهبٌ؛ لأن معناها معنى اليمين، كما أنه لو قال: أشهدُ أنت ذاهبٌ، ولم يذكر اللام، لم يكن إلاّ ابتداءً، وهو قبيح ضعيف إلاّ باللام. ومثل ذلك في الضعف: علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ... ولكنه على إرادة اللام))(1).

قبَّح سيبويه في هذا النص كسر همزة (إنّ) وحذف اللام من خبرها، وعلّةُ تقبيحه هو إرادة معنى اليمين في قولك: أشهدُ إنّ زيدًا ذاهبٌ، فكُسِرتْ همزة (إنّ) من غير أن يُدخَل في خبرها اللام، والأفصح مع الكسر إدخال اللام في الخبر، فيقال: أشهدُ إنّ زيدًا لذاهبٌ، وإن لم تدخل اللام في الخبر تفتح الهمزة، فيقال: أشهدُ أنّ زيدًا ذاهبٌ، على إرادة معنى الباء(2)، والتقدير: اشهدُ بأنّ زيدًا ذاهبٌ. وكذا الأمر في: علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ، قبُح كسر همزة (إنّ) الدال على تعليق الفعل (علمت) من غير أن يُدخَل في خبرها اللام، والأفصح أن يقال: علمتُ إنّ زيدًا لذاهبٌ، فإن لم يُرَدْ تعليق الفعل فُتِحَتْ همزة (إنّ)، وحلَّت هي ومعمولاها محل المفعولينِ.

ثالثًا: تركيبات في باب (إنّ) قبيحة:

قُبِّحَ في كتاب سيبويه تركيباتٌ متصلةٌ بـ(إنّ) وأخواتها، بيانها في الآتي:

---

(1) الكتاب: 3/ 150- 151.

(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 786.

- **(إنّ أفضلَهم كان زيدٌ) و(إنّ زيدًا ضربتُ):**

قُبِّحَ ذانِك التركيبانِ إذا قُدِّرا على أحد التقديرينِ الآتيين:[1]

1- على تقدير حذف ضمير الشأن الواقعِ اسمَ إنّ، وتقديره: إنّه كان أفضلَهم زيدٌ، وإنّه زيدًا ضربتُ. وعلى هذا التقدير يُعرَب الاسم المنصوب الواقع بعد (إنّ) معمولاً متقدِّمًا للفعل المتأخر عنه.

2- على تقدير حذف الضمير العائد إلى اسم (إنّ) من جملة الخبر، وتقديره: إنّ أفضلَهم كانه زيدٌ، وإنّ زيدًا ضربتُه. وعلى هذا التقدير يُعرَب الاسم المنصوب الواقع بعد (إنّ) اسمًا لإنّ.

أما القبح على التقدير الأول وهو حذف ضمير الشأن المقدَّرِ اسمَ إنّ، فيظهر في أنَّ ((الجملة الواقعة خبرًا لضمير الأمر والشأن هي مفسرة له، فقَبُح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة الجملة))[2]. وقد اختُلِفَ في جواز حذفه بين مجوِّزٍ ذلك في الاختيار من غير ضرورة[3]، ومانعٍ ذلك في الاختيار ومجوِّزٍ له في ضرورة الشعر[4]. وذهب الفراء إلى منع حذف ضمير الشأن المقدرِ اسمَ إنّ؛ لأن حذفه يؤدي إلى جعل

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 153- 154، 357، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 46.

(2) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 451.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 13- 14، والتذييل والتكميل: 5/ 41- 43، 46.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 114، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 450، والتذييل والتكميل: 5/ 43.

الاسم الواقع بعد إنّ معمولاً لعاملينِ[1]، أي إنّ قولك: إنّ زيدًا ضربتُ، احتمل أن يكون زيدٌ معمولاً لعاملين؛ أحدهما (إنّ)، والآخر الفعل المتأخر عنه، وما ذهب إليه الفراء من حيث نظرية العامل وجيهٌ؛ لأن احتمال وقوع الكلمة معمولةً لعاملينِ فيه اضطرابٌ في توجيه العامل ولبسٌ في تحديده. غير أن منع حذف ضمير الشأن في اسم إنّ منتقضٌ بما ورد من شواهد في الشعر وفي غيره حُذِفَ فيها اسمُ إنّ المقدَّرُ ضميرَ الشأنِ[2]، وقد ذكر سيبويه بعضًا منها في كتابه[3].

وأمّا القبح على التقدير الثاني وهو حذف الضمير العائد إلى اسم إنّ من جملة الخبر، فلأنّ اسم إنّ وخبرها منسكبةٌ أحكامهما على أحكام المبتدأ والخبر، فقد سبق الحديثُ في حذف الضمير العائد من جملة الخبر في مبحث مستقلٍّ[4] يُكتفَى به عن تكرار الحديث هاهنا.

- **(قد علمتُ أنْ تَفْعَلُ ذاك) و(قد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك):**

قال سيبويه: ((واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك، حتى تقول: سيفعلُ أو قد فعلَ، أو تنفي فتُدخِلَ لا؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أنّه)، فكرهوا أن

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 5/ 43.

(2) ينظر بعضٌ من الشواهد الشعرية والنثرية في: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 13- 14، والتذييل والتكميل: 5/ 41- 43.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 134- 135+3/ 72- 74.

(4) ينظر المبحث الثالث من الفصل الرابع في هذا البحث.

يَدَعُوا السين أو قد إذ قَدَرُوا على أن تكون عوضًا، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخِلوا قدْ ولا السين))[1].

(أنْ) المخففة من (أنّ) الثقيلة، يُضمَر اسمُها فيها، ويأتي خبرُها إمّا جملةً اسميةً وإمّا فعليةً، فإن جاء خبرها جملة اسمية فلا خلاف في جواز عدم الفصل بين جملة الخبر وأنِ المخففة، فتقول: قد علمتُ أنْ عمرٌو ذاهبٌ؛ أي أنّه، ((وإنما جاز: قد علمتُ أنْ عمرٌو ذاهبٌ؛ لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملتَه))[2].

وإن جاء خبر (أنْ) المخففة جملةً فعليةً قبُح عند سيبويه مباشرةُ (أنْ) الفعلَ، من غير فصلٍ بينهما بالسين أو سوف أو قد أو لا أو ما أشبه ذلك، وعلّل سيبويه ضرورةَ الفصلِ بهذه الحروف بأنها عِوَضٌ عن المحذوف الذي هو التشديد والاسم (أنّه)، فإذا حُذِفَ المعوَّض مع القدرة على الإتيان به كان قبيحًا[3]، وكذا قبُح عدم الفصل بين (أنْ) المخففة، والفعل المتصدر جملة الخبر؛ لأن تخفيف (أنْ) فيه حذفٌ لاسمها، فإذا وليها الفعلُ مباشرةً جمعوا عليها حذْفَ اسمها ودخول ما لم يكن يدخل عليها مثقّلةً وهو الفعل[4]، فكان الفصلُ بهذه الحروف بين أنِ المخففة والفعلِ فيه دلالةٌ على أنها المخففة من الثقيلة وعلى

---

(1) الكتاب: 3/ 167.

(2) المصدر السابق: 3/ 168.

(3) ينظر: المصدر السابق: 3/ 167.

(4) ينظر: المصدر السابق: 3/ 168- 169.

اختصاصها بالأسماء[1]، فيُزال بذلك اللبسُ بينها وبين (أنْ) المصدرية المختصة بالفعل.

ومسالة الفصل بين أنِ المخففة والفعل في جملة الخبر، يُنظَر فيه إلى نوع الفعل، فإن كان جامدًا، أو متصرفًا دالاً على الدعاء لم يُحتَجْ إلى الفصل بينهما. فمثال الجامد قوله سبحانه: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[2]، ومثال المتصرف الدال على الدعاء قراءة (أنْ) ساكنة النون خفيفة، وكسر الضاد في (غضب)، ورفع الهاء في لفظ الجلالة (الله)[3]، في قوله سبحانه: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[4]. وإن كان متصرفًا غير دالٍّ على الدعاء فُصِلَ بينهما بنفي نحو قوله جلَّ في علاه: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[5]، أو بقد نحو قوله عزَّ من قائلٍ: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[6]، أو بحرف تنفيس نحو قوله جلَّ وعلا: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[7]، أو بما شابهَ ذلك[8].

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 5/ 159.

(2) الآية (39) من سورة النجم.

(3) ممن قرأ بهذه القراءة نافع، ينظر: السبعة في القراءات: 453، والحجة في القراءات السبع: 260، والتيسير في القراءات السبع: 161.

(4) الآية (9) من سورة النور.

(5) الآية (89) من سورة طه.

(6) الآية (113) من سورة المائدة.

(7) الآية (20) من سورة المزمل.

(8) ينظر: همع الهوامع: 1/ 453- 455.

وقد جاءت شواهد وَلِيَ فيها الفعلُ (أنْ) المخففة من غير فصل، منها قراءة رفع (يتمُّ)[1] في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[2]، ومنها أبياتٌ شعريةٌ لا يتسع المقام لذكرها[3]. وفي ضوء هذه الشواهد اختُلِفَ في مسألة الفصل بين أنِ المخففة والفعل المتصرف الدال على غير الدعاء، المتصدرِ جملةَ الخبرِ[4]؛ فذهب بعضهم إلى عدم جواز الفصل في غير ضرورة الشعر، وذهب آخرون إلى أن الفصل حسنٌ[5]، وذهب غيرهم إلى أن عدم الفصل ضعيفٌ في الكلام، وهو مذهب سيبويه، وقيل إن تضعيف سيبويه إنما هو من حيث القياس؛ لأنّ أنِ المخففة لم تباشر الفعل إلاّ في ضرورة. وحكى المبرد عن البغداديين تجويزهم أن يقال: أردتُ أنْ يقومُ، من غير فصل بين أنِ

---

(1) ممن قرأ بهذه القراءة ابن مجاهد وابن محيصن، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 80، والإنصاف: 2/ 563، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 44، والبحر المحيط: 2/ 223، ومغني اللبيب: 1/ 181– 182، والإتقان في علوم القرآن: 2/ 171، وخزانة الأدب: 5/ 232+8/ 422، 426.

(2) الآية (233) من سورة البقرة.

(3) ينظر: الخصائص: 1/ 389– 390، وسر صناعة الإعراب: 2/ 549، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 44، والتذييل والتكميل: 5/ 165– 167، وخزانة الأدب: 8/ 414، 420– 422.

(4) ينظر تفصيل القول في الخلاف في هذه المسألة، في: التذييل والتكميل: 5/ 164– 165. وقد ذكر صاحب (الجنى الداني: 219) أن جواز عدم الفصل بين أن المخففة والفعل في الاختيار فيه خلافٌ، من غير أن يذكر أصحاب الخلاف.

(5) ينظر: الأزهية: 64– 65.

المخففة والفعل. والذي يبدو لي أن عدم الفصل جائزٌ من غير تقبيح لورود شواهد في ذلك، مع تحسين الفصل وتجويده للمسوغات الآتية:

1- كثرة الشواهد الفصيحة الوارد فيها الفصلُ بين أنِ المخففة والفعل.

2- عِوَض الحروفِ الفاصلةِ عن المحذوف (التشديد والاسم) في أنِ المخففة.

3- أَمْن اللبسِ بين (أنْ) المخففة، و(أنْ) المصدرية المختصة بالفعل؛ إذ إن الفصل فيه تحديد (أنْ) بأنها المخففة من الثقيلة، وفيه تخصيصها بالدخول على الأسماء وإن كانت هذه الأسماء مقدرة.

- **(إنّه المسكينُ أحمقُ):**

هذا التركيب ضعيف إذا قُصِدَ بـ(المسكين) الاختصاص الجاري في مثل: إنّا تميمًا ذاهبون، وعُدَّ (المسكين) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو، والجملة الاسمية (هو المسكينُ) معترضة بين اسم إن وخبرها، والتقدير: إنّه- هو المسكينُ- أحمقُ[1]. والذي جوَّزه مع قبحه ((أنك فصلتَ بين (إنه) و(أحمق) بجملة، كما فصلت بين قوله: (إنّا) و(ذاهبون) بجملة هي: (أعني)[2]، انتصب بها (تميمًا)))[3]. ولو نصب (المسكين) على الاختصاص والإيضاح فقال: إنه المسكينَ أحمقُ، لكان جائزًا من غير قبحٍ، على تقدير: إنه- أعني المسكينَ- أحمقُ[4].

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 76.

(2) أي جملة الفعل المقدر (أعني) مع فاعله.

(3) التعليقة: 1/ 264.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 161.

ومن وجهة نظري أن سبب قبح (إنه المسكينُ أحمقُ) برفع (المسكين) راجعٌ إلى أمرين:

أحدهما: أن الاختصاص في العربية يأتي باسم منصوب على تقدير فعلٍ، والجملة المعترضة الدالة على الاختصاص جملة فعلية، فلمّا وقع الاختصاص في قوله: (إنه المسكينُ أحمقُ) باسم مرفوع حملاً على الخبر بتقدير مبتدأ محذوف، والجملة المعترضة الدالة على الاختصاص هاهنا جملة اسمية؛ وقع القبحُ في هذا التركيب لمخالفته سنن العرب في كلامها.

الآخر: أن رفع (المسكين) فيه احتمال إعراب آخر غير ما ذُكِرَ، هو أنْ يُعرَبَ خبرًا لإنّ، و(أحمق) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو، والجملة الاسمية (هو أحمقُ) حالٌ منه. وفي احتمال تعدُّدِ الإعراب وتغيُّرِ الدلالة، قُبْحُ رفعِ (المسكين) على الاختصاص؛ لاحتمال دلالته على معنى آخر غير المعنى المقصود له. أمّا في نحو: إنّا تميمًا ذاهبون، فإن المعنى مُنْصَبٌّ على الاختصاص من غير أن يكون ثمَّةَ احتمالٌ آخر.

رابعًا: قُبْح الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه بغير اللام:

اسم لا النافية للجنس له ثلاث حالات: إمّا أن يكون مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف ويسمى (المطوّل)، أو غير ذلك مما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ويسمى (المفرد) [1]. فإذا كان مضافًا جاز عند سيبويه وجمهور النحاة أن يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه بلام جرٍّ زائدة مقحمة للتوكيد، فيقال: لا غلامَ لك،

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 276، وشرح التسهيل للمرادي: 362.

ولا أبا لك، ولا يَدَيْ لك، ولا مُسلِمِيْ لك[1]، وذهب هشام الكوفي وابن كيسان وتابعهما ابن مالك إلى أن هذه الأسماء بدخول اللام ليست مضافة، وإنما حُذِفَ التنوين من المفرد والنون من المثنى والجمع لتشبيه غير المضاف بالمضاف، وتُعرَب شبه الجملة (لك) صفة للاسم النكرة[2]، وذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه وابن يسعون وابن الطراوة[3] إلى أن (لا أبا لك ولا أخا لك) وشبههما، أسماءٌ مفردة استُعمِلت على لغة القصر في جميع أحوالها، وشبه الجملة في موضع الخبر، وزعم ابن يسعون أن (لا يَدَيْ لك) وشبهه، ليس من كلام العرب، إنما هو شيء قاله النحويون بالقياس، وقد رُدَّ قولُه بكلامٍ مسموعٍ عن العرب ينقض ما نسبه إلى النحويين من القياس على غير مسموع[4].

والمسوِّغ الذي جعل سيبويه وجمهور النحاة يُقدِّرون هذه اللام مقحمةً ويخصُّونها عن غيرها من حروف الجر، هو دلالتها على ((تأكيد الإضافة، إذ إن الإضافة هنا بمعنى اللام، وإن لم تكن موجودة، فإذا قلت: أبو زيدٍ، فتقديره: أبٌ لزيدٍ، فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيِّرة له، ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يُفهَم عند وجودها، فلا

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 276- 280، والمقتضب: 4/ 373- 377، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 119، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 282- 284، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 60.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 60- 62.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 282.

(4) ينظر تفصيل القول في الخلاف في هذه المسألة وترجيح مذهب الجمهور، في: التذييل والتكميل: 5/ 254- 266، وهمع الهوامع: 1/ 464- 465.

فرق بين قولك: غلامُ زيدٍ، وغلامٌ لزيدٍ))[1]. فزيادة اللام بين اسم لا المضاف والمضاف إليه جاء لأمرين: [2]

أحدهما: تقوية الإضافة وتأكيدها بما تحمله هذه اللام من معنى الإضافة[3].

الآخر: الفصل بين المضاف والمضاف إليه من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فالإضافة قائمة، وبهذا الفصل اللفظي بين المتضايفينِ صار المضافُ كأنه ليس بمضاف فتهيَّأ بذلك لأنْ تعمل (لا) فيه؛ لأنها لا تعمل إلاّ في النكرات.

فإذا فُصِلَ بين المضاف المنفي بلا النافية للجنس، وما أضيف إليه بشبه جملة مع وجود اللام المقحمة، حسُن قَطْعُ الإضافة عند سيبويه، فيقال: لا أبَ يومَ الجمعةِ لك، ولا يدَيْنِ بها لك، فإذا بقيت الإضافة مع هذا الفصل نحو: لا أبا يومَ الجمعةِ لك، ولا يدَيْ بها لك، كان قبيحًا عند سيبويه. جاء في الكتاب: ((وتقول: لا يدينِ بها لك ولا يدينِ اليومَ لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدَيْ لك ولا أبالك، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثلَ زيدٍ؛ فكما قبُح أن تقول: لا مثلَ بها زيدٍ، فتفصل، قبُح أن تقول: لا يدَيْ بها لك، ولكن تقول: لا يدينِ بها لك ولا أبَ يومَ الجمعةِ لك، كأنك قلت: لا يدينِ بها ولا أبَ يومَ الجمعةِ، ثم جعلت لك خبرًا؛ فرارًا من القبح... فكما قبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبُح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله؛ لأن المنفي الذي قبله إذا جعلته

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 106.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 107، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 241- 242.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 120.

كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قبُح فيه ما قبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئًا؛ لأن اللام كأنها هاهنا لم تُذكَر))[1]. ثم بيَّن سيبويه أن قبْح الفصل بين المتضايفينِ في باب لا النافية للجنس بشيء مع بقاء لام الإضافة، يقاس كذلك على قبح الفصل بين كم الخبرية ومفسّرها المجرور في نحو قولك: كم بها رجلٍ مصابٍ؛ لذا عُدِلَ من جرِّ مفسّرها إلى نصبه على لغة من ينصب بها، فيقال: كم بها رجلاً مصابًا[2]. غير أن الفصل في نحو: لا يَدَيْ بها لك، أقبح من الفصل في نحو: لا مثلَ بها زيدٍ، ونحو: كم بها رجلٍ مصابٍ؛ لأن في الأول استطالةَ الفصلِ بين المتضايفينِ باجتماع (بها) و(اللام)[3].

ونبّه سيبويه في سياق حديثه في هذه المسألة على أن يونس يجيز الفصل في فصيح الكلام فيما لا يستغني به الكلامُ، نحو: كم بها رجلٍ مصابٍ، ولا يدَيْ بها لك؛ لأن الفاصل لمّا لم يتم به الكلامُ ولم يحسن السكوتُ عليه كأنه لم يُذكَر، فاحتجَّ عليه سيبويه بأن العبرة في الفصل بين المتضايفينِ ليس في تمام الكلام أو نقصانه عن التمام، إنما العبرة في التقبيح هو الفصل بين المتضايفينِ بما ليس منهما، سواء أَتمَّ الكلامُ به أم لم يتم، وإنما يُفرَّق بين ما يستغني به الكلامُ وما لا يستغني في غير هذا الموضع[4].

---

(1) الكتاب: 2/ 279- 280.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 280، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 107- 108.

(3) ينظر: التعليقة: 2/ 26.

(4) ينظر: الكتاب: 2/ 280- 281، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 120- 121، والتعليقة: 2/ 28- 29، والتذييل والتكميل: 5/ 268.

خامسًا: القبح في الفصل بين لا والمنفي:

اشترط جمهور النحاة في عمل لا النافية للجنس في الاسم بعدها النصبَ، ألاّ يُفصَل بينها وبينه؛ ((لأنها جُعِلَت وما عَمِلَت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ))[1]، فإن فُصِلَ بين المنفي والنافي اللذينِ جُعِلا بمنزلة اسم واحد، بَطَلَ عملُ (لا) النصبَ في المنفي؛ ((لأن الاسم لا يُفصَل بين بعضه وبعض))[2]؛ لذا قبَّح سيبويه تقبيح منعِ الفصل بين لا النافية للجنس ومنفيّها مع بقاء عملها، فقال: ((واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِن فيها رجلٍ. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبّهة بها))[3].

قبُح الفصلُ قُبْحَ منعٍ بين لا ومنفيّها مع بقاء عملِها النصبَ عند سيبويه في هذا النص لوجهين: [4]

أحدهما: أن (لا) ومعمولها يُنزَّلانِ منزلة (خمسةَ عشرَ)، فكما يمتنع الفصل بين خمسة وعشر، يمتنع كذلك الفصل بين لا ومعمولها مع بقاء عملِ النصبِ فيه.

الآخر: أن (لا) ومعمولها محمولانِ على السؤال في التقدير، فقولك: لا رجلَ

---

(1) الكتاب: 2/ 274، وينظر: المقتضب: 4/ 357، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 277.

(2) المقتضب: 4/ 361، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 111.

(3) الكتاب: 2/ 276.

(4) ينظر: التذييل والتكميل: 5/ 224.

فيها، محمول على تقدير السؤال: هل مِن رجلٍ فيها؟ فكما لا يجوز أن تفصل في السؤال فتقول: هل مِن فيها رجلٍ؟ كذلك لم يجز الفصل بين لا ومنفيها مع بقاء عمل لا في الاسم النكرة المنفي بها.

وقد نُسِبَ إلى الرماني تجويز الفصل مع بقاء عمل (لا) في الاسم المنفي النصبَ، وإبطال بنائه لحصول الفصل[1]. وما نُسِبَ إليه مخالفٌ لظاهر مذهبه[2].

أما العلة في امتناع عمل (لا) في المفصول بينه وبينها، مع ما ذُكِرَ آنفًا من تنزُّلها معه منزلة الاسم الواحد، فهو ضعف عملها[3]؛ إذ إنها مشبَّهة بـ(إنّ) من حيث إنّ (إنّ) للمبالغة في الإثبات، فمعناها التحقيق لا غير، و(لا) للمبالغة في نفي الجنس، فلمّا توغَّلتا في الإثبات والنفي تشابهتا، ولهذه المشابهة أُلحِقَ عملُها بـ(إنّ)، و(إنّ) لا تعمل بالأصالة، إنما لمشابهتها الفعلَ، فصارت (لا) في عملها مشبَّهةً بالمشبَّهة، فضعُف عملُها لذلك، فإن تمَّ الفصلُ بينها وبين معمولها ازدادت ضعفًا، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها[4].

لذا وجب في حال الفصل أن تُهمَلَ (لا) من حيث العمل، ويَنسلخَ منفيُّها من البناء، ويرتفعَ على أصل وضعه على الابتداء، وتُكرَّرَ (لا)، فإن لم تُكرَّرْ ضعُف التركيبُ. قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 5/ 224- 225، 278، وشرح التسهيل للمرادي: 362، 366، وهمع الهوامع: 1/ 466.

(2) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 337.

(3) ينظر: المقتضب: 4/ 361، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 111.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 217- 218.

لم يَحسُن إلاّ أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جُعِلَ جوابَ: أذا عندك أم ذا؟ ولم تُجعَل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رَفَعَتْ، مثلها إذا نَصَبَتْ، لا تَفْصل لأنها ليست بفعل. فمما فُصِلَ بينه وبين لا بحشو قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[1]. ولا يجوز: لا فيها أحدٌ، إلاّ ضعيفًا، ولا يحسن: لا فيك خيرٌ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلاّ رفعًا؛ لأن لا لا تعمل، إذا فُصِلَ بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً))[2].

سادسًا: تركيبات قبيحة متصلة بـ(لا):

- (لا خيرًا لك) و(لا حَسَنًا لك) و(لا ضاربًا لك):

قد تقدَّم أن اسم لا النافية للجنس صوره ثلاثٌ: مفرد ومضاف وشبيه بالمضاف، ((والشبيه به يسمَّى (المطوّل الممطول) وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا راغبًا في الشرِّ محمودٌ))[3]، ويعامل معاملة المضاف لأنه يحتاج إلى شيء بعده هو من تمامه، فيُنزَّل لذلك مع ما بعده منزلة المضاف والمضاف إليه[4]، ويكون ما بعده متمِّمًا له إمّا تتميم تقييدٍ بالمفعول نحو: لا قارئًا كتابًا نادمٌ، وإمّا تتميم تعليقٍ نحو: لا قارئًا في كتابٍ نادمٌ[5]. فإذا حُذِفَ المتمِّمُ للشبيه

---

(1) الآية (47) من سورة الصافات.

(2) الكتاب: 2/ 298- 299.

(3) شرح التسهيل للمرادي: 362.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 125، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 600.

(5) ينظر: بناء الجملة العربية: 297.

بالمضاف والمكمِّلُ له قبُح؛ لأنه بذلك يبتعد عن الصورة التي تقرِّبه من المضاف وتجعله مشبَّهًا به. جاء في الكتاب: ((هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية، وذلك من قِبَلِ أن التنوين لم يَصِرْ منتهى الاسم، فصار كأنه حرفٌ قبل آخر الاسم، وإنما يُحذَف في النفي والنداء منتهى الاسم. وهو قولك: لا خيرًا منه لك، ولا حسنًا وَجْهُه لك، ولا ضاربًا زيدًا لك؛ لأن ما بعد حسنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم، فقبُح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء))[1].

- **(لا ضَرْبًا):**

بيَّن سيبويه أن المصادر المنصوبة على تقدير أفعالها في مثل: كرامةً ومسرَّةً وسقيًا، أو المرفوعة على معنى الدعاء في نحو: سلامٌ عليكم، إذا دخلت عليها (لا) لم تغيِّرها عن حالها التي كانت عليها قبل دخولها، فإذا قلت: لا كرامةً ولا مسرَّةً ولا سلامٌ عليك، فإن هذه الأسماء باقيةٌ على ما كانت عليه قبل دخول (لا) من حيث الإعراب، على معنى أفعالها؛ إذ تقديرها: لا أُكرمُك، ولا أَسرُّك، ولا سَلَّمَ اللهُ عليك. فالمُرْتَضَى في تلك الأسماءِ دلالةُ الأفعالِ المقدَّرةِ فيها قبل دخول النفي، فإن دخلت (لا) أفادت معنى النفي من غير تأثيرٍ إعرابيٍّ، وجاز أن يُقدَّر النفي مع أفعالها الدالة عليها. فإذا قيل: لا ضَرْبًا، على أن يكون (ضربًا) دالاً على معنى الأمر (اضْرِبْ)، قبُح هذا التركيبُ[2]؛ لأن فيه جمعًا بين متناقضينِ هما: الأمر الدال على طلب فعل شيء معين، والنفي الدال عليه (لا)،

(1) الكتاب: 2/ 287.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 301- 302، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 155- 156.

إذ كيف تأمر بفعلٍ معين وتنفيه في الوقت نفسه؛ لذا إذا قُدِّرَ فعل الأمر مع النفي نحو: لا اضْرِبْ، فسد التركيبُ ولم يستقم.

- **(مررتُ برجلٍ لا فارسٍ) (هذا زيدٌ لا فارسًا) (زيدٌ لا فارسٌ):**

قال سيبويه: ((واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاعٍ. ومثل ذلك: هذا زيدٌ لا فارسًا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسًا ولا شجاعًا. وذلك أنه جواب لمن قال، أو لمن تجعله ممن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟ وقد يجوز على ضعفه في الشعر. قال رجلٌ من بني سلول: [1]

وأنت امرُؤٌ منَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا حياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فاجعُ

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبرًا للأسماء، نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ))[2].

(لا) يبطل عملُها ويلزم تكرارها إذا وَلِيَها منفيٌّ بها مفردٌ إمّا خبرٌ وإمّا نعتٌ وإمّا حالٌ، ويجوز عدم تكرار (لا) في الضرورة[3]، وهو قبيح عند سيبويه؛ لأن التركيب متضمِّنٌ معنى الجواب عن استفهامٍ مقدَّرٍ فيه وصفانِ متعاطفانِ بـ(أم) المتصلة، نحو: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وأفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ ؟. فإذا أُريد الإخبار بالنفي على معنى الجواب عن هذا الاستفهام المقدر، لَزِمَ تكرار

(1) البيت منسوب إلى الضحاك بن هنام، في: خزانة الأدب: 4/ 36.

(2) الكتاب: 2/ 305- 306.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 65- 66، والتذييل والتكميل: 5/ 284- 285، وهمع الهوامع: 1/ 474.

(لا)؛ لِيَنْسَكِبَ النفيُ على اللفظينِ المتعاطفين، فيقال: مررتُ برجلٍ لا شجاعٍ ولا فارسٍ، وزيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ. فإن لم تُكرَّر (لا)، وقيل: مررتُ برجلٍ لا شجاعٍ، وزيدٌ لا فارسٌ؛ اعترى التركيبَ نقصٌ في الدلالة يجعله في مرتبة الاستعمالات القبيحة.

أما قول الشاعر: (حياتُك لا نفعٌ)[1] الذي جوَّزه سيبويه على ضعف، فإن الذي سوَّغ إفراده وعدم تكراره أن ما بعده قام مقام التكرار في المعنى؛ لأن قوله (وموتك فاجعٌ) دلَّ على أن حياته لا تنفعهم ولا تضرهم[2]، وإنما الذي يضرهم ويفجعهم هو موته لأنه جزء منهم. فقول الشاعر (وموتك فاجع) دلَّ على معنى: حياتُك لا نفعٌ ولا ضررٌ لعدم استنفاعنا منك، ولكنّ موتك فاجعٌ؛ لأنك جزء منّا.

---

(1) سبق ذكره وتخريجه آنفاً.

(2) ينظر: تحصيل عين الذهب: 349، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 112.

الفصل الخامس

القبح في المنصوبات والمجرورات

الفصل الخامس

القبح في المنصوبات والمجرورات

المبحث الأول: القبح في المفعولات

المبحث الثاني: القبح في التمييز والحال

المبحث الثالث: القبح في الفصل بين الخافض والمخفوض

المبحث الرابع: القبح في إضافة الصفة المشبهة والعدد المركّب

المبحث الأول

القبح في المفعولات

أولاً: القبح في المنصوب على الاختصاص:

الاختصاص في اللغة معناه الانفراد، ((يقال: اختصَّ فلانٌ بالأمر... إذا انفرد))[1]، ومفهوم الاختصاص في الاصطلاح العام مشتقٌّ من معناه اللغوي، فهو ((عناية تُعيِّن المختصَّ لمرتبة ينفرد بها دون غيره))[2]، ويُعرَّف الاختصاص في اصطلاح النحويين بأنه اسم منصوب بفعل مضمر واجب الحذف[3]، ((وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصُه بحكم ضميرٍ قبلَه، والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو(أنا) و(نحن)، ويقل كونه لمخاطب، ويمتنع كونه لغائب. والباعث على هذا الاختصاص فخرٌ أو تواضعٌ أو بيانٌ))[4].

والاسم المنصوب على الاختصاص عند العرب يكون إمّا (أيّ) المبنية على الضم نحو: أنا أيُّها الراحلَ أحملُ عنك ما تريدُ، وإمّا أحد ثلاثة أشياء:[5]

---

(1) لسان العرب: 4/ 109.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف: 42.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 4/ 48، وشرح ابن عقيل: 3/ 298.

(4) شرح شذور الذهب: 282- 283.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 231- 236، والمقاصد الشافية: 5/ 466- 472، ومعاني النحو: 2/ 102- 103.

الأول: المعرف بالألف واللام نحو: نحن العربَ أَقرى الناسِ للضيف.

الثاني: المضاف إلى المعرف بالألف واللام نحو: إنّا معشرَ العربِ نكرمُ الضيفَ.

الثالث: العلم أو المضاف إلى العلم، ومثال العلم قول رؤبة: [(1)]

بنا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبابْ

ومثال المضاف إلى العلم قول الفرزدق: [(2)]

أَلَمْ تَـرَ أنّـا بَنِـيْ دارمٍ زُراةُ مِنَّـا أبـو مَعْبَـدِ

والقصد من مجيء الاسم المختص في التركيب هو توكيد المضمر قبله وتوضيحه وتبيينه وتخصيصه؛ لذا يُؤتى به اسمًا ظاهرًا ولفظًا واضحًا معرَّفًا، فإذا جيء به مبهمًا مثل الاسم الموصول أو اسم الإشارة أو النكرة ((فقد سِيق ما هو أشكل من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقضُ الغرضِ))[(3)].

لذا قبَّح سيبويه تقبيح منعٍ وقوع الاسم المختص مبهمًا أو نكرةً، فقال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبْهِم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعلُ كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيدًا أفعلُ. ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسمًا معروفًا؛ لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدًا وتوضيحًا هنا للمضمر وتذكيرًا، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر. ولو جاز هذا لجازت النكرةُ فقلت: إنا قومًا، فليس هذا

---

(1) ديوانه: 169، والكتاب: 2/ 234.

(2) ديوانه: 1/ 190، والكتاب: 2/ 234.

(3) المقاصد الشافية: 5/ 473، وينظر: معاني النحو: 2/ 101- 102، والتراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب: 244- 245.

من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضعُ بيانٍ كما كانت الندبةُ موضعَ بيانٍ، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيدًا لِمَا يُعظِّمون أمرَه أن يَذكروا مبهمًا))[1].

ثانيًا: القبح في المفعول المطلق:

عقد سيبويه في كتابه بابًا جوَّز فيه وقوع المصدر مرفوعًا أو منصوبًا بحسب انشغال الفعل به أو بغيره، فإذا شغلتَ الفعلَ بالمصدر رُفِعَ نائبًا للفاعل فتقول: سِيْرَ عليه سيرٌ شديدٌ، وإذا شغلتَ الفعلَ بغير المصدر نُصِبَ المصدرُ على المفعولية المطلقة وأُقيم غيرُه مقام الفاعل فتقول: سِيْرَ عليه سيرًا شديدًا؛ انشغل الفعلُ بمضمرٍ تقديره: سير السيرُ، أو بشبه الجملة (عليه) المذكور، وفي كلا التوجيهينِ ينوب المضمر أو شبه الجملة عن الفاعل ويقوم مقامه، وينتصب المصدر الموصوف (سيرًا شديدًا) على المفعولية المطلقة[2].

وقد ينوب عن المصدر غيرُه من ظرفٍ أو نحو ذلك، فيجوز في النائب ما جاز في المصدر من رفعٍ أو نصبٍ بحسب انشغال الفعل به أو بغيره، ((ومن ذلك: سِيْرَ عليه خَرْجتانِ، وصِيْدَ عليه مرَّتانِ... وقد تقول: سِيْرَ عليه مرَّتينِ، وتجعله على الدهر؛ أي ظرفًا. وتقول: سِيْرَ عليه طَوْرينِ، وتقول: ضُرِبَ به ضربتينِ؛ أي قَدْر ضربتينِ من الساعات، كما تقول: سِيْرَ عليه تَرْويحتينِ. فهذا على الأحيان))[3].

---

(1) الكتاب: 2/ 236.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 228- 229، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 213- 215.

(3) الكتاب: 1/ 230.

فإذا نوَّعتَ في النائب عن المصدر وفصَّلتَ فيه بتثنيته، كان رفعُه قويًّا، ونصبُه ضعيفًا. جاء في الكتاب: ((وتقول: سِيْرَ عليه طَوْرانِ: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا، والنصب ضعيفٌ جدًّا إذا ثنَّيتَ كقولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا. وقد يكون في هذا النصب إذا أضمرتَ))[1].

(طورانِ) ظرفُ زمانٍ أُقيم مقام الفاعل[2] في جملة سيبويه، ناب عن المصدر في جواز رفعه، غير أن الرفع أقوى في جملة سيبويه ((والنصب يضعف؛ لأنك لَّما ثنَّيتَ فقد قربتَ من الأسماء وقَوِيَ الرفعُ. والنصب جائزٌ إذا أضمرتَ ما تُقِيْمه مقام الفاعل، فتقول: سير عليه مرتينِ وطورينِ، كأنك قلت: سير عليه السيرُ مرتينِ، ويجوز أن تقيم حرف الجر مقام الفاعل))[3].

إن الذي قوَّى الرفع في لفظة (طوران) النائبة عن المصدر، وضعَّف نصبها؛ هو ما لحقها من تفصيلٍ وتنويعٍ جعلها مُعْتَمَدًا عليها، فكان رفعُها نائبًا للفاعل أقوى من نصبها نائبًا عن المصدر في موضع المفعول المطلق؛ لأن في الرفع دلالة إسناد الفعل إليها وانشغاله بها، أما في النصب فإن الفعل منشغلٌ بغيرها، والتركيب يستدعي انشغال الفعل بها؛أي بـ(طوران)، لِمَا تحمله من فائدةٍ في تفصيل القول فيها بالتثنية والتنويع في قوله: (طور كذا وطور كذا). قال الرماني: ((وتقول: سير عليه طورانِ: طورٌ كذا وطورٌ كذا، فحقُّ هذا الرفعُ لقوة المعتمد

(1) الكتاب.

(2) ينظر: خزانة الأدب: 3/ 469.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 217.

بتثنيته وتنويعه في قولك (طور كذا وطور كذا). وشرط معتمد البيان أن يكون به فائدةٌ هي أوكدُ فائدة؛ فلهذا ضعُف النصبُ جدًّا على هذا الوجه))[1].

ثالثًا: القبح في المفعول له (لأجله):

اشترط سيبويه أن يكون المفعول له مصدرًا دالاًّ على عذرٍ أو سبب وقوع الفعل، صالحًا لوقوعه جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ تقديره: لِمَ كان؟ فقال: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟... وذلك قولك: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادِّخارَ فلان... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا. فهذا كلُّه ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا. ولكنّه لَمَّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله))[2].

إن الذي سوَّغ وجوب مجيء المفعول له مصدرًا هو أنه ((علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا؛ وذلك من قبل أن الفعل إما أن يُجتذَب به فعلٌ آخر كقولك: احتملتُك لاستدامة مودَّتِك، وزرتُك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنًى يُجذَب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنًى يُجذَب بالزيارة. وإمّا أن يُدفَع بالفعل الأول معنًى حاصلٌ كقولك: فعلتُ هذا حَذَرَ الشركِ، فالحذر معنًى حاصلٌ يُتوصَّل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معانٍ تحدث وتنقضي؛ فلذلك كانت علةً بخلاف العين الثابتة))[3].

---

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 515.

(2) الكتاب: 1/ 367- 369.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 52.

وقد يأتي المصدرُ مسبوقًا بـ(أمّا)، فإن كان نكرةً نحو: أمّا عِلْمًا فعالِمٌ وأمّا نُبْلاً فنبيلٌ، فهو عند الحجازيين وعامة العرب ما خلا تميمًا منصوبٌ وجوبًا على المفعول له، وعند التميميين يجوز نصبه على الحالية أو رفعه على الابتداء ويرجحون النصب، وإن كان معرَّفًا بأل نحو: أمّا العلمَ فعالِمٌ وأمّا النبلَ فنبيلٌ، فالحجازيون وعامة العرب ما عدا تميمًا يجيزون نصبه على المفعول له ويجيزون رفعه على الابتداء، والرفع عندهم أكثر، والتميميون يوجبون الرفع على الابتداء لا غير[1]؛ لأن النصب عندهم لا يكون إلا على الحالية، فمن ثَمَّ تركوا القبح في نصبه معرَّفًا، لأن الحال قبيحٌ عندهم أن يكون معرَّفًا. قال سيبويه: ((هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور، وذلك قولك: أمّا سِمَنًا فسَمينٌ، وأمّا عِلْمًا فعالِمٌ... وقد يُرْفَعُ هذا في لغة بني تميم والنصبُ في لغتها أحسنُ؛ لأنهم يَتوهَّمون الحالَ. فإن أدخلت الألفُ واللام رَفعوا، لأنه يَمتنع من أن يكون حالاً... وقد يَنصب أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنَّهم قد يَتوهّمون في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأنهم لا يَتوهّمون غيرَه؛ فمن ثَمّ لم يَنصبوا في الألف واللام وتركوا القُبْحَ. فكأنَّ الذي تَوهّم أهلُ الحجاز البابُ الذي يَنتصب لأنه موقوعٌ له، نحوَ قولك: فعلتُه مَخافةَ ذلك. وذلك قولهم: **أمّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأيَ؛ أي للعَقل والرأيِ، وكأنّه أجاب مَنْ قال: لِمَه؟**))[2].

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 168، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 408- 409، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329- 330، وارتشاف الضرب: 3/ 1573- 1574، وشرح التسهيل للمرادي: 563- 564، واللهجات العربية في كتاب سيبويه: 55.

(2) الكتاب: 1/ 384- 386.

وقد وُجِّه المصدرُ المنصوب المسبوق بـ(أمّا) توجيهات متعددة أهمها:

1- أنه مفعول له لتعذُّر الحالية بالتعريف والمصدر، وهذا مذهب سيبويه[1].

2- أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه، وهذا مذهب الأخفش، وهو عنده في التعريف والتنكير سواء، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ فالمذكور نبيلٌ النبلَ[2].

3- أنه مفعول به، وناصبه فعل الشرط المقدر، والتقدير: مهما تذكر النبلَ فالذي وُصِفَ نبيلٌ. وهذا مذهب الكوفيين، وقال به السيرافي[3]، واختاره ابن مالك[4].

وقد يأتي بعد (أمّا) اسمُ ذاتٍ، فنبَّه سيبويه على أن المختار فيه الرفعُ في جميع لهجات العرب، وأشار إلى أن يونس يجيز فيه النصب على لغة قومٍ من العرب من غير أن يسمِّي هذه اللهجة، وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بالقلة والخبث وأجازها على ضعف في حال كون الأسماء الواقعة بعد (أمّا) غير دالةٍ على معيّنٍ، فتُلحَق بالمصادر المبهمة كما أُلحِق (الجماء الغفير) بالمصدر. ورد في

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 168، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329، وارتشاف الضرب: 3/ 1573، وشرح التسهيل للمرادي: 564، وهمع الهوامع: 2/ 229.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329، وارتشاف الضرب: 3/ 1573، وشرح التسهيل للمرادي: 564، وهمع الهوامع: 2/ 229.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 169.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329- 330، وارتشاف الضرب: 3/ 1573- 1574، وشرح التسهيل للمرادي: 564، وهمع الهوامع: 2/ 229.

الكتاب: ((هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات، وزعم يونسُ أنه قول أبي عَمرو. وذلك قولكَ: أمّا العَبيدُ فذو عَبيدٍ وأمّا العبدُ فذو عبدٍ وأمّا عبدانِ فذو عبدينِ، وإنّما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت في هذا البـاب أسمـاءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر. ألا تَرى أنّك تقولُ: هو الرجلُ عِلْمًـا وفِقْهًـا، ولا تقول هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً. فلمّا قبُح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كـأنّهم قالوا: أمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ؛ أي لك من العبيد نَصيبٌ... وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العَبيدَ فذو عبيدٍ وأمَّـا العبـدَ فـذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصـدر سَـواءً. وهـو قليـلٌ خبيـثٌ. وذلـك أنّهـم شـبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أَجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدَّراهمَ؛ أي للعبيد وللدراهم، وهـذا لا يُـتكلَّم بـه، وإنّما وجهُه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويـونسَ، ولا أعلـم الخليلَ خالَفَهُما... ولو قال: أمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد، يريد عبيـدًا بأعيـانهم قـد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك، كأنّك قلت: أمَّـا العبيـدُ الـذين تَعـرف، لم يكـنْ إلاّ رفعًا... وإنّما جاز النصبُ في العبيدِ حين لم يَجعلـهم شـيئًا معروفًـا بعينـه؛ لأنـه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام ويَنتصب على ما ذكرتُ لـك. فإذا أردتَ شيئًا بعينه وكان هو الذي تَلزمه الإشارة، جـرى مجـرى زيـدٍ وعمـرٍو وأبيك))[1].

بيَّن سيبويه أن رفع (العبيد) هو الأفصح ووجه الكلام في جميع اللهجات؛ لأنه ((ليس بمصدر فيُقدَّر له فعلٌ من لفظـه ينصـبه علـى مـا تقـدَّم في المصـادر،

---

(1) الكتاب: 1/ 387- 390.

فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبرًا له، والعائد إليه محذوف تقديره: أما العبيدُ فأنت منهم أو فيهم... وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهًا، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلاّ أن يكون (العبيد) بغير أعيانهم ليُلحَق بالمصادر المبهمة... وكان الزجاج يتأوَّل في نصب (العبيد) تقدير (المِلْك)، والمِلْك مصدرٌ، كأنه قال: أمّا مِلْكَ العبيدِ، كما تقول: أمّا ضَرْبَ زيدٍ فأنا ضاربُه))[1].

وأجاز يونس- على وفق سماعه من قومٍ من العرب- نصْبَ (العبيد) على المفعول له، مخالفًا في ذلك الجمهور الذين يوجبون أن يكون مصدرًا، والتقدير على مذهب يونس: مهما يُذكَر شخصٌ لأجلِ العبيدِ فالمذكور ذو عبيدٍ[2].

ووجَّه السيرافي نصب (العبيد) من باب وضع (العبيد) موضع (التعبيد)؛ أي من باب نيابة الاسم عن المصدر[3]، وذلك شائع في استعمال العرب، ومثل ذلك وضع (الشَّراب) وهو اسم للمشروب في موضع المصدر (الشُّرْب)، فيقال: شربتُ شرابًا، بمعنى شربتُ شُرْبًا، ونحو ذلك (العطاء) الدال على الشيء المُعطَى، فيقال: أعطيتُه عطاءً، بمعنى (إعطاءً)[4].

وذهب ابن مالك إلى أن (العبيد) منصوب على المفعول به، والتقدير:

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 173- 174.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 2/ 232.

(3) ينظر تفصيل القول في النيابة عن المصدر، في: ظاهرة النيابة في العربية: 295- 318.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 174.

مهما تذكر العبيدَ فهو ذو عبيدٍ[1]، وقد ألمح إلى هذا التوجيه ابن هشام[2]. والحقُّ أن هذا مذهب الكوفيين الذي تقدَّم آنفًا في سياق الحديث في المصدر المنصوب المعرف بأل المسبوق بـ(أمّا)؛ لأنهم كما أجازوا نصب (النبل) على المفعول به في نحو: أما النبلَ فنبيلٌ، أجازوا كذلك نصب (العبيد) على المفعول به وإن كانوا عبيدًا بأعيانهم[3].

وفي تقديري أن ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك من نصب الاسم الواقع بعد (أمّا) على المفعول به سواء أمصدرًا كان أم غيرَ مصدرٍ، هو الأرجح لما فيه من بعدٍ عن التكلُّف في التأويل، ولبقاء الاسم- إن كان غير مصدر- على ظاهره من غير حملٍ على معنى المصدرية أو على تقدير مصدر محذوف يضاف إلى الاسم.

ومما له ارتباطٌ بهذا الموضوع، ما قبَّحه سيبويه من تجويز بعض النحويين نصب الاسم المجتمع مع المصدر بعد (أمّا) حملاً على المصدر. قال سيبويه: ((وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أما العِلْمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ. وهذا قبيح؛ لأنك لو أفردتَه كان الرفعُ الصوابَ، فخَبُثَ إذ أُجْرِيَ غيرُ المصدر كالمصدر، وشبَّهوه بما هو في الرداءة مثلُه، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتَبٌّ))[4].

فسيبويه يقبِّح نصب الاسم (العبيد) إذا اجتمع مع المصدر (العِلْم) وعُطِفَ

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 372- 374.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1573- 1574.

(4) الكتاب: 1/ 389.

عليه حملاً على تقبيحه نصب (العبيد) في حال إفراده من غير اجتماع مع مصدر منصوب، وهو بذلك يلمح إلى بقاء كل واحد منهما (العبيد والعِلْم) على أصل إعرابه، فيُنصَب المصدر على المفعول له، ويُرفَع الاسم على الابتداء، فتقول: ((أما العلمَ والعبيدُ فأنت ذو علمٍ وعبيدٍ، وأما الحُمْقَ والمالُ فأنت ذو حُمْقٍ ومال، تَنصب المصدرَ على أصله، وترفع الاسمَ. وبعض النحويين يرى أن يُنصَبَ الاسمُ إذا تقدَّمه المصدرُ فيقول: أما العلمَ والعبيدَ فهو ذو علمٍ وعبيدٍ، فإن تقدَّم الاسمُ رفعوا المصدر فقالوا: أمَّا العبيدُ والعلمُ فهو ذو عبيدٍ وذو علمٍ، وهذا تفسيرٌ غير صوابٍ، والقياس رفع الاسم ونصب المصدر. وقد يجوز أن تقول: أما العبيدَ والعلمَ، وأما العلمَ والعبيدَ فأنت ذو علمٍ وعبيدٍ، فتنصب العبيدَ قدَّمتَ أو أخَّرتَ على لغة من نصبهم، فقال: أما العبيدَ فأنت ذو عبيدٍ؛ وهو غير جيِّدٍ في اللغة))[1].

رابعًا: القبح في المفعول معه:

ينتصب المفعول معه عند جمهور النحاة بالفعل أو بمعنى الفعل من الأسماء التي تعمل عمله وتحمل حروفه، بتوسط الواو الدالة على المعية[2]، فمثال الفعل: سرتُ والنيلَ، ومثالُ الاسم المتضمن معنى الفعل، العاملِ عملَه، والحاملِ حروفَه، المصدرُ نحو: عرفتُ استواء الماءِ والخشبةَ، أو اسم الفاعل نحو: أنا سائرٌ والنيلَ، أو اسم المفعول نحو: الناقةُ متروكةٌ وفصيلَها[3].

---

(1) ارتشاف الضرب: 3/ 1575- 1576.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 34.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 248.

ولا ينتصب المفعول معه عند سيبويه بعامل معنوي مثل حرف التشبيه أو اسم الإشارة أو الظرف أو الجار والمجرور(1)، فإذا نُصِبَ المفعول معه بعامل معنوي عدَّه سيبويه قبيحًا، وذلك نحو: هذا لك وأباك؛ لأنه لم يُذكَر فعلٌ ولا ما تضمَّن معنى الفعل مما يُصيِّره كأنه قد تكلَّم بالفعل(2).

فالذي قبَّح نَصْبَ (أباك) على المفعول معه عند سيبويه هو خلوُّ التركيب من فعل أو اسم متضمنٍ معنى الفعل وحروفَه وعملَه، وإن كان في (ها) التنبيه معنى: أنتبهُ، أو في اسم الإشارة (ذا) معنى: أشيرُ، أو في (لك) معنى: استقرَّ، غير أن هذه الألفاظ (هاء التنبيه واسم الإشارة والجار والمجرور) لم يستقر فيها حروف الفعل(3)؛ ((لأنه ليس هاهنا فعلٌ ولا تقدير فعل، ولا يصلح المفعول معه إلاّ بالفعل الموجود أو المقدر، فأما المدلول عليه من غير تقديره في الكلام فلا يصلح في المفعول معه))(4).

وقد أجاز بعض النحويين أن يكون عامل المفعول معه ظرفًا أو حرف جر(5)، وأجاز أبو علي الفارسي نصب المفعول معه باسم

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1484، وهمع الهوامع: 2/ 177.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 310.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب: 314- 315.

(4) شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 631.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 263، والبحر المحيط: 3/ 487(المائدة: 36)، وشرح التسهيل للمرادي: 522، وتفسير أبي السعود: 3/ 33(المائدة: 36).

الإشارة[1]، مستدلاً بقول الشاعر: [2]

لا تَحْبِسَنَّكَ أثوابي فقد جُمِعَتْ هـذا ردائـيَ مَطْوِيًّا وسـربالا

على أن (سربالاً) مفعول معه لاسم الإشارة (هذا)، غير أن (سربالاً) يُحتمَل أن يكون عاملها اسم المفعول (مطويًّا)[3]، المتضمن معنى الفعل وحروفه وعمله. والذي يظهر لي أن نصب المفعول معه بعامل معنوي قبيح؛ لعدم توافر أدلة سماعية تُجيزه في الاختيار، أمّا الشاهد الشعري الذي استدلَّ به أبو علي الفارسي فلا يُحتجُّ به لمسوِّغينِ: أحدهما أن البيت مجهول القائل، والآخر احتمال الاسم المنصوب (سربالاً) توجيهًا إعرابيًّا يُخرِجُه من باب المفعول معه.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 248، 263، وارتشاف الضرب: 3/ 1484، وشرح التسهيل للمرادي: 522، وهمع الهوامع: 2/ 177.

(2) البيت من غير نسبة في المصادر أنفسها، والدرر اللوامع: 3/ 154.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 248.

المبحث الثاني

القبح في التمييز والحال

أولاً: القبح في التمييز:

قبَّح سيبويه في مسائل التميز مسألتينِ: إحداهما الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب، والأخرى تمييز (كم) الاستفهامية بجمعٍ. وتفصيل القول في تَيْنِك المسألتينِ في الآتي:

المسألة الأولى: القبح في الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب:

يُميَّز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب[1]، ويلازم المعدود (التمييز) عددَه فلا يُفصَل بينهما إلا في ضرورة، ((وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن العدد المميز بمنصوبٍ مستطالٌ بالتركيب إن كان مركبًا، وبالزيادتينِ في آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضع التمييز منه بعيد دون فصلٍ، فلو فُصِلَ بشيء لازداد بُعدًا، فمُنِعَ الانفصالُ إلاّ في الضرورة))[2].

لذا قبَّح سيبويه الفصل بين هذه الأعداد ومميِّزها المنصوب، فقال: ((وزعم أنّ: كم درهمًا لك، أقوى من: كم لك درهمًا، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك: العشرون لك درهمًا، فيها قبح، ولكنها جازت في (كم) جوازًا حسنًا؛

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية: 6/ 270- 275.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 419.

لأنه كأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تُؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. لا تقول: رأيتُ كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيتَ رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ. ولو قال: أتاك ثلاثونَ اليومَ درهمًا، كان قبيحًا في الكلام؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل، وليس مثل (كم) لما ذكرتُ لك. وقد قال الشاعر:[1]

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَميلا))[2].

أورد سيبويه هذا النص في سياق موازنته بين (كم) الاستفهامية وألفاظ العقود، فـ(كم) الاستفهامية تعمل فيما بعدها عمل ألفاظ العقود فيما بعدها، وكل شيء يحسُن أن تعمل فيه ألفاظُ العقود، يحسُن كذلك أن تعمل فيه (كم) الاستفهامية، وكل شيء يقبُح أن تعمل فيه ألفاظُ العقود، يقبُح كذلك أن تعمل فيه (كم) الاستفهامية[3]. غير أن (كم) يجوز فيها أن يُفصَل بينها وبين مميزها ((جوازًا حسنًا دون (ثلاثين) ونحوه؛ لأن (كم) مُنِعَت بعض ما لثلاثين من التصرف، فجُعِلَ هذا عوضًا مما مُنِعَتْه. ألا ترى أن (ثلاثين) تكون فاعلة لفظًا ومعنًى كقولك: ذهب ثلاثون، وتقع مفعولةً في رتبتها كقولك: أعطيتُ ثلاثين، ولا يكون ذلك في (كم)، فلما مُنِعت (كم) بعض ما لثلاثين من التصرف، جُعِلَ لها ضربٌ من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادلُ بينهما، على أنه قد جاء

---

(1) البيت للعباس بن مرداس في: ديوانه: 127، والعين: 5/ 379، وأساس البلاغة: 398، وخزانة الأدب: 3/ 299، ومن غير نسبة في: المقتضب: 3/ 55، ومجالس ثعلب: 2/ 424.

(2) الكتاب: 2/ 158.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 157.

الفصل بين ثلاثين ومميزها في الشعر[1]... ففُصِلَ بين ثلاثين وبين مميزها بالجار والمجرور وإن كان قليلاً في الشعر))[2].

المسألة الأخرى: القبح في تمييز (كم) الاستفهامية بجمع:

(كم) تستعمل في العربية دالةً على أحد معنيين: الاستفهام والخبر، فـ(كم) الاستفهامية تستدعي جوابًا، فهي بمنزلة (كيف) و(أين)، و(كم) الخبرية لا تستدعي جوابًا، إنما هي بمنزلة (رُبَّ) الدالة على المباهاة والافتخار[3]، فلمّا أرادوا أن يُفرِّقوا بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، جعلوا تمييز الاستفهامية مفردًا منصوبًا، وتمييز الخبرية مفردًا أو جمعًا مجرورًا، ((فإن قيل: فلِمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا، وفي الخبر مجرورًا؟ قيل: للفرق بينهما، فجُعِلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده، وإنما جُعِلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده؛ لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للقليل والكثير؛ لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه، فجُعِلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا، وأما في الخبر فلا تكون إلاّ للتكثير، فجُعِلت بمنزلة العدد

---

(1) ينظر بعض الشواهد الشعرية التي فُصِل فيها بين العدد ومميزه المنصوب في: المقتضب: 3/ 55- 56، والبحر المحيط: 1/ 357 (البقرة: 51)، وهمع الهوامع: 2/ 273.

(2) الإنصاف: 1/ 307- 309، وينظر: المقتضب: 3/ 55.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 156، والمقتضب: 3/ 55- 57، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 526- 527، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 44.

الكثير، وهو يجر ما بعده؛ ولهذا كان ما بعدها مجرورًا في الخبر... فإن قيل: فلِمَ إذا كانت استفهامية لم تُبيَّن إلاّ بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية جاز أن تُبيَّن بالمفرد والجمع؟ قيل: لأنها إذا كانت استفهامية حُمِلت على عدد ينصب ما بعده، وذلك لا يُبيَّن إلاّ بالمفرد النكرة، نحو: أحد عشر رجلاً، وتسعٍ وتسعين جاريةً، فلذلك لم يجز أن تُبيَّن إلاّ بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية حُمِلت على عدد يجر ما بعده، والعدد الذي يجر ما بعده يجوز أن يُبيَّن بالمفرد كـ(مئة درهمٍ)، وبالجمع كـ(ثلاثة أثوابٍ)؛ فلهذا جاز أن يتبيَّن بالمفرد والجمع))[1].

فإذا مُيِّزت (كم) الاستفهامية بجمعٍ عُدَّ ذلك قبيحًا عند سيبويه؛ لأن (كم) الاستفهامية شُبِّهت في عملها فيما بعدها بالعدد الذي ينصب ما بعده، والعدد الذي ينصب ما بعده لا يكون تمييزه إلاّ مفردًا[2]، فقبُح مجيء تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا؛ لمخالفةِ المشبَّهِ المشبَّهَ به. يقول سيبويه: ((ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله: كم غلمانًا لك؛ لأنك لا تقول: عشرون ثيابًا لك، إلاّ على وجه: لك مائةٌ بيضًا، وعليك راقودٌ خلاً. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانًا، ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبُح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ))[3].

لم يجوِّز سيبويه نقلاً عن يونس والخليل وقوعَ تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا قياسًا على امتناع ذلك في تمييز العدد الذي لا يكون مميزه إلا مفردًا، فلا ينبغي

(1) أسرار العربية: 215- 217، وينظر: الكتاب: 2/ 156- 161، والمقتضب: 3/ 59- 63، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 744- 745، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 527.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 46.

(3) الكتاب: 2/ 159.

أن يخالِف المقيسُ (تمييز كم) المقيسَ عليه (تمييز عشرين)، فإذا أُريد نصب الاسم المجموع الواقع بعد (كم) الاستفهامية على الحالية، جاز ذلك بشرط أن يَفصل بين (كم) والاسم المنصوب المجموع فاصلٌ يكون هو العامل في الحال، وذلك نحو: كم لك غلمانًا، فـ(غلمان) على هذا المعنى يُعرَب حالاً عاملُه ما في (لك) من معنى الفعل، وتمييز (كم) محذوف، تقديره: كم نفسًا لك غلمانًا؛ أي حال كونهم غلمانًا، فإذا قُدِّمت (غلمان) على (لك) ووُجِّهت على التمييز أو الحال كان القبح في التوجيهين؛ لأنه إن جُعِلَ (غلمان) تمييزًا قُبح ذلك في مجيئه مجموعًا، وإن جُعِلَ حالاً قُبح في إعمال معنى الفعل (لك) في الحال مؤخرًا، كما قبُح في قولك: عبدُ الله قائمًا فيها؛ لأن الحال لا تتقدَّم على عاملها إذا لم يكن فعلاً[1].

وقد اختُلِف في مجيء تمييز (كم) الاستفهامية مجموعًا، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين الذي يمنع مجيء تمييز (كم) الاستفهامية مجموعًا، ويُحمَل عندهم ما جاء بعد (كم) الاستفهامية جمعًا على الحالية، ويُجعَل التمييزُ محذوفًا[2].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين الذي يجيز جمع تمييز (كم) الاستفهامية حملاً على جوازه في تمييز (كم) الخبرية[3]

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 322، وشرح اللمع للثمانيني: 2/ 752، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 745- 746، والمقاصد الشافية: 6/ 295- 296.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 159، والأصول في النحو: 1/ 322، والمفصل: 225، والمساعد: 2/ 109، والمقاصد الشافية: 6/ 295.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 317، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 420، وارتشاف الضرب: 2/ 779، وشرح التسهيل للمرادي: 613، وهمع الهوامع: 2/ 274.

المذهب الثالث: مذهب الأخفش الذي ذهب مذهبًا وسطًا بين البصريين والكوفيين، فأجاز جمع تمييز (كم) الاستفهامية إذا أُريد بالجمع أصنافٌ، فقولك: كم غلمانًا لك، جائزٌ إذا أُريد معنى: كم عندك من هذه الأصناف[1].

أما مذهب البصريين فقد سبق آنفًا تعليلُ منعِهم مجيء تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا، وأما مذهب الكوفيين فقد أنكره ابن مالك؛ لأنه لا حجة لهم فيه إذ لم يرد وقوع تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا، وإن ورد ما يُوهِم جواز ذلك حُمِلَ الجمع المنصوب بعد (كم) على الحالية وقُدِّرَ التمييز[2]، وكذا ردَّ السيوطي مذهب الكوفيين بعدم السماع به[3].

وأما مذهب الأخفش فقد اختاره بعض المغاربة ومال إليه بعض المتأخرين في حال كون السؤال عن الجماعات والأصناف؛ إذ بذلك يسوغ تمييزها بالجمع؛ لأنه بمنزلة المفرد، نحو قولك: كم رجالاً عندك، إذا أردت: كم جمعًا من الرجال، فالسؤال عن عدد أصناف القوم لا عن مبلغ أشخاصهم[4].

والذي أراه في هذا الخلاف أن كلَّ مذهبٍ له وجهٌ من القبول، فمذهب

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 779، وشرح التسهيل للمرادي: 613، وهمع الهوامع: 2/ 274.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 420.

(3) ينظر: همع الهوامع: 2/ 274.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 779، وشرح التسهيل للمرادي: 613، وهمع الهوامع: 2/ 274.

البصريين مقبولٌ من حيث قياس تمييز (كم) الاستفهامية بتمييز العدد الذي يأتي تمييزه مفردًا منصوبًا، ومن حيث عدم ورود سماع يُحتَجُّ به في مجيء تمييز (كم) الاستفهامية جمعًا. ومذهب الكوفيين مقبولٌ من حيث حَمْلُ تمييز (كم) الاستفهامية على تمييز (كم) الخبرية؛ لأن التفريق بين الاستفهامية والخبرية ليس قائمًا فيما إذا كان أحد التمييزينِ مفردًا والآخر جمعًا، بل يقوم من خلال مقومات أخرى يتضح فيها الفرق بين دلالة الاستفهام ودلالة الخبر، من هذه المقوماتِ السياقُ الذي ترد فيه (كم)، فيُميَّز من خلاله بين الخبر والاستفهام، وكذا الاعتماد على التنغيم الصوتي الذي يُفرِّق بين إخبارٍ أو استفهامٍ؛ فالإخبار يُصدَر بنغمة صوتية مستوية، والاستفهام يتم بنغمة صوتية صاعدة، وكذا الحركة الإعرابية التي تظهر على مميز (كم)؛ فالخبرية مميزها مجرور، والاستفهامية مميزها منصوب[1]. ومذهب الأخفش مقبولٌ من حيث توفيقه بين المذهبين البصري والكوفي، ومن حيث تجويزه جمع تمييز (كم) الاستفهامية حملاً على الصنف لا على العدد، والصنف يُنزَّل منزلة المفرد.

ثانيًا: القبح في الحال:

عُرِّفت الحال بأنها ((ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى (في)، غير تابع ولا عمدة، وحقُّه النصب))[2]، وهي تنتصب على وقوع الفعل فيها مما

(1) ينظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 557، 579- 590، 597- 600.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 321.

ليس بمفعول[1]؛ لتُفسِّرَ ما ((أُبهِم من الهيئات، نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا، ألا ترى أنك لو لم تذكر (ضاحكًا) لكانت هيئة زيدٍ في وقت المجيء مبهمةً))[2].

فإذا حُمِلَ الاسم المنصوب على الحالية في سياق لا يدلُّ فيه على الحالية؛ لعدم توافر شروط الحالية فيه، عُدَّ ذلك الحملُ ضعيفًا قبيحًا. من ذلك قول الشاعر: [3]

ضَنِنْتُ بنفسي حِقْبَةً ثمَّ أصبحتْ   لِبِنْتِ عَطاءٍ بَيْنُها وجَمِيعُها
ضِبابيَّةً مُرِّيَّةً حابِسيَّةً   مُنِيفًا بِنَعْفِ الصَّيْدلَينِ وَضِيعُها

فالمنصوبات (ضبابية، مرية، حابسية، منيفًا) نُصِبت على التعظيم والمدح، ولو حُمِلت على الحالية ((لِمَا بنيتَه على الاسم الأول كان ضعيفًا. وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أراد أن يُوقِع شيئًا في حالٍ؛ لقُبْحِه ولضعف المعنى))[4].

لقد تتبعتُ مواضع الحال في كتاب سيبويه، فوجدتُه يقبِّح شيئينِ مرتبطينِ بالحال: أوَّلُهما تعريف الحال، والآخَرُ تقديم الحال على عاملها المعنوي. وتوضيحًا لمسوِّغات تقبيح سيبويه ذَيْنِك الشيئينِ المرتبطينِ بالحال، أقفُ الوقفتينِ الآتيتينِ:

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 44.

(2) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 333.

(3) البيتان من الأبيات التي لم يُعرَف قائلُها في: الكتاب: 2/ 152.

(4) المصدر نفسه.

الوقفة الأولى: القبح في تعريف الحال:

اشترط جمهور النحاة تنكير الحال، ومنعوا مجيئها معرفةً[1]، مُعلِّلينَ ذلك بعللٍ أهمها:

1- أن الحال في المعنى خبرٌ ثانٍ[2]. قال ابن السراج: ((ولا تكون الحال إلاّ نكرة؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة))[3]، وقال ابن يعيش: ((إنما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنها في المعنى خبر ثانٍ، ألا ترى أن قولك: جاء زيدٌ راكبًا، قد تضمَّن الإخبار بمجيء زيدٍ وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادةٌ))[4].

2- أن الحال في تقدير جوابٍ لمن قال: كيف؟، و(كيف) سؤال عن نكرة[5].

3- أن الحال إذا جاءت معرفة قد تلتبس بالنعت في بعض الصور، من ذلك أن يكون صاحبُها منصوبًا، نحو: رأيتُ زيدًا الراكبَ، فـ(الراكب)- إذا جاز وقوع الحال معرفة- قد يُلتبَس في إعرابها بين النعتية والحالية؛ لذا وجب أن تأتي الحال نكرة منعًا للالتباس[6].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1562.

(2) ينظر: اللباب: 1/ 284، وشرح الجزولية للأبذي (السفر الأول): 1/ 843، وهمع الهوامع: 2/ 230.

(3) الأصول في النحو: 1/ 214.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 62.

(5) ينظر: اللباب: 1/ 284، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 62.

(6) ينظر: العلل في النحو: 227، وشرح التسهيل للمرادي: 559، والمساعد: 2/ 11، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 602، وهمع الهوامع: 2/ 230.

4- أن الحال مشبهة بالتمييز، لأنها يُبيَّن بها كما يُبيَّن بالتمييز نوع المميز، والتمييز نكرة فكانت الحال مثله[1]. غير أنه يُفرَّق بينهما بأن الحال تكون في الأصل مشتقة، والتمييز أصله غير مشتق، وكذا يحسُن في التمييز دخول (مِنْ) عليه، ويحسُن في الحال دخول(في) عليها[2].

5- أن الحال تجري مجرى الصفة للفعل في المعنى، فإذا قلت: جاء زيدٌ راكبًا، أفاد مجيءَ زيدٍ على هيئة مخصوصة، والفعل نكرة ووصفُه كذلك يجب أن يكون نكرة[3]، ((والمراد بالفعل: المصدر الذي يدل الفعلُ عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء)، وإذا قلت: جاء راكبًا، دلَّ على مجيءٍ موصوفٍ بركوبٍ))[4]، وبيان ذلك ((أن الفعل يحتوي على زمنٍ محدثٍ، والحديث هو المصدر، وإن كانت الحال تبيِّن هيئة صاحبها عند حدوث الفعل فهي كالصفة للفعل؛ أي كالصفة للمصدر الذي هو أحد جُزْأي الفعلِ، فحين نقول: جاء زيدٌ راكبًا، يكون معناه: جاء زيدٌ مجيئًا راكبًا، فمصدر الفعل هنا مفعول مطلق نكرة وُصِفَ بـ(راكبًا) التي هي الحال، فهو إذًا وَصْفٌ للفعل؛ أي وصفٌ لمصدره، والصفة والموصوف نكرتان؛ ولهذا وجب تنكير الحال))[5].

---

(1) ينظر: العلل في النحو: 227، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 62، وشرح الجزولية للأبذي (السفر الأول): 1/ 846.

(2) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: 1/ 471.

(3) ينظر: اللباب: 1/ 284.

(4) أسرار العربية: 193.

(5) الحال في القرآن الكريم، أنماطه ودلالاته: 29.

6- أن الحال فضلة زائدة لا فائدة فيها للمخاطَب، فإذا عُرِّفت لم يستفدها المخاطَبُ[1].

7- أن المراد من الحال ((تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول، وهذا لا يحصل إلاّ بالتنكير، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ لكون بقاء الأصل أولى عند عدم الداعي إلى خلافه))[2].

لقد كان موقف سيبويه في حكمه على تعريف الحال مُتأرجحًا بين القبح تارةً والمنع تارةً أخرى، فقد نصَّ على قبح مجيء الحال معرفةً بقوله: ((فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمرُ لم تدخله الألف واللام ولم يُضَفْ. لو قلت: ضربتُه القائمَ، تريد: قائمًا، كان قبيحًا، ولو قلت: ضربتُهم قائميهم، تريد: قائمينَ، كان قبيحًا))[3]. وأشار سيبويه إلى قبح مجيء المعرفة حالاً للنكرة في غير الشعر[4].

أما مَنْعُه تعريفَ الحالِ فقد نصَّ عليه في غير موضع من كتابه[5]، من ذلك قولُه: ((لا يجوز أن تجعل المعرفةَ حالاً يقع فيه شيءٌ))[6]، وكذا قولُه: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَ الله، إذا كان عبدُ الله اسمَه الذي يعرف به. وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة مبنيًّا عليها أو مبنيّةً على اسم أو غير

(1) ينظر: العلل في النحو: 227.

(2) شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 602.

(3) الكتاب: 1/ 377، وينظر: المصدر نفسه: 2/ 58، 113.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 361.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 231، 394 + 2/ 76.

(6) المصدر السابق: 2/ 50.

اسم، وتكون صفة لمعروف لِتُبيِّنَه وتُؤكِّده أو تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمرُ، فلا تضع في موضعه الاسمَ الذي جُعِلَ ليوضِّح المعرفة أو تُبيَّن به. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئًا بعينه قد عرفه المخاطَب قبل ذلك. فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأَجْرِه كما أجرَوه، وضَعْ كلَّ شيءٍ موضعَه))[1].

والذي يبدو لي أن حكم سيبويه بقبح تعريف الحال في بعض المواضع، جاء حملاً على المنع لا على الجواز، وهو بذلك يوافق جمهور النحويين في منع تعريف الحال، فالبصريون والكوفيون متفقون على تنكير الحال، غير أن الكوفيين أجازوا أن تأتي الحال على صورة المعرفة مع بقاء دلالة التنكير إذا كان فيها معنى الشرط، نحو قولك: عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء، وتقديره: عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساءَ. ولم يخالف في هذا الباب إلاّ يونسُ والبغداديون، إذ أجازوا مجيء الحال معرفة، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، قياسًا على تعريف الخبر، وعلى ما ورد من سماعٍ في ذلك[2].

وقد ورد في السماع وقوع الحال معرفةً، فأوَّلها النحاة تأويلاتٍ متعددةً تُخْرِجُها من باب تعريف الحال. من ذلك تأويل سيبويه نصب (العِراك) حالاً في قول لبيد بن ربيعة: [3]

---

(1) الكتاب: 2/ 114.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 76 (تجويز يونس)، وارتشاف الضرب: 3/ 1562، والمساعد: 2/ 11، وهمع الهوامع: 2/ 230.

(3) شرح ديوان لبيد بن ربيعة: 86، والكتاب: 1/ 372، وخزانة الأدب: 3/ 192. وفي رواية الكتاب والخزانة (فأرسلها) بدلاً من (فأوردها).

فَأَوْرَدَهَـا العِـرَاكَ ولَمْ يَـذُدْهَا ... ولَمْ يُشْـفِقْ علـى نَغَـصِ الـدِّخالِ

على معنى: اعتراكًا[1]. ونحو ذلـك ((قولـك: طلبتَـه جَهْـدَك، كأنـه قـال: اجتهادًا))[2]، وكذا قولهم: ((مررتُ به وحدَه))[3]، تقديره: مررتُ به منفـردًا[4]. ((ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهـم ثلاثـتَهم وأربعـتَهم، وكـذلك إلى العشرة))[5]، وتأويلها عند سيبويه: مررتُ بهم مثلَّثًا أو مربّعًا لهـم، فهـي أعـدادٌ وُضِعَت في موضع مصدرٍ وُضِعَ موضع الحال[6]. ومن ذلك قول الشماخ: [7]

وجاءتْ سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضِـها ... تُمسِّحُ حَـوْلي بـالبقيعِ سِـبالَها

((كأنه قال: انقضاضَهم؛ أي انقضاضًا. ومررتُ بهـم قَضَّـهم بقضيضـهم، كأنه يقول: مررتُ بهم انقضاضًا))[8]. ونحو ذلك((قولك: كلَّمتُه فـاهُ إلى فِـيَّ... كأنه قال: كلَّمتُه مشافهةً))[9]، وكذا((قولك: دخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، جـرى علـى

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 372.

(2) المصدر السابق: 1/ 373

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 63.

(5) الكتاب: 1/ 373.

(6) ينظر: همع الهوامع: 2/ 231.

(7) ديوانه: 20، والكتاب: 1/ 374، وخزانـة الأدب: 3/ 194. وفي روايـة الكتـاب والخزانـة (أتتني) بدلاً من (وجاءت).

(8) الكتاب: 1/ 374– 375.

(9) المصدر السابق: 1/ 391.

قولك: واحدًا فواحدًا، ودخلوا رَجُلاً رَجُلاً))[1]، ومثله قولهم: ((مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغَفيرَ. فهذا ينتصب كانتصاب العراك. وزعم الخليل- رحمه الله- أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلَّموا به على نية ما لا تدخله الألفُ واللامُ))[2]؛ أي على نية زيادة الألف واللام في الحال[3].

وأحيانًا لا يتأوَّل سيبويه الحال التي وقعت معرفةً بالنكرة، بل يحكم عليها بالشذوذ. من ذلك ما جاء في قوله: ((هذا باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام، شبّهوه بما يُشبَّه من الأسماء بالمصادر، نحوَ قولك: فاهُ إلى فيَّ، وليس بالفاعل ولا المفعول. فكما شبّهوا هذا بقولك: عَوْدَه على بَدْئه، وليس بمصدر، كذلك شبّهوا الصفة بالمصدر، وشذّ هذا كما شذّتِ المصادرُ في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفةٌ، وكما شذّت الأسماءُ التي وُضِعت موضعَ المصدر))[4]. لقد تابع سيبويه جمعٌ من النحاة في تأويله الحالَ المعرفةَ تأويلاتٍ تخرجها من باب التعريف، غير أن هؤلاء النحاة لم يكتفوا بما ذهب إليه سيبويه، بل تكلَّفوا في ذلك تكلُّفًا واضحًا، معوِّلينَ في ذلك على التأويل والتقدير لا سيما في المصادر المعرفة الواقعة حالاً نحو: طلبتَه جَهْدَك وطاقتَك، إذ قدّروا هذه المصادر (جَهْدك وطاقتك) على أنها معمولاتٌ لأحوالٍ مقدّرة هي العوامل، فذهب بعضهم إلى أن هذه العوامل المقدرة أفعالٌ، تقديرها: طلبتَه تَجتهدُ جَهْدَك

(1) الكتاب: 1/ 398.

(2) المصدر السابق: 1/ 375.

(3) ينظر: المقتضب: 3/ 271، وارتشاف الضرب: 3/ 1564، والبحر المحيط: 8/ 270 (المنافقون: 8)، ومغني اللبيب: 1/ 331- 332، وشرح قطر الندى: 235- 236.

(4) الكتاب: 1/ 397.

وتَطيقُ طاقتَك[1]، وقدَّر آخرون الأحوالَ أسماءً مشتقةً، تقديرها: طلبتَه مجتهـدًا جَهْدَك ومطيقًا طاقتَك[2].

إن ما ذهب إليه هؤلاء النحاة- في تقديري- في مثـل هـذه الاسـتعمالات من تأويلاتٍ متكلَّفةٍ في تقدير الحال، إنما سعوا من خلاله إلى إنكار مجـيء الحـال معرفةً، والذي ألجأهم إلى ذلك هو تلك القواعـد الـتي وضـعوها، فـأرادوا لهـذه الاستعمالات الواردة في فصيح كلام العرب أن تنسبك مع قاعدتهم الـتي تُنْكِـرُ مجيء الحال معرفة، فقدَّروا تقديراتٍ لا تتوافق مع طبيعـة اللغـة الـتي نطـق بهـا العربيُّ الفصيحُ الذي لم يكن يعرف عاملاً أو معمولاً، ولا أظنُّ أن هـذا العربـيَّ عندما قال: طلبتَه جَهْدَك، وأرسلَها العِراكَ، أراد: طلبته تجتهد جهـدَك أو مجتهـدًا جهدَك، وأرسلها تعترك العراكَ أو معتركةً العراكَ؛ لأنه لم يكـن محتاجًـا إلى هـذا التأويل المتكلَّف، ولو أراد ذلك لأتى به على صورته المقدَّرة.

ولعل السبب الرئيس في رفض النحاة مجيء الحال معرفة، هو أنها في المعنى خبرٌ ثانٍ[3]، فحملوا ما جاء منها معرَّفًا في كثير من الشواهد على تأويل التـنكير، قياسًا على حملها على الخبر؛ لأن الخبر الأصل فيه أن يكون نكرة[4].

---

(1) ينظـر: الأصـول في النحـو: 1/ 165، والمقتصـد في شـرح الإيضـاح: 1/ 677، واللبـاب: 1/ 286، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 62- 63، وارتشاف الضرب: 3/ 1565.

(2) ينظـر: المقـرب: 1/ 151، وشـرح الرضـي علـى الكافيـة: 2/ 54، وارتشـاف الضـرب: 3/ 1565.

(3) ينظر العلة الأولى من علل مجيء الحال نكرة في بداية هذه المسألة.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 62.

والحقُّ أن قياس الحال على الخبر من حيث وجوب التنكير قياسٌ ضعيفٌ؛ لأن المقيس عليه (الخبر) لا ينحصر في النكرة، فقد يـأتي معرفـة نحـو قولنـا: اللهُ ربُّنا، فكان الأَولى أن يُحمَل المقيس (الحال) على المقيس عليه (الخـبر) في جـواز التعريف؛ لأن الحال تُحمَل على الخبر في أوجهٍ متعـددة، منهـا أن الخـبر لا يـتمُّ الكلام إلاّ به، وكذلك ((الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1] و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[2]، وقال: [3]

إنما المَيْتُ مـن يعـيشُ كئيبًـا … كاسفًا بالُهُ قليلَ الرجـاءِ))[4].

فلو أُسقِطَ من الكلام (مرحًـا) و(أنـتم سـكارى) و(كئيبًـا) لفسـد المعنـى وبطل[5].

فإذا شابهت الحالُ الخبرَ في تمام الفائدة، أفلا يجوز مشابهتُها إيّـاه في جـواز التعريف، فالخبر قد يأتي معرفة وكذلك الحالُ ينبغي أن تكون مثلَه، فلا مانع من تعريفها قياسًا على الخبر، ولورودِ سماعٍ فصيح عُرِّفت فيه الحالُ.

---

(1) الآية (37) من سورة الإسراء.

(2) الآية (43) من سورة النساء.

(3) البيت منسوب إلى عديّ بن الرَّعلاء الغسّاني في: خزانة الأدب: 9/ 583، وفيه (الرخـاء) بدلاً من (الرجاء).

(4) مغني اللبيب: 5/ 408- 409.

(5) ينظر: شرح قطر الندى: 235.

أمّا حَمْلُهم الحال المعرفة بأل على أن الألف واللام زائدتان[1]، ففي حملهم نظرٌ؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الحال المعرّفة دلالتَها، ويجعلُها هي والحال النكرة سواءً من حيث المعنى، وإذا كان الأمر كذلك فما الداعي إلى أن يتكلَّف العربيُّ استعمالَ الحالِ معرفةً، يزاد على ذلك أن زيادة الألف واللام غير معهودة في الأسماء، ودعوى زيادتها في الحال دعوى تفتقر إلى الدليل القاطع الذي لا يحتمل التأويل.

أمّا زَعْمُهم أن هذه الألفاظ المعرفة ليست أحوالاً، إنما هي معمولات لأحوالٍ محذوفة إمّا أفعالاً تقديرها: أرسلها تعترك العراكَ، وإمّا أسماءً مشتقة تقديرها: أرسلها معتركةً العراكَ[2]؛ فهو زَعْمٌ مفتقرٌ إلى الدليل المقيس عليه، فضلاً عمّا يَحملُه هذا الزعم من تأويلٍ وتقديرٍ متكلَّفٍ فيه. وما احتمل المعنى واستقام به الكلامُ من غير تأويلٍ أوْلى وأحسنُ مما احتمل المعنى واستقام به الكلامُ بتأويلٍ متكلَّفٍ فيه.

فالذي يترجح في هذه المسألة- من وجهة نظري- مذهبُ يونس والبغداديين في تجويز تعريف الحال قياسًا وسماعًا؛ أما القياس فهو حملُها على الخبر في جواز التعريف، وأما السماع فقد سُمِعَت شواهدُ كثيرةٌ متضمنةً أحوالاً معرَّفةً[3]، ما كان ينبغي الحكم عليها بالمنع أو القبح أو الشذوذ، أو تأويلها

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 375، والمقتضب: 3/ 271، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 475، وأمالي ابن الشجري: 1/ 235 + 3/ 20، وارتشاف الضرب: 3/ 1564، وشرح المكودي: 1/ 364.

(2) مرَّ ذكر ذلك آنفاً.

(3) ينظر: همع الهوامع: 1/ 261 + 2/ 230- 232.

تأويلات متكلفة تُقْصِي ما قد تتضمَّنه هذه الأحوال المعرّفة من دلالاتٍ لا تحملها الحال النكرة. يُزاد على ذلك أن الإقرار بمجيء الحال معرفةً قد يستقيم له بابٌ من أبواب المعنى لم يُلتفت إليه؛ لأنه يستوعب ما جاء في لسان العرب من استعمالات فيها أحوالٌ معرّفةٌ بألفاظها أنفسِها من غير حاجة إلى تأويل أو تقدير، وكذا يستوعب بعض الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظٌ معرّفةٌ حُمِلَت في بعض توجيهاتها على الحالية، منها الآتي:

الآية الأولى: ﴿ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾[1]:

وُجِّه نَصْبُ (جَهْد) توجيهين[2]: أحدهما النصبُ على المصدرية المبيِّنة للفعل (أقسموا) والتقدير: أقسموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين، والآخر النصب على الحالية، واختُلِفَ في توجيه النصب على الحالية، فقدَّره بعضهم بحذف الفعل وإقامة المصدر مقامه، والتقدير: أقسموا بالله يجهدون جَهْدَ أيمانهم[3]، وقدَّره آخرون بنيابة المصدر عن اسم الفاعل، والتقدير: أقسموا بالله جاهدينَ أيمانهم[4]. وعلى نحوٍ قريبٍ من توجيه نصب (جَهْد) في آية المائدة، وُجِّهَ نَصْبُ (جَهْد) في

(1) الآية (53) من سورة المائدة.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 445، والبحر المحيط: 3/ 522، وتفسير البيضاوي: 1/ 279، وتفسير أبي السعود: 3/ 50، وفتح القدير: 2/ 64، وروح المعاني: 6/ 234.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 445، وتفسير البيضاوي: 1/ 279، وتفسير أبي السعود: 3/ 50، وروح المعاني: 6/ 234.

(4) ينظر: فتح القدير: 2/ 64.

سورة الأنعام[1]، والنحل[2]، والنور[3]، وفاطر[4].

وفي تقديري أن توجيه نصب (جَهْد) على المصدرية أو على الحالية بتقدير محذوف فيه تكلُّفٌ لا مسوِّغ له سوى الابتعاد عن القول بالحالية المعرّفة، وكان الأولى أن يُوجَّه نصب (جَهْد) على الحالية المعرّفة مباشرةً على مذهب يونس والبغداديين؛ لأن فيه بُعدًا عن التقدير، وما لا تقدير فيه أولى مما قُدِّر لا سيما في النص القرآني.

الآية الثانية: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[5]:

وُجِّهَ نصب (زهرة) توجيهاتٍ متعددة[6]، منها النصب على الحالية. قال الفراء: ((نصبت الزهرة على الفعل متعناهم به زهرةً في الحياة وزينةً فيها.

(1) الآية (109)، وينظر في توجيه نصب (جهد): تفسير النسفي: 2/ 28، والبحر المحيط: 4/ 203، وتفسير أبي السعود: 3/ 172، وروح المعاني: 7/ 367.

(2) الآية (38)، وينظر في توجيه نصب (جهد): تفسير أبي السعود: 5/ 113، وفتح القدير: 3/ 201، وروح المعاني: 14/ 207.

(3) الآية: (53): وينظر في توجيه نصب (جهد): الكشاف: 3/ 254- 255، وتفسير أبي السعود: 6/ 188، وروح المعاني: 18/ 291.

(4) الآية (42)، وينظر في توجيه نصب (جهد): تفسير النسفي: 3/ 343.

(5) الآية (131) من سورة طه.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/ 474- 476، والكشاف: 3/ 98، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 909، والتسهيل لعلوم التنزيل: 3/ 21، والبحر المحيط: 6/ 269، وروح المعاني: 16/ 415.

و(زهرة) وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررتُ به الشريفَ الكريمَ))[1].

ويبدو لي أن الفراء يُلمح إلى أن (زهرة) نُصِبت على الحالية لدلالتها على التنكير؛ لأنه حين وضَّح عامل النصب أتى بـ(زهـرة) نكـرةً فقـال: متعنـاهم بـه زهرةً في الحياة. وعلى هذا الاستنتاج يكون توجيه الفراء هو عينُه الـذي قيـل في مذهب الكوفيين من إجازة مجيء الحال على صورة المعرفة مع بقاء دلالة التـنكير فيها[2].

وعَدَّ بعضُهم في توجيه الحالية للفظة (زهرة) أنها نكرة حُذِفَ منها التنوين منعًا لالتقاء ساكنينِ: سـكون التنـوين في (زهـرة)، وسـكون الـلام في (الحيـاة)، وتُعرَب (الحياة) على هذا التوجيه بدلاً مجرورًا تابعًـا لــ(مـا) في (مـا متَّعنـا)[3]. وذهب ابن عطيـة إلى جـواز نصـب (زهـرة) علـى الحاليـة؛ لأن تعريفهـا لـيس بمحضٍ[4].

إن هذه الاحتمالات في توجيه نصب (زهـرة) علـى الحاليـة- فيمـا يظهـر لي- لا يخفى ما فيها من التكلف المُبْعدِ ظاهرَ التعريفِ المحضِ عن لفظة (زهرة)

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 196، وينظر: جـامع البيـان عـن تأويـل آي القـرآن: 16/ 236، والملخص في إعراب القـرآن: 422، والجـامع لأحكـام القـرآن: 11/ 278، وفـتح القـدير: 3/ 487- 488.

(2) مرَّ ذكر ذلك آنفاً.

(3) ينظر: مشكل إعراب القـرآن: 2/ 475، والملخـص في إعـراب القـرآن: 423، والبيـان في غريب إعراب القرآن: 2/ 155، والتبيـان في إعـراب القـرآن: 2/ 909، والجـامع لأحكـام القرآن: 11/ 278- 279، والبحر المحيط: 6/ 269.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 71.

في سياق الآية، فلا حاجة إلى حَمْل اللفظة (زهرة) على مَحْمَلٍ غيرِ مَحْمَلِها الظاهرِ في توجيه نصبها على الحالية.

الآية الثالثة: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[1]:

في هذه الآية أربع قراءات:

1- (لَيَخْرُجَنَّ) بفتح الياء وضم الراء، ورفع (الأعز) ونصب (الأذل)[2].

2- (لَيُخْرَجَنَّ) بضم الياء وفتح الراء، ورفع (الأعز) ونصب (الأذل)[3].

3- (لَنَخْرُجَنَّ) بفتح النون وضم الراء، ونصب (الأعز) و(الأذل)[4].

4- (لَنُخْرِجَنَّ) بضم النون وكسر الراء، ونصب (الأعز) و(الأذل)[5].

---

(1) الآية (8) من سورة المنافقين.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 435- 436، وتهذيب اللغة: 1/ 83، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 736، والمحكم والمحيط الأعظم: 1/ 73، والنكت في القرآن: 2/ 643، والكشاف: 4/ 545، والمحرر الوجيز: 5/ 315، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 441، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 590، والبحر المحيط: 8/ 270، وتفسير البيضاوي: 2/ 479، وروح المعاني: 29/ 170.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 160، والكشاف: 4/ 545، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1224، والبحر المحيط: 8/ 270، وتفسير البيضاوي: 2/ 479، وروح المعاني: 29/ 170.

(4) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 315، والبحر المحيط: 8/ 270، وتفسير البيضاوي: 2/ 479، وروح المعاني: 29/ 170.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 160، وإعراب القرآن: 4/ 435- 436، والنكت في القرآن: 2/ 643، والكشاف: 4/ 545، والمحرر الوجيز: 5/ 315، وزاد المسير: 8/ 277، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 590، والبحر المحيط: 8/ 270، وروح المعاني: 28/ 169.

لقد أوشكت الآراء أن تتفق على أن نصب (الأذلّ) في القراءات الأربع السابقة يكون على الحالية[1]، غير أنها اختلفت في مسوِّغ مجيء الحال معرفةً، فذهب فريق إلى أن تعريف الحال في مثل هذه القراءات هو من الشذوذ أو الندرة التي لا يقاس عليها ولا يجوز أن يُحمَل القرآن عليها[2]، وألمح فريق آخر إلى أن الحال المعرفة (الأذل) جاء دالاً على النكرة فقُدِّر: ذليلاً[3]، وأشار بعضهم إلى أن الألف واللام في الحال (الأذل) زائدتان[4]، ونبَّه آخرون على احتمال تقدير الحال بـ(مِثْل) وإضافة (الأذل) إليه، فلا يتعرَّف الحالُ بهذه الإضافة، فيكون التقدير: (مِثْلَ الأذلِّ)[5]، أو تقدير الحال بـ(مُشْبِهًا) ويكون (الأذل) معمولاً له

---

(1) ينظر: المصادر أنفسها كلّها في الهوامش الأربعة السابقة. وقد وُجِّهَ نصب (الأذل) توجيهات أخرى غير الحالية لا ترقى إلى توجيه الحالية. ينظر: الكشاف: 4/ 545، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 590، وروح المعاني: 29/ 169- 170.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 435- 436، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 736- 737، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 441، والمحرر الوجيز: 5/ 315.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 160، وإعراب القرآن: 4/ 435، والنكت في القرآن: 2/ 643.

(4) ينظر: النكت في القرآن: 2/ 643، والكشاف: 4/ 545، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1224، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 590، والبحر المحيط: 8/ 270، وروح المعاني: 29/ 169.

(5) ينظر: الكشاف: 4/ 545، وزاد المسير: 8/ 277، وتفسير البيضاوي: 2/ 479، وروح المعاني: 29/ 169.

علـى المفعـول بـه، والتقـدير: (مُشْـبِهًا الأذلَّ)[1]، وأجـاز فريـق تعريـف الحـال في(الأذل) بناءً على جواز تعريف الحال في أمثلةٍ أخرى مسموعة[2].

والرأي الأخير هو الـذي أرتضـيه؛ لأن فيـه حَمْـلَ اللفظـة (الأذل) علـى ظاهرها من غير نعتها بالشذوذ والندرة، أو تأويلِها بـالنكرة، أو حَمْـلِ التعريـف على زيادة الألف واللام، أو تقديرِ محذوفٍ؛ لأن في ذلك كلّـه- مـا عـدا تجـويز تعريف الحال- تكلُّفًا لا مسوِّغ له سوى الخضوع لقاعدة تنكير الحـال، والتقيـدِ بها، وتجاهلِ ما خرج عن هذه القاعدة مما سُمِعَ من أحوالٍ معرَّفةٍ، أو تحميلِ هذا المسموع تحميلاتٍ متكلَّفةً.

وإلحاقًا بمسـألة تعريـف الحـال، أودُّ أن أشـير إلى أن سـيبويه أجـاز تـنكير صاحب الحال جوازًا اختياريًّا من غير تقبيح سـواء أسُـوِّغَ التـنكيرُ أم لم يُسـوَّغ. فمما سُوِّغ فيه تنكير صاحب الحال أن تتقدم الحالُ على صاحبها نحو: فيها قائمًا رجلٌ، وهذا قائمًا رجلٌ[3]، أو أن تكون النكرة (صاحب الحال) مخصصة بإضافة أو وصف نحو: هذا أوَّلُ فارسٍ مقبلاً، وهذا غلامٌ لك مقبلاً[4]، أو غير ذلك ممـا سُوِّغَ فيه تنكير صاحب الحال. وممـا أُجيـز فيـه تـنكير صـاحب الحـال مـن غـير تسويغ، قولُ سيبويه: ((ومن قال: هذا أولُ فارسٍ مقبلاً... قد يجوز نصـبه علـى نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى. وزعـم الخليل أن هذا جائز، ونصـبُه

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1224، وروح المعاني: 29/ 169- 170.

(2) ينظر: روح المعاني: 29/ 169.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 58، 122.

(4) ينظر: المصدر السابق: 2/ 112- 113.

كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفًا. ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائمًا، إذا جعلت المرور به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله))[1]. وذهب سيبويه إلى أن ((ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة))[2].

وما أجازه سيبويه نقلاً عن عيسى بن عمر والخليل من مجيء صاحب الحال نكرة محضة، قبَّحه نحاةٌ آخرون[3]، معلّلينَ ذلك بعللٍ[4] أكتفي منها بما ذهب إليه الوراقُ، فقد قبَّح مجيء الحال من النكرة المحضة؛ لأنك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضاحكًا، كان معنى الحال متفقًا مع معنى الصفة في نحو: جاءني رجلٌ ضاحكٌ؛ ((لأنك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضاحكٌ، فليس يجب أن يكون في حال الخبر ضاحكًا، وكذلك إذا نصبته على الحال، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ))[5].

قلتُ: بل الفرقُ في المعنى واضحٌ، فالرفع على الصفة يدل على أن هذا الرجل موصوفٌ بالضحك ومخصَّصٌ به، ولا يلزم من ذلك أن يكون في حال مجيئه ضاحكًا، أما النصب فإنه يلزم منه أن يكون ضاحكًا في حال مجيئه ولا يلزم

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 112.

(2) المصدر السابق: 2/ 113- 114.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 214، والعلل في النحو: 227، والخصائص: 1/ 212- 213+2/ 224، وشرح اللمع للثمانيني: 1/ 472، والمفصل: 91، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 63- 64.

(4) ينظر: المصادر أنفسُها.

(5) العلل في النحو: 227.

أن يكون موصوفًا بالضحك ومخصصًا به؛ لأن الحال بيانٌ لهيئة صاحبها في حال حدوث الفعل.

لذا يترجَّح جواز وقوع صاحب الحال نكرةً من غير مسوِّغ جوازًا اختياريًّا من غير تقبيح، وقد جاءت شواهد من القرآن فيها حالٌ صاحبُها نكرةٌ محضةٌ[1]، وشواهد أخرى في الأثر منها قولُ ابن عباس- رضي الله عنهما-: ((أقبل رجلٌ حرامًا مع النبي- ﷺ- فخرَّ من بعيره فوُقِصَ وَقْصًا فمات))[2]، وقول أمِّ المؤمنين عائشة- رضي الله عنها-: ((صلَّى رسولُ الله- ﷺ- في بيته وهو شاكٍ، فصلَّى جالسًا، وصلَّى وراءه قومٌ قيامًا))[3]. فـ(حرامًا) و (قيامًا) وقعا حالينِ من نكرة محضة (رجلٌ، قومٌ) من غير مسوِّغٍ للتنكير.

الوقفة الثانية: القبح في تقديم الحال على عاملها المعنوي:

العامل في الحال ضربانِ:[4]

الأول: فعلٌ متصرفٌ أو ما أشبهه من الصفات الجارية مجراه، فالفعل مثل: جاء محمدٌ ماشيًا، وشبيه الفعل مثل: هذا ذاهبٌ مُسْرِعًا، وزيدٌ مضروبٌ قاعدًا،

---

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الثالث): 3/ 75، 154- 155.

(2) صحيح مسلم: 2/ 866، والمجتبى من السنن: 5/ 197، وسنن البيهقي الكبرى: 3/ 390.

(3) موطأ الإمام مالك: 1/ 135، وصحيح البخاري: 1/ 205، وصحيح ابن حبان: 5/ 463، والجمع بين الصحيحينِ: 4/ 94.

(4) ينظر: اللمع: 62- 63، وشرح اللمع للثمانيني: 1/ 472- 473، واللباب: 1/ 288- 289، وشرح المفصل للخوارزمي: 1/ 426، والمقاصد الشافية: 3/ 466- 476، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 601- 602.

ومررتُ برجلٍ عفيفٍ شابًّا، فـ(ذاهب، ومضروب، وعفيف) أسماء مشتقة متضمنة معنى الفعل وحروفه، وجارية مجراه في العمل.

الآخر: مُضمَّنٌ معنى الفعل، وليس بجارٍ مجراه، أو فعلٌ غير متصرفٍ، ويُسمَّى هذا العامل بـ(العامل المعنوي) وهو مثل أسماء الإشارة نحو: هذا زيدٌ قائمًا، أو حروف التمني نحو: ليتَ زيدًا أميرًا أخوك، أو حروف التشبيه نحو: كأنَّ زيدًا مقاتلاً أسدٌ، أو المجرور نحو: زيدٌ في الدار قائمًا، أو الظرف نحو: زيدٌ عندك جالسًا. ويدخل في العامل المعنوي الفعل غير المتصرف مثل فعل التعجب نحو: ما أحسنَ زيدًا راكبًا.

ويُقصَد بالتصرف ((التنقل في الأزمنة، تقول: جاء يجيء مجيئًا فهو جاءٍ))[1]، فإذا كان العاملُ الضربَ الأولَ وهو الفعل المتصرف أو ما أشبهه جاز أن تتقدم الحال عليه، وإن كان الضربَ الثانيَ وهو العامل المعنوي لم يجز أن تتقدم الحال عليه عند جمهور النحاة[2]، فلا يقال: ((مجردةً تلك هندٌ، ولا أميرًا ليت زيدًا أخوك، ولا راكبًا كأنّ زيدًا أسدٌ))[3]، ولا يقال: قائمًا فيها رجلٌ، ((فإن قال قائلٌ: أجْعلُه بمنزلة: راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛

---

(1) اللمع: 62.

(2) ينظر: المقتضب: 4/ 168- 171، 300، واللمع: 62- 63، وشرح اللمع للثمانيني: 1/ 472- 473، واللباب: 1/ 288- 289، وشرح المفصل للخوارزمي: 1/ 426، والمقاصد الشافية: 3/ 466- 476، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 601- 602.

(3) شرح ابن عقيل: 2/ 272.

لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفنَ تصرُّفَ الفعلِ، وليس بفعل، ولكنهنَّ أُنزلنَ منزلة ما يَستغني به الاسمُ من الفعل. فأجره كما أجرته العربُ واستحسنتْ))[1].

والذي جوَّز تقديم الحال على عاملها المتصرف، أن التصرف أباح للفعل أن يتقدم مفعولُه عليه فيقال: زيدًا ضربتُ؛ لأن العامل لما كان متصرفًا في نفسه جاز أن يتصرف في معموله، والتقديم تصرفٌ، فلما جاز أن يتقدم المفعول على العامل المتصرف جاز ذلك في الحال؛ لأن الحال مثل المفعول[2]. أما الذي منع تقديم الحال على عاملها المعنوي فهو((أن الفعل يضعُف عمله بالتقديم، بدلالة أنهم يقولون: ضربتُ زيدًا، فلا يجوِّزون إلاّ إعماله، فإذا قدَّموا فقالوا: زيدًا ضربتُ، جوَّزوا إبطال عمله في الظاهر، وهو أن يقولوا: زيدٌ ضربتُ، على تقدير الهاء. فلولا أن الفعل يضعف عملُه بتقديم مفعوله عليه لما صرفوا (ضربتُ) عن العمل في (زيد) حملاً على شيء مضمر بعده... فإذا كان الفعل المحض نحو (ضربتُ)... يضعف عمله فيما تقدم عليه، كان معنى الفعل فوقَه في الضعف، فلا يعمل عند تقدم المفعول. وإذا كان كذلك لم يجز قولك: قائمًا في الدار زيدٌ؛ لأن (في الدار) إذا كان لا يقوى على العمل فيما قبله، كنت إذا قدَّمتَ (قائمًا) عليه بمنزلة من يُبْطِلُ عملَه، وإذا بَطَلَ النصبُ لم يكن حالاً، فيجب أن تقول: قائمٌ في الدار زيدٌ، على أن تجعله خبرَ مبتدأ، كقولك: منطلقٌ زيدٌ))[3].

---

(1) الكتاب: 2/ 124.

(2) ينظر: المقتضب: 4/ 168- 169، وشرح اللمع للثمانيني: 1/ 472- 473، وأسرار العربية: 191، واللباب: 1/ 289- 290.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 674- 675.

وأجاز أبو الحسن الأخفش[1]، والفراء[2] تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان العاملُ ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا بهما وتوسطت الحال بين المخبر عنه والمخبر به نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، وزيدٌ قاعدًا عندك، وقبَّحه سيبويه فقال: ((قبيحٌ أن تقول: عبدُ الله قائمًا فيها، كما قبُح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ))[3]. ونسب الرضي إلى سيبويه المنع مطلقًا[4].

والعامل المعنوي إذا كان غير ظرفٍ أو مجرورٍ فلا تتقدم الحال عليه اتفاقًا[5]، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا ففي المسألة تفصيلٌ بحسب تقدُّم الحال على عاملها وصاحبها؛ أي على الجملة بأسرها، وبحسب توسطها بين المخبر عنه والمخبر به مع تقدمها على عاملها المعنوي (الظرف أو المجرور). وتلخيص ذلك في الآتي:

---

(1) ينظر: المحتسب: 1/ 233، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 342، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 346، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 63، وارتشاف الضرب: 3/ 1590، والمساعد: 2/ 32- 33، وهمع الهوامع: 2/ 240.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 358+2/ 425، وارتشاف الضرب: 3/ 1590، وشرح التسهيل للمرادي: 573، والمساعد: 2/ 32.

(3) الكتاب: 2/ 159.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 63.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 347، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 67، والمقاصد الشافية: 3/ 472- 473.

1- إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا وتقدمت الحال على الجملة بأسرها، ففي المسألة ثلاثة أقوال: (1)

الأول: المنع مطلقًا، فلا يقال: قائمًا في الدار زيدٌ، وهو مذهب الجمهور.

الثاني: الجواز، وذهب إلى ذلك الأخفش فأجاز في قولهم: فداءً لك أبي وأمي، أن يُنصَب (فداء) على الحالية والعامل (لك)، وأجاز الكوفيون(2): قائمًا أنت في الدار، إذا كانت الحال من ضمير رفعٍ.

الثالث: جواز التقديم إذا كانت الحال شبه جملة، فإن كانت غير ذلك مُنِعَ تقديمُها، وهذا مذهب ابن برهان، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾(3)، فـ(هنالك) ظرف في محل نصب حال، و(الولاية) مبتدأ، و(لله) الخبر وهو عامل الحال.

2- إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا وتقدمت الحال على عاملها المعنوي مع توسطها بين المخبر عنه والمخبر به، ففي المسألة ثلاثة أقوال: (4)

الأول: المنع مطلقًا، فلا يقال: زيدٌ قائمًا في الدار، وهو مذهب الجمهور.

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1590- 1591، وشرح التسهيل للمرادي: 572، والمساعد: 2/ 32- 33، وهمع الهوامع: 2/ 240.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1582، 1591، والمساعد: 2/ 33.

(3) الآية (44) من سورة الكهف.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1590- 1591، وشرح التسهيل للمرادي: 573، والمساعد: 2/ 32- 33، وهمع الهوامع: 2/ 240- 241.

الثاني: الجواز مطلقًا، سواء أظرفًا كانت الحالُ أم مجرورًا أم اسمًا صريحًا أم غير ذلك، وهذا مذهب الفراء[1] والأخفش.

الثالث: الجواز إذا كانت الحال من ضمير رفع نحو: أنت قائمًا في الدار، والمنع إن كانت من ظاهرٍ. وهذا مذهب الكوفيين.

واحتج المانعون مطلقًا بأن العامل هاهنا ((ليس من العوامل القوية فلم يقوَ أن يتصرف في معموله تصرُّفَها، وعملُه في الحال إنما كان لشَبَه الحال بالظرف الذي يعمل فيه رائحة الفعل. والعامل المعنوي لا يقوَى على التصرف بتقديمه عليه كما قد يقوى على تقديم الظرف؛ لأن المشبَّه به لا يقوى قوة ما شُبِّه به))[2].

واحتج المجيزون مطلقًا بالسماع، وسيأتي لاحقًا عرضُ أهم أدلتهم السماعية، وقد وافقهم ابن مالك على تفصيلٍ، هو إن كانت الحال ظرفًا أو مجرورًا جاز توسطها بقوة؛ لشبه الحال فيه بخبر (إنّ) إذا كان ظرفًا فيجوز توسطه نحو: إنّ عندك زيدًا، وإن كانت الحال اسمًا صريحًا ضعُف التوسطُ لضعف العامل وظهور العمل على الحال[3].

ويَستدِلُّ المجيزون مطلقًا توسُّطَ الحالِ مع تقدمها على عاملها المعنوي (الظرف أو المجرور) بأدلةٍ سماعيةٍ، أهمها الآتي:

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 358+2/ 425، وشرح التسهيل للمرادي: 573.

(2) المقاصد الشافية: 3/ 477، وينظر: اللباب: 1/ 291، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 342، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 63.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 346.

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[1]:

قُرِئَ (مطوياتٍ) بالنصب[2]، فاحتَجَّ المجيزون مطلقًا بأن (مطوياتٍ) حالٌ توسطت بين المبتدأ (السموات) وخبره (بيمينه) الذي هو عامل الحال المتأخر عنها[3]، وخُرِّجت هذه القراءة تخريجاتٍ أُخَرَ لا يتسع المقام لذكرها[4].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾[5]:

قُرِئ بالنصب (خالصةً) بتاء، و(خالصًا) بغير تاء[6]، ووُجِّهَ النصب في

(1) الآية (67) من سورة الزمر.

(2) ممن قرأ بهذه القراءة عيسى بن عمر والجحدري، ينظر: مختصر شواذ القراءات: 132، والمحرر الوجيز: 4/ 541، والبحر المحيط: 7/ 422.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 425، وإعراب القرآن: 4/ 22، وتفسير الثعلبي: 8/ 251، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 633، وإعراب القراءات الشواذ: 2/ 414، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 342- 343، والبحر المحيط: 7/ 422، والدر المصون: 9/ 444، وروح المعاني: 24/ 40.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 425، ومعاني القرآن وإعرابه: 4/ 272، وتفسير الثعلبي: 8/ 251، والكشاف: 4/ 147- 148، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1114، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 343، والبحر المحيط: 7/ 422، والدر المصون: 9/ 444، وأوضح المسالك: 2/ 319- 320، وفتح القدير: 4/ 593، وروح المعاني: 24/ 40.

(5) الآية (139) من سورة الأنعام.

(6) ممن قرأ بهذه القراءة بالتاء: ابن عباس والأعرج وقتادة وسفيان، وبغير التاء: سعيد بن جبير، ينظر: مختصر شواذ القراءات: 46، والمحتسب: 1/ 232.

القراءتينِ على الحالية، غير أن الحال خُرِّجت تخريجينِ: [1]

1- أن تكون حالاً من الضمير الذي تضمنه المجرورُ (في بطون هذه الأنعام) الذي في صلة (ما)، فيكون العامل متقدمًا على الحال، ومثله: الذي في الدار قائمًا زيدٌ.

2- أن تكون حالاً من الضمير المستكن في (لِذكورِنا) فتتقدم الحالُ على عاملها المعنوي (لذكورنا)، ومثله: زيدٌ قائمًا في الدار. وفي التخريج الثاني الاستدلالُ.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]:

قُرِئ بنصب (شفاء ورحمة) [3]، فوُجِّه النصبُ توجيهينِ: [4]

أحدهما: النصب على إضمار فعل تقديره (أعني).

الآخر: النصب على الحالية المتوسطة بين المبتدأ (هو) والخبر (للمؤمنين)،

---

(1) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 100، والمحتسب: 1/ 233، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 273، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 344، والبحر المحيط: 4/ 234، والدر المصون: 5/ 183- 184.

(2) الآية (82) من سورة الإسراء.

(3) ممن قرأ بهذه القراءة زيد بن علي، ينظر: البحر المحيط: 6/ 72، والدر المصون: 7/ 403، وروح المعاني: 15/ 212.

(4) ينظر: المصادر أنفسها.

والعامل في الحال ما في الجار والمجرور (للمؤمنين) من معنى الفعل. وفي هذا التوجيه الاستدلالُ.

الدليل الرابع: قوله سبحانه: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾[1]:

قُرِئ (كُلاًّ) بالنصب[2]، فخُرِّج تخريجاتٍ متعددةً[3]، منها النصب على الحالية المتقدمة على عاملها المعنوي (فيها). وقد ضُعِّفَ هذا التوجيه من وجهين: الأول امتناع تقدُّم الحال على عاملها المعنوي[4]، والآخر قطْع (كلّ) عن الإضافة لفظًا وتقديرًا؛ لأن إعرابها حالاً يُصيِّرها نكرة[5]. وتعقَّب بعضُهم هذين التضعيفينِ فردُّوا على التضعيف الأول بأن هذا المنع منتقضٌ بتجويز الأخفش تقدُّمَ الحالِ على عاملها المعنوي[6]، وردُّوا على التضعيف الثاني بكفاية هذا المقدار من التنكير[7]؛ أي بكفاية (كلّ) من التنكير.

---

(1) الآية (48) من سورة غافر.

(2) ممن قرأ بهذه القراءة ابن السميفع، ينظر: تفسير الثعلبي: 8/ 279.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 4/ 36، وتفسير الثعلبي: 8/ 279، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 637، ومغني اللبيب: 3/ 90- 91، وروح المعاني: 24/ 114- 115.

(4) ينظر: الكشاف: 4/ 175، والدر المصون: 9/ 487، وتفسير البيضاوي: 2/ 338، وتفسير أبي السعود: 7/ 279.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 3/ 90، وروح المعاني: 24/ 114.

(6) ينظر: البحر المحيط: 7/ 449، والدر المصون: 9/ 488- 489، وروح المعاني: 24/ 114.

(7) ينظر: روح المعاني: 24/ 114.

الدليل الخامس:

قول ابن عباس- رضي الله عنهما -: ((نزلت هذه الآية ورسول الله- ﷺ- متواريًا بمكة))[1]. والشاهد فيه تقدُّم الحال (متواريًا) على عاملها المعنوي (بمكة).

الدليل السادس: قول النابغة الذبياني: [2]

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْراعِهِم فِيهِم، ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ

بتقديم الحال (محقبي) على عاملها المعنوي (فيهم)[3].

---

(1) الراوية بالنصب (متواريًا) لم أجدها في كتب الحديث، وإنما وردت في: إعراب الحديث النبوي: 272، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 346، وشرح التسهيل للمرادي: 573، والمقاصد الشافية: 3/ 478، وعقود الزبرجد: 1/ 417. والرواية المثبتة في كتب الحديث جاءت بالرفع (متوارٍ)، ينظر: مسند الإمام أحمد: 1/ 23، 215، وصحيح البخاري: 4/ 444، وصحيح مسلم: 1/ 329، وسنن البيهقي الكبرى: 2/ 184، 195، والجمع بين الصحيحين: 2/ 59. وعلى رواية الرفع لا شاهد في الحديث، أما رواية النصب فلا يحتج بها لعدم ثبوتها في كتب الحديث وإنما يُستأنس بها.

(2) ديوانه: 55.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 342- 343، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 346، والبحر المحيط: 7/ 449 (غافر: 48)، وشرح التسهيل للمرادي: 573، والمقاصد الشافية: 3/ 478.

الدليل السابع: قول بعض الطائيين: [1]

دَعا فَأَجَبْنَا وهو بادِيَ ذِلَّةٍ   لديكم، فكان النصرُ غيرَ بعيد

بتقديم الحال (بادي) على عاملها المعنوي (لديكم).

ومما تقدَّم من أدلةٍ سماعيةٍ أرى أن تقدُّم الحال على عاملها المعنوي (الظرف أو المجرور) في حال توسطها بين المخبر عنه والمخبر به، جائزٌ جوازًا اختياريًّا. وما ذهب إليه سيبويه من تقبيحٍ، وحَمَلَه جمهورُ النحويين على المنع في هذه المسألة مستدلينَ بالقياس، منتقضٌ بالسماع.

---

(1) البيت بلا نسبة في: البحر المحيط: 7/ 449 (غافر: 48)، والدر المصون: 9/ 488(غافر: 48)، وأوضح المسالك: 2/ 318، والمساعد: 2/ 32. مع اختلافٍ في روايات البيت، واتفاقٍ على شاهد الحال فيه.

المبحث الثالث

القبح في الفصل بين الخافض والمخفوض

العلاقة بين حرف الجر والاسم المجرور أو بين المضاف والمضاف إليه، علاقةٌ تلازميةٌ، فهما؛ أي الجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه، يُنزَّلانِ منزلة الكلمة الواحدة. قال سيبويه في تلازم حرف الجر والاسم المجرور: ((المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ))[1]، وقال: ((المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمةً واحدةً))[2]. وقال في تلازم المضاف والمضاف إليه: ((المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترى أنك لو قلت: عبدًا أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت: هذا زيدٌ، كنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ، وإن شئت لم تصف. ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدلٌ من التنوين))[3]. فسيبويه يرى أن المضاف والمضاف إليه ((بمنزلة الكلمة الواحدة؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف. فالتلازم بينهما أشدُّ من تلازم الصفة والموصوف))[4].

لقد قبَّح سيبويه الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور، وكذا الفصل بين

---

(1) الكتاب: 2/ 163.

(2) المصدر السابق: 2/ 164.

(3) المصدر السابق: 2/ 226.

(4) الدلالة والتقعيد النحوي: 287.

المضاف والمضاف إليه. وتفصيل ما قبَّحه سيبويه في ذلك ومخالفة بعض العلماء له، يأتي بيانه في الآتي:

أولاً: القبح في الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور:

حرف الجر من حروف المعاني يختص بالدخول على الأسماء فيجرّها، ويلازمها ملازمةً لا يفتأ فيها حرفُ الجر متصلاً بالأسماء، فلا يجوز أن يُضمَر مع بقاء الاسم مجرورًا؛ لأن ((المجرور داخلٌ في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم))[(1)]، ويُستثنى من ذلك ما كثُر استعمالُه مثل (رُبَّ)، فيجوز حذفُه أو إضمارُه[(2)]، ((وليس كلُّ جارٍّ يُضمَر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قبُح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيفِ ما أكثروا استعمالَه أَحْوَجُ))[(3)].

والمسوِّغ الذي منع إضمار حرف الجر مع بقاء عمله هو أنه أضعف من غيره من العوامل مثل الروافع والنواصب؛ ((لأنه مختص بالأسماء فليس له تصرُّف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال. والخافض أبدًا لا يكون إلاّ من قبيل الحروف في اللفظ وفي النية؛ لأن (غلامَ زيدٍ) في نية (غلامٌ لزيدٍ)، والحروف أضعف في العمل من الأفعال. وأيضًا فإن الحروف لا تعمل إلاّ بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فإنما خفضتَ

---

(1) الكتاب: 1/ 254.

(2) ورد حذف غير رُبَّ من حروف الجر قليلاً على وجهينِ: مطرد وغير مطرد. ينظر تفصيل ذلك في: المقاصد الشافية: 3/ 707- 713.

(3) الكتاب: 2/ 163.

زيدًا بمررتُ بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملُها ضعيفًا لم يُتصرَّف فيها لذلك))[1].

ولأهمية إظهار حرف الجر وبقائه متصلاً بالاسم المجرور ملازمًا له، فيصيرانِ كأنهما كلمةٌ واحدةٌ؛ قبَّح سيبويه الفصل بينهما[2]، فلا يقال: مررتُ بقائمًا رجلٍ؛ لأن هذا ((أخبثُ، من قِبَلِ أنه لا يُفصَل بين الجار والمجرور، ومن ثمَّ أُسقِطَ: رُبَّ قائمًا رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قُبْحَه، فإن إعرابه يسير... ولكنّ معرفة قبْحِه أمثلُ من إعرابه))[3].

والذي قبَّح الفصل بين الجار والمجرور هو ما سبق آنفًا من أن ((حرف الجر قد يُنزَّل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يُحمَل على موضع الباء فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمْرًا، فتعامل (زيد) معاملة المنصوب، فكأنك قلت: لقيتُ زيدًا وعمْرًا، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها))[4].
وقد جاء الفصل بينهما في الشعر وفي النثر، أما في الشعر فمنه الآتي:

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 493.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 164، 281+3/ 502.

(3) المصدر السابق: 2/ 124.

(4) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 516- 517.

1- **قول الشاعر:** [1]

لو كنت في خلقاءَ أو رأسِ شاهقٍ وليس إلى منها النـزولِ سـبيلُ

وقد استدل به ابن جني على الفصل بـين الجـار (إلى) ومجـروره (النـزول) بشبه الجملة (منها)، وقال قبل استدلاله به: ((والفصـل بـين الجـار ومجـروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليـه، وربمـا فَـرَدَ الحـرفُ منـه فجـاء منفورًا))[2].

2- **ما أنشده أبو عبيدة:** [3]

إنَّ عَمْرًا لا خيرَ في اليـومَ عَمْـرٍو إنّ عَمْـــرًا مُخبِّـــرُ الأحـــزانِ

ففصل بين (في) ومجروره (عمرو) بالظرف (اليوم).

---

(1) البيت بلا نسبة في: الخصائص: 2/ 395، وقد ورد كذلك في: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 517، وشرح التسهيل للمرادي: 725، غير أنه جاء في هذين المصدرينِ بصـدرٍ مختلـفٍ على النحو الآتي: (مُخَلَّقةٌ لا يُستطاعُ ارتقاؤها).

(2) الخصائص: 2/ 395.

(3) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 194، وشرح الكافية الشافية: 2/ 832، وشرح التسهيل للمرادي: 725، والمساعد: 2/ 301، والدرر اللوامع: 4/ 201.

3- **ما أنشده ابن الأعرابي:** [1]

وإنّي لأَطْوِي الكَشْحَ مِن دون مَنْ طَـوَى[2] وأَقْطَـعُ بـالخَرْقَ الهَبُـوعِ المُـرَاجِمِ

ففصل بين حرف الجر (الباء) ومجـروره (الهبـوع) بـالمفعول بـه (الخـرق)، وتقديره: وأقطعُ الخرقَ بالهبوعِ المراجمِ[3].

4- **قول الشاعر:** [4]

رُبَّ في النـاسِ مُوْسِـرٍ كعـديمٍ وعديمٍ يُخالُ ذا إيسارِ

أراد: ربَّ موسرٍ في الناس، ففصل بـين (ربّ) ومجرورهـا (موسـر) بشـبه الجملة (في الناس).

أما مجيء الفصل بين حرف الجر ومجروره في النثر فمنه ما حكـاه الكسـائي في الاختيار من قولهم: اشتريتُه بوالله درهمٍ[5]، ففصـل بـين حـرف الجـر (البـاء)

(1) البيت منسوب للفرزدق في: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 194، وشرح الكافية الشافية: 2/ 832، وشرح التسهيل للمرادي: 725، ولم أقف عليه في ديوانه، وذُكِرَ أن ابن الأعرابـي أنشده في: المحكم والمحيط الأعظم: 1/ 127، ولسـان العـرب: 15/ 19، مـن غـير نسـبة إلى شاعر معين، وذكر الشنقيطي في (الدرر اللوامع: 4/ 202) أنه لم يقف على قائله.

(2) الرواية التي وردت في المحكم واللسان (ما انطوى) بدلاً من (من طوى).

(3) ينظر: شرح التسهيل لابـن مالـك: 3/ 194، وشـرح الكافيـة الشـافية: 2/ 832، وشـرح التسهيل للمرادي: 726.

(4) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالـك: 3/ 194، وارتشـاف الضـرب: 4/ 1740، والمساعد: 2/ 301، والدرر اللوامع: 4/ 201.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 194، وشـرح الكافيـة الشـافية: 2/ 832+3/ 1536، وشرح التسهيل للمرادي: 726، والمساعد: 2/ 301، والمقاصد الشافية: 4/ 183.

ومجروره (درهم) بالقسم (والله). ومثلُه ما أجازه علي بن المبارك الأحمر[1] تلميذ الكسائي من الفصل بين (رُبَّ) ومجرورها بالقسم نحو: رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لقيتُ.

وفي تقديري أن ما سُمِعَ من شواهد شعرية في الفصل بين حرف الجر ومجروره يُحفَظ ولا يقاس عليه؛ لأن ((هذا الاستعمال قليل في الشعر نفسه))[2]، ولأن الشائع الكثير المطرد من كلام العرب هو تلازم حرف الجر ومجروره، فهو؛ أي حرف الجر، ((أشدُّ طلبًا للاتصال بمجروره))[3]. أما ما حكاه الكسائي وأجازه ابن المبارك الأحمر من الفصل بالقسم، فإنّ جوازه يأتي من جهة أن القسم استُعمِل في كلام العرب ((على جهة التأكيد زائدًا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصلَ ثمَّةَ، وكذلك وقع بين(إذن) ومنصوبها فلم يُعدَّ فصلاً، ولم يمنعها أن تُؤثِّر في الفعل فتنصبه، فقالوا: إذن- واللهِ- أكرمَك))[4]. وقد جاء الفصل بين حرف الجر ومجروره في فصيح الكلام بما هو زائدٌ يكون دخولُه مثلَ خروجِه لا يُغيِّر شيئًا في الإعراب، إنما يُؤتَى به

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1740، وشرح التسهيل للمرادي: 726، والمساعد: 2/ 301، وقد وهم ابن عصفور في شرحه جمل الزجاجي (1/ 516) فنسب ذلك إلى خلف الأحمر البصري.

(2) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: 239.

(3) المقاصد الشافية: 4/ 184.

(4) المصدر السابق: 4/ 183.

للتوكيد[1]، وذلك نحو (ما) في قوله سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2]. وجاء الفصل كذلك بـ(لا) النافية، نحو قولهم: ((جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ. فـ(لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها. وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي))[3].

ثانيًا: القبح في الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة تلازمية يتصل فيها المضاف بالمضاف إليه اتصالاً وثيقًا، ويمتزجانِ بحيث لا يُعقَل أحدُهما إلاّ مع الآخر[4]، وبحيث يصير المضاف معاقبًا لحرف الجر، ويصير المضاف إليه معاقبًا للتنوين، فيكون الأول؛ أي المضاف، عوضًا من حرف الجر، ويكون الثاني؛ أي المضاف إليه، عوضًا من التنوين[5]، فالإضافة في اصطلاح النحاة ((ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ... لأن الأول منضمٌّ إلى الثاني ليكتسب منه التعريف أو التخصيص))[6].

والأصل في المتضايفينِ ألاّ يُفصَل بينهما؛ لأنهما كالشيء الواحد الذي لا يُفصَل بين أجزائه، فالمضاف إليه من تمام المضاف يتنزَّل منه منزلة الجزء؛ لأنه

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 180- 181، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 76، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 431.

(2) الآية (155) من سورة النساء، و(13) من سورة المائدة.

(3) الجنى الداني: 300.

(4) ينظر: التعريفات: 45.

(5) ينظر: دستور العلماء: 1/ 91.

(6) الكليات: 132، وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: 70.

واقعٌ موقع تنوين المضاف، قائمٌ مقامَه، معاقبٌ له، فإذا كان الفصل بين التنوين والمنوَّن محظورًا، فكذلك الأمر بين المتضايفين[1].

لذا قبَّح سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، فقال: ((قبُح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه))[2].وجوَّزه في الشعر؛ ((لأن الشاعر إذا اضطُرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه))[3].

ولم يُصرِّح سيبويه بما يجوز به الفصلُ بين المتضايفينِ في ضرورة الشعر، غير أنه أورد شواهد شعرية جاء الفصل فيها في ثلاث حالاتٍ: الفصل بالظرف، والفصل بالجار والمجرور، والفصل بالمعطوف على المضاف، وقد مثَّل لكلٍّ واحدٍ منها بشاهدينِ شعريينِ. أما الفصل بالظرف فقد مثَّل له بالآتي:

1- **قول عمرو بن قميئة:** [4]

لَمَّا رأتْ ساتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها

ففصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (مَنْ) بالظرف (اليوم).

2- **قول أبي حيَّة النُّمَيْريِّ:** [5]

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفٍّ يومًا ... يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 19- 20، والمقاصد الشافية: 4/ 173.

(2) الكتاب: 2/ 280.

(3) المصدر نفسه.

(4) ديوان عمرو بن قميئة: 182، والكتاب: 1/ 178، ومجالس ثعلب: 1/ 125.

(5) الكتاب: 1/ 179، وخزانة الأدب: 4/ 419.

ففصل بين المتضايفينِ (كفّ) و(يهودي) بالظرف (يومًا). قال سيبويه: ((ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ، إلاّ في الشعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور))[1]؛ أي كراهية أن يفصلوا بين المضاف (سارق) والمضاف إليه (أهل) بالظرف (الليلة).

وأما الفصل بين المتضايفينِ بالجار والمجرور فقد مثّل له سيبويه بالآتي:

1- **قول ذي الرمة:** [2]

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنَّ بنا   أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريج

ففصل بين المتضايفينِ (أصوات) و(أواخر) بالجار والمجرور (مِن إيغالهن بنا).

2- **قول دُرْنا بنت عَبْعَبة:** [3]

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له   إذا خافَ يومًا نَبْوةً فدعاهما

ففصل بين المتضايفينِ (أخوا) و(مَنْ) بالجار والمجرور (في الحرب). وأما الفصل بالمعطوف على المضاف، فقد مثّل له سيبويه بالآتي:

---

(1) الكتاب: 1/ 176- 177.

(2) المصدر السابق: 1/ 179، والبيت سبق تخريجه.

(3) الكتاب: 1/ 180، وتحصيل عين الذهب: 144.

1- **قول الأعشى:** [1]

ولا نُقاتِـــلُ بالعِصِـــــ ـيِّ ولا نُرامِي بالحجـارهْ

إلاّ عُلالَـــةَ أو بُـــــدا هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُــزارهْ

ففصل بين المضاف (علالة) والمضاف إليه (قارح) بالمعطوف على المضاف (بداهة).

2- **قول الفرزدق:** [2]

يا مَنْ رأى عارضًا أُسَـرُّ بـه بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسـدِ

ففصل بين المتضايفين (ذراعَيْ) و(الأسد) بالمعطوف على المضاف (جبهة). قال سيبويه: ((ويجوز في الشعر على هذا: مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثمَّ))[3]. ففصل بـ(أفضل) المعطوف على المضاف بين المتضايفينِ (خير) و(مَنْ).

وقد وافق جمهورُ البصريين[4] سيبويه على أن الفصل بين المتضايفينِ لا

---

(1) ديوان الأعشى: 78، والكتاب: 1/ 179. وقد جاء البيتان في الديوان مختلفي الترتيب عمّا ورد عند سيبويه، وجاءت الرواية في الديوان (لسنا نقاتل) بدلاً من (ولا نقاتل)، و(سابح) بدلاً من (قارح).

(2) الكتاب: 1/ 180، وخزانة الأدب: 2/ 319، ولم أقف عليه في ديوان الفرزدق.

(3) الكتاب: 1/ 180.

(4) ينظر: المقتضب: 4/ 376، والأصول في النحو: 2/ 226- 227، واللامات: 106، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 8/ 120، والحجة للقراء السبعة: 3/ 411- 412، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 425، 431- 432، والخصائص: 2/ 390، 404، والمفصل: 130، والإنصاف: 2/ 427، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 330، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: 2/ 670، وائتلاف النصرة: 52- 53.

يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، غير أنهم اتفقوا معه في جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، وخالف بعضُهم في الفصل بالمعطوف على المضاف، فذهب إلى أنه ليس من باب الفصل بين المتضايفينِ، وإنما هو من باب حذف المضاف إليه من الأول استغناءً بذكره في الثاني[1]، فتقدير قول الأعشى (إلاّ علالةَ أو بداهةَ قارحٍ): إلاّ علالةَ قارحٍ أو بداهةَ قارحٍ، فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وكذا في قول الفرزدق (بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ) تقديره: بين ذراعَيِ الأسدِ وجبهةِ الأسدِ.

وقد رجَّح بعض النحاة[2] مذهب سيبويه في أن ذلك من باب الفصل بين المتضايفينِ بالمعطوف على المضاف، وليس من باب حذف المضاف إليه من الأول؛ ((لأن الأشبه أن تحذف الثاني اكتفاءً بالأول؛ لأن الأول إذا ورد فحكْمُه أن يُوفَّى حقَّه من اللفظ))[3].

وذهب المبرد[4] إلى جواز الفصل بين المتضايفينِ بالمصدر وما يشبهه من حشو الكلام، واستشهد لذلك بقول الشاعر: [5]

---

(1) ينظر: المقتضب: 4/ 227- 229، والانتصار: 83- 85، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 75، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 434، وشرح عيون كتاب سيبويه: 66، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 21.

(2) ينظر: الانتصار: 84- 85، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 75، والخصائص: 2/ 407

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 75.

(4) ينظر: المقتضب: 4/ 377.

(5) البيت على هذا الترتيب لم أقف على قائله، ولكنه بجعل الصدر مكان العجز فيروى:

=

أَشَمُّ كأنَّهُ رَجُـلٌ عَبُـوسٌ مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَـوادي

ففصـل بـين المضـاف (معـاود) والمضـاف إليـه (وقـت) بـالمفعول لأجلـه (جرأة).

وقد احتجَّ جمهور البصريين لجواز الفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر بالظرف والجار والمجرور، وتقبيحِ الفصلِ بسواهما؛ بأن الظرف والجـار والمجـرور لا يُعتَدُّ بهما فصلاً؛ لكثرتهما واشتمالهما على المعنى[1]، ودليل ذلـك أنـه يُفـرَّق بهما بين (إنّ) واسمها فيقال: إنّ في الدار زيدًا، وبين (مـا) واسمهـا فيقـال: مـا اليومَ زيدٌ منطلقًا[2]، وغيرُهما لا يجوز فيه ذلك؛ لأنه لا يتسع في غيرهما ما يتسع فيهما، فأُبْقِيَ على مقتضى الأصل من جواز الفصل بالظرف والجار والمجـرور في ضرورة الشعر وامتناع ذلك فيمـا سـواهما[3]. وإنمـا امتنـع فيمـا سـواهما؛ لأن الفصل بالظرف والجار والمجرور ضـعيفٌ لا يجـوز إلاّ في ضـرورة الشـعر، فلمـا ضعُف الفصل بهما امتنع في غيرهما؛ لأنه ليس بعد الضعف إلاّ الامتناع[4].

وقد نُسِبَ إلى الكوفيين جواز الفصل مطلقًا في الشعر وغيره، سواء أظرفًـا

=

مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَـوادي أَشَمُّ كأنَّـهُ رَجُـلٌ عَبُـوسُ

منسوب إلى أبي زبيد الطائي في: الدرر اللوامع: 5/ 50- 51.

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 425.

(2) ينظر: المصدر نفسه، والمقتضب: 4/ 376.

(3) ينظر: الإنصاف: 2/ 431- 435، وائتلاف النصرة: 53.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 425، 432.

كان الفاصلُ أم جارًّا ومجرورًا أم غيرَ ذلك[1]، واستدلوا لذلك بأدلة سماعية سيأتي تفصيلُها لاحقًا. وقد خالفهم من الكوفيين الفراءُ؛ إذ ذهب مذهب البصريين في هذه المسألة[2].

ولقد ذهب بعض المحدثينَ إلى أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة؛ لأن نحاة الكوفة المتقدمينَ لا يجيزون الفصل بين المتضايفينِ إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، وأن مسألة الخلاف افتعلها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف)، فوَقَعَ في وَهْمِ هذا الخلافِ المُفْتَعَلِ بعضُ النحاةِ الذين جاؤوا من بعده[3].

والذي يظهر لي أن ثَمَّةَ خلافًا بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، ما عدا موافقة الفراء للبصريين في ذلك على نحو ما تقدَّم آنفًا. والدليل على أن الكوفيين خالفوا البصريين في هذه المسألة يكمن في الآتي:

1- أن أبا البركات الأنباري ليس أول من نسب إلى الكوفيين تجويز الفصل بين المتضايفينِ بغير الظرف والجار والمجرور، فقد ذكر ابن زنجلة، وهو من

---

(1) ينظر: الإنصاف: 2/ 427- 428، وارتشاف الضرب: 4/ 1846، وشرح التسهيل للمرادي: 769، وائتلاف النصرة: 51.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 358+2/ 80- 82. وقد ألمح الفراء في معانيه (2/ 321- 322) إلى جواز حذف المضاف إليه من الأول وتقديره إذا كان المتضايفان متقاربينِ نحو: اشتريتُ عبدَ أو أمةَ زيدٍ، فإن تباعدا نحو: اشتريتُ دارَ أو غلامَ زيدٍ، فلا يجوز عنده.

(3) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: 244- 251، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 195- 196.

مخضرمي القرنينِ الثالث والرابع للهجرة، في سياق حديثه في قراءة ابن عامر[1] لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[2]، التي فُصِلَ فيها بين المضاف (قتل) والمضاف إليه(شركائهم) بالمفعول به (أولادهم)، أن أهل الكوفة يجوِّزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه[3].

2- أن عبد الله بن ذكوان[4] أخبر أن الكسائي سأله عن قراءة ابن عامر المذكورة آنفًا، فأخبره بها، فأُعجِبَ الكسائيُّ بها[5]، ونزع بهذا البيت فيها: [6]

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ   نَفْيَ الدَّراهِمَ[7] تَنقادِ الصياريفِ

بالفصل بالمفعول به (الدراهم) بين المصدر المضاف (نَفْي) وفاعله المضاف إليه

---

(1) تقدَّم في هذا البحث تخريج هذه القراءة.

(2) الآية (137) من سورة الأنعام.

(3) ينظر: حجة القراءات: 273.

(4) هو واحد ممن روى القراءة عن ابن عامر من طريق أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذماري عنه. ينظر: السبعة في القراءات: 85- 87، ومعرفة القرّاء الكبار: 1/ 85، وتحبير التيسير: 148.

(5) ينظر: إبراز المعاني: 2/ 465، والدر المصون: 5/ 168، والمقاصد الشافية: 4/ 175.

(6) البيت منسوب إلى الفرزدق في: الكتاب: 1/ 28، وخزانة الأدب: 4/ 426، ولم أقف عليه في ديوانه.

(7) وردت في رواية الكتاب (1/ 28) لفظةُ (الدنانير) مجرورةً بدلاً من لفظة (الدراهم) المنصوبة، مع رفع (تنقاد).

(تنقاد). قال أبو شامة الدمشقي: ((وإنما أُعجِبَ الكسائي؛ لأنه وافقَ عنده ما بَلَغَه من جوازه لغةً))[1].

3- أن ثعلبًا إمامَ الكوفةِ بعد الكسائي والفراء أنشد قول الشاعر: [2]

فَزَجَجْتُها مُتمكِّنًا[3] زَجَّ القَلوصَ أبي مَزاده

وذكر رواية أخرى، هي: زجَّ الصعابَ أبي مزاده[4]، ولم يُنكِر شيئًا منهما مع أن الروايتينِ فيهما فصلٌ بالمفعول به بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي).

4- أن أبا بكر بن الأنباري، وهو من أعلام الكوفيين، احتجَّ بالفصل فقال: قد جاءت عن العرب: هو غلامُ- إن شاء اللهُ- أخيك[5]، ففُصِلَ بجملة (إن شاء اللهُ) بين المتضايفين (غلام) و(أخيك).

إن هذه الروايات تثبت أن الكوفيين أجازوا الفصل بين المتضايفينِ بغير الظرف والجار والمجرور، وأنهم خالفوا البصريين في ذلك، وما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين من إنكار هذا الخلاف وتحميلِ افتعالِه أبا البركات الأنباري خالٍ من الدقة والتثبُّت.

---

(1) إبراز المعاني: 2/ 465.

(2) البيت بلا نسبة في: الكتاب: 1/ 176(هـ: 2)، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 358+2/ 81، والخصائص: 2/ 406، وخزانة الأدب: 4/ 415.

(3) وردت في الكتاب والخصائص والخزانة روايةُ (بمزجَّةٍ) بدلاً من (متمكّنا).

(4) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 125- 126.

(5) إبراز المعاني: 2/ 465، والدر المصون: 5/ 166.

وقد استُدِلَّ بجواز الفصل بين المتضايفينِ في سعة الكلام بغير الظرف والجار والمجرور بأدلةٍ سماعيةٍ، أهمها:

1- قراءة ابن عامر المتواترة[1] ببناء (زُيِّنَ) للمجهول، ورفع (قتلُ) ونصب (أولادَهم) وجر (شركائهم) في قوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2]، بإضافة المصدر (قَتْل) إلى فاعله (شركائهم) والفصل بينهما بمفعول المصدر (أولادهم). وقد تجرَّأ بعض المفسرين والنحاة بالطعن في هذه القراءة المتواترة، محتجِّينَ بحججٍ واهيةٍ لا يتسع المقامُ لذكرِها[3]، فانبرى ثُلَّةٌ من العلماء المنصفين مدافعين عن هذه القراءة وعن صحتها من جهة تواترها، وجهةِ موافقتها للمصحف العثماني، وجهةِ موافقتها لوجهٍ من وجوه العربية[4].

---

(1) تقدَّم في هذا البحث تخريج هذه القراءة.

(2) الآية (137) من سورة الأنعام.

(3) ينظر على سبيل المثال الطعنُ في قراءة ابن عامر في المصادر الآتية: معاني القرآن للفراء: 1/ 358+2/ 81، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 8/ 44، وإعراب القرآن: 2/ 98، والحجة في القراءات السبع: 151، والحجة للقراء السبعة: 3/ 410- 413، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 272، والنكت في القرآن: 1/ 254- 255، والكشاف: 2/ 66، والمحرر الوجيز: 2/ 349- 350، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 342- 344، والإنصاف: 2/ 436، وتفسير الفخر الرازي: 13/ 217، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 626- 627، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 330، والتسهيل لعلوم التنزيل: 2/ 22، وفتح القدير: 2/ 209- 210.

(4) ينظر على سبيل المثال الدفاعُ عن هذه القراءة في المصادر الآتية: إبراز المعاني: 2/ 463- 466، والجامع لأحكام القرآن: 7/ 92- 94، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 277، والبحر =

2- قراءة نصب (وَعْدَه) وجر (رُسُلِه) [1] في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[2]، بالفصل بين اسم الفاعل المضاف (مُخلِف) والمضاف إليه (رُسُله) بالمفعول به (وَعْده).

3- ما حكاه الفراء عن بعض العرب قولُهم: قَطَعَ اللهُ الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله[3]، وكذا قولهم: بَرِئْتُ إليك مِن خمسةِ وعِشْرِي النخّاسينَ[4]، بالفصل بين المتضايفينِ في التركيبينِ بالمعطوف على المضاف. قال ابن جني بعد أن ذكر روايتي الفراء: ((وهذا كثيرٌ))[5].

وقد ورد في الشعر شواهدُ كثيرةٌ في الفصل بين المتضايفينِ بغير الظرف والجار والمجرور، أكتفي عن عرضها- تجنُّبًا للإطالة- بالإحالة على بعض مظانٍّ ورودها[6]. فضلاً عن ذلك ورد الفصلُ بالظرف والجار والمجرور في غير ضرورة

=

المحيط: 4/ 231- 233، وارتشاف الضرب: 4/ 1845- 1846، وشرح التسهيل للمرادي: 769، والدر المصون: 5/ 162- 177، والمقاصد الشافية: 4/ 174، 179- 180، وروح المعاني: 8/ 49- 50، وتفسير التحرير والتنوير: 8/ 102- 103.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 81، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 13/ 249، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 138، والكشاف: 2/ 530، والمحرر الوجيز: 3/ 346، وإعراب القراءات الشواذ: 1/ 739، والبحر المحيط: 5/ 427.

(2) الآية (47) من سورة إبراهيم.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 322، والخصائص: 2/ 407، وسر صناعة الإعراب: 1/ 298.

(4) الخصائص: 2/ 407، وسر صناعة الإعراب: 1/ 298.

(5) سر صناعة الإعراب: 1/ 298، وينظر: الخصائص: 2/ 409.

(6) ينظر على سبيل المثال: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 272- 278، وشرح الكافية

=

الشعر التي تقيَّد بها البصريون؛ إذ جاء الفصل بالجار والمجرور في قوله عليه الصلاة والسلام: ((هل أنتم تاركو لي صاحبي))[1]، وجاء الفصل بالظرف في كلام مَنْ يُوثق بعربيته: ((تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها، سَعْيٌ في رداها))[2].

وذهب ابن مالك[3]، وتبعه نحاةٌ آخرون[4]، إلى تفصيلٍ في هذه المسألة؛ فقد أجاز بقوة في اختيار الكلام، في الشعر وغيره، الفصلَ بالظرف والجار والمجرور المتعلقينِ بالمضاف، وكذا الفصل بالمفعول إذا كان معمولاً للمضاف، وضعَّف الفصل بشبه جملةٍ وبمفعولٍ متعلقينِ بغير المضاف، وبفاعلٍ مطلقًا سواء تعلَّق بالمضاف أم لم يتعلَّق، وبنداءٍ، وبنعتٍ، وبفعلٍ ملغًى.

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو جوازُ الفصل بين المتضايفين جوازًا اختياريًّا من غير تقبيحٍ، سواء أبالظرف والجار والمجرور كان الفصلُ أم بغيرهما،

= الشافية: 2/ 978- 994، وشرح التسهيل للمرادي: 767- 770، وأوضح المسالك: 3/ 134- 142، وشرح ابن عقيل: 3/ 82- 86، والمقاصد الشافية: 4/ 175- 177، 186- 190، وهمع الهوامع: 2/ 431- 435، وخزانة الأدب: 4/ 413- 428.

(1) صحيح البخاري: 2/ 429.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 273، وينظر: شرح التسهيل للمرادي: 768، والمقاصد الشافية: 4/ 177.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 272- 278، وشرح الكافية الشافية: 2/ 978- 994.

(4) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 767- 770، وأوضح المسالك: 3/ 134- 142، وشرح ابن عقيل: 3/ 82- 86، والمقاصد الشافية: 4/ 175- 177، 186- 190، وهمع الهوامع: 2/ 431- 435، وخزانة الأدب: 4/ 413- 428.

وسواء أفي الشعر كان ذلك أم في غيره؛ لورودِ أدّلةٍ سماعيةٍ يصعُب إنكارُها أو تجاهلُها أو حَمْلُها على غير ظاهرها. أمّا علاقة التلازم القائمة بين المتضايفينِ فإنها- في تقديري- علاقةُ تلازمٍ واتِّحادٍ معنويينِ لا تمنع الفصلَ بين المتضايفينِ؛ لأن الفصل قد جاء في الشواهد الفصيحة المسموعة.

المبحث الرابع

القبح في إضافة الصفة المشبهة والعدد المركب

أولاً: القبح في إضافة الصفة المشبهة:

لا تخلو الصفة المشبهة من أحد شيئين: أن تكون مقترنة بالألف واللام نحو (الحَسَن)، أو أن تتجرد منهما نحو (حَسَنٍ). وفي كلتا الحالتينِ لا يخلو معمولها من ثلاث حالات: إما الإضافة نحو (وَجْهه) فيقال: مررتُ برجلٍ الحسنِ وجهُه أو حسنٍ وجهُه، وإما الاقتران بالألف واللام نحو (الوجه) فيقال: مررتُ برجلٍ الحسنِ الوجهِ أو حسنِ الوجهِ، وإما التجرد منهما نحو (وَجْه) فيقال: مررتُ برجلٍ الحسنِ وجهًا أو حسنٍ وجهًا[1].

وهذه الحالات الثلاث لمعمول الصفة المشبهة لا تخرجه من أن يكون إما مرفوعًا على الفاعلية، وإما منصوبًا على التشبيه بالمفعول إنْ نُكِّرَ أو التمييز إنْ عُرِّفَ، وإما مجرورًا على الإضافة[2].

فإذا أُضيفَت الصفةُ المشبهة الخالية من (أل) إلى اسم مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وَجْهِها، ردَّه سيبويه. جاء في الكتاب: ((وقد جاء في الشعر: حسنةُ وَجْهِها، شبَّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديءٌ؛ لأنه بالهاء

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 953.

(2) ينظر: المصدر السابق: 954- 958، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 582- 583، وهمع الهوامع: 3/ 64.

معرفةً كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام. قال الشماخ: [1]

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامَى قدْ عَفَا طَلَلاهما

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما))[2].

يُستشَفُّ من هذا النص أربعةُ أمورٍ أثبتها سيبويه، هي:

الأول: أن إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المتصلِ به ضميرٌ، تركيبٌ مخصوصٌ سماعُه بالشعر.

الثاني: أن هذه الإضافة رديئةٌ.

الثالث: أن هذه الرداءة لا تخرجه من حيِّز الجواز؛ لأنه لو لم يكن جائزًا لَمَا جاء في بعض أشعارهم.

الرابع: أن الذي جوَّزه في نظر سيبويه مع رداءته هو وجهُ الشبه القائم بين(حسنةِ وجهِها) و(حسنةِ الوجهِ)، ففي كلا التركيبينِ جاء المعمولُ الذي أُضيفت إليه الصفة المشبهة معرَّفًا؛ إما بـ(أل) على الأصل، وإما بإضافته إلى ضميرٍ تشبيهًا له بالأصل، بِجَعْلِ الضميرِ المتصلِ بمعمول الصفة المشبهة في (حسنةِ وجْهِها)

---

(1) ديوانه: 86، والرواية فيه (عَرَّجَ) بدلاً من (عرَّسَ)، و(أَنِيَ لِبَلاهما) بدلاً من (عَفَا طَلَلاهما). وينظر فيه شرح مفردات البيتينِ، وينظر شرحهما كذلك في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 106- 107، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 152- 153، وتحصيل عين الذهب: 160، وخزانة الأدب: 4/ 293.

(2) الكتاب: 1/ 199.

مكانَ الألفِ واللامِ في (حسنةِ الوجهِ)[1]، فعاقبَ الضميرُ الألفَ واللامَ في الموضع[2].

أما موطن الاستشهاد في بيتي الشماخ اللذينِ ذكرهما سيبويه آنفًا، فهو(جونتا مصطلاهما)، بإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضافِ إلى ضميرٍ عائدٍ إلى الموصوف، فـ(جونتا) هي الصفة المشبهة، أُضيفَت إلى (المصطلى) المضاف إلى الضمير (هما) العائد إلى الموصوف (جارتا) [3]، فالضمير ((في (مصطلاهما) للأُثفيَّتينِ المعبَّرِ عنهما بجارتينِ، فوصفهما بسواد أسفليهما وحمرة أعلييهما))[4]، فصار مثل عود الضمير إلى (امرأة) في نحو: هذه امرأةٌ حسنةُ وجهِها. والأصل المفترض أن يقال في شاهد سيبويه: ((أقامتْ جارتا صفًا جَوْنٌ مصطلاهما، مثل: جَوْنٌ مُتَوَقَّدُهما، على أن يكون (جَوْنٌ) صفةَ (جارتا صفًا) وفعلاً[5] لمصطلاهما، كما يكون (حَسَنٌ) في قولك: هذه امرأةٌ حسنٌ وَجْهُها، فعلاً للوجه ورافعًا له، وصفةً للمرأة، ثم جعل الفعل الذي هو للمصطلى لـ(جارتا) فقال: جونتا، وجَرَّ (مصطلاهما) مع كونه مضافًا إلى ضمير صاحبتَيْه

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 106، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 301.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 6/ 86.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 106، والمسائل المشكلة: 137- 138، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 467، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 151- 153، وشرح الجمل لابن خروف: 1/ 565- 566، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 586.

(4) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 99.

(5) أي عاملاً عمل الفعل، وتسمية الصفة المشبهة بالفعل هاهنا وعلى نحو ما سيأتي في هذا النص تسمية مجازية.

الجارتينِ، كما جُرَّ (وَجْهِها) في المسألة فقيل: هذه امرأةٌ حسنةُ وَجْهِها. والصحيح المستحسن أن يقال: جونتا المصطلى، كما كان المختارُ الجيدُ: هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ، بترك الإضافة إلى الضمير إذا أُريدَ إضافةُ الصفة إليه وجَعْلُ الفعل للأول))[1].

وفي ضوء هذا الشاهد وما ترتَّبَ عليه من مسألة إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضافِ إلى ضمير عائد إلى الموصوف، اختُلِفَ في بيان مسوِّغ القبح على أربعة أقوال، توضيحها في الآتي:

القول الأول: القبح للجمع بين ضميرينِ يعودانِ إلى شيء واحد، ففي قولك: هذه امرأةٌ حسنةُ وجهِها، يرجع إلى المرأة ضميرانِ: أحدهما مستتر في (حسنة)، والآخر ظاهر في (وجهها)[2]؛ لأن في (حسنة) ضميرًا يرتفع بها يعود إلى (امرأة)، فلا حاجة إلى الضمير الذي في (وجهها)، إذ الأصل: هذه امرأةٌ حسنٌ وَجْهُها، والهاء في (وجهها) تعود إلى (امرأة)، فلمّا أُضيفَت (حسنة) إلى الوجه استكن ضميرُ الرفع فيها، فلم يكن ثمَّةَ داعٍ لإعادته في (وجهها)، فلما أُعيدَ جُعِلَ للاسم الأول (امرأة) ضميرانِ يعودانِ إليه[3]، ((ومَجْرَى هذا في كلامهم مَجْرَى التكرير للشيء بعد ذكره))[4].

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 549- 550.

(2) ينظر: التعليقة: 1/ 142، والمسائل المشكلة: 134.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 106، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 300-301.

(4) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 152.

القول الثاني: القبح لإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن في قولك: حسنةُ وجهِها، إضافةَ الصفة المشبهة (حسنة) إلى معمولها (الوجه)، والحسنُ هو الوجه، فصار بذلك الشيءُ مضافًا إلى نفسه[1].

القول الثالث: القبح لاجتماع الشيء ونقيضه. قال ابن السيد البطليوسي في تأكيد هذا المسوِّغ وإبطالِ مسوِّغ القبح لإضافة الشيء إلى نفسه: ((فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما يقبح ويستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه؛ لأن إضافة (الوجه) إلى ضمير الرجل[2] توجب أن يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرجل. والإضمار في (حسن) يوجب أن يكون منقولاً إلى الرجل، فيصير الحسن منقولاً إلى الرجل غيرَ منقولٍ في حال واحدة، وكذلك ظهور الضمير المثنى في (جونتا)[3] بظهور علامة التثنية يوجب أن تكون (الجونة) منقولة عن (المصطلى) إلى (الجارتينِ)، وإضافة (المصطلى) إلى ضمير (الجارتينِ) يوجب أن تكون (الجونة) غير منقولة، وهذا تناقض، ولهذا قال سيبويه: إنه رديءٌ[4]، لم يستحل عنده من جهة إضافة الشيء إلى نفسه كما استحال عند غيره، ولأجل هذا مثّله بـ(حسنةِ وجهِها)، ولم يُمثّل بـ(حسنِ وجهِهِ)؛ ليُبيِّنَ بتأنيث الصفة أن فيها ضميرًا يرجع إلى الموصوف؛ لأن الصفة إذا كانت لسبب

---

(1) ينظر: التعليقة: 1/ 142، والمسائل المشكلة: 134.

(2) في نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهِهِ.

(3) تقدَّم ذكر بيتي الشماخ آنفاً.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 199.

الشيء ولم تكن محضةً له، لم تجرِ على الموصوف بها في تذكير أو تأنيث، ولا تثنيةٍ ولا جمعٍ... فلما مثّل سيبويه بـ(حسنةِ وجهِها) واستشهد بقول الشماخ (جونتا مصطلاهما) [1]، عُلِمَ أنه لم يستقبح المسألة من أجل إضافة الشيء إلى نفسه... وإنما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه))[2].

القول الرابع: القبح للعدول عن التركيب الأصلي إلى تركيبٍ آخرَ مختلٌّ إعرابيًّا.

قال الرماني: ((فلا يجوز مثل هذا إلاّ في الشعر؛ وذلك لأن الصفة إذا عاد منها إلى الموصوف ضميرٌ متصلٌ بالسبب فحقُّها أن ترفع السبب، فتقول: هذه امرأةٌ حسنٌ وجْهُها؛ لأنه قد وقع تفريغ الصفة للثاني الذي هي له في الحقيقة، فيجب أن تعمل فيه الرفعَ كما تعمل في الضمير إذا خلصت للأول في قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ. فلما جاءت على الصيغة التي تصلح أن تجري على أصلها ثم عُدِلَ بها عنه إلى الإضافة قَبُحَ ذلك كقبْح (زيدٌ ضربتُ)[3]؛ لأنك جئت به على صيغة التفريغ للمفعول الذي يقتضي العملَ فيه ثم لم تُعْمِلْه، فقبُح لهذه العلة، فكذلك جئت بالصفة على صيغة التفريغ التي تقتضي الرفع في السبب ثم لم تُعْمِلْها الرفعَ في السبب فقبُحَ قُبْحَ (زيدٌ ضربتُ). وجاز في الشعر تشبيهًا بغيره مما لا يجوز في الكلام. فتشبَّه الخبرُ بالصفة كما شُبِّهت

---

(1) سبق ذكر الشاهد وتخريجه آنفاً.

(2) الحلل في إصلاح الخلل: 224- 225.

(3) تقدَّم تفصيلُ الحديث في هذه المسألة وبيان أنها جائزة من غير قبح، في المبحث الثالث من الفصل الرابع من هذا البحث.

الصفةُ بالصلة، فكذلك هذا شُبِّه بما فيه الألف واللام؛ لأنـه السـبب المعـرَّف الذي الصفةُ في الحقيقة له))[1].

هذه هي الأقوال الأربعة المذكورة في توجيه القبح، وثَمَّةَ اختلافٌ آخـر في هذه المسألة من حيث الجواز، فسيبويه على ما تقدَّم آنفًا يُردُّها ويخـصُّ سماعَهـا بالشعر، ونُسِبَ إلى بعض النحويين[2] المنع مطلقًا في الشـعر وغـيره، وزعمـوا أن بيتي الشـماخ[3] لا حجـة فيهمـا؛ لأن ضـمير المثنـى في (مصـطلاهما) عائـدٌ إلى (الأعالي) لا إلى (الجارتينِ)، وكأنه قال: كُمَيتا الأعالي جونتا مصطلى الأعـالي، فيصير نحو: الهندانِ حسنتا الوجوه مليحتا خدودِهما، وإنما هما وجهانِ وخـدَّانِ، ونحو قولهم: رجلٌ عظيم المناكب، وإنما هما منكبانِ، فنـاب الجمـع عـن التثنيـة، و(الأعالي) كذلك جمعٌ في اللفظ مثنًّى في المعنى، فهي بمعنى (الأعلـيينِ)، وعلـى هـذا لا شاهدَ في البيت؛ لأن الضمير (هما) في (مصطلاهما) رُدَّ إلى أصل العائد إليه[4]. وقد ضُعِّفَ هذا القول من ثلاثة أوجُهٍ، هي:

---

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 466- 467.

(2) نسبه بعضـهم إلى المبرد. ينظر: الحلـل في إصـلاح الخلـل: 226، وشـرح الجمـل لابـن خروف: 1/ 565، وشرح الجمل لابن عصـفور: 1/ 586، وشـرح التسـهيل لابـن مالـك: 3/ 96، وشرح التسهيل للمرادي: 681.

(3) سبق ذكرهما آنفاً.

(4) ينظر: شـرح كتـاب سـيبويه للسـيرافي: 4/ 107- 108، والمسـائل المشـكلة: 138- 139، وشرح كتاب سيبويه للرمـاني: 2/ 467- 468، وشـرح أبيـات سـيبويه لابـن السـيرافي: 1/ 153، والمقتصـد في شـرح الإيضـاح: 1/ 550، والنكـت في تفسـير كتـاب سـيبويه: 1/ 302- 303، والحلل في إصلاح الخلل: 226، وشـرح الجمـل لابـن خـروف: 1/ 565، =

1- أنه ضعيف من جهة القياس؛ لأن حَمْلَ التثنية على الجمع ليس بقياس، وإنما القياس حَمْلُ الجمع على التثنية[1]؛ لأنه واردٌ في السماع الفصيح، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، والمقصود (قلبانِ).

2- أنه ضعيف من جهة اللفظ؛ لأن ((عوْد الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل))[3]، فما ذُكِرَ تأويلٌ على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر أولى[4].

3- أنه ضعيف من جهة المعنى؛ لأن تأويله يكون: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنما هو للجارتينِ لا للأعالي؛ لأن المصطلى (موضع الاتِّقاد) يكون في أسفل الجارتينِ (الأثفيَّتينِ) لا في أعلاهما، فوصف الجارتينِ بـ(جونتا مصطلاهما) للدلالة على أنهما مُسْوَدَّتا المصطلى، فكان يجب أن يرجع الضمير إلى الجارتينِ؛ لأنهما أسفل الأثفية، ومصطلى الأثفية أسفلها لا أعلاها[5].

= وشرح المفصل لابن يعيش: 6/ 87، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 586، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 96- 99.

(1) ينظر: المسائل المشكلة: 140، واللباب: 1/ 444.

(2) الآية (4) من سورة التحريم.

(3) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 586، وينظر: الخصائص: 2/ 420- 421.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 6/ 87.

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 467- 468، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 153، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 302- 303، والحلل في إصلاح الخلل: 226، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 586، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 99.

وقد نُسِبَ إلى الكوفيين[1] جواز المسألة في الكلام نثره ونظمه[2]، واختاره بعض النحاة المتأخرين[3]. واستدلَّ القائلون بالجواز في الكلام كلِّه بأدلةٍ سماعيةٍ فصيحةٍ، منها ما جاء في حديث صفة الدجال: ((أعورُ عينِه اليمنى))[4] بإضافة الصفة (أعور) إلى معمولها (عين) المضاف إلى الضمير (الهاء)، وكذا حديث أمِّ زرعٍ: ((صِفْرُ ردائِها وخَيْرُ نسائِها وعَقْرُ جارتِها))[5]، ونَحْوُه ما جاء في وصف النبي- ﷺ-: ((شَثْنُ أصابعِه))[6]، وفي رواية أخرى: ((شَثْنُ الكفينِ والقدمينِ

---

(1) ما عدا الفراء الذي خطَّأ المسألة. ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 347.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 95- 96، وشرح الكافية الشافية: 2/ 1069، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 416- 417، وشرح التسهيل للمرادي: 681، والمساعد: 2/ 218، والمقاصد الشافية: 4/ 428.

(3) ينظر: المصادر أنفسها، وشرح الجمل لابن خروف: 1/ 565، غير أن ابن خروف في شرحه جمل الزجاجي لم بنسب الجواز إلى الكوفيين وإنما أشار إلى أن المسألة أجازها طائفةٌ لا يُحصَون.

(4) صحيح البخاري: 2/ 379، والجمع بين الصحيحين: 2/ 162.

(5) صحيح مسلم: 4/ 1902، والجمع بين الصحيحين: 4/ 92، وفتح الباري: 9/ 276، وفي رواية أخرى: ((طَوْعُ أبيها وطَوْعُ أمِّها ومِلْءُ كسائِها وغَيْظُ جارتِها)). ينظر: صحيح البخاري: 3/ 370، وصحيح مسلم: 4/ 1900، وصحيح ابن حبان: 16/ 32، والجمع بين الصحيحين: 4/ 91.

(6) شرح الجمل لابن خروف: 1/ 566، وشرح الكافية الشافية: 2/ 1096، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 95، وفتح الباري: 9/ 271، غير أنه جاء في فتح الباري (شثن) بدلاً من (شثن)، والشَّثْن معناه الغليظ. ينظر: لسان العرب: 7/ 30، وجاء في المعجم الكبير

طويلُ أصابعِها))[1].

ونحو ذلك ما ورد في بيتي الشماخ المذكورينِ آنفًا (جونتا مصطلاهما)، وقول الأعشى:[2]

فقلتُ له هذه هاتِها فجاء[3] بأدماءِ مقتادِها

فأضاف الصفةَ (أدماء) إلى معمولها (مقتادها) المضاف إلى ضميرِ موصوفه. وكذا قول الشاعر: [4]

على أنني مطروفُ عَيْنَيْهِ كلَّما تَصدَّى من البِيْضِ الحِسَانِ قبيلُ

فهذه الأدلة السماعية- من وجهة نظري- تقوّي جواز إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد إلى الموصوف، جوازًا اختياريًّا من غير قبحٍ في الكلام نثرِه ونظمِه. وما قيل من مسوِّغات تقبيحه[5] من جهة القياس

=

(22/ 161) أن (شثن) هي (شثن)، وذكر الحافظ بن حجر في (فتح الباري: 6/ 576) أن معنى شثن الكفين والقدمين: غليظهما.

(1) الراوية في: مصنف ابن أبي شيبة: 6/ 628، ومسند الإمام أحمد: 1/ 116 من غير زيادة (طويل أصابعِها)، ووردت هذه الزيادة في أمالي أبي علي القالي: 2/ 72، ونقلها عنه ابن مالك في شرح التسهيل: 3/ 95.

(2) رواية البيت على هذه الصورة وردت في: معاني القرآن للفراء: 2/ 347، وخزانة الأدب: 8/ 222، أما في ديوان الأعشى (58) فالرواية فيه (فقلنا) بدلاً من (فقلتُ)، وجاء الشطر الثاني فيه على النحو الآتي: (بأدماءَ في حبلِ مقتادِها).

(3) في خزانة الأدب (8/ 222): (إلينا) بدلاً من (فجاء).

(4) البيت بلا نسبة في: المساعد: 2/ 217.

(5) تمَّ ذكر هذه المسوغات آنفاً.

غيرُ معتبرٍ، ومردودٌ بالسماع؛ ((لأن القياس تابعٌ للسماع لا متبوعٌ له))[1]. يـزاد على ذلك أن إضافة الصفة المشبهة الخالية من(أل) إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف فيه شيءٌ من التخفيف على الجملة بحذف التنوين من الصفة المشبهة[2].

ثانيًا: القبح في إضافة العدد المركَّب:

يُبْنَى العدد المركب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ- ما خلا اثني عشر- على فتح الجزأينِ، والمسوِّغ لبنائه ضَمُّ عَجُزِه إلى صدره ليصيرا شيئًا واحدًا بعد أن كانا شيئينِ منفصلينِ، فلما رُكِّبا أدَّى ذلك التركيبُ إلى بناء الجزء الأول؛ ((لأن الكلمة الثانية لما عُومِلت معاملة الجزء من الأولى صارت مفتقرة إليها افتقار الحرف إلى ما يَبِّنَ معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شَبَه الافتقار))[3]. وبُنِيَ الجزء الثاني؛ ((لتضَمُّنِه معنى الحرف العاطف؛ لأن الأصل فيها: أحدٌ وعشرةٌ، وثلاثةٌ وعشرةٌ، وهكذا إلى آخرها، مثل: أحدٌ وعشرون، وثلاثةٌ وعشرون، ونحوها؛ لكنهم ضمَّنوا العجز معنى ذلك الحرف فبنوه لذلك، وإلاّ فلو لم يكن مبنيًّا لجَرَى بوجوه الإعراب غير منصرف كمَعْدِ يكَرِبَ))[4]. قال سيبويه: ((وأما خمسةَ عشرَ وأخواتها... فهما شيئانِ جُعِلا شيئًا واحدًا. وإنما أصل خمسةَ عشرَ: خمسةٌ

---

(1) المقاصد الشافية: 4/ 428.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 416- 417.

(3) المقاصد الشافية: 6/ 257.

(4) المصدر السابق: 6/ 266.

وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد))[1]. فالذي ((أوجب بناءهما أن التقدير فيهما: خمسةٌ وعشرةٌ، فحُذِفت الواو وركَّبوا أحد الاسمينِ مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدالِّ على مُسمًّى واحدٍ؛ لِيَجريَ مجرى سائر الأعداد المفردة نحو: خمسة وستة؛ لأنه أخصر، وربما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال؛ وذلك أنك لو قلت: أعطيتُ بهذه السلعة خمسةً وعشرةً، جاز أن يَتوهَّم المخاطَب أنهما صفتانِ أَعطى بهما مرةً خمسةً ومرةً عشرةً، فإذا رُكِّبت زال هذا الاحتمال، وارتفع اللبس، وتحقَّق المخاطَب أنك أعطيت بها هذا المقدار من العدد))[2].

والعدد المركب يبقى على حال واحدة من البناء وهي فتح الجزأينِ، سواء أَجُرِّد من (أل) والإضافة أم لم يُجرَّد. يقول سيبويه: ((واعلم أن العرب تدع (خمسةَ عشرَ) في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضربْ أَيُّهم أفضلُ، وكالآنَ؛ وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تُغيَّر))[3].

فعلَّةُ بناء العدد المركب في حال تجرده من (أل) والإضافة، باقيةٌ فيه بعد دخولهما عليه، يزاد على ذلك أنه متضمن معنى النكرة في جميع أحواله، وأن استعماله كثير في لسان العرب، فبقي مبنيًّا، وهو في بنائه في حال الإضافة يشبه

---

(1) الكتاب: 3/ 297- 298.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 113.

(3) الكتاب: 3/ 298- 299.

(أيُّهم) المبني في الإضافة إذا حُذِفَ من صلته العائدُ إليه، وفي بنائه في حال دخول الألف واللام يشبه (الآنَ) المبني مع دخول (أل) عليه[1].

وقد نَسَبَ سيبويه إلى بعض العرب إعراب الجزء الثاني من العدد المركب في حال إضافته إلى الضمير بعده، ووصف هذا الاستعمال في هذه اللهجة بالرداءة، فقال: ((ومن العرب من يقول: خمسةَ عَشَرُك، وهي لغة رديئة))[2].

غير أن سيبويه لم يوضِّح علة إعراب الجزء الثاني مع بقاء الجزء الأول مبنيًّا في حال الإضافة، ولم يوضِّح كذلك وجه الرداءة في هذا الاستعمال. أمّا علة إعراب الجزء الثاني من العدد المركب فهو أن أصل البناء الإعراب، فلما دخلت الإضافة على العدد المركب رُدَّ إلى أصله المعرب. قال المبرد: ((واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعةَ عشرَك، وخمسةَ عشرَك، فتدعه مفتوحًا على قولك: هذه أربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ. وقومٌ من العرب يقولون: هذه أربعةَ عشرُك، ومررتُ بأربعةَ عشرِك. وهم قليل، وله وُجَيْهٌ من القياس: وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب؛ كما أنك تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وذهب أمسُك بما فيه، وتقول: جئتُ من قَبْلُ يا فتى، فإذا أضفتَ قلت: من قَبْلِك، فهذا مذهبهم))[3].

وأجاز الأخفش ما استرذله سيبويه من إعراب عَجُزِ العدد المركب في حال

(1) ينظر: التعليقة: 3/ 110.

(2) الكتاب: 3/ 299.

(3) المقتضب: 2/ 179.

إضافته إلى ما بعده[1]، وعدّه قياسًا[2]. وسار على منواله ابن عصفور فأجاز الوجهين: بقاء العدد المركب مبنيَّ الجزأين، أو إعراب الجزء الثاني[3].

ووافق بعض النحاة سيبويه في تقبيحه وعلّلوا ذلك بعللٍ أهمها:

1- أن العدد المركب بُنِيَ نكرةً، فينبغي أن يُبْنَى مضافًا؛ ((لأن ما أُعرِب مضافًا أُعرِبَ نكرةً، فتَرْكُ الإعرابِ له نكرةً مُخرجٌ له من الإعراب مضافًا))[4]، ((وما لم تردَّه النكرةُ إلى أصله لم تردَّه الإضافةُ))[5].

2- أن العدد المركب يبقى مبنيًّا مع دخول الألف واللام بإجماع العرب[6]، فيقال: الأحدَ عشرَ، فإذا كان كذلك مع الألف واللام فهو كذلك مع الإضافة يبقى مبنيًّا؛ لأنه لو ((كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لردته الألف واللام))[7]، ولأنه لا فرق بينهما في الاختصاص بالأسماء[8]، وفي معاقبتهما التنوين[9].

3- ((أن المعنى الذي بُنِيَ له في حال التنكير قائمٌ في حال التعريف، وهو معنى

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 4/ 30، والمفصل: 220، وهمع الهوامع: 3/ 220.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 402، والمساعد: 2/ 18، والمقاصد الشافية: 6/ 269.

(3) ينظر: المقرب: 1/ 309.

(4) المقتضب: 4/ 30.

(5) المصدر السابق: 2/ 179، وينظر: التعليقة: 3/ 111.

(6) ينظر: شرح التسهيل بن مالك: 2/ 402، والمساعد: 2/ 81.

(7) المقتضب: 2/ 180.

(8) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 402.

(9) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 114.

حرف العطف، ألا ترى أنك تريد في حال التعريف خمسةً وعشرةً كما تريده في حال التنكير؟، بل هو في المعرفة أبعدُ؛ لأن التعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وتركُ الصرفِ يُقرِّبُ من البناء، فإعراب (خمسةَ عشرَ) في حال التعريف والإضافة بعيدٌ في القياس شاذٌ عنه))[1].

والذي يظهر لي أن الاستعمال الشائع المطرد هو بقاء العدد المركب مبنيًّا في جميع أحواله، فيُحمَل القياسُ عليه، وما سُمِع عن بعض العرب من إعراب عجزِه في حال إضافته يُحفَظ ولا يقاس عليه؛ لأنه من القليل النادر المخالف للكثير المطرد، ولكنه كذلك لا يُردًّا لتمثيلِه لهجةً من لهجات العرب، ولأن له وجهًا من القياس نبَّه عليه المبردُ[2]؛ هو أن الإضافة تردُّ الأسماء إلى أصلها في الإعراب. يقول عبد الله بن عبد الرحمن العياف: ((ومهما يكن من شيء فإنها لغة لبعض العرب سجَّلها لنا كتاب سيبويه، وإن كانوا قلّة، ولها وجه من القياس في اللغة لا يمكن طرحُه وإنْ نَعتَها سيبويه بالرداءة. بل لو أخذنا بقول النحاة بأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها في الإعراب على الاطِّراد، لكان القياسُ أقوى بجانبهم))[3].

---

(1) التعليقة: 3/ 111.

(2) ينظر: المقتضب: 2/ 179.

(3) اللهجات العربية في كتاب سيبويه: 147.

الفصل السادس
القبح في التوابع والأساليب

الفصل السادس

القبح في التوابع والأساليب

المبحث الأول: القبح في النعت

المبحث الثاني: القبح في التوكيد والعطف

المبحث الثالث: القبح في أسلوب الشرط

المبحث الأول

القبح في النعت

أولاً: القبح في النعت بالاسم الجامد:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في النعت أن يكون اسمًا مشتقًا[1] دالاً ((على الحدث وصاحبه، كصَعْبٍ، ودَرِبٍ، وضاربٍ، ومضروبٍ، وأفضلَ منك))[2]؛ أي أن يكون اسم فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ أو صفةً مشبهةً أو صيغةَ مبالغةٍ أو أفعلَ التفضيلِ. وقد يأتي النعت جامدًا فيؤوِّله جمهور النحاة بالمشتق؛ لأنه واقعٌ موقعَه نائبٌ عنه[3]، فيُحْمَل على الفرعية لا على الأصالة، وإنما حُمِلَ الجامد على الفرعية وحُمِل المشتق على الأصالة في النعت؛ لأن ((النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، وذلك لا يُؤَدَّى في الأصل إلا بالمشتقات الدالة على المعنى وصاحب المعنى؛ أي على الحدث والمتَّصف به... فإذا جاء اللفظُ غيرُ

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 396، 429- 430، 434، والمقتضب: 3/ 185، والأصول في النحو: 2/ 25، وكشف المشكل في النحو: 382، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 48، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 198، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 306، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 14، وجامع الدروس العربية: 538، وظاهرة النيابة في العربية: 233- 234.

(2) المقاصد الشافية: 4/ 626.

(3) ينظر: كشف المشكل في النحو: 382، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 48، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1157- 1158.

المشتق في الاستخدام واقعًا موقع النعت، فعلى سبيل النيابة عن المشتق المشروط وقوعه في هذا الموقع على سبيل الأصالة))[1].

وقد خالف النحويين في هذه المسألة ابنُ الحاجب، فذهب إلى عدم اشتراط الاشتقاق في النعت؛ لأنه لا فرق عنده بين أن يكون النعت مشتقًّا أو غير مشتق إذا كان وَضْعُه لغرض المعنى عمومًا للدلالة على معنىً في متبوعه[2].

أما موقف سيبويه من النعت الجامد، فقد اختلف حكمُه فيه بالمنع أو التجويز على الاختيار أو التجويز على قبح، بحسب اختلاف نوع الاسم الجامد. وتفصيل ذلك في الآتي:

1- منع سيبويه وقوع الجوامد الآتية نعتًا:

أ- الاسم العلم: قال سيبويه: ((واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفةً؛ لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم))[3]. فامتنع الوصف به لجموده وعدم اشتقاقه، وأنه لم يُسمَّ به المُسمَّى لمعنى استحقَّ له ذلك الاسم أن يُسمَّى به من دون غيره، فمَن سُمِّيَ بزيدٍ مثلاً لم يُسمَّ بهذا الاسم لمعنى في المسمَّى مخالفٍ به مَنْ سُمِّيَ بعمرٍو[4].

ب- الضمائر: وعلة امتناع وقوعها صفةً هي العلة نفسها في الاسم العلم،

---

(1) ظاهرة النيابة في العربية: 234.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 14، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 727.

(3) الكتاب: 2/ 12.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 88، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 56- 57.

فهي ((ليست صفةً؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة))[1]. فالضمير ليس كذلك؛ ((لأنه ليس مشتقًا ولا في حكمه))[2]، فهو((لا يدل إلا على ذات، لا على قيام معنى بها))[3]. يزاد على ذلك أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ من الصفة أو مساويًا له، ولا أخصَّ من الضمير في المعارف ولا مساويَ له حتى يقع صفةً له[4].

2- أجاز سيبويه في الاختيار النعت بجوامد معينة لجواز حملها على المشتق وتأويلها به ونيابتها عنه، منها:

أ- اسم الإشارة، نحو: ((مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك... ومررتُ بصاحبك هذا))[5]، وإنما وُصِفَ بها؛ ((لأنها تتضمن معنى التشبيه، فهي- وإن لم تكن مشتقة- في تأويل المشتق))[6]. فاستعمال اسم الإشارة يُحْمَل على معنى اسم مشتق تقديره: المشار إليه، فإن كان دالاً على القرب نحو (هذا) في مثل: مررتُ بزيدٍ هذا وبصاحبك هذا، فإنه يُحمَل- مع دلالته على الإشارة- على معنى ((الحاضر أو المشاهد أو القريب))[7]، وإن كان دالاً

---

(1) الكتاب: 2/ 11.

(2) شرح التسهيل للمرادي: 794.

(3) بناء الجملة العربية: 178.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 37.

(5) الكتاب: 2/ 6- 7.

(6) الدلالة والتقعيد النحوي: 264.

(7) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 84.

على البعد نحو (ذاك) في مثل: مررتُ بعمرٍو ذاك، فإنه يُذهَب به- مع معنى الإشارة- ((مذهب البعيد أو المتنحي))[1]؛ لأن استعمالك اسم الإشارة نعتًا فيه دلالة على أنك ((تُقرِّب به شيئًا أو تُباعِده، وتُشير إليه))[2].

ب- الألفاظ الدالة على كمالية الموصوف، المضافة إلى مثل متبوعها، مثل: كُلٌّ وأيٌّ وحَقٌّ وجِدٌّ، وهي مؤوَّلة بمعنى الكامل المبالَغ في كماله. من ذلك قولهم: ((أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ... إنما أردت بهذا الكلام: هذا الرجل المبالَغ في الكمال))[3]، وكذا قولهم: ((مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ... كأنه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ))[4]، ونظير ذلك قولهم: ((هذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ، وهذا العالِمُ كلُّ العالِمِ؛ إنما أراد أنه مستحقٌّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، فإنما يريد معنى: هذا عالِمٌ جِدًّا؛ أي هذا قد بلغ الغايةَ في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجلٍ، وهذا عالِمٌ حَقُّ عالِمٍ، وهذا عالِمٌ جِدُّ عالمٍ))[5].

ج- المصادر المؤولة بأسماء الفاعلين نحو: حَسْبُك، وهَمُّك، وشَرْعِك، وهَدُّك، فيقال: ((مررتُ برجلٍ حَسْبُك من رجلٍ... وهمُّك من رجلٍ... ومررت

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

(2) الكتاب: 2/ 12.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق: 1/ 422.

(5) المصدر السابق: 2/ 12- 13.

برجلٍ شَرْعِك من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ هَدِّك من رجلٍ، وبامرأةٍ هَدِّك من امرأةٍ. فهذا كلُّه على معنى واحد))[1]؛ لأنها مصادر وقعت نعتًا على معنى أسماء الفاعلين، فحَسْبُك بمعنى مُحْسِبٍ، وُضِعَ في موضعه وناب عنه، ومثله في المعنى بقية الألفاظ المذكورة آنفًا[2]، فهي كلُّها ألفاظٌ متقاربةٌ في معنى الكفاية[3].

وثمة جوامد أخرى أجازها سيبويه نعتًا من غير تقبيح، أُنبِّه على بعضها اختصارًا[4] في الآتي:

- الألفاظ الموغلة في الإبهام، نحو: مِثْلٍ، وضَرْبٍ، وشِبْهٍ، ونَحْوٍ، وغَيْرٍ، فيقال: مررتُ برجلٍ مِثْلِك، وضَرْبِك، وشِبْهِك، ونَحْوِك، وغَيْرِك[5].
- (ذو) بمعنى صاحب. تقول: ((مررتُ برجلٍ ذي مالٍ؛ أي صاحب مالٍ))[6].
- ألفاظ العدد ونحوها من المقادير، من ذلك ((قول العرب: أخذ بنو فلانٍ من

---

(1) الكتاب: 1/ 422.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 6/ 51- 52، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 432.

(3) ينظر: معاني النحو: 3/ 161.

(4) ينظر تفصيل القول فيها وفي غيرها من النعوت الجوامد المؤولة بالمشتق النائبة عنه، في: ظاهرة النيابة في العربية: 237- 255.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 423.

(6) المصدر السابق: 1/ 430.

بني فلانٍ إبلاً مائةً، فجعلوا (مائةً) وصفًا))[1]، وكذا قولهم: مررت برجلٍ مِثْلِ رجلين، ومررت ببُرٍّ مِلْءِ قَدَحين[2].

- ألفاظ الموصوف الجامد نفسه، ((ومثل ذلك: مررت برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل))[3]. وقد يُوصَف الموصوف بلفظه مع إضافة الصفة إلى لفظ آخر؛ للدلالة على أن الموصوف منسوب إلى عموم معنى المضاف إليه الصفةُ، ((ومنه: مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، منسوب إلى الصلاح، كأنك قلت: مررت برجلٍ صالحٍ، وكذلك: مررت برجلٍ رجلِ سَوْءٍ، كأنك قلت: مررت برجلٍ فاسدٍ؛ لأن الصدق صلاح والسوء فساد))[4]، فالصلاح معنى عام يدخل فيه الصدق، والفساد معنى عام يدخل فيه السوء.

3- أجاز سيبويه على قبحٍ النعت بأسماء جامدة، فقال: ((استقبحوا أن يكون الاسم صفةً))[5]، وذكر في مواضع متفرقة من كتابه أسماء جامدة مُستقبَحًا وقوعُها صفةً، منها: قَفِيْزٌ[6]، وأسدٌ[7]،

(1) الكتاب: 2/ 28.

(2) ينظر: المصدر السابق: 1/ 434.

(3) المصدر السابق: 2/ 29.

(4) المصدر السابق: 1/ 430.

(5) المصدر السابق: 2/ 335.

(6) ينظر: المصدر السابق: 1/ 396.

(7) ينظر: المصدر السابق: 1/ 434.

ونارٌ[1]، وخَزٌّ[2]، وطِيْنٌ[3]، وحديدٌ[4]، وخَلٌّ[5]، وسَمْنٌ[6] وزَبَدٌ[7].

ويلحظ في هذه الأسماء الجامدة أن بعضها يدل على معنى مخصوص مثل (أسد، وحديد، ونار)، وبعضها الآخر يدل على مقدار مثل (قفيز)، غير أن سبب قبحها على ما يظهر من كلام سيبويه أنها ليست وصفًا مشتقًا، فـ(نار) مثلاً في نحو قولهم: مررت برجلٍ نارٍ حُمْرةً[8]، قبيحٌ الوصف به ((وإنْ كنت تريد معنى أنه مبالغٌ في الشدة؛ لأنه ليس بوصف))[9].

فجمود هذه الأسماء وعدم اشتقاقها من غيرها جعل استعمالها في موضع النعت قبيحًا في نظر سيبويه، فلا يُوصَف بها، فإذا وُصِفَ بها أُجريتْ على غير ما يجري عليه الوصف، فأدَّى ذلك إلى القبح. قال سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة... ومن قال: مررتُ بصحيفةٍ طِيْنٍ خاتَمُها، قال:

---

(1) ينظر: الكتاب.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/ 23- 24، 117- 118.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 396+2/ 23- 24.

(5) ينظر: المصدر السابق: 2/ 117- 118.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: المصدر السابق: 2/ 181- 182.

(8) ينظر: المصدر السابق: 1/ 434.

(9) المصدر السابق: 2/ 29.

هذا راقودٌ خَلٌّ، وهذه صُفَّةٌ خَزٌّ، وهذا قبيح أُجرِي على غير وجهه... ولا يكون صفة فيُشبِهَ الأسماءَ التي أُخِذت من الفعل))[1].

غير أن ثمة سؤالاً قد يتبادر إلى الذهن مضمونه أن سيبويه قد أجاز اختيارًا من غير قبح النعت بأسماء جامدة سَبَقَ آنفًا ذِكْرُ بعضِها، فَلِمَ قبَّح هاهنا النعتَ بأسماء جامدة وأجاز قبلُ اختيارًا النعت بأسماء جامدة أخرى ؟

والذي يظهر لي أن سيبويه في اعتماده على مبدأ الأصل والفرع في مسائل النحو العربي، عَدَّ الأصلَ في النعت الاشتقاقَ، وإن لم يُصرِّح بذلك، غير أن حمْله الجامد على التأويل بالمشتق يؤكد أن الأصل عنده في النعت الاشتقاق، فإذا جاءت أسماء جامدة في موضع النعت وسَهُلَ تأويلُها بالمشتق، جُعِلت فرعًا وحُمِلت على أصل الاشتقاق. من ذلك ما تقدَّم ذكرُه من أسماء الإشارة المؤولة بـ(المشار إليه)، و(ذو) المؤولة بـ(صاحب)، ونحو ذلك، فأجازوا في مثل هذه الأسماء الجامدة النعت على الاختيار. ولَمَّا جاءت أسماء أخرى جامدة دالة على بعض الذوات الجواهر مثل الخز والطين والحديد والفضة، أو على المقدار مثل القفيز، أو على نحو ذلك مما يصعُب تأويلُها بالمشتق، وهي مستعملة في بعض لسان العرب[2]؛ أُجيزت لورودها عند بعض العرب، وقُبِّحت لصعوبة تأويلِها بالمشتق (الأصل)، وحَمْلِها عليه ونيابتِها عنه.

ومع ذلك نلمح في كلام سيبويه تأويل بعض هذه الأسماء الجامدة بالمشتق، من ذلك قولهم: ((مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله

(1) الكتاب: 2/ 117- 118.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 24، 27، 29.

شديدًا))[1]. وقد يحمل سيبويه النعت بمثل هذه الأسماء الصعبِ تأويلُها بالمشتق، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في النعتية، فإذا قلت: ((مررت برجلٍ أسدٍ شدَّةً وجُرْأةً، إنما تريد: مِثْلَ الأسدِ))[2]؛ أي إن المضاف (مِثْل) الواقع في التقدير نعتًا لـ(رجل) حُذِفَ وأُقيم مقامه المضاف إليه (الاسم الجامد).

وذهب أبو حيان إلى أن مذهب سيبويه في مثل هذه الأسماء هو تأويلها بما يليق بها من الأوصاف، فمعنى طينٍ: رديءٌ، ومعنى خزٌّ: لَيِّنٌ، ومعنى أسدٍ: جريءٌ[3]. والحقُّ أن سيبويه ألمح إلى ذلك في حَمْلِه النعت بـ(أسد) على معنى (شديد)[4]، غير أنه لم يصرح بذلك، فلا يجوز أن يُحمَل هذا على أنه مذهبه الوحيد؛ لأنه صرَّح في موضع آخر- على ما تقدم آنفًا- بحمل (أسد) في النعتية على حذف مضاف تقديره (مِثْل)[5]. والذي صرَّح بحمل الأسماء الجامدة على ما يليق بها من الأوصاف التي تتلبسها هو الرضي الإستراباذي[6].

والعجب أن الرضي[7] ذهب إلى أن تقدير (مِثْل) هو مذهب المبرد، وهو في

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 28- 29.

(2) المصدر السابق: 1/ 434.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1920- 1921.

(4) ينظر: الكتاب: 2/ 29.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 434.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 22.

(7) ينظر: المصدر السابق: 3/ 21.

الأصل- على ما بينتُ آنفًا- مذهب سيبويه، وقد تبعه في ذلك المبرد[1]، وزاد على هذا التوجيه توجيهين آخرينِ: أحدهما حمْل الجامد على التأويل بالمشتق، فـ(أسد) في النعتية وُضِع موضع (شديد) وحَمَلَ معناه[2]، وهذا التوجيه أيضًا مأخوذ من توجيه سيبويه المذكور آنفًا.

أما التوجيه الآخر الذي ذكره المبرد فهو حمْل هذه الأسماء الجامدة على البدلية. جاء في المقتضب: ((وقد أجاز قومٌ كثيرٌ أن يُنعَت به فيقال: هذا راقودٌ خَلٌّ، وهذا خاتمٌ حديدٌ... ويقال للذي أجاز هذا على النعت: إن كنت سمعته من العرب فإنّ رفعه غيرُ مدفوعٍ؛ وتأويله: البدل... فيكون رفعُه على البدل والإيضاح))[3]، وجاء في موضع آخر: ((فإن قلت: مررت ببرٍّ قفيزٍ بدرهم، جاز على البدل، ويجيزه على النعت مَن عِبْنا قولَه وأوضحنا فساده))[4].

وهذا التوجيه الذي ذهب إليه المبرد- من وجهة نظري- لا يستقيم؛ لأن البدل يأتي في التركيب على نية تكرار العامل، فمعنى قولك: هذا خاتمٌ حديدٌ، إنْ حُمِلَ (حديد) على البدلية: هذا حديدٌ؛ لأنه على نية تكرار العامل، وذا غيرُ ظاهرِ معناه في ذلك، إنما الظاهر أن (حديد) في قولك: هذا خاتمٌ حديدٌ، صفةٌ

---

(1) ينظر: المقتضب: 3/ 342.

(2) ينظر: المصدر السابق: 3/ 259، 341.

(3) المصدر السابق: 3/ 259.

(4) المصدر السابق: 3/ 260، وينظر في المصدر نفسه: 3/ 272.

للخاتم وتتمةٌ له وزيادةٌ في بيانه، والصفة كذلك تكون ((تتمة للموصوف وزيادة في بيانه))[1].

وما توهَّمَه الرضيُّ مذهبَ المبردِ من تقدير (مِثْل)، وقع فيه بعضُ الباحثين المعاصرين، فقد نقل عدنان محمد سلمان من الرضي نسبة هذا القول إلى المبرد من غير أن يتحرَّاه في كتاب سيبويه[2]، وجعل عدنان المسألة خلافية بين سيبويه من جهة والمبرد والرضي من جهة أخرى، ورجَّح ما ظنَّه مذهب المبرد والرضي، فقال: ((والحجة في هذا للرضي والمبرد؛ لأن المقصود بأسد هنا ليس جوهره ولا ذاته، وإنما المقصود التشبيه به وبشجاعته وقوته، فالنعت هنا جائز على التأويل بالمشتق))[3].

وهذا القول الذي رجَّحه عدنان للمبرد والرضي هو عينه الذي قصده سيبويه؛ أعني حمْل الاسم الجامد (أسد) على التأويل بالمشتق (شديد)، أو على المثلية والتشبيه بتقدير: مِثْل الأسدِ- على ما سبق ذكرُه آنفًا-، غير أن سيبويه- في رأيي- قبَّحه لأن الأصل عنده أن يأتي النعت مشتقًّا، ولا يُؤتى بالجامد إلا إذا تعذَّر المجيء بالمشتق، وأن الأفصح عنده استعمال المشتق في النعت أو الجامد الشائع تأويله بالمشتق. ولعل تقبيح سيبويه يكمن كذلك في أن لفظة (أسد) في نحو: مررت برجلٍ أسدٍ، ليست في أصل وضعها نعتًا للرجل، إنما هي في الأصل

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 58.

(2) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: 228.

(3) المصدر نفسه.

وُضِعت للدلالة على حيوان معين، فخروجها عن أصل الوضع أدَّى إلى انحراف استعمالها[1].

والذي يترجَّح عندي أن قول العرب في نحو: مررت برجلٍ أسدٍ، استعمالٌ فصيحٌ يَحمِل المعنى المقصود بإيجازٍ خالٍ من الإطناب؛ لأن (أسد) دلَّت هنا على معنى الشجاعة والجرأة المُتَّصفِ بها الرجلُ من غير حاجةٍ إلى استعمال لفظ الشجاعة أو الجرأة، أو إضافة المثلية إلى الأسد، فاستعمال (أسد) صفةً للرجل لا على التأويل أو التمثيل، إنما على سبيل المبالغة في الوصف، بتجرد اللفظ من دلالته الحسية، وبقاء دلالته المعنوية في سياق النعتية. فلفظة (أسد) في نحو: مررتُ برجلٍ أسدٍ، تجردت من معناها الحسي للحيوان المسمَّى بهذا الاسم، وبقيت فيها دلالتُها المعنويةُ المنسكبةُ نعتًا لـ(رجل) في هذا السياق؛ لقرينة مجيئها بعد لفظة (رجل)، وتبعيَّتِها لها في التركيب؛ مما جعل دلالتها على المبالغة في الجرأة والشجاعة نعتًا للرجل غالبةً على معناها الحسي الأصلي.

ومما تقدَّم يبدو لي أن عدم اشتراط الاشتقاق في النعت، على ما ذهب إليه

---

(1) ذهب أبو نصر الجريطي إلى أن ثمة فرقًا من حيث القوة في استعمال هذه الأسماء الجامدة نعتًا، بحسب قُرْبها الإعرابي من النعت أو بُعْدها عنه، فقولك: ((مررت بخاتمٍ حديدٍ، على الصفة، أقوى من: مررت برجلٍ أسدٍ؛ لأن قولك: مررت بخاتمٍ حديدٍ، الأصلُ فيه: مررت بخاتمٍ من حديدٍ، والمجرور في موضع النعت، فإذا حذفتَ الجارَّ أجريتَ الذي كان مجرورًا نعتًا على السعة وقَرُبَ من معناه مع الجار، وليس هذا المعنى في الأسد)). شرح عيون كتاب سيبويه: 134

ابـن الحاجـب[1]، أولى في تقـديري؛ لأن المـتكلِّم عنـدما اسـتعمل (ذو) بمعنـى صاحب، أو (يمني) بمعنى منتسب، أو (أسد) بمعنى شجاع، إنما ((أراد التعبير عن ذلك المعنى بهذا الاسم الجامد، ولو أراد بصاحب، ومنسوب، وشجاع، لتكلَّم بها. وجاء الوصف بالجامد في مواضع كثيرة، فقالوا: تميميٌّ، وبصريٌّ، وذو مالٍ، وبرجلٍ أسدٍ، رجال ثلاثة، برجلٍ نارٍ حُمْرَةً... وغيرها. والمهم هـو الفائـدة الـتي تحصل عند السامع، فإذا حصلت الفائدة وتمَّـت عمليـة الاتصـال بـين المتحـدِّث والمخاطَب، ففَهِمَ السامعُ مـرادَ المـتكلِّم، فـلا شـكَّ أن الجملـة صـحيحة شـكلاً ومعنًى، والمتكلِّم إذا قال: جاء رجلٌ أسدٌ، فَهِـمَ السـامعُ أن الـذي جـاء يتصـف بالشجاعة من غير تأويل))[2].

ثانيًا: القبح في تخالف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا:

تعد المطابقة من القرائن اللفظية المهمة لبيـان العلاقـة القائمـة بـين أجـزاء الكلم في السياق[3]، وقد أكَّدها سـيبويه في مسـائل متعـددة مـن أبـواب النحـو العربي[4]. من ذلك المطابقة بين النعت والمنعوت تعريفًا وتـنكيرًا. قـال سـيبويه: ((واعلـم أن المعرفـة لا تُوصَـف إلا بمعرفـة، كمـا أن النكـرة لا تُوصَـف إلا

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 14، وقد مرَّ آنفاً ذكر مذهب ابن الحاجب في مطلع هذه المسألة.

(2) الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب: 389.

(3) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 251.

(4) ينظر: المصدر السابق: 251- 254.

بنكرة))[1]، وقال: ((واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، وذلك قولك: مررت بأخويك الطويلين؛ فليس في هذا إلا الجر كما ليس في قولك: مررت برجلٍ طويلٍ، إلا الجر))[2].

وما أكَّده سيبويه من ضرورة التطابق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، ذهب إليه جمهور النحاة[3]، وقد خالفهم في ذلك نحاة آخرون؛ فأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة إذا دلَّ النعت على مدح أو ذم[4]، وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة إذا تخصَّصت النكرةُ المنعوتةُ بنعتٍ آخر قبل أن تُنعَت بالمعرفة[5]، وجوَّز آخرون نعت المعرفة بالنكرة مطلقًا[6]، وجوَّز ابن

(1) الكتاب: 2/ 6.

(2) المصدر السابق: 2/ 8، وينظر في المصدر نفسه: 1/ 422- 427+2/ 17، 20، 229.

(3) ينظر: المقتضب: 4/ 286، 294، 298، والأصول في النحو: 2/ 23، 41، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 54، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 198- 199، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 307، وارتشاف الضرب: 4/ 1908، والمساعد: 2/ 402، وهمع الهوامع: 3/ 117.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 35، وارتشاف الضرب: 4/ 1908، والمساعد: 2/ 402، وهمع الهوامع: 3/ 118.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 35، وارتشاف الضرب: 4/ 1908، وشرح التسهيل للمرادي: 785، والدر المصون: 4/ 474، والمساعد: 2/ 402، وهمع الهوامع: 3/ 118.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1909، وشرح التسهيل للمرادي: 785، وهمع الهوامع: 3/ 118.

الطراوة نعت المعرفة بالنكرة بشرط كون النعت مخصَّصًا بالمنعوت لا يُوصَف به غيره[1].

والبحث لا يروم تفصيل القول في هذه المذاهب المختلفة ولا في أدلتها[2]، إنما يكتفي من ذلك بالحديث في تجويز نعت النكرة بالمعرفة؛ لأن سيبويه قبَّحه في كتابه. وقبل الحديث في تقبيح سيبويه نعت النكرة بالمعرفة أستعرض أهم أدلة المجيزين ذلك اختيارًا في الآتي:

أ- استدل بعض الكوفيين على جواز التخالف بين النعت والمنعوت بكون النعت معرفة والمنعوت نكرة فيما دل على مدح أو ذم، بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[3]، فجعلوا المعرفة (الذي) نعتًا للنكرة (همزة)[4]؛ لأنه دلَّ على ذمٍّ. وقد ردَّ الجمهور هذا الاستدلال؛ بإعراب (الذي) إمّا بدلاً وإما نعتًا مقطوعًا رفعًا على الخبرية أو نصبًا على المفعولية[5]، ((ولا ينبغي أن يُقعَّد لدليل تطرَّق إليه الاحتمال))[6].

---

(1) ينظر: المصادر أنفسها، والمساعد: 2/ 402.

(2) ينظر تفصيل القول في هذا الخلاف، في: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 657- 660، والاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب: 401- 405.

(3) الآيتان الأولى والثانية من سورة الهمزة.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 35، وارتشاف الضرب: 4/ 1908، والمساعد: 2/ 402، وهمع الهوامع: 3/ 118.

(5) ينظر: المصادر أنفسها.

(6) الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب: 405.

ب- نُسِبَ إلى الأخفش تجويزه نعت النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصت النكرة قبل النعت، وأنه استدل على ذلك بقوله سبحانه: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾[1]، فأجاز الأخفش جعل المعرفة (الأوليان) نعتًا للنكرة (آخران)؛ لأن المنعوت النكرة تخصَّص بنعته بقوله تعالى: ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾[2]، فلوَصْفِهِ وتخصيصه وُصِفَ بوصف المعارف[3].

والمُستغرَبُ هنا أنّ ما نُسِبَ إلى الأخفش على خلاف ما ذكره في معانيه، فقد صرَّح أن إعراب (الأوليان) بدل؛ ((لأنه حين قال: ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾[4]، كان كأنه قد حدَّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال (الأوليان)، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً))[5].

ولعل في قول الأخفش (كأنه قد حدهما حتى صارا كالمعرفة... فأجرى المعرفة عليهما) ما يُوْهِم أن تخصيص النكرة (آخران) بجملة (يقومان مقامهما) جعلها تقترب من المعرفة، فنُعِتَتْ بـ(الأوليان)، وذا محتملٌ في كلامه، غير أنه لا

---

(1) الآية (107) من سورة المائدة.

(2) الآية نفسها.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 3/ 267، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 470، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 35، وارتشاف الضرب: 4/ 1908، وشرح التسهيل للمرادي: 785، والدر المصون: 4/ 474، والمساعد: 2/ 402، وهمع الهوامع: 3/ 118.

(4) الآية (107) من سورة المائدة.

(5) معاني القرآن للأخفش: 1/ 290.

ينبغي أن نبني للأخفش مذهبًا في هذه المسألة على ما يُحتمَل استنتاجُه من كلامه، ونترك ما صرَّح به في نهاية عبارته بأن(الأوليان) بدل. وقد يقال إن الأخفش أراد بمصطلح البدلِ النعتَ في هذا السياق على ما درج عليه المتقدمون من عدم ضبط المصطلحات، فأجرى مصطلح البدل على النعت. غير أنني وجدتُ الأخفش يفرِّق بين المصطلحين (البدل، والنعت)، فيُجري كلاً واحد منهما على ما اشتهر استعماله عند النحاة، ففي قولهﷻ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1]، بيَّن الأخفش أن (صراط الذين) يُعرَب بدلاً، وأوضح أن (غير) تحتمل إعرابينِ: الصفة والبدل، وذكر أن إعرابها على البدلية أجود من الصفة[2]، فهو بذلك يفرِّق بين استعمال المصطلحينِ، وهذا يدل على أن قوله في (الأوليان) بدلٌ جاء موافقة لتوجيه الجمهور[3].

أمّا موقف سيبويه من نعت النكرة بالمعرفة فقد تمثَّل في حكمينِ: المنع والقبح؛ أمّا المنع فقد جاء في قوله: ((واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفينِ، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلُها

(1) الآيتان السادسة والسابعة من سورة الفاتحة.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 16- 17.

(3) ثمة إعرابات أخرى لـ(الأوليان)، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 35، والبحر المحيط: 4/ 49- 50، والدر المصون: 4/ 473- 478، وقد جوَّد الزجاج إعرابه على البدلية. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 176.

الراتعانِ. فهذا محال؛ لأن (الراتعان) لا يكونـان صـفة للفصـيل ولا للناقـة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة))[1].

فـالمنع هاهنـا يكمـن في جعـل (الراتعـان) نعتًـا للنكـرة (ناقـة) والمعرفـة (فصيلها)؛ لأن في ذلك جَعْلَ النعتِ مخالفًا لأحد المنعوتينِ تعريفًا وتـنكيرًا، فـإن عُرِّف المنعوتانِ فقيل: جاءت الناقةُ وفصيلُها الراتعان، جازَ. والوجه في هـذا إمـا إفراد كلٍّ منعوتٍ بنعتٍ فيقال: هذه ناقةٌ راتعةٌ وفصيلُها الراتعُ، وإمـا جمْعُهمـا في نعت مقطوع فيقال: هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعينِ[2].

أما تقبيح سيبويه نعت النكرة بالمعرفة فقد جاء في موضعينِ، أحدهما قوله: ((وزعم الخليل أنَّه يجوز: له صوتٌ صوتُ الحمارِ، على الصفة؛ لأنَّه تشبيه، فمن ثَمَّ جاز أن توصف النكرة بـه. وزعـم الخليـل- رحمـه الله- أنـه يجـوز أن يقـول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تشبِّهَه بأخي زيدٍ. وهذا قبيح ضـعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قَبُح أن تكون المعرفة حالاً للنكـرة إلاّ في الشـعر. وهو في الصِّفة أقبحُ؛ لأنك تنقض ما تكلّمتَ بـه، فلـم يُجامِعـه في الحـال، كمـا فارَقَه في الصفة))[3].

وقال في الموضع الآخر: ((قال الخليل- رحمه الله -:... أستقبحُ أن أقـول: هذه مائةٌ ضَرْبُ الأميرِ، فأجعلَ الضربَ صـفةً، فيكـونَ نكـرةً وُصِـفت بمعرفـة،

---

(1) الكتاب: 2/ 59.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 46.

(3) الكتاب: 1/ 361.

ولكن أرفعُه على الابتداء، كأنه قيل له: ما هي؟ فقال: ضَرْبُ الأميرِ. فإن قال: ضَرْبُ أميرٍ، حسُنت الصفةُ؛ لأن النكرة توصف بالنكرة))[1].

وإذا أنعمنا النظر في الموضعينِ اللذين ساقهما سيبويه لتقبيح نعت النكرة بالمعرفة، نجد أن الخليل في النص الأول أجاز وصف النكرة بالمعرفة، ومثَّل لذلك بمثالينِ: (له صوتٌ صوتُ الحمارِ) و(هذا رجلٌ أخو زيدٍ)، وعدَّ سيبويه ذلك قبيحًا ضعيفًا لا يُستعمَل إلا في الاضطرار؛ لأن ((الصفة والموصوف كشيء واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، والحال مع الذي منه الحالُ ليسا كشيء واحد، فصار في الصفة أقبح))[2]. فيمتنع لذلك وصف النكرة بالمعرفة، يزاد على ذلك أن ((النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مختصة تدل على واحد، فمن حين لم يجز أن يكون الواحد جمعًا، لم يجز أن تُوصَف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة))[3].

وقد حُمِل تجويز الخليل على إرادة المثلية، وهذا يُلحَظ من تعليل الخليل بأنه تشبيه[4]، ((والتشبيه يكون بـ(مِثْل)، فكما أنه لو قال: له صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحمارِ، جاز أن يجعله صفة للصوت، كذلك جاز مع حذف (مِثْل)))[5]. فعلى هذا مذهب الخليل تقدير (مِثْل)، والمعنى عنده: ((له صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحمارِ،

---

(1) الكتاب: 2/ 120- 121.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 135.

(3) التعليقة: 1/ 205.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 361.

(5) التعليقة: 1/ 204.

و(مِثْل) وإن كان مضافًا إلى المعرفة فهو نكرة، فلذلك جاز عنده الصفة))[1]؛ لذا استقبح الخليل في النص الثاني[2] نعت النكرة بالمعرفة حينما لم يُقدِّر (مِثْل)، وأجاز رفع (ضرب الأمير) في قوله: له مائةٌ ضَرْبُ الأميرِ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هي ضرْبُ الأميرِ.

ولم يجوِّز أبو عثمان المازني مذهب الخليل في وصف النكرة بالمعرفة بوجهٍ من التأويل[3]، وذلك في تقديري أولى؛ لأن فيه دَفْعَ اللبسِ من توهُّمِ كونِ المعرفةِ نعتًا للنكرة، ولأن حذف (مِثْل) في هذا الموضع غير مسموع، والمسموع الشائع المطرد مطابقة النعت المنعوت تعريفًا وتنكيرًا، فينبغي الاقتصار عليه وعدم تجاوزه؛ لكي لا يُفتَح البابُ على تأويل ما لا حاجةَ إلى تأويله، وقد ألمح سيبويه إلى ذلك بقوله: ((ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مِثْلُ الطويلِ))[4].

ثالثًا: القبح في إقامة النعت مقام المنعوت:

ينقسم النعت من حيث ذكر المنعوت أو حذفه على خمسة أقسام: [5]

1- نعت لا يجوز حذف منعوته، نحو: لقيتُ سريعًا، وركبتُ خفيفًا.

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 135.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 120- 121.

(3) ينظر: التعليقة: 1/ 204.

(4) الكتاب: 1/ 361.

(5) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 210، وبدائع الفوائد: 1/ 131- 132، والوجوب والجواز في الأحكام النحوية: 368.

2- نعت يجوز حذف منعوته على قبح، نحـو: رأيـتُ جـاهلاً، ولقيـتُ ضـاحكًا. فجوازه لاختصاص النعت بنوع من واحد من المنعوتات.

3- نعت يستوي فيه الأمرانِ: ذكر المنعوت أو حذفه، نحو: أكلتُ طيِّبًـا، ولبسـتُ ليِّنًا، وركبتُ فارهًا. وإنما جاز فيه ذكر المنعوت أو حذفه؛ لاختصـاص الفعـل (أكلت، ولبست، وركبت) بنـوع مـن المفعـولات، فالأكـل مختص بالطعـام، واللبس مختص بالثياب، ونحو ذلك مما عُلِمَ مفعولُه فجاز حذفُـه وإقامـة نعتـه مقامه.

4- نعت يقبح فيه ذكر المنعـوت، نحـو: أَكْـرِمِ الشـيخَ، وارحـمِ المسـكينَ، ووقِّـرِ العالِمَ؛ لأن ذِكْرَ المنعوتِ يُعَدُّ حشوًا في الكلام.

5- نعت يمتنع فيه ذكر المنعوت، نحـو: أَجْـرَع للمكـان، وأَخْيَـل للطـير، وأَدْهَـم للقيد؛ لأن النعت غدا مُتلبِّسًا معنى المنعوت، فيعامَـل معاملتـه ويُسـتغنَى بـه عنه[1].

فالنعت الذي امتنع حذف منعوته، إنما امتنع؛ ((لأنه ربما وقع بحذفه لبسٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويلٍ، لم يُعلَم مـن ظـاهر اللفـظ أن المـرور بـه إنسانٌ أو رمحٌ أو ثوبٌ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول... وكلما استبهم كـان حذفُه أبعدَ في القياس))[2].

فعدم تحديد المنعوت وتقديره؛ لِمَا يحتمله التركيب من مـدلولات متعـددة للمنعوت المحذوف؛ جعل حذْفَه ممتنعًا. والنعـت المسـتقبح حـذف منعوتـه، علـة قبحِه قريبةٌ من علة امتناع حذفه؛ لِمَا في ذلك من إبهـام في تحديـد المنعـوت وإن

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 228+3/ 201- 202.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 59.

كان النعت قد دلَّ على اختصاص المنعوت المحذوف بنوع واحد، فقولك: لقيتُ جاهلاً، يدل على أن المتصف بهذه الصفة يندرج تحت جنس الإنسان، غير أن عدم تحديد المنعوت بمسمًّى معيَّنٍ جعل حذفه قبيحًا؛ لأنه يُحتمَل أن يكون الذي لقيته: رجلاً جاهلاً، أو طالبًا جاهلاً، أو أعجميًّا جاهلاً، أو عربيًّا جاهلاً، أو نحو ذلك مما استَبهَمَ تحديدُه.

لقد قبَّح سيبويه في مواضع مختلفة من كتابه[1] النعتَ القائم مقام منعوته المحذوف، ويُلحَظ في هذه المواضع كلِّها اشتراكُ تقبيحِها في عدم دلالة السياق على تحديد المنعوت المحذوف وتخصيصه[2]. من ذلك قوله: ((لو قلت: أتاني اليومَ قويٌّ، وألا باردًا، ومررتُ بجميلٍ؛ كان ضعيفًا ولم يكن في حسن: أتاني رجلٌ قويٌّ، وألا ماءً باردًا، ومررتُ برجلٍ جميلٍ. أفَلا ترى أن هذا يقبُح هاهنا كما أن الفعل المضارع لا يُتكلَّم به إلا ومعه الاسم؛ لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل))[3].

فحذف المنعوتات في التركيبات السابقة يَصعُب فيها تقدير المنعوت على الوجه الأنسب للنعوت المذكورة؛ لاحتمال تقدير هذه المنعوتات المحذوفة بألفاظ متعددة، يزاد على ذلك ((أن النعت لا يَحسُن إلا بذكر المنعوت، كما أن الفعل المضارع لا يستغني عن الاسم))[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 21، 227- 228، 270، 290+2/ 34- 35، 122.

(2) ما عدا موضعًا واحدًا (الكتاب: 3/ 562-563)، سيأتي الحديث فيه لاحقًا.

(3) الكتاب: 1/ 21.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 41، وينظر في المصدر نفسه: 2/ 35.

ومما نصَّ سيبويه على قبحه في هذا الباب، قوله: ((لو قلت: آتيك بجيِّدٍ، كان قبيحًا حتى تقول: بدرهمٍ جيّدٍ))[1]، فعلة قبحه عند سيبويه أن ((المنعوت غير معلوم، إذ لا يوجد في الكلام ما يدل عليه، ولهذا قبُح مثل ذلك حتى تقول: أتيتُك بدرهمٍ جيّدٍ... أمّا إذا كان في الكلام ما يشير إلى المنعوت، فيجوز عنده حذفُه وإقامة النعت مقامه، نحو قولك: ساروا رويدًا؛ أي سيرًا رويدًا[2]))[3].

وبيَّن سيبويه الفرق بين استعمال نعتٍ في تركيبٍ مُستبهِمٍ فيه دلالةُ المنعوت، واستعمالِ اسمِ ذاتٍ في الموضع عينه دالاً على المعنى بنفسه، فقال: ((لو قلت: ائتني ببارِدٍ، كان قبيحًا، ولو قلت: ائتني بتمرٍ، كان حسنًا، ألا ترى كيف قبُح أن يضع الصفة موضع الاسم))[4]؛ لأن (باردًا) وصفٌ يدل في أصل وضعه على موصوفٍ يحتاج إلى ذكرٍ؛ لتعدُّدِ دلالةِ (بارد) عليه، فقد يكون هواءً باردًا، أو ماءً باردًا، أو نحو ذلك، فلمّا لم يتخصص النعت (بارد) بمنعوت معين، وحُذِفَ المنعوت من التركيب، ولم يدل السياق عليه[5]، كان حذفه قبيحًا. أما

---

(1) الكتاب: 1/ 227.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 243- 244.

(3) التوابع في كتاب سيبويه: 16- 17.

(4) الكتاب: 1/ 270.

(5) قد يأتي النعت دالاً على منعوتات متعددة، وهو غير متخصص بواحد منها، فيجوز حذف المنعوت إذا دلَّ عليه السياق، كأن يتقدَّم في الكلام ذكرُ المنعوت، نحو: ائتني بماءٍ ولو باردًا؛ أي ولو ماءً باردًا. ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1938، وهمع الهوامع: 3/ 127، وظاهرة النيابة في العربية: 342- 343.

(تمر) فحسُن استعمالُه في التركيب نفسه في موضع (بارد) فيقال: ائتني بتمرٍ؛ لأنه اسم ذات يدل على معناه بوضوح.

وقد يقبِّح سيبويه وضْعَ النعتِ موضع المنعوت المحذوف، لا لأن النعت غير متخصص بالمنعوت، ولا لأن المنعوت المحذوف مجهولٌ تقديرُه، بل لأن النعت لا يقوى قوة الاسم المنعوت، فيضعُف تأثير عامل المنعوت فيه. من ذلك قوله: ((وتقول: ثلاثةُ نسَّاباتٍ، وهو قبيح؛ وذلك أن النسَّابة صفة، فكأنه لفظ بمذكّرٍ ثم وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته، كأنك قلت: ثلاثةُ رجالٍ نسّاباتٍ))[1].

(1) الكتاب: 3/ 562- 563، وينظر: التعليقة: 4/ 63- 64، وارتشاف الضرب: 2/ 755.

المبحث الثاني

القبح في التوكيد والعطف

أوّلاً: القبح في التوكيد:

قبَّح سيبويه في باب التوكيد، توكيدَ ضميرِ الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير أن يُؤكَّد قبل النفس أو العين بضمير رفع منفصل، فقال: ((واعلم أنه قبيح أن تصف[1] المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلتَ أنتَ نفسُك. وإن قلت: فعلتم أجمعون، حسُن؛ لأن هذا يُعَمُّ به. وإذا قلت: نفسُك، فإنما تريد أن تؤكِّد الفاعلَ، ولما كانت نفسُك يُتكلَّم بها مبتدأة، وتُحمَل على ما يُجَرُّ ويُنصَب ويُرفَع، شبَّهوها بما يُشرِك المضمر، وذلك قولك: نزلتُ بنفسِ الجبلِ، ونفسُ الجبلِ مُقابلي، ونحو ذلك. وأمّا أجمعونَ فلا يكون في الكلام إلا صفة. **وكلُّهم قد تكون بمنزلة أجمعين؛ لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها))**[2]. وقال: ((وتقول: رُوَيْدَكُمْ أنتم أَنْفُسُكم، فيحسُن الكلام، كأنك قلت: افعلوا أنتم أنفسُكم. فإن قلت: رويدَكم أنفسُكم، رفعتَ وفيها قبحٌ؛ لأنَّ قولك: افعلوا أنفسُكم، فيها قبحٌ، فإذا قلت: أنتم أنفسُكم، حَسُنَ الكلام. وتقول: رُوَيْدَكُمْ أجمعون، ورُوَيْدَكُمْ

---

(1) يستعمل سيبويه في هذا النص وفي مواضع أخرى من كتابه مصطلح الصفة أو النعت للدلالة على التوكيد. ينظر: الكتاب: 2/ 116، 351، 359، 378، 379، 381، 385.

(2) المصدر السابق: 2/ 379– 380.

أنتم أجمعونَ، كلٌّ حَسَنٌ؛ لأنَّه يَحسن في المضمر الذي له علامةٌ في الفعل. ألا ترى أنك تقول: قُومُوا أَجمعونَ، وقوموا أنتم أجمعونَ))[1]. وقال: ((ما يكون صفةَ المرفوعِ المضمَرِ في النيّة ويكونُ على المفعول، وذلك قولك: إيّاك أنتَ نفسُك أنْ تَفْعَلَ، وإيّاك نفسَك أنْ تفعلَ. فإن عنيت الفاعِلَ المضمَرَ في النيّة قلت: إيّاك أنت نفسُك، كأنّك قلت: إيّاك نَحِّ أنت نفسُك، وحملتَه على الاسم المضمَرِ في نَحِّ. فإنْ قلتَ: إيّاك نفسُك، تريد الاسَم المضمَرَ الفاعل، فهو قبيح، وهو على قُبْحِه رَفْعٌ، ويدلُّك على قبحه أنّك لو قلت: اذهبْ نفسُك، كان قبيحًا، حتَّى تقولَ: أنتَ نفسُك. فمن ثَمّ كان نصبًا؛ **لأنَّك إذا وصفتَ بنفسِك المضمَرَ المنصوبَ بغير أنتَ جاز، تقول: رأيتُك نفسَك، ولا تقول: انطلقتَ نفسُك))**[2].

إن تقبيح سيبويه توكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير توكيده قبل ذلك بضمير رفع منفصل، استدعاه اللبسُ المتوقَّعُ حصولُه من مجيء النفس أو العين بعد ضمير رفع متصل أو مستتر؛ إذ قد يُتوهَّم في بعض الاستعمالات دلالتُهما على غير التوكيد؛ لأنهما (النفس والعين) تُستعمَلان في العربية توكيدًا وغير توكيدٍ. ومن هذا اللبسِ المتوقَّعِ حصولُه ((في بعض الأحوال... أنك لو قلت: هندٌ خرجتْ نفسُها، فجعلتَ في (خرجت) ضميرَها، ثم جعلت النفسَ توكيدًا لضميرها في (خرجت)، لجاز أن يُتوهَّم أن الفعل للنفسِ، فيصير كقولك: هندٌ خرجتْ جاريتُها، فإذا قلت: خرجت هي نفسُها،

(1) يستعمل سيبويه في هذا النص وفي مواضع أخرى من كتابه مصطلح الصفة أو النعت للدلالة على التوكيد: 1/ 247.

(2) المصدر السابق: 1/ 277- 278.

عُلِمَ أنها توكيد))[1]؛ أي إن جملة: هندٌ خرجتْ نفسُها، احتملت معنيينِ: أحدهما أن تكون النفس توكيدًا للضمير المستتر في الفعل (خرجت)، فيكون المعنى دالاً على خروج هندٍ بذاتها، والآخر أن تكون النفس فاعلاً للفعل (خرجت)، فيكون المعنى دالاً على خروج النفس من هندٍ؛ أي على موتها، ((فإذا وكَّدوا قبل النفس، فقالوا: هندٌ خرجت هي نفسُها، زال اللبسُ؛ فلذلك اختاروا التوكيد))[2].

وقد يكون اللبس على غير ما مضى، كأن يقال: هندٌ ضربتْ نفسَها، فلا يُعلَم ((أرفعتَ (نفسها) بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرًا لهند وأكَّدته بالنفس، فإذا قلت: هند ضربت هي نفسُها، حسُن من غير قبحٍ؛ لأنك لَمَّا جئت بالمضمر المنفصل عُلِمَ أن الفعل غير خالٍ من المضمر؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلاً؛ لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل... وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً تعيَّن أن يكون تأكيدًا))[3]؛ أي إنك إذا رفعت (النفس) بالفعل في نحو: هند ضربتْ نفسُها، جعلتها فاعلاً له، وإذا رفعتها بالضمير المستتر في (خرجت)، جعلتها توكيدًا له، وجعلت الضمير المستتر فاعلاً، وهذا لبسٌ في الإعراب، فضلاً عن ذلك أن (النفس) في نحو: هند ضربت نفسها، تحتمل النصب على المفعولية.

وهذا اللبس كلُّه حاصلٌ إذا كان الضمير المؤكَّد ضميرَ رفعٍ مستترًا، فإذا

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 5/ 48، وينظر في المصدر نفسه: 9/ 93.

(2) المصدر السابق: 9/ 93.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 42.

كان بارزًا متصلاً فقُبْحُه كامنٌ في أن ضمير الرفع المتصل ((جارٍ من الفعل مجرى الجزء بأدلةٍ كثيرةٍ دلَّت على ذلك، فكأنّ التوكيدَ، إذا لم يؤكَّد الضميرُ، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبْحَ اللفظِ بهذا الضمير المنفصل))[1].

أمّا إذا كان الضمير المؤكَّد ضميرَ نصبٍ أو جرٍّ، فيجوز في الاختيار توكيده بالنفس أو العين من غير حاجة إلى تأكيده بضمير رفع منفصل، والعلة في ذلك ((أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفصل، وبرز كلمةً أخرى، فلم يحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل. وكذلك ضمير الجر نحو: مررت بك نفسِك، ومررت به عينِه، ففارقا بذلك ضمير الرفع))[2]. وثمَّة علةٌ أخرى هي امتناعُ اللبسِ المُحتمَلِ وجودُه في تأكيد ضمير الرفع؛ ((لأن ضمير المنصوب والمخفوض لا يكون إلا بعلامةٍ ملفوظٍ بها تتبعها النفسُ، والمرفوع يكون بغير علامة فيقع من جهته اللبسُ))[3]. فإن أُكِّد ضمير النصب أو الجر بضمير منفصل قبل تأكيده بالنفس أو العين ((فقلت: ضربتُك أنتَ نفسَك، ومررت بك أنتَ نفسِك، كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأتِ به فعنه مندوحةٌ ومنه بدٌّ))[4].

وقد نبَّه سيبويه على أن قُبحَ تأكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير تأكيده بضمير رفع منفصل، يظهر كذلك في تشبيه النفس أو

---

(1) المقاصد الشافية: 5/ 26.

(2) المقاصد الشافية: 5/ 27.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 94.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 43.

العين بما يُعطَف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل[1]، فلمّا قبُح- على مذهب سيبويه- العطفُ على ضمير الرفع المتصل أو المستتر من غير تأكيدٍ أو فصلٍ، قبُح كذلك حمْلُ النفس أو العين على ضمير الرفع من غير تأكيده[2].

وفرَّق سيبويه في هذه المسألة بين التأكيد بالنفس أو العين وبين غيرهما من المؤكّدات المعنوية، فما قبُح مع النفس أو العين جاز مع غيرهما من غير قبحٍ[3]، معلّلاً ذلك بأن النفس أو العين تُستعمَل توكيدًا وغير توكيدٍ، فيُحتمَل فيهما اللبسُ، أمّا غيرهما مثل (أجمعين، وكلّ) ونحوهما من ألفاظ التوكيد المعنوي فلا تُستعمَل إلا توكيدًا، فامتنع اللبسُ، فيحسُن أن تقول: ((رويدَكم أجمعون، ولا يحسُن: رويدَكم أنفسُكم؛ لأن النفس تلي العوامل، فإذا أُكّد الضميرَ صار بمنزلة ما قد وَلِيَ العواملَ من غير تأكيد، وليس كذلك (أجمعون)؛ لأنه لا يكون إلا تابعًا لا يلي العواملَ، وهو مخلَصٌ للتأكيد))[4].

وثمَّةَ إشكالٌ مفاده أن بعض ألفاظ التوكيد المعنوي مثل (كلّ، وجميع) لا تقتصر على التوكيد، فقد تُستعمَل في بعض السياقات على غير التوكيد، وقد صرَّح بذلك سيبويه[5]، فأين الفرق وقد اشتركت هذه الألفاظ مع النفس والعين

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/ 379

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 94، والتعليقة: 1/ 161- 162+2/ 93- 94، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 668.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 247+2/ 379- 380.

(4) شرح كتاب سيبويه للرماني: 2/ 536.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 116.

في عدم اقتصارها على التوكيد؟ والذي يبدو لي أن الفرق في قبح توكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير تأكيده بضمير منفصل، وجوازِ ذلك من غير قبح مع غيرهما من ألفاظ التوكيد المعنوي، يتضح من التباس المعنى أو عدم التباسه، فالتوكيد بالنفس أو العين لضمير الرفع من غير تأكيدٍ بضمير منفصل قبلهما قد يُحدِث لبسًا في بعض الاستعمالات، فقبُح ذلك فيهما[1]، أما التوكيد بغيرهما فلا لبس فيه، فجاز من غير قبح[2].

بقي أن أشير هنا إلى أن المرادي نسب إلى النحويين عدم جواز تأكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير أن يتقدمهما توكيدٌ بضمير منفصل، مستثنيًا من ذلك الأخفشَ وأبا علي الفارسي اللذين أجازا ذلك على ضعفٍ[3]. وهذا الذي نسبه المرادي إلى النحويين من عدم الجواز غيرُ دقيقٍ؛ لأن سيبويه أجازه على قبحٍ ولم يمنعه، فقال: ((فإن قلت: رويدكم أنفسُكم، رفعتَ وفيها قبحٌ))[4]، وقال: ((فإن قلت: إيّاكَ نفسُك، تريد الاسمَ المضمرَ الفاعل فهو قبيحٌ، وهو على قبحه رفعٌ))[5]. وذهب المبرد إلى أبعد من ذلك، فصرَّح بجوازه

(1) سبق توضيحُ ذلك آنفاً.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 68- 69، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 754- 755.

(3) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 777.

(4) الكتاب: 1/ 247.

(5) المصدر السابق: 1/ 277.

مع قبحه، قائلاً: ((وكذلك ما نَعْتُه[1] بالنفس في المرفوع، إنما يجري على التوكيد، فإن لم تؤكِّد جاز على قبحٍ. وهو قولك: قُمْ أنت نفسُك. فإن قلت: قم نفسُك، جاز. وذلك قولك: رويدَك أنت نفسُك زيدًا، وعليك أنت نفسُك زيدًا، ودونَك أنت نفسُك زيدًا، والحذف جائزٌ قبيحٌ إذا قلت: رويدَك نفسُك زيدًا))[2].

ثانيًا: القبح في العطف:

استقبح سيبويه في باب العطف مسألتينِ: إحداهما العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل من غير تأكيدٍ أو فصلٍ، والأخرى العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار. وبيان هاتينِ المسألتينِ وتفصيل القولِ فيهما في الآتي:

المسألة الأولى: القبح في العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل من غير تأكيدٍ أو فصلٍ:

اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين: [3]

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين[4] إلى منع العطف على ضمير الرفع

(1) أطلق المبرد هاهنا مصطلح النعت على التوكيد متَّبعًا في ذلك سيبويه على ما تقدَّم توضيحُه آنفاً.

(2) المقتضب: 3/ 210- 211.

(3) ينظر تفصيل القول في هذه المسألة الخلافية وأدلة كل مذهب، في: الإنصاف: 2/ 474- 478، وائتلاف النصرة: 63- 64، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: 1/ 284- 293، والاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب: 409- 415، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 697- 700.

(4) ينظر: المقتضب: 3/ 210، 212، 279+4/ 112- 115، ومعاني القرآن وإعرابه: 5/ 75، =

المستتر أو المتصل من غير تأكيدٍ أو فصلٍ في الاختيار، وأجازوه على قبح في الاضطرار، واحتجوا على منعه في الاختيار بأدلة سماعية وعقلية. أما الأدلة السماعية فمنها قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[1]، بالعطف مع وجود التوكيد (أنت)، وكذا قوله سبحانه: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[2]، بالعطف مع وجود الفاصل (لا)، وبغيرهما من الآيات التي جاء فيها العطف بعد تأكيدٍ أو فصلٍ[3].

أمّا الأدلة العقلية فقد قبُح العطف على ضمير الرفع من غير فصل أو تأكيد؛ لأن هذا الضمير ((قد يكون في الفعل بغير علامة كقولهم: قُمْ واذهبْ؛ فيه ضمير المخاطَب ولا علامة له في اللفظ، وفيه ما له علامةٌ تغيِّر بنية الفعل بتسكين آخر الفعل الماضي، وذلك: قمْتُ، وقمْنا، وقمْتَ، وقمْتما، وقمْتُم، فلمّا كان بعضُه يُقدَّر في الفعل ويبقى لفظ الفعل مجرَّدًا، وبعضه كأنه من حروف

= والأصول في النحو: 2/ 78- 79، 338، وإعراب القرآن: 1/ 213، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: 154، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 91، وشرح اللمع للثمانيني: 1/ 557- 559، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 957، والنكت في القرآن: 2/ 498، والمفصل: 161- 162، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 76، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 245- 246، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63- 65، والمساعد: 2/ 469- 470.

(1) الآية (24) من سورة المائدة.

(2) الآية (148) من سورة الأنعام.

(3) ينظر على سبيل المثال الآيات: 35/ البقرة، 27/ الأعراف، 112/ هود، 108/ يوسف، 23/ الرعد، 35/ النحل، 42، 58/ طه، 54/ الأنبياء، 94/ الشعراء، 67/ النمل، 43/ الأحزاب، 3- 4/ المسد.

الفعل بتسكينه لِمَا كان في الفعل مفتوحًا واختلاطِه بحروفه صار المعطوف عليه في اللفظ كأنه قد عُطِفَ على الفعل وحده؛ إذ كان الموجودُ لفظَ الفعلِ مجردًا، أو ما يجري ببنيته مع الفعل المجرد، والاسم لا يُعطَف على الفعل؛ فقبُح لذلك))[1].

المذهب الآخر: ذهب الكوفيون[2] إلى جواز العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل بلا تأكيدٍ أو فصلٍ اختيارًا من غير استقباح، ونُسِبَ إلى أبي علي الفارسي متابعتهم في ذلك[3].

واحتجَّ أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، فأما السماع فقد استدلوا فيه بأدلة، منها:

1- قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4]، بعطف الضمير (هو) على ضمير الرفع المستتر في الفعل (استوى)، والمعنى: استوى جبريل عليه

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 91، وينظر: شرح اللمع للثمانيني: 1/ 558- 559، والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 958، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/ 667، والإنصاف: 2/ 477، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 76- 77، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 245- 246، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63، وشرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض: 739- 740.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 304+3/ 95، ومجالس ثعلب: 1/ 146، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 92- 93، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 65، والمقاصد الشافية: 5/ 153.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2013، والمساعد: 2/ 470.

(4) الآيتان السادسة والسابعة من سورة النجم.

السلام ومحمدٌ ﷺ بالأفق الذي هو مطلع الشمس[1].

2- قول علي بن أبي طالب- رضي الله عنه -: ((كنت أسمع رسول الله- ﷺ- يقول: كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ))[2].

3- قول عمر- رضي الله عنه -: ((كنتُ وجارٌ لي من الأنصار))[3].

4- قول عمر بن أبي ربيعة: [4]

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تَهادى　　　كنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلا

5- قول الراعي النميري: [5]

فلمّا لَحِقْنا والجيادُ عشيَّةً　　　دَعَوا يا لكلبٍ واعتزينا لعامرِ

6- قول جرير: [6]

ورجا الأُخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ　　　ما لم يكنْ وأبٌ له لِينالا

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 95، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: 27/ 43، ومعاني القرآن وإعرابه: 5/ 57، والنكت في القرآن: 2/ 600، والبحر المحيط: 8/ 155، والدر المصون: 10/ 84- 85.

(2) صحيح البخاري: 2/ 434.

(3) المصدر السابق: 2/ 112.

(4) سبق تخريجه.

(5) سبق تخريجه.

(6) ديوانه: 57.

وقوله كذلك: [1]

أَلم ترَ أن النَّبْعَ يَصْلُبُ[2] عودُهُ ولا يستوي والخِرْوعُ المُتقصِّفُ

7- قول المُسيَّب بن عَلَس: [3]

فأُقْسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظلِمُ

أما من حيث القياس فقد حملوا جواز عطف ضمير الرفع المتصل من غير تأكيدٍ أو فصلٍ، على جوازه في ضمير النصب المتصل؛ لأن ضمير النصب المتصل غير مستقل، ويُعدُّ كالجزء من الفعل، ومثله ضمير الرفع المتصل، فإذا جاز العطف على ضمير النصب المتصل من غير تأكيد أو فصل، فلا وجه لمنعه في ضمير الرفع المتصل[4].

وقد ردَّ البصريون أدلة الكوفيين السماعية، فعدُّوا الواوَ في آية النجم واوَ الحالِ، والضميرينِ المستترَ في الفعل (استوى) والمنفصلَ بعد واو الحال عائدينِ على جبريل- عليه السلام-، والمعنى: فاستوى جبريل في حال كونه بالأفق الأعلى[5].

---

(1) ديوانه: 932، ومعاني القرآن للفراء: 3/ 95 (من غير نسبة).

(2) رواية الفراء في معانيه (يَخْلُقُ).

(3) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 133، وخزانة الأدب: 10/ 80، والكتاب: 3/ 107 (من غير نسبة).

(4) ينظر: الإنصاف: 2/ 477.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 57، وإعراب القرآن: 4/ 266، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 692، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 397، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1186، والجامع لأحكام القرآن: 17/ 89- 90، والمقاصد الشافية: 5/ 153.

وردَّ أثرَا علي وعمر- رضي الله عنهما- بأنهما محتملان للرواية بالمعنى، فلا حجة فيهما[1]، ورُدَّت الشواهد الشعرية بحملها على الضرورة[2].

وردَّ البصريون قياس الكوفيين حَمْلَ ضمير الرفع المتصل على ضمير النصب المتصل؛ بأن بين الضميرين فرقًا؛ لأن ضمير النصب المتصل وإن كان لفظًا في صورة الاتصال، فهو في نية الانفصال؛ لكونه فضلة، بخلاف ضمير الرفع المتصل الذي يتصل بالفعل لفظًا ومعنًى[3].

أما سيبويه فقد جاءت أقواله موافقةً لمذهب البصريين، وكانت آراؤه وآراء شيخه الخليل في (الكتاب) هي الأصل المُعتمَد عليه والمُستقَى منه هذا المذهب، وهي التي تضمَّنتها أقوالُ البصريينَ من بعدهما في هذه المسألة. من ذلك قول سيبويه: ((باب ما يحسُن أن يَشْرَكَ المظهرُ المضمرَ فيما عَمل، وما يقبُح أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه. أمَّا ما يحسُن أن يشركه المظهرُ فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيدًا، وإنك وزيدًا منطلقان. وأمّا ما يقبُح أن يشركه المظهرُ فهو المضمرُ في الفعل المرفوعُ، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله. وزعم الخليل أن هذا إنما قبُح من قِبَل أن هذا الإضمار يُبنَى عليه الفعلُ، فاستقبحوا أن يشرك المظهرُ مضمرًا يُغيِّر الفعلَ عن حاله إذا بعُد

(1) ينظر: التصريح في شرح التوضيح: 2/ 151.

(2) ينظر: الإنصاف: 2/ 477، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 246، وائتلاف النصرة: 63- 64.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 958، والإنصاف: 2/ 477- 478، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 77، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63.

منه. وإنما حسُنتْ شِركتُه المنصوبَ؛ لأنه لا يُغيِّر الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضمَر، فأشبه المظهرَ وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر؛ إذ كان الفعل لا يتغيَّر عن حاله قبل أن يُضمَر فيه. وأما فعلتُ فإنهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار، أُسكِنتْ فيه اللامُ فكرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا يُبنَى له الفعلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ. فإنْ نعتَّه حسُن أن يَشركه المظهرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله ﷻ: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾(1) و: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(2). وذلك أنك لمّا وصفتَه حسُن الكلامُ حيث طوَّله وأكَّده... وقال الله ﷻ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا﴾(3)، حسُن لمكان (لا)... واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنا؛ لأن أنا بمنزلة المظهر. ألا ترى أن المظهر لا يَشركه إلا أن يجيء في الشعر))(4).

والذي ذهب إليه سيبويه وتبعه جمهور البصريين- في تقديري- مرجوح بجواز العطف في الاختيار من غير قبح؛ للمسوغات الآتية:

1- أنّ الشواهد التي ورد فيها العطف على ضمير الرفع المتصل أو المستتر من

---

(1) الآية (24) من سورة المائدة.

(2) الآية (35) من سورة البقرة، و(19) من سورة الأعراف.

(3) الآية (148) من سورة الأنعام.

(4) الكتاب: 2/ 377- 380، وينظر في المصدر نفسه: 1/ 246- 247، 278، 298+2/ 31، 144، 146.

غير تأكيدٍ أو فصلٍ كثيرةً، لا سيما الشواهد المنظومة، حتى نُعِتتْ هذه الشواهد بأنها فاشية في الشعر[1].

2- أن الأثرينِ اللذينِ رُويا عن علي وعمر- رضي الله عنهما -[2] لا يصح ردُّهما بحجة أنهما مرويّان بالمعنى؛ لأن ((الصحابة- رضي الله عنهم- كانوا من الفصحاء البلغاء، وهم قد التزموا عند روايته بالمعنى أن يُورِدوا معناه في أفصح عبارة وأحسن سياق، يراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة، فيكون كلامهم مقارنًا[3] لكلامه- ﷺ-))[4].

3- أن الشواهد الشعرية لا يمكن أن تُحمَل كلُّها على الضرورة، وهذا ما جعل ابن مالك يرى أن رفع (زهر) [5] و (أب) [6] فِعْلُ مختارٍ غيرِ مضطرٍّ؛لأن الشاعر كان بوسعه- إن أراد- النصبَ على المفعول معه[7].

4- أن حجة وجود فرق بين ضمير النصب المتصل وضمير الرفع المتصل حجةً

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: 3/ 272، والمقاصد الشافية: 5/ 149، 151.

(2) تقدَّم ذكرهما آنفاً.

(3) أظنُّ أن اللفظة المناسبة هنا (مقاربًا) وليس (مقارنًا).

(4) فيض نشر الانشراح: 1/ 524.

(5) ينظر: الشاهد رقم (4) الذي سبق ذكره، من شواهد المجيزين العطف من غير تأكيد أو فصلٍ.

(6) ينظر: الشاهد رقم (6) الذي سبق ذكره، من شواهد المجيزين العطف من غير تأكيدٍ أو فصلٍ.

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 374.

لا تستقيم؛ لأنه لا فرق ((في اللفظ بين قولهم: قدمتُ وزيدٌ، وقولهم: أكرمتُك وزيدًا، فحَمْلُ الأولِ على الثاني حملٌ للشيء على نظيره وشبيهه، ولا عبرة عندئذٍ بقولهم: إنهما يختلفان في النية والتقدير))[1].

المسألة الأخرى: القبح في العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار:

ذهب سيبويه إلى عدم جواز العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار، فقال: ((ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورةِ الاسمَ؛ لأنك لا تعطف المظهرَ على المضمر المجرور. ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسِك ولكم أجمعينَ، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك))[2].

وذهب في مواضع أخرى إلى قبح العطف، فقبيحٌ عنده أن يقال: ما شأنك وعمرٍو[3]، وحَسْبُك وزيدٍ[4]، بالعطف على ضمير الجر (الكاف). ويبدو لي أن منع سيبويه العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار إنما أراده في اختيار الكلام، وأن تقبيحه العطف محمولٌ على أن ذلك جائزٌ في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، وهذا ما قرَّره بقوله: ((**ومما يقبُح أن يَشركه المظهرُ علامةُ المضمرِ المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها**

---

(1) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 700.

(2) الكتاب: 1/ 248.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 307.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 310.

لا يُتكلَّم بها إلا معتمِدةً على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعُفت عندهم كرهوا أن يُتبِعوها الاسمَ، ولم يجز أيضًا أن يُتبعوها إيّاه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو: قمتَ أنتَ وزيدٌ؛ لأن ذلك وإن كان قد أُنزِل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كلُّ واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفردًا، لا يستغني به... وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرَّ الشاعر))[1].

علَّل سيبويه في هذا النص قبح العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار؛ باجتماع أمرينِ في ضمير الجر، ((أحدهما أنه لا يُتكلَّم به إلاّ معتمدًا على غيره وهو الخافض، وأنه[2] يقع من الخافض موقع التنوين، فصار عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا اجتمع فيه هذان الوجهانِ من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه. ووجه التعليل بهذا أنه لما صار[3] كبعض اسمٍ كرهوا العطف عليه؛ إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عطف اسم على اسمٍ وحرفٍ؛ أي من عطف اسم على جار ومجرور، وذلك قبيح، فلم يكن بُدٌّ من إعادة الخافض؛ لأن الكلام يقتضيه،

---

(1) الكتاب: 2/ 381- 382.

(2) هذا الأمر الآخر.

(3) أي ضمير الجر.

وللمناسبة أيضًا بين المعطوف والمعطوف عليه، حتى يكون كعطف الجار والمجرور على مثله))[1].

وهذا التعليل الذي ذهب إليه سيبويه، رأى ابن مالك أن فيه ((من الضعف ما لا يخفى؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو مُنِعَ من العطف عليه بلا إعادة الجار لَمُنِعَ منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يُعطَف عليه بوجهٍ، ولأنه لو مُنِعَ من العطف عليه لمُنِعَ من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يُؤكَّد ولا يُبدَل منه، وضمير الجر يؤكَّد ويُبدَل منه بإجماع، وللعطف أسوةٌ بهما))[2].

وابن مالك يرى في هذه المسألة جواز العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار جوازًا اختياريًّا من غير قبح[3]، وتابعه في ذلك جمعٌ من النحاة الذين جاؤوا من بعده[4]. وقد نُسِبَ هذا القول الذي ذهب إليه ابن مالك وبعض النحاة التالين له، إلى الكوفيين وبعض البصريين التابعين لهم في هذه المسألة، واشتهرت هذه المسألة بأنها مسألة خلافية بين البصريين المانعين العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار، والكوفيين المجيزين ذلك في الاختيار[5].

---

(1) المقاصد الشافية: 5/ 161.

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 375.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 375.

(4) ينظر: البحر المحيط: 2/ 156- 157+3/ 167، وشرح التسهيل للمرادي: 818- 819، وأوضح المسالك: 3/ 273- 275، والمساعد: 2/ 470- 471، وائتلاف النصرة: 62- 63، وهمع الهوامع: 3/ 189.

(5) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 118- 119، والإنصاف: 2/ 463، وائتلاف النصرة: 62- 63.

والحق أن ما نُسِبَ إلى الكوفيين من تجويز ذلك في الاختيار غيرُ دقيقٍ؛ لأن الذي ثبت عن أئمة الكوفيين أنهم يجيزونه على قبح، لا في اختيار الكلام[1]، والأدلة على ذلك كثيرةٌ، أهمُّها الآتي:

1- قبَّح الفراء العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض قد كُنِّيَ عنه من غير إعادة الخافض، وجوَّز ذلك في الشعر لضيقه[2].

2- أجاز ثعلب أن يقال: ما لي وزيدٍ وزيدًا، غير أنه نبَّه على أن كلام العرب في مثل هذا التركيب النصبُ فيقال: ما لي والباطلَ[3]. وتنبيهه على أن كلام العرب النصبُ تلميحٌ إلى ضعف الجر عطفًا على ضمير الجر من غير إعادة الجار.

3- ضعَّف الطبري المنتسب إلى مذهب الكوفيين[4]، العطفَ على ضمير الجر من غير إعادة الجار، وعدَّه غير فصيح في كلام العرب لا يُستعمَل إلاّ في ضرورة الشعر لضيقه، أما في الكلام فهو مكروه رديء[5].

---

(1) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين: 257- 265، 340- 341، 418، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف: 209.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 252- 253+2/ 86.

(3) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 162.

(4) ينظر تأكيد انتساب الطبري إلى مذهب الكوفيين، في: الطبري النحوي من خلال تفسيره: 159- 166.

(5) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 4/ 226- 228.

4- أشار المبرد إلى أن من أجاز من غير البصريين العطفَ على ضمير الجر من غير إعادة الجار إنما أجازه على قبح[1]، ولا ريب أنه يقصد بغير البصريين الكوفيين.

5- ذكر الزجاج أن النحويين مجمعون على قبح العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار، ولا شك أن هذا الإجماع يدخل فيه الكوفيون؛ لأنهم لو خالفوا في ذلك لنبَّه عليه. قال الزجاج: ((فأمّا العربية فإجماع النحويين أنه يقبُح أن يُنسَق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلاّ بإظهار الجار، يَستقبح النحويون: مررتُ به وزيدٍ، وبك وزيدٍ، إلاّ مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيدٍ))[2]. وكذا نصَّ السيرافي على عدم الخلاف في هذه المسألة، فقال: ((وأما قبْح عطفِ الظاهر المجرور على المضمر المجرور فليس بين النحويين فيه خلافٌ))[3].

6- نَسب النحاس[4]، والزجاجي[5]، والعكبري[6]، والقرطبي[7] إلى الكوفيين تقبيحهم وتضعيفهم العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار.

---

(1) ينظر: الكامل: 2/ 931.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 6.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/ 95.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 1/ 431.

(5) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: 320- 321.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 327.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 5/ 7.

فهذه الأدلة تُؤكّد أن نحاة الكوفة المتقدمين ذهبوا مذهب سيبويه في تقبيحه العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار في اختيار الكلام، وتُثبت أنْ لا خلافَ بين نحاة البصرة والكوفة المتقدمين في هذه المسألة؛ لأن أئمة البصرة المتقدمين ذهبوا كذلك مذهب إمامهم سيبويه في تقبيح العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار[1].

وقد استَدلَّ الذين نسبوا إلى الكوفيين وبعض البصريين جواز العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار في اختيار الكلام، بأدلة سماعية وقياسية لا يروم البحثُ عرضَها كلِّها تجنُّبًا للإطالة؛ ولكونها مَسُوقةً بالتفصيل في مؤلفات المتأخرين[2]، وإنما أكتفي من هذه الأدلّة بقراءة حمزة (والأرحامِ) بالجر[3]، عطفًا

---

(1) ينظر أمثلة من تقبيح بعض النحاة البصريين المتقدمين العطفَ على ضمير الجر من غير إعادة الجار في اختيار الكلام، وعدَّه جائزًا في ضرورة الشعر، في: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين: 258- 261.

(2) ينظر على سبيل المثال: الإنصاف: 2/ 463- 466، وتفسير الفخر الرازي: 9/ 170- 171، وإبراز المعاني: 1/ 410- 412، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 9- 10، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 375- 378، والبحر المحيط: 2/ 156- 157+3/ 167، وشرح التسهيل للمرادي: 818- 819، والدر المصون: 2/ 294- 296، والمقاصد الشافية: 5/ 156- 162، والبرهان في علوم القرآن: 4/ 115- 116، وائتلاف النصرة: 62- 63، وهمع الهوامع: 3/ 189.

(3) ينظر: السبعة في القراءات: 226، والتيسير في القراءات السبع: 93.

على ضمير الجر (الهاء)، في قوله عز من قائل: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[1].

ولا أريد الوقوفَ كثيرًا عند رأي مَنْ دافع عن هذه القراءة المتواترة وردَّ على من ضعَّفها[2]، ولكنني أستأنس بدفاع فخر الدين الرازي عن هذه القراءة بعد أن عَرَضَ الأدلة العقلية للمُضعِّفينَ هذه القراءةَ؛ إذ قال: ((واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات؛ وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله- ﷺ -، وذلك يُوجِب القطعَ بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضًا فلهذه القراءة وجهان: أحدهما على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحامِ، وثانيها أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:[3]

فاليومَ قرَّبتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ

وأُنشِدَ أيضًا: [4]

(1) الآية الأولى من سورة النساء.

(2) ينظر: المصادر أنفسها في الهامش الذي قبل الهامشينِ السابقين، ما عدا كتاب الإنصاف.

(3) الكتاب: 2/ 383، وخزانة الأدب: 5/ 123، والبيت مجهول القائل.

(4) البيت لمسكين الدارمي في: ديوانه: 75، والحيوان: 6/ 494، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 253+2/ 86 (من غير نسبة).

نُعلّقُ في مثل السواري سيوفَنا   وما بينها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ[1]

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين[2]، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر السلف في علم القرآن))[3].

ولا شكَّ أن السماع الفصيح إذا جاء بثبوت استعمالٍ ما، فإن الأولى عدم ردِّه أو تأويلِه بما لا يليق به؛ لذا يترجَّح عندي جواز العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار جوازًا اختياريًّا من غير قبح، وهذا الترجيح سبقني إليه باحثون معاصرون[4].

---

(1) الرواية في ديوان الشاعر وكتاب الحيوان: (تعلق) بالتاء بدلاً من (نعلق)، و(مِنَّا تَنائفُ) بدلاً من (غوط نفانف).

(2) قد عُلِمَ قائلُ أحدِ هذين البيتينِ على وفق ما سبق تخريجه آنفاً.

(3) تفسير الفخر الرازي: 9/ 171.

(4) ينظر على سبيل المثال: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: 1/ 306- 308، والاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب: 422- 423، والحجج النحوية: 137، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: 1/ 696.

المبحث الثالث

القبح في أسلوب الشرط

أوّلاً: القبح في رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرطٍ مجزومٍ:

جاء في الكتاب: ((وقد تقول: إنْ أتيتَني آتيك؛ أي آتيك إن أتيتني... ولا يحسُن: إنْ تأتِني آتيك، من قِبَلِ أنّ (إنْ) هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي: [1]

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ　　　إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي إنك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك))[2].

وذكر سيبويه في موضع آخر أن رفع المضارع الواقع موقع جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعًا مجزومًا، في نحو: إنْ تأتِني آتيك، قبيحٌ لا يجوز إلاّ في الشعر[3].

وسيبويه يشير فيما سبق إلى أن الفعل المضارع المرفوع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم، ليس هو الجواب؛ إنما هو على نية التقديم، والتقدير على ما يظهر

---

(1) البيت منسوب إلى أبي الختارم البجلي في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 98، وإلى عمرو بن خثارم البجلي في: خزانة الأدب: 8/ 20+9/ 47.

(2) الكتاب: 3/ 66- 67.

(3) ينظر: المصدر السابق: 1/ 135.

من مذهبه: آتيك إنْ تأتِني، وإنك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك[1]، وقبُح ذلك عنده من قبل ((انك إذا جئت في الشرط بفعلٍ مجزوم، لم يحسُن أن تأتي في الجواب بفعل مرفوع وتقدِّره مقدّمًا على الشرط))[2]، فتنوي به التقديم وتجتزئ به عن ذكر جواب الشرط المجزوم، وتضمر الجوابَ وتقدِّره بالمذكور، وكأنك قلت: آتيك إنْ تأتِني آتِك، وإنك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعْ[3].

وهذا التخريج الذي يحتمله كلام سيبويه ضعيفٌ؛ لأن فيه حذف جواب الشرط الذي فِعْلُ شرطِه مضارعٌ مجزومٌ؛ لظهور أثر عامل الجزم في فعل الشرط، فاستدعى ذلك استمرار أثر الجزم في جواب الشرط؛ ((لأن (إنْ) إذا جزمت اقتضت مجزومًا بعدها؛ لأنها بجزمها ما بعدها يَظهر أنها تجزم، وجَزْمُها يتعلَّق بفعلين، فإذا لم يَظهر جَزْمُها في الثاني صارت بمنزلة حرفٍ جازمٍ لا يُؤتى بعده بمجزوم))[4].

وذهب المبرد[5]، وتابعه ابن السراج[6] وابن عصفور[7]، إلى أن الفعل المضارع المرفوع بعد فعل شرط مجزوم، هو فعل جواب الشرط على إرادة الفاء

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 282.

(2) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 98.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 282، والتعليقة: 2/ 180- 181.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 78.

(5) ينظر: المقتضب: 2/ 69- 71.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 161.

(7) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 200- 201.

الرابطة للجواب التي يرتفع بعدها الفعل المضارع، فحذفها ضرورة وهي مرادة في المعنى، والتقدير في نحو (إنْ تأتِني آتيك): إنْ تأتِني فآتيك.

وجعل بعض النحويين رفع المضارع في الجواب على إرادة الفاء المحذوفة، مذهبَ المبردِ[1]. والحق أن سيبويه سبق المبرد إلى ذلك فأجاز رفع المضارع على إرادة حذف الفاء، فقال: ((ولو أُريد به حذف الفاء جاز))[2]، وكذا فعل الفراء؛ إذ جوَّز رفع المضارع (يضرُكم) في قوله سبحانه: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾[3]، على إضمار الفاء الرابطة لجواب الشرط والتقدير: فلا يضرُكم[4]، فضلاً عن ذلك لم يكن رأيُ المبرد إرادة حذف الفاء هو قوله الوحيد الذي نُسِبَ إليه على أنه مذهبه، فقد أجاز في بعض الاستعمالات ما ذهب إليه سيبويه من نية التقديم، فقال: ((وهو عندي على إرادة الفاء... ويصلح أن يكون على التقديم))[5]، واستدل على ذلك بشواهد شعرية مقتبسة من كتاب سيبويه[6]، منها قول الشاعر (إنك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ)[7].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1875، والمقاصد الشافية: 6/ 138، وهمع الهوامع: 2/ 460- 461، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين: 183- 184.

(2) الكتاب: 3/ 71.

(3) الآية (120) من سورة آل عمران.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 232.

(5) المقتضب: 2/ 72.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) تقدم ذكر البيت وتخريجه آنفاً.

ومثّل السيوطي في كتابه (الاقتراح) للقبيح في سياق ذكره أقسام الحكم النحوي، برفع المضارع الواقع جزاءً بعد فعل شرطٍ مضارعٍ مجزومٍ[1]، فاستدل بعض شرّاح الاقتراح[2] على ذلك بشاهد سيبويه (إنك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ)[3].

وذهب ابن مالك في بعض مؤلفاته[4] إلى أن الفعل المضارع يجوز أن يأتي مرفوعًا في جواب فعل شرط مجزوم، ولم يحمله على الضرورة على وفق مذهب الجمهور، واستدل على جوازه بوروده مرفوعًا في بعض أشعار العرب، وفي بعض القراءات، ومنها قراءة طلحة بن سليمان برفع الكافينِ في الفعل (يدرككم)[5] في قوله جلَّ في علاه: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[6].

وعدَّ ابن جني في سياق حديثه في هذه القراءة رَفْعَ المضارع على الجواب لفعل شرط مجزوم ضعيفًا في الاستعمال اللغوي، ونبّه على أن بابه الشعر والضرورة، غير أنه أكّد على أن هذا الاستعمال ورد عن بعض العرب ولا يمكن ردُّه، وإنما يُحمَل على حذف الفاء[7].

---

(1) ينظر: الاقتراح: 44.

(2) ينظر: فيض نشر الانشراح: 1/ 307، والإصباح في شرح الاقتراح: 47.

(3) تقدم ذكر البيت وتخريجه آنفاً.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1590- 1591.

(5) ينظر: المحتسب: 1/ 193.

(6) الآية (78) من سورة النساء.

(7) ينظر: المحتسب: 1/ 193.

وحمل الكوفيون رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم، على مراعاة أصله من التقديم؛ لأن الأصل في الجواب عندهم أن يكون متقدِّمًا، فقولـك: إنْ تضربْ أضربْ، الأصل عندهم: أضربُ إنْ تَضربْ، فلمَّا تـأخر الجـواب انجـزم على الجوار، واستدلوا على ذلك بما جاء من شواهد رُفِعَ فيها المضارع بعد شرط مجزوم؛ إذ إنّ رفعه في هذه الشواهد جاء مراعاة للأصل، ولو لم يكن كذلك لَمَـا جاز أن يأتي مرفوعًا في بعض الاستعمالات، ولوجب أن يكون مجزومًا[1].

ورُدَّ مذهب الكوفيين هذا بامتناع رتبة الجزاء قبـل الأداة؛ لأن الجـزاء مـن حيث المعنى لازم، فينبغي أن تكون مرتبته بعد الملزوم، وما جاء مـن شـواهد في رفعه فليس على مراعاة الأصل من التقديم، بل على الضرورة إمّا علـى حـذف الفاء أو على التقديم والتأخير[2].

والذي يظهر لي أن رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مضارع مجزوم، يجوز قليلاً لوروده عن بعض العرب[3]؛ ولأن الفعل المضارع المرفوع في نحـو: إنْ تأتِني آتيك، دلَّ على الجواب من غير حاجةٍ إلى تقدير حذف الفاء أو نيـة تقديمـه وحذف الجواب، غير أن الشائع المطرد في كلام العرب هو جزم الفعـل المضـارع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم. أمَّا من قـبَّح رفْعَـه، فـإن تقبيحـه- في نظـري- يمكن أن يُعلَّل بإخلالينِ:

---

(1) ينظر: الإنصاف: 2/ 623- 625، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 104.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 104- 105.

(3) ينظر: المحتسب: 1/ 193.

أحدهما: إخلالٌ في الجانب الإعرابي؛ إذ كيف يُجزَم فعل الشرط ولا يُجزَم جوابه، وكلاهما فعلٌ مضارعٌ وقع في تركيب شرطٍ مبدوءٍ بأداة شرطٍ جازمةٍ.

والآخر: إخلالٌ في تناغم بنية الفعلينِ الذي يحدث في جزم فعل الشرط وجوابه، سواء بالتسكين إن كانا غير معتلينِ أم بحذف حرف العلة إن كانا معتلينِ أم بحذف النون إن كانا من الأفعال الخمسة، فإذا جُزِمَ الأولُ ولم يُجزَم الآخرُ وهما مضارعان حدث إخلالٌ في تناغم بنية الفعلينِ؛ مما يؤدي إلى عدم التناغم الصوتي بين آخر الفعلين المضارعين.

ويكون حسنًا عدمُ جزم جواب الشرط المضارع، إذا كان فعل الشرط ماضيًا نحو: إنْ أتيتني آتيك[1]؛ لانتفاء سبب الجزم؛ لأن الجواب المضارع يُجزَم بجزم فعل الشرط المضارع، فإذا لم يكن فعل الشرط مضارعًا انتفى سبب جزم جواب الشرط، يزاد على ذلك فَصْلُ الفعلِ الماضي (فعل الشرط) بين أداة الشرط الجازمة وجواب الشرط المضارع؛ مما يوهن جزم جواب الشرط، فيكون رفعُه حسنًا.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن سيبويه قبَّح كذلك رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم إذا تصدَّر التركيبَ همزةُ الاستفهامِ نحو: أَإِنْ تأتِني آتيك[2]؛ لأن همزة الاستفهام لا تغيِّر شيئًا في الكلام، فالجواب يجب أن يكون مجزومًا، وذلك نحو: ((قولك: أَإِنْ تأتِني آتِك... أمَتَى تشتمْني أشتمْك، وأَمَنْ يفعلْ ذاك

---

(1) ينظر: الاقتراح: 44.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 83.

أَزُرْه؛ وذلك لأنك أدخلت الألفَ[1] على كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ فلم يُغيِّره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيِّر الكلامَ عن حاله))[2].

وأشار سيبويه إلى أن يونس يرى رفع المضارع الواقع جوابًا في تركيب الشرط المسبوق بهمزة الاستفهام، فيقال: أَإِنْ تأتِني آتيك[3]؛ لأن الجواب عند يونس ((هو المستفهم عنه الذي عليه تعتمد همزة الاستفهام، ولذلك يجب فيه الرفع؛ لأنه في نية التقديم... وتقدير الكلام: أآتيك إنْ تأتِني، والجواب حينئذٍ محذوف دلَّ عليه ما تقدم))[4].

وقد ردَّ عليه سيبويه بالسماع والقياس[5]، أمّا السماع فقوله سبحانه: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[6]، فدلَّ قوله ﴿فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[7] على أنه جواب للشرط؛ ((لأنه لا يجوز أن يكون التقدير: أَفَهُمُ الخالدون فإنْ مِتَّ؛ لأن الذي

---

(1) أي همزة الاستفهام.

(2) الكتاب: 3/ 82.

(3) ينظر: المصدر السابق: 3/ 83.

(4) أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين: 271- 272، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 100- 101، والتعليقة: 2/ 195- 196، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف: 170.

(5) ينظر: الكتاب: 3/ 82- 83، والمصادر أنفسها السابقة.

(6) الآية (34) من سورة الأنبياء.

(7) الآية نفسها.

يقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، فيحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، لا يقول: أنت ظالمٌ فإنْ فعلت، فإن الفاء حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسِّره ما بعدها))[1].

وأما القياس فإن همزة الاستفهام ((تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتَدَعَه على حاله ولا تغيِّره عن لفظ المستفهَم. ألا ترى أنه يقول: مررتُ بزيدٍ، فتقول: أزيدٍ))[2]، وكذلك دخولها على تركيب الشرط، فتقول: أإنْ تأتِني آتِك، لا تغيِّر منه شيئًا، فإن رُفِعَ المضارع الواقع جوابًا، فقيل: أإنْ تأتِني آتيك، فرَفْعُه ليس على أن الجواب للاستفهام على رأي يونس، إنما رفْعُه- مع قبحه عند سيبويه- على أنه جوابٌ للشرط.

ثانيًا: القبح في الفصل بالاسم بين أداة الشرط الجازمة وفعلِ شرطِها المجزوم:

نصَّ سيبويه على قبح تقدم الأسماء على أفعال الشرط، فقال: ((واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماءُ فيها قبل الأفعال؛ وذلك لأنهم شبَّهوها بما يجزم مما ذكرنا[3]))[4]، فلازمت الأفعالَ تشبيهًا لها بملازمة حروف الجزم الأفعالَ، والذي استدعى ملازمة أدوات الشرط الأفعالَ، هو أن ((الشرط لا يكون إلاّ بالأفعال؛ لأنك تعلّق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلاّ الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسمُ فيها على الفعل، ويُفصَل بينهما

(1) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 203.

(2) الكتاب: 3/ 82- 83.

(3) يَقصد حروف الجزم (لم، ولمّا، ولا الناهية، ولام الأمر). ينظر: الكتاب: 3/ 111.

(4) المصدر السابق: 3/ 112.

بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عَمِلَ فيه، فلا يجوز: لم زيدٌ يأتِك، على معنى: لم يأتِك زيدٌ، وكذلك بقية الجوازم))[1].

غير أن هذا التلازم القائم بين أداة الشرط الجازمة وفعل الشرط، جاز عند سيبويه أن يفصله الاسم ((في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهامُ فتُرفَع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي))[2]، فخالفت بذلك حروف الجزم؛ لأن حروف الجزم لا تنفكُّ عن الأفعال المضارعة، أما أدوات الشرط فملازمتها للأفعال المضارعة غير دائمة؛ لوقوع الفعل الماضي بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾[3]، ولخروج بعض أسماء الشرط إلى الاستفهام ((مثل: مَنْ زيدٌ، ومَنْ عمرٌو... وتكون بمنزلة الذي... مثل: مَنْ يأتيني فله درهمٌ))[4].

وهذا التصرف الحاصل لأدوات الشرط جعلها تخالف حروف الجزم في ضرورة التلازم، وتضارع الأسماء المضافة لفظيًّا في جواز إضافتها لما بعدها أو انفكاكها عنها، ((نحو: ضاربِ عبدِ الله؛ لأنك إن شئت نوَّنت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسمَ العاملَ في الآخر))[5]، فتفصله عمَّا بعده بالتنوين أو تلازمه بالإضافة.

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 9/ 9.

(2) الكتاب: 3/ 112.

(3) الآية (61) من سورة الأنفال.

(4) التعليقة: 2/ 217- 218، وينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 195.

(5) الكتاب: 3/ 112.

وتقبيح سيبويه تقدُّم الأسماء على الأفعال في تركيب الشرط، مخصوص بالفصل بين أداة الشرط الجازمة وفعلها المضارع المجزوم، فإن كانت أداةُ الشرط غيرَ جازمةٍ لاسيما (لو) و(إذا)، فلا ريب أن الفصل بينهما وبين فعلِ الشرط بالاسم غير قبيح، نحو قوله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ﴾[2]. وكذا لو كانت أداة الشرط جازمة وفعل الشرط ماضيًا نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[3].

وتوضيح حكم سيبويه في هذه المسألة، أبرزُه في الآتي:

أ- أجاز الفصل بالاسم بين (إنْ) وفعل الشرط في اختيار الكلام، إذا لم يكن فعل الشرط مضارعًا مجزومًا بها، فقال: ((ويجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ))[4]؛ أي إذا كان فعل الشرط ماضيًا نحو قوله سبحانه: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[5]، أو كان مضارعًا مسبوقًا بـ(لم)؛ لتضمُّنِه معنى الماضي، نحو قول السموأل: [6]

وإنْ هو لم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها   فليس إلى حُسْنِ الثناءِ سبيلُ

ب- أجاز الفصل بالاسم بين (إنْ) ومعمولِها فعلِ الشرطِ المضارع المجزوم، في

(1) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(2) الآية (100) من سورة الإسراء.

(3) الآية (6) من سورة التوبة.

(4) الكتاب: 3/ 112.

(5) الآية (176) من سورة النساء.

(6) ديوانه: 66.

الشعر فقط، وبيَّن علة امتناع الفصل في الكلام؛ لمشابهة (إنْ) لـ(لَمْ) في تضامِّها مع الفعل المضارع، وأما جواز الفصل في الشعر، فلأن (إنْ) تفترِق عن (لم) في جواز دخولها على الفعل الماضي، و(لم) تختص بالفعل المضارع. قال سيبويه: ((فإن جزمت ففي الشعر؛ لأنه يشبَّه بـ(لم)، وإنما جاز في الفصل ولم يُشبِه (لم)؛ لأن (لم) لا يقع بعدها فَعَلَ))[1].

ج- خصَّ (إنْ) بجواز الفصل؛ ((لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ))[2]، فحَمْلُها على الأصلية وحَمْلُ غيرها من أدوات الشرط على الفرعية؛ جاء لأنها ((تدخل على الجزاء في جميع وجوهه، وليس كذا سائر ما يُجازى به؛ لأن (مَنْ) يُجازى بها فيما يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(أي) فيما يُبعض، و(متى) للزمان، و(أين) و(حيثما) للمكان، و(أنَّى) نحوٌ من ذلك، و(إذ ما) يَتكلَّم بها القليلُ منهم، وما كل العرب تعرفها. ومما يدل على أن (إنْ) أمُّ حروف الجزاء، أنها قد يُسكَت عليها ويُحذَف الشرطُ بعدها والجواب، ولا يُفعَل ذلك بغيرها. يقول القائل: لا آتي الأميرَ لأنه جائرٌ، فيقال: ائتِه وإنْ، وكذلك: لا أصلِّي خلف فلان لأنه أعمى، فيقال: صلِّ خلفه وإنْ؛ يراد بذلك: وإنْ كان جائرًا، وإنْ كان أعمى فصلِّ خلفه))[3].

د- ضعَّف الفصلَ في الكلام مع غير (إنْ) من أدوات الشرط الجازمة؛ لأن هذه

---

(1) الكتاب: 3/ 112، وينظر: التعليقة: 2/ 218، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 9.

(2) الكتاب: 3/ 112- 113.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 76.

الأدوات لا تتميَّز بما تميَّزت به (إنْ) من دلالتها على الأصلية، وأجاز الفصل مع غير (إنْ) من هذه الأدوات في ضرورة الشعر، ومثَّل لذلك ببعض الشواهد الشعرية، ونبَّه في سياق ذلك على أن الفصل مع (إنْ) إذا جزمت كان أقوى في الشعر من الفصل مع غير (إنْ)؛ لأن (إنْ) يجوز لها في اختيار الكلام الفصلُ إذا لم تجزم، ولا يجوز ذلك لغيرها من أدوات الشرط الجازمة[1]. قال أبو علي الفارسي: ((فلو جاز الفصل بين (إنْ) وفعله المجزوم بالاسم كان أقوى من الفصل بالاسم بين سائر الحروف والأفعال التي تَنجزِم بعده بالاسم؛ إذا جاز فيها (فَعَلَ)؛ أي إذ جاز الفصل بين (إنْ) والفعل الماضي بالاسم في الكلام في غير الضرورة، ولم يحسُن الفصل بين الحروف وبين الفعل الماضي بالاسم في الكلام، إنما يجوز في الضرورة؛ فلـ(إنْ) إذن مَزِيَّةٌ في باب الفصل بينها وبين الفعل، ليست لسائر الحروف))[2].

هـ- ألمح سيبويه إلى أن الفصل بالاسم بين أدوات الشرط الجازمة غير (إنْ) والفعل الماضي في الشعر، أقوى منه مع الفعل المضارع المجزوم؛ لأنه لَّما كان جائزًا في (إنْ) مع الفعل الماضي في الكلام، حُمِلَ عليه غيرُ (إنْ) في الشعر[3].

وقد أجاز الكسائي في اختيار الكلام الفصل بين أدوات الشرط الجازمة وأفعالِها المضارعة المجزومة، فيقال: مَنْ زيدٌ يَضْرِبْه أضربْه، وخصَّ بعضُ الكوفيين ذلك الفصل بالاسم غير المرفوع؛ أي المنصوب والمجرور؛ لأنهما فضلة

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 113- 114.

(2) التعليقة: 2/ 219.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 113، والإنصاف: 2/ 619.

نحو: مَنْ زيدًا يضربْ أضربْه، ومَنْ بزيدٍ يمرزْ أُكرمْه، واشترط آخرون منهم جوازَه كذلك في المرفوع إذا لم يَعُدْ ضمير فعل الشرط على اسم الشرط نحو (متى) في مثل: متى زيدٌ يقمْ أقمْ معه، و(أينما) في مثل: أينما زيدٌ يجلسْ أجلسْ معه، فإن عاد الضمير على اسم الشرط نحو (مَنْ) في مثل: مَنْ هو يضربْ زيدًا أضربْه، لم يجز؛ لأن المضمر في فعل الشرط يعود على اسم الشرط (مَنْ) (1).

وهذه التجويزات التي ذهب إليها الكسائي وبعض الكوفيين- على تفصيلٍ بينهم- في الفصل بين أدوات الشرط الجازمة غير (إنْ) وأفعال الشرط المجزومة، أرى أنها لا تَستقيم حجةً في جواز الفصل في اختيار الكلام إذا لم تُقْرَن بدليل سماعي؛ لأن السماع هو الفيصل في مثل هذه المسائل، وإذا كان السماع في هذه المسألة قد حُصِرَ في الشعر، فإنه من باب أولى أن يُعدَّ قبيحًا في الكلام ضرورةً في الشعر.

ثالثًا: القبح في جَزْمِ فعلِ الشرطِ المحذوفِ جوابُه:

قبَّح سيبويه في اختيار الكلام إعمالَ أداةِ الشرطِ الجزمَ في فعل الشرط المضارع المحذوف جوابُه، وأجازه في ضرورة الشعر، فقال: ((قبُح في الكلام أن تُعمل (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إنْ أتيتني، ولا تقول: آتيك إنْ تأتِني، إلاّ في شعر؛ لأنك أخَّرت (إنْ) وما عملت فيه ولم تجعل لـ(إنْ) جوابًا ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال ﷻ: ﴿وَإِن

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1869، وهمع الهوامع: 2/ 455- 456.

﴿لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾[1]، وقـال ﷻ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾[2]، لما كانت (إنْ) العاملة لم يحسن إلاّ أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكِلها في كلامهم إذا عملت))[3].

وفي ضوء ما قرَّره سيبويه في هذا النص أقفُ الوقفتينِ الآتيتينِ:

الوقفة الأولى:

يقبُح جزم فعل الشرط المضارع بأداة شرط جازمة مع حذف الجواب لسببينِ: أحدهما متعلقٌ بالإعراب، والآخر مرتبط بالدلالة. أما المتعلق بالإعراب فهو أن أداة الشرط الجازمة إذا ظهر أثرُها الإعرابي في فعل الشرط المضارع بجزمه، اقتضى ذلك الأثر أن يَنْسَكِبَ على جواب الشرط كما انسكب على فعل الشرط؛ لأن أداة الشرط الجازمة ((بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وجَزْمُها متعلق بفعلينِ))[4]، فإذا حُذِفَ جواب الشرط مع بقاء فعل الشرط مجزومًا نَقَصَ أثرُ أداة الشرط الجازمة؛ فيؤدِّي ذلك النقص إلى قبح التركيب إعرابيًّا. وقد نبَّه على ذلك سيبويه في نصه السابق بقوله: ((قبُح في الكلام أن تُعمل (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم

---

(1) الآية (23) من سورة الأعراف.

(2) الآية (47) من سورة هود.

(3) الكتاب 3/ 66.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 78.

بما قبله))[1]، ونصَّ على ذلك في مواضع متعددة من كتابه، مُشيرًا إلى قبحه في الكلام وجوازه في ضرورة الشعر[2]، وتبعه في ذلك جمعٌ من النحاة[3].

وأما المرتبط بالدلالة في قبح جزم فعل الشرط بأداة الشرط مع حذف الجواب، فيظهر في تناقض التركيب دلاليًّا؛ لأن ((العرب لا تجزم بعد أداة الشرط إلاّ إذا أرادت بناء الكلام على الشرط، فإنّ الجزم بها يعني أن الكلام مبنيٌّ على الشرط، فلا تحذف؛ لأن الكلام سيتناقض؛ إذ كيف يكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في وقت واحد؟ فإنك إذا قلت: أزورُك إنْ تزرْني، كان الكلام مبنيًّا على الشرط بدلالة الجزم، وكان مبنيًّا على اليقين بدلالة ما تقدَّم عليه وارتفاعه؛ إذ لو كان جوابًا لجُزِمَ، فيكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في آنٍ واحدٍ، وهو باطلٌ))[4].

وقد نُسِبَ إلى الكوفيين سوى الفراء تجويزُ مجيءِ فعلِ الشرطِ مضارعًا مجزومًا مع حذف الجواب قياسًا على مجيئه كذلك في الماضي، فيجوز عندهم أن

---

(1) الكتاب: 3/ 66.

(2) ينظر: الكتاب: 3/ 65- 66، 70- 71.

(3) ينظر: المقتضب: 2/ 71، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 10/ 77- 78، 84، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 137، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 7، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1618- 1619، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 109- 110، 116، وارتشاف الضرب: 4/ 1879- 1880، ومغني اللبيب: 6/ 67- 69، والمقاصد الشافية: 6/ 133- 134، 166، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين: 255- 261، 295- 297.

(4) معاني النحو: 4/ 104.

يقال: أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ[1]، كما جاز: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ.

وهذا القياس الذي نُسِبَ إلى الكوفيين- في نظري- لا يستقيم دليلاً في جواز حذف جواب الشرط الذي فِعْلُ شرطِه مضارعٌ مجزومٌ بأداة الشرط؛ لأنه يفتقر إلى السماع الذي يعضده، وما جاء من سماعٍ فهو عدم حذف الجواب- في غير الضرورة- إذا كان فعل الشرط مضارعًا مجزومًا بأداة الشرط؛ ((لأن العرب مما يكرهون أن تعمل (إنْ) أو غيرها من أدوات الجزاء في لفظ الفعلِ جزمًا، ثم لا يكون لها جوابٌ ينجزم))[2].

الوقفة الأخرى:

يُحذَف جواب الشرط إذا دلَّ عليه السياق وكان فعل الشرط ماضيًا لفظًا أو معنًى[3]. من ذلك أن يُستغنَى عن جواب الشرط بجواب القسم، نحو: ((إنْ أتيتَني لأُكْرِمنَّك، وإنْ لم تأتِني لأَغُمَّنَّك))[4]، أو يتقدَّمَ في الكلام ما يدل على جواب الشرط المحذوف، نحو: آتيك إن أتيتني[5]، وأَعذرُك إن لم تأتِني، فالجواب ((محذوفٌ كفى عنه الفعلُ المقدَّم))[6].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1879- 1880، وهمع الهوامع: 2/ 462.

(2) المقاصد الشافية: 6/ 133- 134، وينظر في المصدر نفسه: 6/ 166.

(3) المقصود بالماضي معنًى أن يأتي الفعل المضارع مسبوقًا بما يجعله دالاًّ على الزمن الماضي مثل (لم) في نحو: لم يأتِني.

(4) الكتاب: 3/ 66.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) الأصول في النحو: 2/ 187.

وهذا الفعل المتقدم عند جمهور النحاة[1] لا يجوز أن يكون هو الجواب، إنما دالٌّ عليه؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم عليها شيءٌ مما في حيِّزها.

ونُسِبَ إلى الكوفيين[2] تجويزهم أن يكون الفعل المتقدم على أداة الشرط في نحو: آتيك إنْ أتيتني، هو الجواب، وخَصَّ ابنُ السراجِ بهذا التجويز من الكوفيين الفراءَ[3]، ونسبه ابنُ جني[4] إلى أبي زيد الأنصاري الذي استدل على هذا التجويز بقول زهير بن مسعود:[5]

فلمْ أَرْقِه إنْ يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٌّ ولا بِمُغَمَّرِ

وأشار ابن جني بعد أن أورد هذا البيت إلى أن المعنى على تقديم الجواب عند أبي زيد، وأن التقدير عنده: إنْ ينجُ فلم أرقه، فقدَّم الجواب، والدليل على تقديم الجواب عند أبي زيد دخولُ الفاءِ على المقدَّم (فلم أرقه)، وردَّ ابن جني ما نسبه إلى أبي زيد بأن ذلك خارج عن القياس؛ لأن القياس ألاَّ يتقدَّمَ جواب

(1) ينظر: المصدر نفسه، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 137، والخصائص: 2/ 387- 388، والمفصل: 441، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 7، وتسهيل الفوائد: 238، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1610- 1611، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 109- 110، وارتشاف الضرب: 4/ 1879، ومغني اللبيب: 6/ 68- 69، والمقاصد الشافية: 6/ 164- 166، وهمع الهوامع: 2/ 462.

(2) ينظر: الإنصاف: 2/ 623، وتسهيل الفوائد: 238، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 104- 105، ومغني اللبيب: 6/ 68- 69.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 187.

(4) ينظر: الخصائص: 2/ 388.

(5) النوادر: 283.

الشرط على عامله، كما أن المجرور لا يجوز أن يتقدم على حرف الجر، وهو أقوى من الجازم، فمن باب أولى ألاّ يتقدَّمَ الجواب على جازمه، وخرَّج ابن جني شاهد أبي زيد على زيادة الفاء في قوله (فلم أرقه) أو على تعلُّقها بما قبلها، والجواب محذوف دلَّ عليه المتقدم[1]. والحق أن ما نسبه ابن جني إلى أبي زيد لم أقف عليه في كتابه (النوادر)، إنما ذكر أبو زيد بيت زهير بن مسعود ولم يُعلِّق عليه، ولم ينص على ما ذكره ابن جني[2].

والظاهر من هذا الخلاف أن مذهب الجمهور في عدم جواز تقدم الجواب في تركيب الشرط، هو الراجح للمسوغات الآتية:

1- أن ((الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبه، ومحال أن يكون المُسَبَّب مقدَّمًا على السبب))[3].

2- أن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم عليها شيء مما في حيزها[4].

3- أن ((الاستغناء عن جواب الشرط للعلم به كثير))[5]، بما دلَّ عليه السياق، سواء أتقدَّمَ ما يدلُّ عليه أم لم يتقدم.

4- أن جواب الشرط لو كان هو المتقدم، لَجُزِمَ به إذا كان فعلاً فيقال: أزرْك إنْ

---

(1) ينظر: الخصائص: 2/ 388- 389.

(2) ينظر: النوادر: 283.

(3) الإنصاف: 2/ 627، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 5/ 104- 105.

(4) ينظر: المفصل: 441، وتسهيل الفوائد: 238.

(5) شرح الكافية الشافية: 3/ 1608.

زرتني، ولَلَزِمَتْه الفاءُ إذا كان جملة اسمية فيقال: فأنت مفلحٌ إنْ صدقت، فلمَّا لم يصحَّ شيءٌ من ذلك تبيَّن أن المتقدم ليس هو الجواب[1].

5- ((أننا نقول: إذا أمطرت السماءُ نبت الزرعُ، ولا تقول: نبت الزرع إذا أمطرت السماءُ، بل تقول: ينبتُ الزرعُ. وتقول: إذا فارقتْه الحُمَّى خرجَ، وتقول: إنْ زرتني زرتُك، ولا تقول: زرتُك إنْ زرتني، بل تقول: أزورُك، فدلَّ على أن المتقدم ليس جوابًا للشرط))[2].

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 9/ 7، ومعاني النحو: 4/ 102.

(2) معاني النحو: 4/ 102- 103.

الخاتمة

درس البحثُ ظاهرةَ القبحِ في كتاب سيبويه: مفهومَها، ومشابهاتِها ومرادفاتِها، وأسبابَها، ومسائلَها، ولَحَظَ البحثُ اعتناءَ سيبويه بإبراز القبيح من الكلام، ولعل اعتناءه هذا راجعٌ إلى الحرص على اللغة العربية الفصيحة من أنْ يَدخُلها ما هو أقرب إلى اللحن منه إلى الفصاحة. ويمكن لي أن أقول: إن كتاب سيبويه من أوائل مؤلَّفات التصويب اللغوي، إن لم يكن أوّلَها المقدَّمَ؛ لأن إظهار القبيح من القول إنما هو على سبيل التنبيه والتحذير، فيتنبَّه على هذا القبيح مَنْ أراد أن يجعل الفصاحةَ مَغْنَمَه، والرداءةَ مَغْرَمَه.

وبعد أن وصل البحثُ إلى آخر محطَّاته، أبرزُ أهمَّ النتائج المُستخلَصة من هذه الدراسة المتواضعة، في الآتي:

أوّلاً: سلَّط البحثُ الضوءَ على استعمالات سيبويه ألفاظَ القبحِ في كتابه، ورأى أنه نحا في ذلك منحيين: أوَّلُهما إطلاقُ ألفاظِ القبحِ على الاستعمالات القبيحة الواردة في كلام العرب، وبذلك أنزلَ هذه الألفاظَ منزلتَها، والآخرُ إطلاقُ ألفاظِ القبحِ على ما هو ممتنعٌ في كلام العرب من باب المبالغة والتنبيه على ما لا يجوز استعماله.

ثانيًا: لفتَ البحثُ النظرَ إلى جوانب مهمة لها علاقةٌ بظاهرة القبح، منها القياس، وكذا الحُكْمُ النحوي الذي يُعَدُّ القبحُ قِسْمًا من أقسامه، وأكَّد البحثُ في سياق ذلك أن التقسيم السداسي للحكم النحوي تقسيمٌ يوافق الاستعمالات الواردة في اللغة العربية، رادًّا في أثناء ذلك على بعض الباحثين المنكرين هذا التقسيمَ السداسيَّ.

ثالثًا: وضع البحثُ تعريفًا لظاهرة القبح بعد استقرائه أمثلةَ هذه الظاهرة من كتاب سيبويه، وتوضيحًا لهذا التعريف بيّن البحثُ أهمَّ السمات المميزة له.

رابعًا: وجد البحثُ أن سيبويه استعمل أكثر من لفظٍ في مواضع القبح وأمثلتِها في كتابه، فرصد هذه الألفاظَ المرادفةَ، وخَلَصَ من ذلك كلّه وبمسوِّغاتٍ تمَّت الإشارة إليها، إلى أن (القُبْح) هو العنوان المناسب لهذه الظاهرة.

خامسًا: ميَّز البحثُ بين ظاهرة القبح وظواهر مشابهة له وردتْ في كتاب سيبويه، فسلَّط الضوءَ على ظاهرتينِ رأى أنهما أكثرُ لَبْسًا وخَلْطًا بظاهرة القبح من غيرهما، وهاتان الظاهرتان هما: الشذوذ والمنع، وقد ردَّ البحثُ على بعض الدارسين المحدثين الذين أدخلوا القبحَ في حظيرة هاتينِ الظاهرتينِ.

سادسًا: لحظ البحثُ أن ثمَّةَ أسبابًا ودوافعَ جعلت سيبويه يحكم على بعض الاستعمالات بالقبح، فركَّز على أهمِّها، صرّح سيبويه بعلاقتها بالقبح في مواضع متعددة من كتابه، وهي أربعة أسباب: الضرورة الشعرية، وتعدُّد اللهجات، والإخلال بمواقع تركيب الكلام، والإخلال بالجانب الدلالي. وقد تَتبَّع البحثُ مواطنها في كتاب سيبويه، وفَصَّلَ القولَ فيها، وأبرزَ موقفَ سيبويه منها وأوجهَ علاقتِها بظاهرة القبح.

سابعًا: اتَّسمَ منهجُ البحثِ في المسائل المستقبَحة في كتاب سيبويه بعد دراستِها، بثلاثة مواقف:

الموقف الأول:

مسائل وافقَ البحثُ فيها سيبويه على تقبيحه إيَّاها؛ لأنه ثَبتَ للبحث بأدلةٍ نقليةٍ أو عقليةٍ أو بهما معًا أنها قبيحةٌ في الاستعمال، فإنْ كانت هذه المسائل المستقبحة عند سيبويه قد ظهرَ فيها خلافٌ، وتبيَّن للبحث أن مذهب سيبويه

أقوى حجةً، رُجِّحتْ، وإنْ لم يبدُ فيها خلافٌ، وبرزَ للبحث أنها قبيحةٌ بوجهٍ من الوجوه، ثُبِّتتْ لسيبويه وأُبْقِيَتْ على قبحها. وهذه المسائل التي أُكِّد استقباحُها هي:

- إظهار ما حقُّه الإضمار من غير مسوِّغٍ.
- التعاقب بين الضمائر.
- الفصل بضمير الفصل بين نكرتينِ أو معرفةٍ ونكرةٍ غيرِ مشبَّهةٍ بالمعرفة.
- رَفْع الفعل المضارع المسبوق بـ(حتّى) في سياق النفي أو التحقير.
- اعتماد بعض النحويين قياس القَلْب في التركيبِ المُحتمَلِ فيه القلبُ، المُتضمِّنِ فعلاً مسبوقًا بـ(حتى).
- رَفْع الفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) في سياق لا يحتمل فيه المعنى إلاّ النصب.
- نَصْب الفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) في سياق الإيجاب.
- نَصْب الفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) الواقعة بعد فعلٍ مضارعٍ مجزومٍ على جواب الشرط.
- إضمار الفعل المُستحسَنِ إظهارُه.
- نفي الفعل.
- الجمع بين (الوَيْح) و(التَّبّ) في مبحث الابتداء بالنكرة.
- مجيء الخبر فعلاً ماضيًا في الجملة الاسمية المضاف إليها (إذْ).
- إلغاء عمل أفعال الظن المتقدمةِ معمولَيْها.
- إلغاء عمل أفعال الظن المؤكَّدةِ المتوسطةِ معمولَيْها.

- إعمال أفعال الظن المتأخرة عن معموليها.
- العطف على أصل المبتدأ الكامن في اسم ليت ولعلَّ وكأنّ.
- وقوع (أنَّ) موضع (إنّ) والعكس كذلك.
- رَفْع الاسم على الاختصاص المعترضِ بين اسم إنّ وخبرِها.
- الفصل بين المضاف المنفي بلا النافية للجنس والمضاف إليه بغير اللام المقحمة للتوكيد.
- الفصل بين لا النافية للجنس ومنفيِّها مع بقاء عملها.
- حذف تتمة الاسمِ المُشبَّهِ بالمضاف الواقعِ اسمَ لا النافية للجنس.
- دخول لا النافية على المصدر الدال على الأمر.
- عدم تكرار لا النافية المُبطَلِ عملُها.
- تبهيم الاسم المنصوب على الاختصاص أو تنكيره.
- نَصْب النائب عن المصدر في موضع المفعول المطلق بعد تنوعيه وتثنيته.
- نصب المفعول معه بعامل معنوي.
- الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب.
- إقامة النعت مقام المنعوت.
- تخالف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا.
- توكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بالنفس أو العين من غير توكيده بضمير رفع منفصل.
- رفع المضارع الواقع جوابًا لفعل شرط مجزوم.
- الفصل بالاسم بين أداة الشرط الجازمة وفعلِها المجزومِ.

- جزم فعل الشرط المحذوف جوابُه.

الموقف الثاني:

مسائل لم يوافق البحثُ فيها سيبويه في تقبيحه إيّاها؛ لأن هذه المسائل التي حكم عليها سيبويه بالقبح ظهرَ للبحث أنها غير قبيحة؛ إمّا لأن فيها مَنْ خالف سيبويه في تقبيحه، وكان رأيُ المخالِفِ أقوى حجةً من رأي سيبويه، فرُجِّح مذهبُ المخالِفِ وأُثبِتَ فصاحةُ هذه الاستعمالات المستقبحة عند سيبويه، وإمّا لأن البحث لم يقف فيها على خلاف، ووَجَدَ أدلةً تُثبِتُ أنّ ما قبَّحه سيبويه فصيحٌ. وهذه المسائل التي أكَّدَ البحثُ جوازَها من غير قبح[1] هي:

- حذف العائد إلى الموصول الواقعِ مبتدأً في جملة الصلة.
- نصب الفعل المضارع المسبوق بـ(الواو) الواقعة بعد فعل مضارع مجزوم على جواب الشرط.
- جزم الفعل المضارع في جواب الطلب مع جواز مخالفته تقدير الشرط في الإثبات والنفي بشرط وجود قرينةٍ دالّةٍ على ذلك.
- حذف الفاعل من أول الفعلينِ المتنازعينِ.

---

(1) ثمّةَ مسألتان أنبّهُ عليهما هاهنا:

- الأولى: (مجيء صاحب الحال نكرة محضة): أجازها سيبويه في اختيار الكلام من غير قبح، وقبَّحها بعض النحاة، وقد رجَّح البحثُ مذهب سيبويه.
- الأخرى: (الفصل بين الفعل المضارع والنواصب أو الجوازم): قبَّحها سيبويه تقبيح منعٍ، وأجازها بعض النحاة، وثبتَ للبحث أن أدلة المجيزينَ ضعيفةٌ، فأجازها على ضعفٍ.

- تقديم معمول اسم الفعل عليه.
- اتصال ضمير غير المخاطب باسم الفعل.
- تنكير اسمَيْ إنّ وكان وتعريف خبرِهما في مبحث الابتداء بالنكرة.
- رفع الاسم على الابتداء بعد إذا وحيثُ.
- حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر.
- عدم الفصل بين أن المخفَّفة والفعلِ المتصرِّف الدالِّ على غير الدعاء.
- نصب الاسم المسبوق بـ(أمّا) على المفعول به، لا على المفعول له.
- تعريف الحال.
- تقديم الحال على عاملها المعنوي في حال توسُّطِها المُخبَرَ عنه والمُخبَرَ به.
- الفصل بين حرف الجر ومجروره.
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
- إضافة الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف.
- إعراب عَجُزِ العددِ المركَّبِ في حال إضافته إلى ضمير.
- النعت بالاسم الجامد.
- العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل من غير تأكيدٍ أو فصلٍ.
- العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجارِّ.

الموقف الثالث:

مسائل توقَّف البحثُ فيها عن الترجيح، وهي المسائل التي خُولِفَ فيها سيبويه في تقبيحه إيّاها، ولم يبدُ للبحث الترجيحُ، فعَرَضَ آراءَ المتخالفين متوقِّفًا

عن ترجيحِ أحدِهما على الآخر، وهذه المسائل- موازَنةً مع المسائل المذكورة آنفًا في الموقفينِ السابقينِ- ضئيلةٌ جدًّا. وبيانُها في الآتي:

- الرتبة بين الضمائر.
- التوجيه الإعرابي لنيابة الضمائر.
- إعمال (إذن) النصب في الفعل المضارع مع عدم تصدرها.
- حذف ضمير الشأنِ المقدَّرِ اسمَ إنَّ.
- نصب الاسم المجتمع مع المصدر بعد (أمَّا) على المفعول له حملاً على المصدر.
- تمييز (كم) الاستفهامية بجمعٍ.
- تقديم الحال على جملة عاملها المعنوي.

واللهُ وليُّ التَّوفيقِ

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

1- القرآن الكريم.

2- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802هـ)، حققه طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ- 1987م.

3- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت665هـ)، حققه إبراهيم عطوة عوض، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، (غ، ت) *.

4- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لمحيي الدين توفيق إبراهيم، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1399هـ-1979م.

5- الإبهام والمبهمات في النحو العربي، لإبراهيم إبراهيم بركات، مصر، دار الوفاء، 1408هـ-1987م.

6- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (ت911هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1408هـ-1988م.

7- أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين، القاهرة، دار غريب، 1988م.

(*) كل مصدر وضعتُ له رمز (غ، ت) فالمقصود أنه من غير تاريخ.

8- الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، حققه عبد المهيمن طحان، مكة المكرمة، مكتبة المنارة، ط1، 1408هـ.

9- أحكام كلّ وما عليه تدلّ، للسبكي (ت756هـ)، حققه طه محسن، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2000م.

10- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، لبدر بن ناصر البدر، الرياض، مكتبة الرشد، 1420هـ-2000م.

11- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأيوب جرجيس عطية القيسي، إسكندرية، دار الإيمان، (غ، ت).

12- أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت276هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مكتبة السعادة، ط4، 1963م.

13- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، حققه وشرحه ودرسه رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1418هـ-1998م.

14- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، لمحمود فجال، الرياض، ط1، 1430هـ.

15- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت695هـ)، حققه ودرسه عبد الله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، (غ، ت).

16- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت415هـ)، حققه عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1413هـ-1993م.

17- أساس البلاغة، للزمخشري (ت538هـ)، حققه عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، (غ، ت).
18- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط5، 1421هـ-2001م.
19- أساليب نحوية جرت مجرى المثل، لخلود صالح عثمان صالح، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1426هـ.
20- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت543هـ)، حققه محمد أحمد الدالي، الكويت، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة نشر التراث العربي، ط1، 1428هـ-2007م.
21- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1377هـ-1957م.
22- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بـ(الموضوعات الكبرى)، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملاّ علي القاري (ت1014هـ)، حققه محمد الصباغ، بيروت، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، 1391هـ-1971م.
23- أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ)، حققه أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 1422هـ-2002م.
24- أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، لناصر بن محمد بن ناصر كريري، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1425هـ-2004م.

25- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي (ت1277هـ)، حققه مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1997م.

26- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (ت911هـ)، حققه عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط3، 1423هـ-2003م.

27- الإصباح في شرح الاقتراح، لمحمود فجال، دمشق، دار القلم، ط1، 1409هـ-1989م.

28- إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت244هـ)، شرحه وحققه أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، ط3، 1970م.

29- الأصول في النحو، لابن السراج (ت316هـ)، حققه عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ-1985م.

30- اعتراض النحويين للدليل العقلي، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبهين، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1426هـ-2005م.

31- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، حققه عبد الإله نبهان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط2، 1407هـ- 1986م.

32- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، درسه وحققه محمد السيد أحمد عزّوز، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1417هـ- 1996م.

33- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ)، حققه زهير غازي، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1409هـ- 1988م.

34- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت356هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1412هـ-1992م:

- ج2: شرحه وكتب هوامشه عبد الأمير علي مهنا.

35- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، دبي، مركز جمعة الماجد، 1424هـ-2003م.

36- **الأفعال**، لابن القطاع (ت515هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1403هـ-1983م.

37- **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، للسيوطي (ت911هـ)، حققه طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الصفا، 1420هـ-1999م.

38- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت542هـ)، حققه ودرسه محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ-1992م.

39- **الأمالي في لغة العرب**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ-1978م.

40- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد (ت332هـ)، درسه وحققه زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ-1996م.

41- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، 1407هـ-1987م.

42- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)،

حققه محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، 1418هـ-1998م.

43- **الإيضاح**، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1416هـ-1996م.

44- **البارع في اللغة**، لأبي علي القالي (ت356هـ)، حققه هاشم الطعّان، بغداد، مكتبة النهضة، بيروت، دار الحضارة، ط1، 1975م.

45- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، درسه وحققه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م.

46- **بحوث ألسنية عربية**، لميشال زكريا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ-1992م.

47- **بدائع الفوائد**، لابن قيم الجوزية (ت751هـ)، حققه محمد الإسكندراني، وعدنان درويش، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ-2001م.

48- **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي (ت794هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، 1391هـ.

49- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، للفيروز أبادي (ت817هـ)، بيروت، المكتبة العلمية، (غ، ت):

- ج2، 3، 4: حققه محمد علي النجار.

50- **البلغة في أصول اللغة**، للسيد محمد صديق حسن خان القنوجي (ت1307هـ)، حققه نذير محمد مكتبي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1408هـ-1988م.

51- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1417هـ-1996م.

52- بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، 2003م.

53- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه طه عبد الحميد طه، راجعه مصفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.

54- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، لمحمد بن عمار درين، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1427هـ-2006م.

55- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، الكويت، مطبعة حكومة الكويت:

- ج2: حققه علي هلالي، 1386هـ-1966م.
- ج5: حققه مصطفى حجازي، 1389هـ-1969م.
- ج7: حققه عبد السلام محمد هارون، 1389هـ-1970م.
- ج12: حققه مصطفى حجازي، 1393هـ-1973م.
- ج19: حققه عبد العليم الطحاوي، 1400هـ-1980م.

56- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط4، 1394هـ-1974م.

57- التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيرواني القرطبي (ت437هـ)، حققه محمد غوث الندوي، الهند، الدار السلفية، ط2، 1402هـ-1982م.

58- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، حققه علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1396هـ-1976م.

59- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، حققه ودرسه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1421هـ-2000م.

60- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لابن الجزري (ت838هـ)، حققه أحمد محمد مفلح، عمّان، دار الفرقان، ط1، 1421هـ-2000م.

61- **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حققه زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1992م.

62- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلا محمد بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ، ت).

63- **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**، لمحمود عكاشة، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط1، 1426هـ-2005م.

64- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، حققه عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ-1986م.

65- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، حققه حسن هنداوي، ط1:

- ج2: دمشق، دار القلم، 1419هـ-1998م.
- ج3: دمشق، دار القلم، 1420هـ-2000م.
- ج4: دمشق، دار القلم، 1421هـ-2000م.

- ج5: دمشق، دار القلم، 1422هـ-2002م.

- ج6: الرياض، كنوز إشبيليا، 1426هـ-2005م.

66- **التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه**، لمحمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

67- **التراكيب اللغوية**، لهادي نهر، عمّان، دار اليازوري العلمية، 2004م.

68- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك (ت672هـ)، حققه محمد كامل بركات، مصر، دار الكتاب العربي، 1387هـ-1967م.

69- **التسهيل لعلوم التنزيل**، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت741هـ)، لبنان، دار الكتاب العربي، ط4، 1403هـ-1983م.

70- **تعدد التوجيه النحوي**، لمحمد حسنين صبرة، القاهرة، دار غريب، ط1، 1427هـ-2006م.

71- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، حققه إبراهيم الإبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط4، 1418هـ-1998م.

72- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه عوض بن حمد القوزي، ط1:

- ج1: القاهرة، مطبعة الأمانة، 1410هـ-1990م.

- ج2: القاهرة، دار المعارف، 1412هـ-1992م.

- ج3: الرياض، مطابع الحسني، 1414هـ-1993م.

- ج4: الرياض، مطابع الحسني، 1415هـ-1994م.

73- **تفسير ابن زمنين، المسمى (تفسير القرآن العزيز)**، لأبي عبد الله محمد بن

عبد الله ابن أبي زمنين (ت399هـ)، حققه أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ط1، 1423هـ-2002م.

74- **تفسير أبي السعود**، المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت951هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (غ، ت).

75- **تفسير البغوي**، المسمى (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، حققه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريه، وسليمان مسلم الحرش، السعودية، دار طيبة، ط1، 1409هـ-1989م.

76- **تفسير البيضاوي**، المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت791هـ)، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1388هـ-1968م.

77- **تفسير التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ)، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984م.

78- **تفسير الثعلبي**، المسمى (الكشف والبيان)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت427هـ)، حققه أبو محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ-2002م.

79- **تفسير السمرقندي**، المسمى (بحر العلوم)، لنصر بن محمد بن أحمد بن أبي الليث السمرقندي (ت861هـ)، حققه محمود مطرجي، بيروت، دار الفكر، (غ، ت).

80- **تفسير السمعاني**، المسمى (تفسير القرآن)، لأبي المظفر منصور بن محمد بن

عبد الجبار السمعاني (ت489هـ)، حققه ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، ط1، 1418هـ-1997م.

81- **تفسير الفخر الرازي**، المسمى (التفسير الكبير) أو (مفاتيح الغيب)، لفخر الدين محمد الرازي (ت604هـ)، قدّمه خليل محيي الدين الميس، بيروت، دار الفكر، 1414هـ-1994م.

82- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت319هـ)، حققه سمير أحمد معلوف، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، 1414هـ-1993م.

83- **تفسير النسفي**، المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت701هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، 1408هـ-1988م.

84- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة**، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1416هـ-1996م:

- ج7: حققه عبد الوهاب عوض الله.

85- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، مصر، مكتبة الخانجي، (غ، ت):

- ج1: حققه عبد السلام محمد هارون.
- ج2: حققه محمد علي النجار.
- ج4: حققه عبد الكريم الغرباوي.
- ج5: حققه عبد الله درويش.

- ج9: حققه عبد السلام محمد هارون.
- ج10: حققه علي حسن هلالي.
- ج11: حققه محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ج14: حققه يعقوب عبد النبي.

86- **التوابع في كتاب سيبويه**، لعدنان محمد سلمان، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991م.

87- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبين (ت645هـ)، درسه وحققه يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار الكتب، ط2، 1980م.

88- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، حققه محمد رضوان الداية، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1410هـ.

89- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، صححه أوتويرتزل، القاهرة، مكتبة الثقافة، ط1، 1426هـ-2005م.

90- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت429هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، (غ، ت).

91- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، المسمى (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، بيروت، دار الفكر، 1408هـ-1988م.

92- **جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني (ت1944م)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1425هـ-2004م.

93- الجامع لأحكام القرآن، المسمى (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، راجعه وضبطه وعلق عليه محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه محمود حامد عثمان، القاهرة، دار الحديث، ط2، 1416هـ-1996م.

94- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، لأحمد بن عبد الكريم بن سعودي بن الغزي العامري (ت1143هـ)، حققه بكر عبد الله أبو زيد، الرياض، دار الراية، ط1، 1412هـ.

95- الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن فتوح الحميدي (ت488هـ)، حققه علي حسين البواب، بيروت، دار ابن حزم، ط2، 1423هـ-2002م.

96- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السامرائي، عمّان، دار الفكر، ط1، 1422هـ-2002م.

97- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ)، حققه علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1417هـ-1996م.

98- الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، لمحمد رزق شعير، مصر، مكتبة جزيرة الورد، (غ، ت).

99- الجملة النحوية، نشأةً وتطورًا وإعرابًا، لفتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت، مكتبة الفلاح، ط2، 1408هـ-1987م.

100- جمهرة اللغة، لابن دريد (ت321هـ)، حققه رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم، ط1، 1987م.

101- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت749هـ)، حققه فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1992م.

102- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضر الدمياطي (ت1287هـ)، بيروت، دار الفكر، ط1، 1419هـ-1998م.

103- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، بيروت، دار الفكر، ط1، 1419هـ-1999م.

104- الحال في القرآن الكريم، أنماطه ودلالاته، سلسلة النحو القرآني الدلالي، لهادي نهر، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 1423هـ-2002م.

105- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لمحمد فاضل صالح السامرائي، عمّان، دار عمّار، ط1، 1424هـ-2004م.

106- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت370هـ)، حققه عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط6، 1417هـ-1996م.

107- حجة القراءات، لأبي زرعة محمد بن زنجلة (من مخضرمي المئتين الثالثة والرابعة للهجرة)، حققه سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1422هـ-2001م.

108- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1:

- ج3: 1407هـ-1987م.
- ج5: 1413هـ-1992م.
- ج6: 1413هـ-1993م.

109- الحذف في المثل العربي، لعبد الفتاح أحمد حموز، عمّان، دار عمّار، ط1، 1405هـ-1984م.

110- **حروف المعاني**، لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ)، حققه علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأردن، دار الأمل، ط2، 1406هـ-1986م.

111- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، لابن سيد البطليوسي (ت521هـ)، حققه سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد، 1980م.

112- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت656هـ)، حققه وشرحه ودرسه عادل سليمان جمال، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1420هـ-1999م.

113- **الحيوان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2:

- ج6: 1386هـ-1967م.

114- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ-1997م 0

115- **الخصائص**، لابن جني (ت392هـ)، حققه محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1371هـ-1952م.

116- **خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه**، لهدى جنهويتشي، عمّان، مكتبة الثقافة، ط1، 1414هـ-1993م.

117- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، لمحمد خير الحلواني، حلب، دار القلم العربي، 1971م.

118- **الخلاف النحوي في ضوء دعوات التيسير**، لحسن منديل حسن العكيلي، (رسالة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1996م.

119- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة (ت1404هـ)، القاهرة، دار الحديث، (غ، ت).

120- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، شرحه وحققه عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 1421هـ-2001م.

121- **درة الغواص في أوهام الخواص**، للقاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، حققه عرفات مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1418هـ-1998م.

122- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، حققه أحمد محمد الخرّاط، دمشق، دار القلم، (غ، ت).

123- **دستور العلماء**، المسمى (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (توفي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري)، عرَّب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.

124- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ أو 474هـ)، حققه محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ط3، 1413هـ-1992م.

125- **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، لموسى بن مصطفى العبيدان، سورية، دار الأوائل، ط1، 2002م.

126- **الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه**، لمحمد سالم صالح، القاهرة، دار غريب، ط1، 2008م.

127- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت290هـ)، حققه محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط2، 1418هـ-1998م.

128- **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، حققه وشرحه أنطونيوس بطرس، بيروت، دار صادر، ط1، 1424هـ-2003م.

129- **ديوان أبي النجم العجلي**، حققه وشرحه سجيع جبيلي، بيروت، دار صادر، ط1، 1998م.

130- **ديوان الأعشى**، بيروت، دار صادر، 1414هـ-1994م.

131- **ديوان امرئ القيس**، بيروت، دار بيروت، ودار صادر، 1385هـ-1966م.

132- **ديوان أوس بن حجر**، حققه وشرحه محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط3، 1399هـ-1979م.

133- **ديوان جران العود النميري**، حققه كارين صادر، بيروت، دار صادر، ط1، 1999م.

134- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب (ت245هـ)، حققه نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1986م.

135- **ديوان حاتم الطائي**، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط2، 1406هـ-1986م.

136- **ديوان الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس (ت231هـ)، حققه محمد عبد القادر سعيد الرافعي، دمشق، مكتبة النوري، (غ، ت).

137- **ديوان الخنساء**، بيروت، دار صادر، ط3، 1424هـ-2003م.

138- **ديوان رؤبة بن العجاج**، صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي، الكويت، دار ابن قتيبة، (غ، ت).

139- ديوان الراعي النميري، حققه محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط1، 2000م.

140- ديوان السموأل، صنعة أبي عبد الله نفطويه (ت323هـ)، حققه وشرحه واضح عبد الصمد، بيروت، دار الجيل، ط1، 1416هـ-1996م.

141- ديوان شعر ذي الرمة، صححه ونقحه كارليل هنري هيس مكارتني، مطبعة كلية كمبريج، 1337هـ-1919م.

142- ديوان شعر مسكين الدارمي، حققه كارين صادر، بيروت، دار صادر، ط1، 2000م.

143- ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني، شرحه أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، مصر، مطبعة السعادة، 1327هـ.

144- ديوان طرفة، حققه علي خلف الهروط، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1995م.

145- ديوان طفيل الغنوي، بشرح الأصمعي (ت216هـ)، حققه حسان فلاح أوغلي، بيروت، دار صادر، ط1، 1997م.

146- ديوان العباس بن مرداس السلمي، حققه يحيى الجبوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1991م.

147- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، شرحه سعيد نسيب مكارم، بيروت، دار صادر، ط1، 1996م.

148- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وحققه محمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، (غ، ت).

149- **ديوان عمرو بن قميئة**، حققه وشرحه حسن كامل الصيرفي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، 1385هـ-1965م.

150- **ديوان عنترة ومعلقته**، شرحه وحققه خليل شرف الدين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1988م.

151- **ديوان الفرزدق**، شرحه مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1425هـ-2004م.

152- **ديوان النابغة الذبياني**، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ط2، (غ، ت).

153- **ديوان النمر بن تولب العكلي**، جمعه وشرحه وحققه محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط1، 2000م.

154- **الرد على النحاة**، لابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، حققه شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط3، (غ، ت).

155- **رسالة أيّ المشددة**، لعثمان النجدي الحنبلي (ت1097هـ)، حققه عبد الفتاح الحموز، عمّان، دار عمار، ط1، 1406هـ-1986م.

156- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي (ت702هـ)، حققه أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1394هـ.

157- **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، درسه وحققه مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط3، 1416هـ-1995م.

158- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، صحّحه محمد حسين عرب، بيروت، دار الفكر، 1417هـ-1997م.

159- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت597هـ)، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ.

160- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، حققه حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1412هـ-1992م.

161- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، حققه شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1400هـ.

162- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت392هـ)، حققه ودرسه حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط2، 1413هـ-1993م.

163- سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت458هـ)، حققه محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، 1414هـ-1994م.

164- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، درسه وحققه عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط1، 1403هـ-1983م.

165- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب (ت646هـ)، حققه حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ-1995م.

166- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم(37)، 1394هـ-1974م.

167- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت769هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط20، 1400هـ-1980م.

168- **شرح أبيات الجمل**، لابن سيد البطليوسي (ت521هـ)، درسه وحققه عبد الله الناصير، دمشق، دار علاء الدين، ط1، 2000م.

169- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ)، حققه زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1974م.

170- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت385هـ)، حققه محمد الريح هاشم، بيروت، دار الجيل، ط1، 1416هـ-1996م.

171- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السكري (ت275هـ أو 290هـ)، حققه عبد الستار أحمد فرّاج، راجعه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة، 1384هـ-1965م.

172- **شرح الأصول من علم الأصول**، لمحمد بن صالح العثيمين، حققه أبو يعقوب نشأت كمال المصري، الإسكندرية، دار البصيرة، 1422هـ.

173- **شرح التسهيل**، لابن مالك (ت672هـ)، حققه عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط1، 1410هـ-1990م.

174- **شرح التسهيل**، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، حققه ودرسه محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مصر، مكتبة الإيمان، ط1، 1427هـ-2006م.

175- **شرح التصريح على التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ، ت).

176- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز (ت681هـ)، حققه وشرحه ودرسه هادي نهر، وهلال ناجي، عمّان، دار الفكر، ط1، 1422هـ-2002م.

177- **شرح الجزولية**، لأبي الحسن علي بن محمد الأبّذي (ت680هـ)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية:

- السفر الأول: حققه ودرسه سعد حمدان محمد الغامدي، (رسالة دكتوراه)، 1405-1406هـ.

178- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف (ت609هـ)، حققه ودرسه سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة القرى، ط1، 1419هـ.

179- **شرح جمل الزجاجي** (الشرح الكبير)، لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، حققه صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1419هـ-1999م.

180- **شرح حماسة أبي تمام**، المسمى (تجلّي غُرر المعاني عن مثل صور الغواني، والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، للأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حققه علي المفضل حمّودان، دبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1413هـ-1992م.

181- **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، وضعه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1981م.

182- **شرح ديوان الحماسة**، للخطيب التبريزي (ت502هـ)، بيروت، عالم الكتب، (غ، ت).

183- **شرح ديوان كعب بن زهير**، صنعة أبي سعيد السكري (ت290هـ)، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ط3، 1423هـ-2002م.

184- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، حققه إحسان عباس، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، 1962م.

185- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن

الإستراباذي (ت686هـ)، حققه عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1421هـ-2000م.

186- **شرح شافية ابن الحاجب**، للرضي الإستراباذي (ت686هـ)، حققه محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1426هـ-2005م.

187- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1، 1984م.

188- **شرح عيون الإعراب**، لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت479هـ)، حققه حنّا جميل حداد، الأردن، مكتبة المنار، ط1، 1406هـ-1985م.

189- **شرح عيون كتاب سيبويه**، لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي المجريطي القرطبي (ت401هـ)، درسه وحققه عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، القاهرة، مطبعة حسّان، ط1، 1404هـ-1984م.

190- **شرح قطر الندى**، لابن هشام الأنصاري (ت671هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.

191- **شرح كافية ابن الحاجب**، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت696هـ)، درسه وحققه علي الشوملي، الأردن، دار الكندي، ودار الأمل، ط1، 1421هـ-2000م.

192- **شرح كافية ابن الحاجب**، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت845هـ)، حققه ودرسه سعد محمد عبد الرزاق، مصر، مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، (غ، ت).

193- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك (ت672هـ)، حققه عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، (غ، ت).

194- **شرح كتاب الحدود في النحو**، للفاكهي (ت972هـ)، حققه المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 1414هـ-1993م.

195- **شرح كتاب سيبويه**، المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، لابن خروف الأشبيلي (ت609هـ)، درسه وحققه خليفة محمد خليفة بديري، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1، 1425هـ-1995م.

196- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (ج1-2)، ودار الكتب والوثائق القومية (ج3-10)، ط1:

- ج1: حققه رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، 1986م.
- ج2: حققه رمضان عبد التواب، 1990م.
- ج3: حققه فهمي أبو الفضل، 1421هـ-2001م.
- ج4: حققه محمد هاشم عبد الدايم، 1998م.
- ج5: حققه محمد عوني عبد الرؤوف، 1424هـ-2003م.
- ج6: حققه محمد عوني عبد الرؤوف، 1424هـ-2004م.
- ج7: حققه أحمد عفيفي، ومصطفى موسى، 1427هـ-2006م.
- ج8: حققه مصطفى عبد السميع سلامة، وأشرف محمد فريد غنام، 1430هـ-2009م.

- ج9: حققه شعبان صلاح، وعبد الرحمن محمد عصر، 1427هـ-2006م.
- ج10: حققه صلاح روّاي، ومها مظلوم خضر، 1427هـ-2006م.

197- **شرح كتاب سيبويه،** (الربع الأخير)، لصالح بن محمد الهسكوري (ت653هـ أو 656هـ)، درسه وحققه خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1424هـ-2003م.

198- **شرح كتاب سيبويه،** (المجلد الأول)، لعلي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، حققه ودرسه محمد إبراهيم يوسف شيبة، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1414-1415هـ.

199- **شرح اللمع،** لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ)، حققه فتحي علي حسانين، القاهرة، دار الحرم للتراث، ط1، 2010م.

200- **شرح المفصل،** لابن يعيش (ت643هـ)، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي، (غ، ت).

201- **شرح المفصل في صنعة الإعراب،** الموسوم بـ(التخمير)، لصدر الأفاضل القاسم ابن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، حققه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1421هـ-2000م.

202- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك،** لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ)، حققه فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993م.

203- **شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي،** صنعة السكري (ت290هـ)، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب (ت245هـ)، حققه فخر الدين قباوة، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط4، 1416هـ-1996م.

204- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة (ت276هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1404هـ-1984م.

205- **الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى**، لعبد السلام السيد حامد، القاهرة، دار غريب، 2002م.

206- **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، لأحمد بن فارس (ت395هـ)، حققه عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة المعارف، ط1، 1414هـ-1993م.

207- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، لأحمد بن علي القلقشندي (ت821هـ)، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ودار الفكر، ط1، 1407هـ-1987م.

208- **الصحاح**، للجوهري (ت400هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1419هـ-1999م.

209- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت354هـ)، حققه شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ-1993م.

210- **صحيح البخاري**، (الجامع الصحيح المختصر)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ)، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مصر، مكتبة الإيمان، 1419هـ-1998م.

211- **صحيح سنن أبي داود**، لمحمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1419هـ1998م.

212- **صحيح سنن الترمذي**، لمحمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ-2000م.

213- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) حققه محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (غ، ت).

214- صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت676هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ.

215- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، حققه محسن بن سالم العميري، مكة، جامعة أم القرى، ط1، 1419-1420هـ.

216- الضرورة الشعرية، لعبد الوهاب محمد علي العدواني، الموصل، مطبعة التعليم العالي، 1410هـ-1990م.

217- ضميرا الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانية، لفوزي حسن الشايب، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (27)، الرسالة (249)، 1427هـ-2006م.

218- الطبري النحوي من خلال تفسيره، لفهمي أحمد شوقي الألوسي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2002م.

219- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1403هـ-1982م.

220- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، لفتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت، وكالة المطبوعات، ط1، 1974م.

221- ظاهرة النيابة في العربية، لعبد الله صالح بابعير، حضرموت، دار حضرموت للدراسات والنشر، مؤسسة العون للتنمية، ط1، 2010م.

222- **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، لعلي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، ط1، 2007م.

223- **العربية تاريخ وتطور**، لإبراهيم السمرائي، بيروت، مكتبة المعارف، ط1، 1413هـ-1993م.

224- **العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ليوهان فك، عرَّبه رمضان عبد التواب، مصر، مكتبة الخانجي، ط2، 1424هـ-2003م.

225- **العقد الفريد**، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ-1999م.

226- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**، للسيوطي (ت911هـ)، حققه سلمان القضاة، بيروت، دار الجيل، 1414هـ-1994م.

227- **العلل في النحو**، لأبي الحسين محمد بن عبد الله المعروف بالوراق (ت381هـ)، حققه مها مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1421هـ-2000م.

228- **علوم الحديث ومصطلحه**، لصبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ط18، 1991م.

229- **العمدة في صناعة الشعر ونقده**، لابن رشيق القيرواني (ت456هـ)، حققه النبوي عبد الواحد شعلان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1420هـ-2000م.

230- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (غ، ت).

231- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، حققه مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، منشورات الأعلمي للمطبوعات، ط1، 1408هـ-1988م.

232- **غريب الحديث**، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت388هـ)، حققه عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1402هـ.

233- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، حققه محمد عبد المعيد خان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1396هـ.

234- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، حققه محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، (غ، ت).

235- **فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1996م.

236- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت643هـ)، حققه فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، الدوحة، دار الثقافة، ط1، 1411هـ-1991م.

237- **الفصول في العربية**، لابن الدهان (ت569هـ)، حققه فايز فارس، بيروت، دار الأمل، ط1، 1409هـ-1988م.

238- **فصول في فقه اللغة العربية**، لرمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1415هـ-1994م.

239- **فلسفة الحركات في اللغة العربية**، لأحمد الأخضر غزال، الرباط، مجلة اللسان العربي، المجلد(10)، الجزء(1)، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، (غ، ت).

240- **الفهرست**، لابن نديم (ت380هـ)، علّق عليه إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1415هـ-1994م.

241- **في أصول اللغة**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ط1، 1424هـ-2003م.

242- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1356هـ.

243- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت1170هـ)، حققه وشرحه محمد يوسف فجال، دبي، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 1423هـ-2002م.

244- **في فقه اللغة العربية**، لمسعود بوبو، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1415هـ-1995م.

245- **في اللهجات العربية**، لإبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط4، 1973م.

246- **في نحو اللغة وتراكيبها**، لخليل أحمد عمايرة، جدة، عالم المعرفة، ط1، 1404هـ-1984م.

247- **القاموس المحيط**، للفيروز أبادي (ت817هـ)، دمشق، مكتبة النوري، (غ، ت).

248- **القراءات القرآنية في كتب التفسير حتى القرن السادس الهجري بين النقد والتوجيه النحوي**، لمحمد أحمد يوسف الصماتي، (رسالة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1425هـ-2004م.

249- **الكافي في القراءات السبع**، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت476هـ)، حققه أحمد محمود عبد السميع الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.

250- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، حققه محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ-1997م.

251- **كتاب الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي**، لجورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1410هـ-1990م.

252- **كتاب سيبويه**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ-1988م.

253- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه وشرحه محمود أحمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1408هـ-1988م.

254- **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، حققه علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1406هـ- 1986م.

255- **كشاف اصطلاحات الفنون**، لمحمد بن علي التهانوي الفاروقي (من معاصري القرن الثاني عشر الهجري)، حققه علي دحروج، وعرّبه عبد الله الخالدي، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

256- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، حققه عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1417هـ-1997م.

257- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم

(ت543هـ)، حققه عبد القادر عبد الرحمن السعدي، عمّان، دار عمّار، ط1، 1421هـ-2001م.

258- **كشف المشكل في النحو**، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، درسه وحققه هادي عطية مطر الهلالي، عمّان، دار عمّار، ط1، 1423هـ-2002م.

259- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597هـ)، حققه علي حسين البواب، الرياض، دار الوطن، 1418هـ-1997م.

260- **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ-1998م.

261- **الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، لجمال الدين الإسنوي (ت772هـ)، حققه محمد حسين عواد، عمّان، دار عمّار، ط1، 1405هـ-1985م.

262- **اللامات**، لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ)، حققه مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط2، 1405هـ-1985م.

263- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1416هـ-1995م:

- ج1: حققه غازي مختار طليمات.
- ج2: حققه عبد الإله نبهان.

264- **لسان العرب**، لابن منظور (ت711هـ)، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد

الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط2، 1418هـ-1997م.

265- **لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية**، لمحمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1416هـ-1996م.

266- **لمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط2، 1391هـ-1971م.

267- **اللمع في العربية**، لابن جني (ت392هـ)، حققه فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، (غ، ت).

268- **اللهجات العربية في كتاب سيبويه، دراسة نحوية تحليلية**، لعبد الله بن عبد الرحمن ابن سعد العياف، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1423هـ-2002م.

269- **ليس في كلام العرب**، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، حققه أحمد عبد الغفور عطار، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2004م.

270- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، للقزاز القيرواني (ت412هـ)، حققه رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة، دار الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1412هـ-1992م.

271- **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت381هـ)، حققه سبيع حمزة حاكمي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1980م.

272- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لضياء الدين بن الأثير (ت637هـ)، حققه أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، القاهرة، دار نهضة مصر، (غ، ت).

273- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرحه وحققه عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ط4، 1400هـ-1980م.

274- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ)، حققه عبد السلام محمد هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.

275- **المجتبى من السنن**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، حققه عبد الفتاح أبو غدوة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ-1996م.

276- **مجمع الأمثال**، للميداني (ت518هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة، (غ، ت).

277- **مجمل اللغة**، لأحمد بن فارس (ت395هـ)، حققه هادي حسن حمودي، الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط1، 1405هـ-1985م.

278- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني (ت392هـ)، حققه علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الثقافية، مكتبة الثقافة الدينية، 1420هـ-1999م.

279- **المحرر الوجيز**، لابن عطية الأندلسي (ت546هـ)، حققه عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م.

280- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده (ت458هـ)، حققه عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.

281- **المحلى**، (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت317هـ)، حققه فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، إربد، دار الأمل، ط1، 1408هـ-1987م.

282- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع**، لابن خالويه (ت370هـ)، نشره برجستراسر، بيروت، عالم الكتب، (غ، ت).

283- **مختصر النحو**، لابن سعدان الكوفي (ت231هـ)، درسه وحققه حسين أحمد بو عباس، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (26)، الرسالة(237)، 1426هـ-2005م.

284- **المذكر والمؤنث**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت255هـ)، حققه حاتم صالح الضامن، دبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1997م-1418هـ.

285- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت768هـ)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، 1413هـ-1993م.

286- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت1014هـ)، حققه جمال عيتاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2001م.

287- **مرويات شَمِر بن حمدويه اللغوية**، (ت255هـ)، جمعه وحققه ودرسه حازم سعيد يونس البياتي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، (غ، ت).

288- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي (ت911هـ)، حققه محمد أحمد

جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1408هـ-1987م.

289- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، درسه وحققه صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1983م.

290- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل (ت769هـ)، حققه محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط2، 1422هـ-2001م.

291- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، حققه مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م.

292- **المستصفى من علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، حققه محمد سليمان الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ-1997م.

293- **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (ت307هـ)، حققه حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ-1984م.

294- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، مصر، مؤسسة قرطبة، (غ، ت).

295- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، حققه حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ-1984م.

296- **المصباح المنير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت770هـ)، بيروت، مكتبة لبنان، 1987م.

297- **مصطلحات علم أصول النحو**، لأشرف ماهر محمود النواجي، القاهرة، دار غريب، 2001م.

298- **مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب**، لشرف الدين علي الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1983م.

299- **مصنف ابن أبي شيبة**، (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، لأبي بكر عبد الله ابن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ)، حققه كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

300- **المطالع السعيدة**، شرح السيوطي على ألفيته المسماة (الفريدة في النحو والتصريف والخط)، للسيوطي (ت911هـ)، حققه وشرحه طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1983م.

301- **معاني الحروف**، للرماني (ت384هـ)، حققه عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، (غ، ت).

302- **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط (ت215هـ)، حققه هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ-1990م.

303- **معاني القرآن**، للفراء (ت207هـ)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2:

- ج1: حققه أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، 1980م.
- ج2: حققه وراجعه محمد علي النجار، 2000م.

- ج3: حققه عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وراجعه علي النجدي ناصف، 2001م.

304- **معاني القرآن**، للكسائي (ت189هـ)، أعاد بناءه وقدَّم له عيسى شحاته عيسى، القاهرة، دار قباء، 1998م.

305- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ)، شرحه وحققه عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه علي جمال الدين محمد، القاهرة، دار الحديث، 1424هـ-2004م.

306- **معاني النحو**، لفاضل صالح السامرائي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1428هـ-2007م.

307- **معجم البلدان**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، بيروت، دار صادر، ط2، 1995م.

308- **معجم حروف المعاني**، لأحمد جميل شامي، بيروت، مؤسسة عز الدين، ط1، 1413هـ-1992م.

309- **معجم شواهد العربية**، لعبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 2002م.

310- **معجم علوم العربية**، لمحمد ألتنوجي، بيروت، دار الجيل، ط1، 1424هـ-2003م.

311- **معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة**، لمحمد سليمان عبد الله الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ-1995م.

312- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت360هـ)، حققه حمدي بن عبد الحميد السلفي، الموصل، مكتبة الزهراء، ط2، 1404هـ-1983م.

313- **معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع**، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت487هـ)، حققه مصطفى السقا، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403هـ.

314- **المعجم المفصل في فقه اللغة**، لمشتاق عباس معن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2001م.

315- **المعجم المفصل في اللغة والأدب**، لميشال عاصي، وإميل بديع يعقوب، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.

316- **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، ط2، 1392هـ-1972م:

- ج2: قام بإخراجه إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد.

317- **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، حققه بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ.

318- **المغني في النحو**، لتقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ)، حققه عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، ط1، 2000م.

319- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه وشرحه عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط1، 1421هـ-2000م.

320- مفتاح العلوم، للسكاكي (ت626هـ)، حققه أكرم عثمان يوسف، بغداد، دار الرسالة، ط1، 1402هـ-1982م.

321- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (ت502هـ)، حققه محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، (غ، ت).

322- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت538هـ)، قدّمه وبوّبه علي بو ملحم، بيروت، دار الهلال، 2003م.

323- المفضل في شرح المفصل، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت643هـ)، حققه يوسف الحشكي، المملكة الأردنية، وزارة الثقافة، 2002م.

324- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي (ت168هـ)، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط10، 1992م.

325- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت902هـ)، حققه محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ-1985م.

326- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ-2007م:

- ج1: حققه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
- ج2: حققه محمد إبراهيم البنّا.
- ج3: حققه عيّاد بن عيد الثبيتي.
- ج4: حققه محمد إبراهيم البنا، وعبد المجيد قطامش.
- ج5: حققه عبد المجيد قطامش.
- ج6: حققه عبد المجيد قطامش.

327- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس (ت395هـ)، حققه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، (غ، ت).

328- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ أو 474هـ)، حققه كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1982م.

329- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد (ت285هـ)، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (غ، ت).

330- **المقرب**، لابن عصفور (ت669هـ)، حققه أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.

331- **ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب**، مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية، للمنصف عاشور، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب، العدد(30)، 1989م.

332- **الملخص في إعراب القرآن**، للخطيب التبريزي (ت502هـ)، حققه فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، 2001م.

333- **من أثر (الكتاب) في اختلاف أولي الألباب**، دراسة للمسائل النحوية والصرفية التي اختلف العلماءُ في حكاية مذهب سيبويه فيها، لمحمد حسين عبد العزيز الحرصاوي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1، 1424هـ-2003م.

334- **من أسرار اللغة**، لإبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م.

335- **المنتقى من السنن المسندة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت307هـ)، حققه عبد الله عمر البارودي، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط1، 1408هـ-1988م.

336- **المنصف**، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (ت247هـ)، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1:

- ج1: 1373هـ-1954م.

337- **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، لمصطفى طاهر الحيادرة، إربد، عالم الكتب الحديث، 1424هـ-2003م.

338- **من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش**، لأحمد إبراهيم سيد أحمد، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ط1، 1408هـ-1988م.

339- **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، لنوزاد حسن أحمد، عمّان، دار دجلة، ط1، 2007م.

340- **موسوعة قبائل العرب**، لعبد الحكيم الوائلي، عمّان، دار أسامة، ط1، 2002م.

341- **موسيقى الشعر**، لإبراهيم أنيس، بيروت، دار القلم، ط4، 1972م.
342- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، لخالد الأزهري (ت905هـ)، حققه عبد الكريم مجاهد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ-1996م.
343- **موصل النبيل إلى نحو التسهيل**، لخالد الأزهري (ت905هـ)، حققه ودرسه ثريا عبد السميع إسماعيل، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1418هـ-1998م.
344- **موطّأ الإمام مالك**، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ)، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي، (غ، ت).
345- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت581هـ)، حققه محمد إبراهيم البنا، الرياض، دار الرياض، ط2، 1404هـ-1984م.
346- **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، لعبده الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م.
347- **نحو الفعل**، لأحمد عبد الستار الجواري، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1394هـ-1974م.
348- **النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، لمحمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، 2006م.
349- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م.

350- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري (ت833هـ)، صحّحه وراجعه علي محمد الضبّاع، دار الكتاب العربي، (غ، ت).

351- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، لحسن خميس الملخ، عمّان، دار الشروق، ط1، 2001م.

352- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حققه زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1407هـ-1987م.

353- **النكت في القرآن**، (نكت المعاني على آيات المثاني)، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت479هـ)، حققه ودرسه إبراهيم الحاج علي، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1427هـ-2006م.

354- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير (ت606هـ)، حققه محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، 1383هـ-1963م.

355- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، حققه ودرسه محمد عبد القادر أحمد، بيروت، دار الشروق، ط1، 1401هـ-1981م.

356- **النواسخ في كتاب سيبويه**، لحسام سعيد النعيمي، بغداد، دار الرسالة، 1397هـ-1977م.

357- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي (ت911هـ)، حققه أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م.

358- الوجوب والجواز في الأحكام النحوية، ليوسف أحمد جاد الرب، (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1416هـ-1996م.

359- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، حققه إحسان عباس، بيروت، دار صادر:

- ج3: 1970م.

تمَّ بعونِ اللهِ

الملخص باللغتين العربية والانجليزية

الملخص

ظاهرة القبح ظاهرة كَثُرَتْ أمثلتُها في كتاب سيبويه، فجاءت هذه الدراسة المسمَّاة بـ(ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية) محاولةً للتعريف بهذه الظاهرة، وبيان أسبابها، وفَصْلِها عن غيرها من الظواهر المشابهة لها، مثل: الشذوذ والمنع. وقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، تتبعتُ فيها المسائل المستقبَحة في كتاب سيبويه، ورتبتُ هذه الدراسة على ستة فصول تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة:

- أوضحتُ في المقدمة أهمية هذه الدراسة، ومسوغاتها، والمنهج المتبع فيها، وبيان فصولها ومباحثها، ومصادرها.
- عنونتُ الفصل الأول بـ(القبح وإشكال المصطلح)، وقسّمتُه ثلاثةَ مباحث: أولها في المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للقبح، وثانيها في الألفاظ المرادفة للقبح والظواهر المشابهة له، وثالثها في أسباب وَصْفِ الاستعمال بالقبح.
- سميتُ الفصل الثاني (القبح في المقدمات النحوية)، وجعلتُه ثلاثةَ مباحث: الأول: القبح في الكلام المستقيم، والثاني: القبح في باب الضمائر، والثالث: القبح في باب الأسماء الموصولة.
- درستُ في الفصل الثالث (القبح في الجملة الفعلية)، ووزعتُه على أربعة مباحث: الأول: القبح في إعراب الفعل المضارع، والثاني: القبح في باب التنازع، والثالث: القبح في إضمار الفعل ونفيه، والرابع: القبح في باب اسم الفعل.

- عقدتُ الفصل الرابع لـ(القبح في الجملة الاسمية ونواسخها)، وفيه خمسة مباحث: الأول: قبح الابتداء بالنكرة، والثاني: قبح ابتداء الأسماء بعد إذا وحيث وإذ، والثالث: القبح في حذف العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، والرابع: القبح في باب ظنَّ وأخواتها، والخامس: القبح في بابي إنّ ولا النافية للجنس.
- تتبعتُ في الفصل الخامس مسائل (القبح في المنصوبات والمجرورات)، وقسمتُه أربعةَ مباحث: أولها القبح في المفعولات، وثانيها القبح في التمييز والحال، وثالثها القبح في الفصل بين الخافض والمخفوض، ورابعها القبح في إضافة الصفة المشبهة والعدد المركب.
- أوقفتُ الفصل السادس على(القبح في التوابع والأساليب)، فكانت مباحثه ثلاثة: الأول: القبح في النعت، والثاني: القبح في التوكيد والعطف، والثالث: القبح في أسلوب الشرط.
- ختمتُ هذه الدراسة بخاتمةٍ أبرزتُ فيها مضمون البحث وأهم محاوره، والنتائج المستخلصة منه.

وقد اعتمدتُ في هذه الدراسة على مصادر متنوعة ومتعددة بتنوع الفصول والمباحث، فرجعتُ إلى كتب النحو واللغة والمعاجم وعلوم القرآن وغيرها، سواء القديمة منها أم الحديثة، وركَّزتُ على الكتب المتصلة بكتاب سيبويه مثل الشروحات والتعليقات والمختصرات والكتب المهتمة بكشف غوامضه، وكذا بعض الدراسات الحديثة المرتبطة بكتاب سيبويه.

Abstract

Ugliness phenomena has been repeated as examples by Sibaweeh in his book. This dissertation which is called "Ugliness phenomena in Sibaweeh book" is an attempt to define this phenomena and show its causes and separate it from other similar phenomena, such s perversity and rare. I adopted in this study an analytic descriptive approach in which I traced issues disapproved of in Sibaweeh book. I arranged this study into six chapters.

-I captioned the first chapter as (ugliness and kinds of the expression) , and divided it into three researches. The first in the linguistic meaning and the terminological concept of ugliness.

The second in expressions synonymous to ugliness, and identical phenomena.The third in the reasons for using ugliness.

-Chapter two was put under headline: Ugliness in Grammatical introductions) , and I put it in three researches :

First: ugliness in straightforward speech, second: ugliness in pronouns, third: ugliness in relative pronouns.

-Chapter three: put under headline: (ugliness in verbal sentence). I distributed it into four researches: The first: ugliness in parsing of present verb sentence, the second: ugliness in dispute chapter, the third: ugliness in hiding and denial of verb, the fourth in ugliness in verbal noun.

-Chapter four: under headline: ugliness in nominal sentence and its abrogation). It contains five researches :

First ugliness of beginning with the unknown second: ugliness of beginning of nouns after (if) , whereas, while. Third: ugliness in deletion of reference to the subject in the verbal sentence, and fourth: ugliness in chapter: thought and its sisters, and fifth: ugliness in chapters "that" and refutation "no".

-Chapter five: under headline: (ugliness in accusatives and prepositions).

I divided it into four researches: first ugliness in objectives, second: ugliness in distinguishing and condition. Third: ugliness in separation between preposition and accusative). Fourth: ugliness in addition of objective and complex number.

-Chapter six: under headline: (ugliness in supplements and styles). It has three researches: First ugliness in adjective, second: ugliness in affirmation and conjunction, Third: ugliness in condition..

In this research I depended on various sources according to the chapters of this study and its researches. I referred to books of grammar and language, encyclopedia, and Kouran sciences etc. both old and new ones. I concentrated on books related to Sibaweeh book such as explanations of the book, commentaries, and summaries, and important books interested in disclosing its ambiguities as well as some modern studies related to Sibaweeh book.

Ugliness Phenomena in Sibaweeh Book

Descriptive Analytic Study

Dissertation of Doctorate Presented by

Ahmed Abdellah Awadh Salem

To

The Arabic Language Section

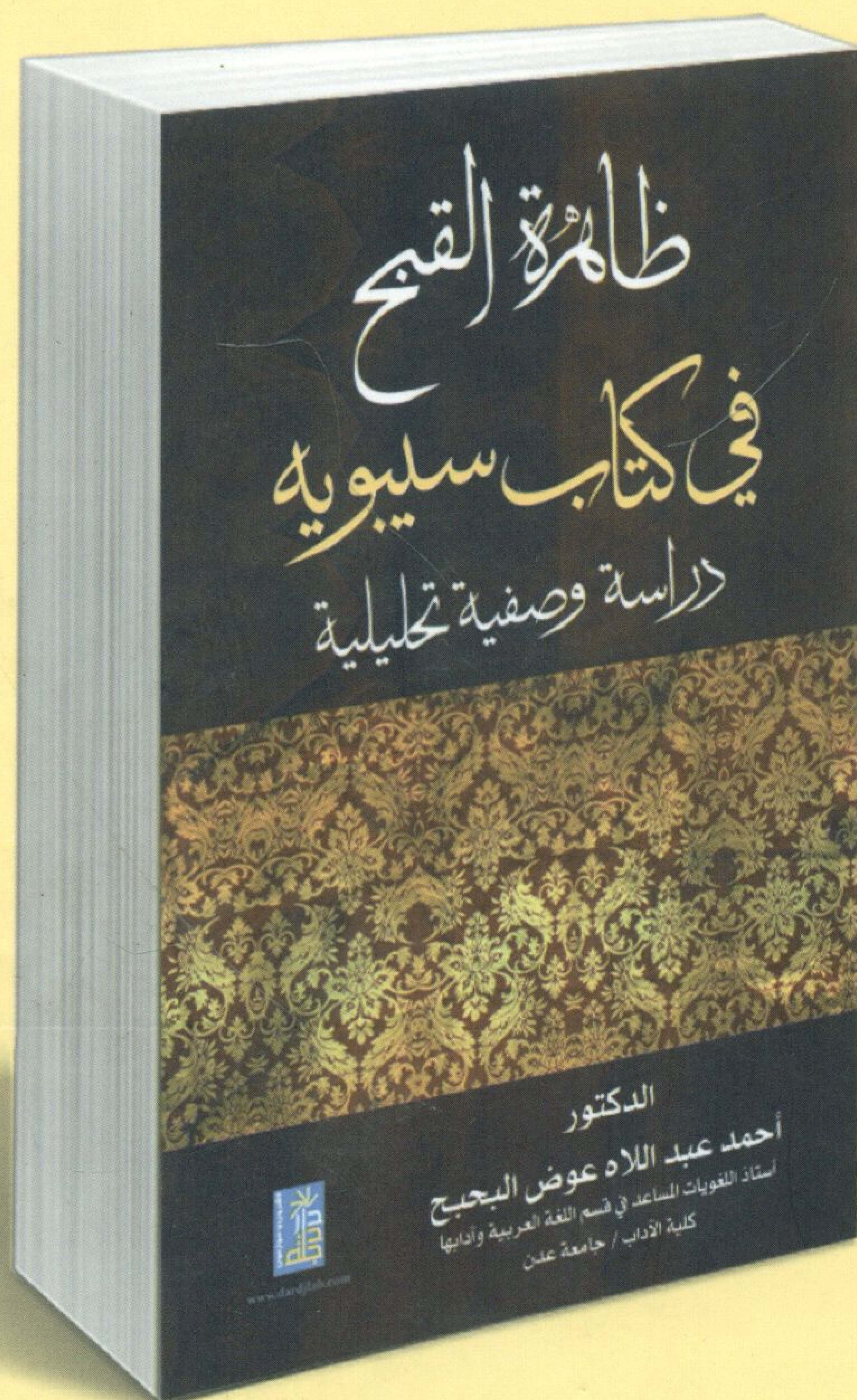
In the Faculty of Education

University of Aden

Supervised by

Dr. Abdulla Saleh Babeair

1436H **2015 A.D.**





جميع كتبنا متوفرة ... فرات







دار دجلة
ناشرون وموزعون

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٤٧٥٥٠ خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧٩ ٥٢٦٥٣٦٧
ص ب: ٧١٢٧٧٣ عمان ١١١٧١ - الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com